نجيب الحصادي

رؤية R

كتاب الأغاليط

كتاب الأغاليط

نجيب الحصادي

كتاب الأغاليط

مكتبة | 988
سُر مَن قرأ



للنشر والتوزيع

2021

الكتـــاب: كتاب الأغاليط
تأليـــــف: نجيب الحصادي
المدير العام: رضا عوض
دار رؤية للنشر والتوزيع
8 ش البطل أحمد عبد العزيز – عابدين – القاهرة – مصر
Email: Roueyapublishing@gmail.com
فاكـــــــس: 25754123 (202) +
هـــــاتف: 23953150 (202) +
الإخراج الداخلي: القسم الفني بالدار
تصميم الغـلاف: حسين جبيل
خطوط الغـلاف: إبراهيم بدر
الطبعــــة الأولى: 2021
رقـم الإيـــداع: 2020/21826
الترقيـــم الدولي: 978-977-499-436-4

المحتويات


t.me/t_pdf

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع | الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

توطئة



خلافية التعريف

الأغلوطة لغةً من الغلط، وهو أن تعيا بالشيء عن وجه الصواب. والأغلوطة اصطلاحًا: خطأ في الاستدلال، فهي حجة تستخدم كغيرها من الحجج في إقناع الآخرين بصدق ما يخلص إليه صاحبها من نتائج، غير أنها تعاني من عطب يعوق تحقيق هذه المهمة. الأسباب التي تجعل المرء يركن إلى حجج تعاني من أعطاب متعددة، فقد يجهل السبل الصحيحة في الحجاج، وقد يعرفها لكن شواهده على نتيجته أضعف من أن تسوغ صدقها، وقد يستخدم استدلالًا معيبًا لتشابه بين صورته وصورة استدلال صحيح، فيلتبس الأمر عليه ويخلط بين الاثنتين.

غير أنـه لا شيء يحـول دون اسـتخدام الأغـاليط حـال تـوهم مستخدمها أنه لا عطب تعاني منه؛ ذلك أن نية التضليل ليست مـن ضمن أشراط الأغلوطة، وحسن نوايـا مـستخدم الأغلوطـة، وإن جعله أقل مدعاة للوم، لا يجعلها أقل اختلالًا.

قد تكون الأغلوطـة حجـة فاسـدة منطقيًّـا، بمعنـى أن هنـاك قصورًا يعتور صورتها المنطقية، ما يحـول دون قـدرة مقـدماتها عـلى ضمان نتيجتها، أو حتى ترجيحها. المستدل به هنا متعلق بطريقة مـا بالمستدل عليه، لكنـه أوهـن مـن أن يـشد مـن أزره. بيـد أن غلـط الاستدلال لا يرجع ضرورة إلى أسباب منطقية.

ذلك أن الحجة قد تستوفي أشراط الصحة المنطقية لكنهـا تظـل تركن إلى مقدمات باطلة. بطلان مقدمات الحجة لا يعني أنها تفضي

إلى نتيجة باطلة. الراهن أن الاعتقاد في أن نتيجة الأغلوطة باطلة لمجرد أنها تأسست على استدلال أغلوطي إنما يشكل بذاته استدلالًا أغلوطيًا ("أغلوطة الأغلوطة")، ففشل حجة في تسويغ نتيجة لا يعني فشل كل الحجج، وخلافًا لمعتقد شائع، فإن ما بني على باطل ليس باطلًا ضرورة، ما دام ليس هناك ما يحول دون أن يبنى على حق. على ذلك، فإن بطلان مقدمات الحجة، كضعف الشواهد على صدق هذه المقدمات، إنما يعني فشل الحجة في تسويغ نتيجتها، ويشكك من ثم في اقتدارها على تحقيق مهمتها الأساسية.

يحدث أيضًا أن تكون الحجة أغلوطية لأن مقدماتها ليست متعلقة أصلًا بنتيجتها، كما في حال أغاليط تشتيت الانتباه؛ أو لأنها توظف حيلًا لغوية مشبوهة، كما في حال أغاليط التنبير والإبهام والغموض، حيث يعول المجادل على عبارة حمالة أوجه، فيوظف وجهًا تارة، ويوظف آخر أخرى. سبل ارتكاب الأغاليط إذن متعددة، لكن هذا شأن سائر أنواع الغلط.

من المعتاد أيضًا أن يحتفظ المناطقة بمصطلح "أغلوطة" بحيث يسري فحسب على الحجج الفاسدة المقنعة على المستوى النفسي. فساد بعض الحجج واضح إلى حد يحول دون انطلائها على أحد. غير أن البعض قد يرى أن الأغاليط خطرة أساسًا لأن معظمنا عرضة لها في وقت أو آخر، مهما بدت واضحة، ومن ثم فإن اشتراط وضوح الاستدلال الأغلوطي للعيان النفسي مسألة خلافية وجديرة بأن تكون محل اعتبار.

كل هذا إنما يصعّب من تعريف مفهوم الأغلوطة تعريفًا جامعًا مانعًا، وقد يجعل البعض يرضى من الغنيمة بالإياب، فيحجم عن طلب مثل هذا التعريف، مكتفيًا بما يعرف في نظرية الفئات بالتعريف بالقائمة، أي تعريف الأغاليط عبر سرد المتفق عليه منها. المشكلة التي يعاني منها هذا الخيار لا تتعين فحسب في أن القائمة الناتجة سوف تتوقف عند ما انتهى إليها الأسلاف، بل تتعين أيضًا في كونه لا يشي بفهم ما يجعل الأغلوطة أغلوطة.

البديل أن نتبنى تعريفًا واسعًا للأغلوطة، لا يُعنى بشروطها الكافية قدر عنايته بشروطها الضرورية، كأن نعتبرها حيلة استدلالية تعاني من خلل منطقي أو لغوي أو مادي ما، وأن نشير إلى أن درجات وضوح الأغاليط ترتهن بطبيعة هذا الخلل، ففي أوضح الحالات يعول مرتكب الأغلوطة على تشابه صورتها مع صورة حجة سليمة (خلل منطقي)، وفي حالات أقل وضوحًا يعول على تعدد دلالات مقدماتها (خلل لغوي)، وفي الحالات الأقل وضوحًا يركن إلى مقدمات تبدو صادقة لكنها ليست كذلك (خلل مادي). لنا أيضًا أن نتبنى تعريف "كوبي" المختصر: الأغلوطة حجة تبدو صحيحة، يبين التقصي (المنطقي) أنها ليست كذلك؛ وهو تعريف بسيط وبدهي ويبدو أنه يفي بالغرض.

وفق هذا التعريف تعاني الأغلوطة من عطب يسهو عنه من لم يدرس المنطق ويتفهم قواعده ومبادئه. إنها في نهاية المطاف حجة تفشل في تحقيق مهمتها الأساسية: إقناع الآخر بصدق نتيجتها؛ وهذا حد أدنى يفترض ألا يثير أي خلاف.

في الحاجة إلى الاستنباط

نمارس نوعًا من الإجحاف في حق الحجة حين نعاملها على أنها استنباطية إذا أراد صاحبها من مقدماتها أن ترجح نتيجتها، عوضًا عن ضمانها. ذلك أن ضمان المقدمات صدق النتيجة أمر يستعصي تحقُّقه في معظم حالات الجدل التي نعرض لها في حياتنا اليومية (في الصحف والمجلات، وفي برامج التلفزة، في المناظرات السياسية، وفي خطب الوعظ والإرشاد، في الإعلانات التجارية، وحتى في السياقات العلمية). وإذا ما استثنينا حالة الحجج التي تركن إلى مقدمات متناقضة، نتيجة الحجة الصحيحة متضمنة أصلًا في مقدماتها، ما يعني أنها تفترض ذات ما يتوجب عليها إثباته.

هذه هي إحدى المشاكل التي تواجه الحجج الاستنباطية، وهي ذات المشكلة التي جعلت بعض المبشرين بعصر النهضة، ومن قبلهم بعض مفكري الإسلام، يتهمون المنطق الأرسطي بالعقم. غير أن الأمر أعقد قليلًا مما يبدو أول وهلة، وسوف نُعنى بالتفصيل فيه حين نناقش أغلوطة المصادرة على المطلوب.

حسبنا أن نشير هنا إلى أن نتيجة الحجة الصحيحة قد تكون متضمنة في مقدماتها على نحو يكتنفه الغموض، وبذا قد تمكننا الحجة من التصريح في النتيجة بما كنا سلمنا به ضمنًا في المقدمات. هذه مهمتة حاسمة وهي تنجز بشكل منضبط في أنساق الرياضيات ومختلف أنساق الأكسيوماتية، التي تخلص مبرهناتها إلى

أحكام مضمرة في تعريفات ومصادرات وبدهيات يفترضها النسق المعني.

غير أن التصريح بما هو متضمن في المقدمات قد يكون مفيدًا حتى في الجدل الذي يدور في سياقات ليست صورية صرفة. قد يطرح المرء حجة استنباطية صحيحة يلزم وفقها خصمه بصدق نتيجة ينكرها، رغم تسليمه بمقدمات تسلم إليها ضرورة. إذا ظل الخصم ينكر هذه النتيجة، على إقراره مقدمات تتضمنها، فإنه يقع في تناقض، ومهمة مثل هذه الحجة إنما تتعين في جعل هذا التناقض الذي يمارس خفية يستبان عيانًا.

أيضًا، بالمقدور توظيف مفهوم الحجة الصحيحة بوصفه مثالًا تقوّم وفقه الحجج التي تفشل مقدماتها في ضمان صدق نتائجها. الحجج الفاسدة والحجج الضعيفة تفشل في تحقيق مهمة إقناع الآخرين بنتائجها، بقدر ما تقصر عن استيفاء أشراط هذا المثال. قد يكون الدور الذي يقوم به مفهوم الحجة الصحيحة في هذا السياق شبيه إلى حد بالدور الذي تقوم به العينة الممثلة في السياقات العلمية. إننا لا نفضل العينة العشوائية على العينة الانتقائية لأنها ممثلة، بل لأن فرصها في أن تكون ممثلة أكبر من فرص العينة الانتقائية. لكن هذا لا يعني أن العينة الممثلة أفضل خيار متاح لنا؛ إذ لا سبيل إلى معرفة أن العينة ممثلة، تعكس خصائص المجتمع الكلي، إلا عبر دراسة هذا المجتمع، وما إن نقوم بدراسته حتى تنتفي الحاجة إلى أخذ عينات.

وعلى نحو مشابه، قد نفضل الحجة التي تكاد مقدماتها تضمن نتيجتها على الحجة التي تقصر مقدماتها كثيرًا عن ضمان صدق نتيجتها؛ لأن فرص الأولى في تحقيق الضمان الكامل أكبر من فرص الثانية. غير أن هذا لا يعني ضرورة أن الحجة التي تضمن مقدماتها نتيجتها ضمانًا مطلقًا أفضل خيار متاح لنا، فقد تعاني هذه الحجة من مشكلة الدوران في حلقة ضيقة مفرغة، كأن تخلص إلى نتيجة افترضتها صراحة ضمن مقدماتها. وتمامًا كما أنه لا يتسنى لنا معرفة أن العينة ممثلة إلا عقب دراسة المجتمع الكلي، قد لا نعرف أن النتيجة صادقة إلا بعد معرفة أن المقدمات التي تتضمنها صادقة.

وبطبيعة الحال فإن هذا لا يحول دون أن تلزم النتيجة عن مقدمات الحجة لأنها متضمنة فيها، دون أن يكون تضمنها فيها بيّنًا، وآية ذلك أنه قد يلتبس علينا الأمر فلا ندري أكانت الحجة صحيحة أم فاسدة، رغم أن مقدماتها تتضمن نتيجتها.

غير أنه ليست كل الحجج الفاسدة استنباطيًا ولا كل الحجج الضعيفة استقرائيًا أغاليط. يسري هذا حتى على الحجج التي تعول على الغموض اللغوي. ثمة عناصر أخرى حاسمة في جعل الحجة الفاسدة أو الضعيفة أغلوطة، من قبيل رواجها، ويسر الوقوع فيها، وقدرتها على الإغواء والتضليل. ولأنه لا سبيل لحسم هذه العوامل، يظل مفهوم الأغلوطة خلافيًا، ولعل هذا ما يفسر اختلاف المناطقة حول تحليل هذا المفهوم.

لا يشترط في مقدمات الحجة الصحيحة استنباطيًا أن تكون

صادقة، رغم أن قدرتها على الإلزام بصدق نتيجتها وإقناع الآخرين بها إنها تتوقف على صدق هذه المقدمات. غير أن الحجة لا تكون سليمة استنباطيًّا إلا إذا كانت صحيحة، وكانت جميع مقدماتها صادقة. ثمة فرق إذن بين صحة الحجج (validity) وسلامتها (soundness)؛ تحديدًا، قد تكون الحجة سليمة دون أن تكون صحيحة، فهذا ما يحدث حين تكون بعض مقدماتها باطلة.

وبوجه عام، لا تكون الحجة وجيهة تلزم متلقيها بنتيجتها إلا إذا كانت سليمة استنباطيًّا أو قوية استقرائيًّا، وفي الحالين يشترط أن تكون مقدماتها صادقة. وباستثناء حالات حدية سوف نأتي على ذكرها، ليس من شأن المنطق أن يبت في سلامة الحجج؛ أساسًا لأنه ليس من شانه أن يبت في قيم صدق الجمل.

بتعبير آخر، علم المنطق معنيٌّ فحسب بالعلاقة المنطقية القائمة بين المقدمات والنتائج، بصرف النظر عما إذا كانت هذه المقدمات أو النتائج صادقة أو باطلة. في المقابل، فإن قيم صدق الجمل ترتهن بمحتواها، وعبء الدراية بها إذا كان محتوى الجمل (العرضية) يطابق الواقع أو يخالفه إنما يقع على أوّلي الاختصاص في المجال الذي تنتمي إليه هذه الجمل.

نتوقع من عالم المنطق إذن أن يبت في صحة الحجج، وله وسائل خاصة في ذلك سوف نتعرف على بعض منها. أما البت في سلامة الحجج، الذي يشترط الدراية بصدق مقدماتها، فأمر يتجاوز نطاق اختصاصه. وللأسباب نفسها، نتوقع من عالم المنطق أن يكشف

النقاب عن الاختلالات المنطقية التي تعاني منها الأغاليط، وفي حالة الأغاليط التي تعول على تعدد المعاني، يظل بمقدوره أن ينبه إلى كيف أن عبارة بعينها قد استخدمت بأكثر من معنى، عبر ترميز جملها على نحو يميط اللثام عن هذه التعددية. أما حين يتموضع مكمن اختلال الأغلوطة في بطلان مقدماتها، فمبلغ ما يستطيع أن يقوم به أن يشير إلى ارتهان قدرة الحجة المعنية على الإقناع بصدق مقدماتها؛ فإذا استبين أنها تفضي إلى نتيجة باطلة، فإن الخلل لا يتعين في النقلة من مقدمات الحجة إلى تلك النتيجة، بل في المقدمات نفسها.

المهمة التي يقوم بها علم المنطق في سياق نقاش الأغاليط مهمة مركبة، وقد تلتبس على البعض. غير أنه يتعين أن يتضح تمامًا أنه لا شأن لعالم المنطق بما إذا كانت الحجة التي يتقصّى تركن إلى مقدمات صادقة، وحين ينتهي من مهمته، فإنه إما أن يقر أنها حجة صحيحة (أو قوية)، ما يعني أن مسألة قدرتها على الإقناع تتوقف على صدق مقدماتها؛ أو يقر أنها فاسدة (أو ضعيفة)، ما يستلزم أنه مهما كانت نتائج تقصّي قيم صدقها، فإنها تظل تعاني من مشكلة تحول دون قدرتها على الإقناع بما تخلص إليه من نتائج.

صعوبة التقويم

من بين المشاكل الأساسية التي نواجه في تقويم مواقف الأطراف المتجادلة، أن الجدل ليس دائمًا ممارسة لأساليب منطقية فحسب، بل قد يركن إلى توظيف أساليب بلاغية، أو استخدام

ألفاظ مشحونة، وقد ينطوي على اعتبارات لا تمت بـصلة لموضـوع الجـدل، بـل وقـد يـذهب إلى حـد محاولـة التلاعـب بـالعواطف والمشاعر. أيضًا، لا تتوقع أن تعثر فيما يعرض لك من نصوص عـلى حجج محددة المعالم، يتضح فيها تمامًا ما يحـاج عليـه أصـحابها ومـا يحاجون به؛ وفي النهاية، قد يتعين علينا في إنجـاز مهمـة تحديـد أي الأطراف كسب الجدل الاحتكام إلى معايير ليست موضوعية تمامًا. هكذا، حين نتحدث عن الحجـج والاسـتدلالات، عـن الـصحيح منها والفاسد، فإننا نتحدث في سياق يمارس نوعًا من التجريد، وإن ظل حديثنا هذا مهمًا؛ لأنه يوضـح المثـال الـذي نـصبو إلى تحقيقـه، ونقيس وفقه إلى أي حد نجحنا في تحقيق مهمتنا.

أكثر من ذلـك، قـد لا يُعنـى المجـادلون أصـلًا بالحقيقـة، بـل بتحقيق نصر استدلالي على الخصوم. إذا تسنى للمرء تمرير أغاليطه، فكونه يعرف أنها أغاليط قد لا يؤثر في نشوة انتصاره. الأمـر قـد لا يختلف عن تأثر قائد الجيش بحقيقة أن جنوده حققـوا الـنصر رغـم اشتباهه في القضية التي يناضلون من أجلها، أو الضعف الذي تعاني منه قواته. هذه حقائق مؤسية عـن البـشر، لكنهـا تبـين إلى أي حـد تلزمنا الدراية بالأغاليط.

أيضًا، فإن تقويم الحجج، لمعرفة الأغلوطي منها، إنـما يتطلـب فهمها، والفهم ليس مطلبًا يسيرًا بأي حال. قد تنطوي الحجـة عـلى صياغات شرطية مركبة يصعب تحديد المراد منها، وقـد تعـول عـلى مقدمات ضمنية لا يتم الإفصاح عنها صراحة، بل إنه قد لا يصرح

حتى بنتيجتها. أيضًا، قد لا يكون هناك فصل حاسم بين المقدمات والنتائج، وقد تحشر النتائج عمدًا بين المقدمات، وقد يسيء صاحب الحجة التعبير عن مبرراته، فنقع حين نسيء فهمها ونجحف من ثم في تقويمها فيما يعرف بأغلوطة رجل القش (صياغة حجة الخصم في أضعف صورها).

هذا ما جعلنا نفرد الباب الأول من هذا الكتاب لعرض مفاهيم وأنساق منطقية تعين على فهم الحجج، فضلًا عن تقويمها. تحديدًا، سوف نعرض السبل المختلفة التي يمكن عبرها صياغة معاني متماثلة، بحيث يتسنى تبسيط المركب منها، ونوضح العلاقات المنطقية المختلفة التي يمكن أن تقوم بين الجمل، على نحو يسهم في تحديد مترتباتها ويعين على تحديد دلالاتها، كما سوف نعاين المواضع التي قد ترد فيها المقدمات والنتائج، والمؤشرات اللغوية التي تميز بينها، ونطرح أنساقًا منطقية واستراتيجيات تقويمية متنوعة تمكن من تصنيف الحجج إلى سليمة وفاسدة.

الأغاليط والمفارقات

يحدث في أذهان البعض التباس بين مفهومي الأغلوطة (Fallacy) والمفارقة (Paradox)، ما يستدعي الحاجة إلى عقد تمييز بينهما. المفارقة ـ شأنها شأن الأغلوطة ـ حجة مقلقة، مشتبه بطريقة ما في قدرتها على الإقناع بنتيجتها. غير أنه يتعين أن تتوفر في المفارقة ثلاثة أشراط: أن تبدو صحيحة، وأن تبدو مقدماتها صادقة، وأن تُفضي إلى تناقض أو نتيجة ينبو عنها العقل. أما الخلاص من المفارقة

فيتم عبر إثبات بطلان بعض مقدمات الحجة المعنية (رغم بدوها صادقة)، أو فساد هذه الحجة (رغم بدوها صحيحة)، أو معقولية نتيجتها (رغم أن العقل ينبو أول وهلة عنها).

إذا استبين أن الفساد في المفارقة يرجع إلى صورتها المنطقية، قد يكون فسادها أغلوطيًّا، وفي مثل هذه الحالة النادرة، قد نعثر على ماصدق مشترك لمفهومي المفارقة والأغلوطة. غير أن الفرق بين الأغلوطة والمفارقة يتعين غالبًا في أنه ليست هناك محاولة لإيهام المتلقي في حالة المفارقة، في حين أن الأغلوطة عُرضة لأن تنطوي على هكذا محاولة. أيضًا عادةً ما تشي المفارقة بحدوث خلل مفاهيمي، وغالبًا ما تحل المفارقة عبر استحداث تصورات تجري تعديلات نظرية حاسمة، وهذا أمر لا يحدث في حالة الأغاليط (ربما باستثناء حالات نادرة، كما في الأغلوطة الوراثية).

من أشهر المفارقات التي عرفها تاريخ الفكر البشري: مفارقة "برتراند رسل"، التي تفضي إلى نتيجة مفادها أن فئة الفئات التي لا تنتمي إلى ذاتها تنتمي إلى ذاتها ولا تنتمي إليها. ذلك أنه إذا افترضنا أنها تنتمي إلى ذاتها، لزم ألا تنتمي إليها، بحسبان أن هذه الفئة لا تضم أية فئة تنتمي إلى ذاتها. في المقابل، إذا افترضنا أنها لا تنتمي إلى ذاتها، لزم أن تنتمي إليها، بحسبان أن هذه الفئة تضم كل فئة لا تنتمي إلى ذاتها. لقد وظف "رسل" هذه المفارقة في نقد نسق "فريجه" وفي تطوير نظرية الأنماط، التي تحول دون مفارقات الإشارة الذاتية؛ غير أنه ما كان لأي أغلوطة أن توظف في تأدية مهام مماثلة.

هناك أيضًا ما يعرف باسم "مفارقة كارل همبل" التي تتكئ على مقدمتين غاية في البداهة (مبدأ التكافؤ: ما يدل على فرض يدل على ما يتكافأ معه، والتقرير البدهي: ما يتعين فيه موضوع القضية الكلية ومحمولها يدل عليها)، وإن استلزمت نتيجة غريبة مؤداها أن الوردة الحمراء دليل على فرض الغدفان (كل الغدفان سوداء). بيان ذلك أن الوردة الحمراء ليست غدافًا ولا سوداء اللون، وتدل ـ وفق التقرير البدهي ـ على الفرض الذي يقر أن كل ما ليس بأسود ليس غدافًا؛ إذ يتعين فيها موضوعه ومحموله. غير أن هذا الفرض يتكافأ مع فرض الغدفان الأصلي، ما يستلزم - وفق مبدأ التكافؤ - أن الوردة الحمراء تدل أيضًا عليه. هذه نتيجة غريبة، فهي تعني، على حد تعبير نيلسون جودمان، أحد فلاسفة العلم المعاصرين، أنه بمقدور علماء الطيور أن يتحققوا من صدق فروضهم دون أن تبتل معاطفهم بقطرات المطر، أي دون ملاحقة الطيور في الغابات لمعرفة ألوانها. صاحب المفارقة يحل مفارقته بالدفاع عن نتيجتها، وقد أثار حلّه هذا جدلًا واسعًا في أدبيات فلسفة العلوم، وإن أسهم في إحداث تطورات حاسمة في منطق التدليل العلمي. مرة أخرى، ما كان لأغلوطة من الأغاليط، أو لتبيان أنها أغلوطة من الأغاليط، أن تسهم في مثل هذا التطوير.

لمحة تاريخية

نلتفت الآن إلى عرض نبذة تاريخية موجزة عن دراسة الأغاليط؛ وننوه بداية إلى أنه رغم أن الفضل يرجع إلى أفلاطون في

ضرب أمثلة على الاستدلال الفاسد، وذلك في كتابه *Euthydemus* الذي يعرض مجموعة من الحجج الأغلوطية في شكل حوار يدور بين سفسطائيين، ما جعل البعض يُسمي الأغاليط بالسفسطات ويصف الاستدلال الفاسد بالسفسطة؛ فإن تلميذه أرسطو هو الواضع الحقيقي لعلم المنطق، فهو أول عالم منطق حدد قواعد الاستدلال الصحيح، "المدخل اللازم لتعلم كل صنوف الحكمة النظرية والعملية"، وأول من سمى الأغاليط وقام بتصنيفها، وذلك في كتابه *On Sophistical Refutations*.

يرجح كثير من مؤرخي علم المنطق أن أرسطو، بعد زينون الإيلي، مخترع الجدل. الإشارة إلى "زينون" هنا إنما يقصد منها حفظ حق ريادته في استخدام ما يعرف باسم برهان الخلف، أو برهان الرد إلى المحال، لكنها لا تعني أكثر من ذلك. أما أفلاطون، فقد عُني خصوصًا بتسفيه من يتخذون من الحيل مهنة، خصوصًا السفسطائيين الذين كانوا يتباهون بقدرتهم على جعل أضعف الحجج يبدو أقواها. ورغم أنه لا مِراء في أن المحاورات الأفلاطونية تنم عن قدرة فائقة في الجدل، فإن المبادئ التي تركن إليها تظل ضمنية، كما أنه يظل يقع في بعض الأغاليط، كما في قوله في محاورة "جورجياس": «إذا كانت النفس الحكيمة نفسًا صالحة، فأجدر بالنفس غير الحكيمة أن تكون طالحة» (أغلوطة إبدال طرفي الشرط). المفارق أنه يمضي وقتًا طويلًا في محاورة أخرى لإثبات فساد عكس القضية الكلية الموجبة، المؤسس على أغلوطة مشابهة،

وإذا كان هذا راجع إلى كونه يتوسل الحوار عبر شخصيات متعددة سبيلًا لعرض مذهبه، فإنه يظل واضحًا من الجهد الذي يبذله في إثباته أن قاعدة بسيطة كهذه لم تكن بدهية عنده بما يكفي.

على ذلك، فإن أفلاطون كان واعيًا بفكرة القانون المنطقي، منظّم حركة الاستدلال، وقد شبهه بالقانون الطبيعي الذي ينظم حركة الكواكب، باستثناء أن الكواكب، كونها كائنات إلهية، تحترم قوانينها، فيما ينتهك البشر قانون المنطق. أيضًا فإن أرسطو فيما يقر صراحة كان توصل إلى بعض اكتشافاته المنطقية بالتأمل في صعوبات وجدها عند أستاذه أفلاطون.

لأرسطو مؤلفات منطقية عديدة جمعها تلاميذه وشراحه وأطلقوا عليها اسم "الأورجانون" (أي الآلة)، ورغم أن اختيار "الآلة" اسمًا للمنطق لا يُعزى إلى أرسطو، فإنه يُعبّر عن فكرة أساسية لديه مؤداها أن المنطق ليس جزءًا من الفلسفة بل علمًا عقليًّا يهيئ للمذهب الفلسفي. وفي هذا خالف الرواقيين الذين كانوا يرون أن المنطق جزء أصيل من الفلسفة وليس مجرد مقدمة لها. سيكتوس إمبيريكوس، الفيلسوف اللاأدري الشهير، يؤكد مقولة أرسطو بقوله: «إذا تعين علينا السعي وراء الحقيقة في كل فروع الفلسفة، توجب علينا قبل كل شيء الاحتياز على مبادئ ومناهج جديرة بالثقة لتمييز الحق. ولأن المنطق هو ذلك الفرع من فروع الفلسفة الذي يشتمل على نظرية في المعايير والبرهنة، ينبغي أن يكون موضع البدء في المشروع الفلسفي».

طرأ منذ عهد أرسطو تغير أساسي على تصنيفه للأغاليط الصورية، التي يتموضع مكمن عطبها في صورتها القياسية، فيما أصبحت الأغاليط اللاصورية، المختلة بسبب محتواها، تصنف بسبل مختلفة، وفقًا على مأتى الأغلوطة، وهكذا نجد تصنيفات تميز بين أغاليط التعلق وأغاليط العلية وأغاليط الإبهام، وما إلى ذلك.

لم يزدهر المنطق في العصر الأوروبي الوسيط إلا في الفترة الممتدة بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر؛ خلافًا لذلك، لم يتم سوى الحفاظ على التركة المنطقية التي خلفتها العصور القديمة. من أهم شخصيات تلك الفترة المزدهرة: أبيلارد، الذي انتشرت بفضله دراسة المنطق وبدأ التعرف في عهده على كتب العصور اليونانية القديمة، فضلًا عن ألبير الكبير وتوما الأكويني ووليام أوكام وبوريدان.

بقيت وظيفة المنطق في العصر الوسيط في أفضل الأحوال تربوية، مجرد شروحات تشهد بروح الوضوح والدقة، وإن لم تشهد بالابتكار والتجديد. ترجمة العرب لكتب أرسطو، فضلًا عن كتب أفلاطون وإقليدس وبطليموس وجالينوس، إنما تكشف عن الاهتمام الذي أولوه إليها، فقد وصفوا مؤلفها بالمعلم الأول، فيما اعتبر الفارابي المعلم الثاني، فدراسة منطق أرسطو عنصرًا لازمًا للثقافة الإسلامية. أيضًا كتب ابن سينا كتابًا مهمًّا في المنطق ترجمت

أجزاء منه إلى اللاتينية في نهاية القرن الثاني عشر. على ذلك، فإن التأثير الأهم على المدرسيين في العصر الوسيط يعزى بوجه خاص إلى ابن رشد الذي درّست شروحه على كتب أرسطو في باريس وأكسفورد، حتى لقبّه المدرسيون بالشارح.

هكذا عُني بعض الفلاسفة المسلمين بالمنطق بوجه عام وبالأغاليط بوجه خاص، وقد اختلف المؤرخون في زمن معرفة المسلمين بالمنطق، وإن كان من المرجّح أنه أول ما نقل إلى العربية من علوم الفلسفة، ربما بعد أن استبينت الحاجة إليه في الدفاع عن العقيدة الإسلامية. أما في باب الأغاليط تحديدًا، فمن أهم من عني بها "ابن رشد" الذي أفرد كتابًا خاصًّا لها. غير أن صلة الفلاسفة المسلمين بالأغاليط انقطعت في مبلغ علمي بعد أعمال ابن رشد في هذا المجال، وما هذا الكتاب إلا محاولة آمُل أن توفق لوصل ما انقطع.

أما بخصوص تصور الفلاسفة المسلمين لطبيعة المنطق، فنجد تطورًا يرصده "طه عبد الرحمن" على النحو التالي: بداية ساد اعتقاد عند مترجمي الفلسفة اليونانية التقليديين مؤداه أن القول العقلي، كما يتمثل في القول الفلسفي، واحد لا ثاني له، حيث لا يرد هذا القول إلا على مقتضى اللسان اليوناني. بتعبير أوضح، الفلسفة اليونانية غير قابلة لأن تترجم إلى أية لغة أخرى، والحقيقة الفلسفية لا يعبر عنها

إلا باليونانية. مضمون الفلسفة إذن واحد، وهو يقال على لسان واحد.

في المقابل، ذهب ابن رشد إلى تكوثر القول الفلسفي، وإن قال بوحدة الحقيقة الفلسفية، التي يفترض أن أرسطو قالها كاملة. ترجمة الفلسفة اليونانية ممكنة إذن، وإن ظلت الحقيقة الفلسفية نفسها أرسطية.

أما الغزالي فقال بتكوثر الفلسفة قولًا ومضمونًا، وإن أكد واحديتها من حيث منهجها، وهذا مذهب يستبان من موقفه من المنطق؛ إذ لم يشتغل بالاعتراض على مسائله ولا بتجريح أصحابها كما اشتغل بالاعتراض على المضامين الفلسفية، نحو القول بقدم العالم وحشر الأجساد. الحال أن الغزالي لم يقف عند استثناء المنطق من نقده، بل ذهب إلى حد إقرار ضرورة إدماج المنطق في العلوم الإسلامية كعلم الأصول وعلم الكلام. غير أن الغزالي، فيما يوضح طه عبد الرحمن، لا يقل في تسليمه بوحدة الحقيقة الفلسفية منهجًا عن تسليم ابن رشد بوحدتها مضمونًا، فكما أن ابن رشد يرى أن هذا المضمون الواحد أرسطي بقضّه وقضيضه، فكذلك الغزالي يرى أن هذا المنهج الواحد أرسطي برمته.

ثم جاء ابن خلدون، الذي تدارك ما فات الغزالي كما تدارك الغزالي ما فات ابن رشد، فقد قال بتكوثر المنطق نفسه، وقد أدرك،

أكثر من غيره، الحاجة إلى إثراء المناهج وتجديدها وتنويعها، فالحقيقة عنده ليست واحدة لا قولًا ولا مضمونًا ولا منهجًا. بلغة معاصرة، مفاد رؤية ابن خلدون أن المنطق ليس محايدًا إلى الحد الـذي يتـوهم كثيرون، وليست ثمة كلمة فصل تقـال فيـه، عـلى نحـو مـا تـوهم الغزالي ومن قال بمذهبه من الفلاسفة المسلمين.

في الأزمنة الحديثة والمعاصرة أسهم الكثير من كبـار الفلاسـفة والمناطقة في دراسة الأغاليط، نذكر منهم على سبيل المثـال: ليبنتـز، جون لوك، جون ستيوارت مل، جرمي بنثام، آرثر شوبنهور، بيانو، فريجه، رسل، ووايتهد. وقد طرأ تعديل على وجهة نظر كانت سائدة منذ عهد "جـون لـوك" تـربط بـين المنطـق وعلـم نفـس التفكـير، وترفض أي دور توجيهي أو تقويمي للمنطق. وعلى حد تعبير رائد هذه النزعة "فـإن الله لم يخلـق البـشر كائنـات ذوات قـدمين وتـرك لأرسطو مهمة جعلهم عقلاء".

هكذا أسس "لـوك" لنزعـة سـيكولوجية في المنطـق تـدعو إلى اكتشاف المنطق في العمليات النفسية العليا، وقد سار في هذا الاتجاه جون ستيورات مل، واستمر التيـار قويًـا إلى أن فـصل "جوتلـوب فريجـه" عـالم المنطـق الريـاضي الألمـاني بوضـوح وصراحـة بـين السيكولوجيا والمنطق، رافعًا شعار أن العلم يدرس قوانين الطبيعة، فيما يدرس المنطق القوانين التي تتأسس عليها قوانين الطبيعة.

في العصر الراهن، يتواصل موروث دراسة الأغاليط عبر عملية تجديد مستمرة تستحدث وفقها المزيد منها. ثمة إضافات مستديمة تطرأ على قائمة الأغاليط، ولا يبدو أن هناك ما يضطر أحدًا إلى حصرها عند حد بعينه، سيما في ضوء خلافية تعريف مفهومها التي نوهنا إليه آنفًا.

جدوى دراسة الأغاليط

نختتم هذه التوطئة بتساؤلات تستفسر عن الحاجة أصلًا إلى دراسة الاستدلال المغلوط: لماذا لا نقتصر على دراسة سبل الاستدلال الصحيحة؟ ألا تكفينا دراسة أساليب الحجاج الصحيح والالتزام بها مغبة الوقوع في الأغاليط، تمامًا كما ينكبنا الالتزام بقول الصدق قول ما نأثم بقوله؟

يقر كوبي أن المنطق دراسة المناهج والمبادئ المستخدمة في تمييز وجيه التفكُّر الاستنتاجي عن رديئه. وكما يضيف كوبي، يتعين ألا نتوهم أن هذا يستلزم أن طالب المنطق وحده القادر على التفكر الاستنتاجي بطريقة وجيهة أو صحيحة. قول هذا مخطئ خطأ الحكم بأن العدو في الملاعب يتطلب دراسة علمي الفيزياء والفسيولوجيا. معظم الرياضيين لا يدركون العمليات المعقدة التي تحدث داخل أجسامهم، كما أن أداء بعض أساتذة الفسيولوجيا سوف يكون سيئًا لو أنهم غامروا بوقارهم في الساحات الرياضية.

غير أن أرجحية صحة استنتاجات دارس المنطق تفوق أرجحية صحة استنتاجات من لم يسبق له أن عُني بالمبادئ العامة المتضمنة في هذا النشاط. يرجع هذا إلى عدة أسباب منها أن ثمة جزءًا تقليديًا في دراسة المنطق يتحدد في فحص وتحليل الأغاليط الشائعة التي غالبًا ما تكون أخطاء "طبيعية" في التفكر الاستنتاجي. إن هذا الجزء من الموضوع يمنح رؤية معمقة في مبادئ التفكر الاستنتاجي بوجه عام، كما أن الدراية بهذه الأشراك إنما تعين على تنكبها. أيضًا، تمنح دراسة المنطق الطلاب أساليب ومناهج لاختبار صحة الكثير من أنواع الاستنتاج، بما فيها استنتاجاتهم هم أنفسهم؛ وحين يسهل اكتشاف الأخطاء، تقل أرجحية السماح بوقوعها.

على ذلك، وكما أسلفنا، فإن كشف النقاب عن الأغاليط في حجج فعلية مهمة صعبة؛ لأن الحجج غالبًا ما تشكل باستخدام أساليب بلاغية تبهم العلاقات المنطقية القائمة بين الأحكام الواردة فيها، وقد تستغل الأغاليط عواطف تنتاب متلقيها أو ضعفًا نفسيًا يعاني منه. فضلًا عن ذلك، ليس لأحد أن يتوقع في الظروف العادية أن يفصح خصمه عن حجته بلغة واضحة لا لبس فيها، وأن يُعبّر عنها بجمل مختصرة لا تزيّد فيها، وأن يُصرّح بكل مقدماتها، خصوصًا حين يشتبه في قبولنا إياها. غالبًا ما يكون دأب الواحد منا أن يتشبث برأيه، وأن يتمحل السبل الكفيلة بجعله يبدو وجيهًا، مهما كان قدر شواهده على تبرير هذا الرأي. لأسباب كهذه، قد

تكون مهمة المنطق في الكشف عـن الأغـاليط في أفـضل الأحـوال إرشادية، احترازية، لكنها لا تبلغ حد ضمان التمكين من تنكبها.

وحتى لو ضمن الواحد منا عدم وقوعه في الأغـاليط، فإنـه لا يأمن قدرة من يجادله على تجنب أشراكها. غير أن هذا يتطلب منه أن يتعرف على الأغاليط التي قد يقع فيها مجادلـه، وأن يعـرف مـواطن العلة فيها، كي يتسنى له إصلاح خطئه أو دحـض حجتـه أو ردهـا عليه.

لا سبيل إذن للمبالغة في توكيد أهمية المنطق والتفكـير بطريقـة نقدية؛ وعلى حد تعبير توماس جيفرسون: «في الأمـم الجمهوريـة، حيث يتوجب أن تقاد الجموع من قبل العقل والإقنـاع، يتنـزل فـن الاستدلال موضع الصدارة من حيث الأهميـة». أمـا بيـتر فاشـينو، فيذهب إلى أبعد من هذا بكثير: «العاجز عن التفكير بطريقـة نقديـة عاجز عن اتخاذ قرارات عقلانيـة، والعـاجز عـن اتخـاذ مثـل هـذه القرارات يتوجب ألا يترك طليق السراح؛ فكونه يتـصرف بطريقـة غير مسؤولة إنما يعني أنه يشكل خطرًا على نفسه وعلى الآخرين».

يمكن تشبيه الدراية بقواعد الاستدلال الـصحيح بالحـصول على خارطة طريق تبين للمـرء كيـف ينتقـل مـن موضـع إلى آخـر. ولكن حتى أفضل الرحّالة يضلون طريقهم، ومن المفيد أن توضـع علامات على الطرق التي لا تؤدي إلى أي مكان، علامـات توضـح

كيف أنها طرق مسدودة. شيء من هذا القبيل تقوم به دراسة الأغاليط: وضع لافتات على النقلات الخاطئة التي قد يقع فيها المجادلون. وبطبيعة الحال، فإن دراستها لا تغني بحال عن دراسة المنطق، تمامًا كما أن لافتات الطرق المسدودة لا تغني الرحالة عن خرائط الطرق.

هكذا تكمن الغاية الأساسية من دراسة الأغاليط في الدراية بسبل تنكبها، وكما يقر أحد الفلاسفة، فإنه لا يكفي أن نقول إن العقل البشري قاصر، بل يتوجب إشعاره بقصوره، ولا يكفي أن نقول إنه عرضة للخطل، بل يتوجب الكشف عن مواطن خطله. ولأن خير وسيلة لتفهم أية قاعدة منطقية أن نراها تخترق، فإن الدراية بالأغاليط تعين على الدراية بقواعد المنطق نفسها.

من منحى آخر، ليست هناك تهمة أوقع أثرًا في نفس المرء الذي يحاجج على صدق نتيجة ما من تهمة وقوعه في أغلوطة. وإذا ثبتت بالفعل إدانته بهذه التهمة، فإن الشكوك لن تطول فحسب قدرة مقدماته على تسويغ نتيجته، بل قد تطول سجايا وقدرات ذهنية يزعمها، على افتراض أنه يقع ضحية للأغلوطة دون أن تتوفر لديه نية التضليل. أما إذا وقعت هذه النية في نفسه، فإن وضعه سوف يكون شبيهًا بمن يضبط متلبسًا بفعل شائن. هكذا يكون الواقع في أغلوطة موضع اشتباه ذهني أو أخلاقي، وفي الحالين، فإن أثر إثبات وقوع المرء في أغلوطة ليس هينًا، لا عليه ولا على حجته.

يتأسس الجانب التطبيقي أو العملي من المنطق، فيما يقر تشارلز ساندرز بيرس، على حقيقة مفادها أن الاستدلال الأغلوطي ممكن بقدر ما يكون الاستدلال الوجيه ممكنًا. وفي تعريف شهير للمنطق، يقول ابن سينا في كتاب "النجاة": إن المنطق "هو الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما يتصوره ونصدق به، والموصلة إلى الاعتقاد الحق بإعطاء أسبابه ونهج سبله". ورغم أنه لا شيء يعصم الذهن من الزلل كلية، فابن آدم خطّاء، والله لم يعصم الناس عن الزلل، فإن المنطق، أقله لكونه يسهم في الكشف عن الأغاليط والحجج الفاسدة، أداة تعين البشر على التقليل من عرضتهم للخطأ. تحديدًا، فإن دراسة المنطق تعين المرء على فهم طبيعة الاستدلال وتسهم في تنمية قواه التفكُّرية، وتجعله أحرص على مقاومة تأثير الضغوط النفسية والحيل اللغوية، ليس فقط فيما يعرض له من حجج، بل حتى في الاستدلالات التي يركن إليها دفاعًا عن معتقدات يقرها.

المنطق بهذا المعنى علم معياري، يوظف في تصنيف الحجج إلى سليمة وفاسدة، وهذا هو المعنى الذي أكد عليه فلاسفة من أمثال: لالاند ودندلباند وجوبلو، ومن قبلهم أبو حامد الغزالي الذي سمى كتابه في المنطق "معيار العلوم". وكما أسلفنا، بعد أن هاجم الغزالي الفلاسفة في كتابه "تهافت الفلاسفة"، ورفض متيافيزيقا أرسطو وأتباعه كالكندي والفارابي وابن سينا، نراه يقبل منطقهم؛ لأنهم في الإلهيات يخالفون الدين، والمنطق كالرياضية لا يتعرض للدين بنفي

أو إثبات. المنطق عنده لأدلة العقل كالعروض للشعر والنحو للإعراب؛ "إذ كما لا يعرف منزحف الشعر عن موزونه إلا بميزان العروض، ولا يميز صواب الإعراب عن خطئه إلا بمحك النحو، كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه وصحيحه وسقيمه إلا بهذا الكتاب. فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان ولا يعاير بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العيار غير مأمون الغوائل والأغوار". هكذا يؤكد الغزالي صورية المنطق، وبعده المعياري في آن، رغم أن حكمه بحياد المنطق، وبأن أرسطو قال كلمة الفصل فيه، يظل حكمًا خلافيًّا يعترض عليه بعض الفلاسفة بل حتى بعض علماء المنطق.

الأهم من ذلك أن في توكيد الغزالي المنطق معيارًا توكيدًا لأهمية الكشف عن أغاليط الحس وأوهام العاطفة، ووساوس التشيع وأهواء النفس. المنطق عنده سبيل تنكب الغلط والفساد في الحجاج. وما كان لأشكال الزيف المختلفة هذه أن تنطلي على البشر لولا شبه يقوم بينها وبين أشكال الحق، وما وظيفة مبحث الأغاليط إلا تبيان الفروق بين ما يبدو متشابهًا، حتى يميز الحق عن الباطل، والصحيح عن الفاسد، والسليم عن المعتل.

وبعد

يبقى أن أشير إلى أن هذا الكتاب ليس مؤلفًا ولا مترجمًا ولا مترجمًا بتصرف، بل هو هجين من كل ذلك. لقد أفدت أساسًا من

مواقع على شبكة المعلومات خُصّصت لباب الأغاليط، وقد أضفت إليها ما أسعفتني الإضافة، وأجريت تعديلات على بعض أمثلتها، طلبًا للوضوح ومحاولة لتبيئة الغريب منها على ثقافتنا، كما أفدت من كتب وأبحاث كنت أعددتها في مناسبات أخر. لم أعن بالتوثيق المباشر للمصادر التي كنت أتنقل بينها أحيانًا في الفقرة نفسها، وإن أتيت على ذكرها في نهاية الكتاب، وهذا دأب متعارف عليه؛ لأنه يدرأ انقطاعات قد تؤثر في انسيابية عرض مثل هذه الكتب ذات الطابع البيداغوجي.

غير أنني عنيت خصوصًا بشمولية العرض، بحيث حرصت على أن يضم هذا الكتاب أكثر الأغاليط رواجًا، كما حاولت في فصله الأول أن أعرّف المفاهيم المنطقية الأساسية لفهم ما يعرض من أغاليط، متجنبًا افتراض أية خلفية منطقية، ومقللًا ما وسعتني السبل من الإسراف في استخدام الرموز. أكثر من ذلك، حاولت تطوير نسق في المنطق القضوي على نحو يُمكّن من التعامل مع الأغاليط الحملية التي يتضمن الكتاب عددًا لا يستهان به منها.

وأخيرًا، آمُل أن يفيد هذا الكتاب ثقافة تحشد بالأغاليط، وخطابًا إعلاميًا وسياسيًا يعج بها، وأن يسد نقصًا راعني في المكتبة العربية، التي تكاد تخلو، بل لعلها تخلو، من أية كتب تفرد لهذا الباب.

الباب الأول

مفاهيم منطقية

الفصل الأول

1

المنطق القضوي



تتعين مهمة علم المنطق الأساسية في التحقق من الاستدلالات أو الحجج، تحديدًا في اختبار ما إذا كان المستدل بـه (أو المحتج بـه) يشكل دعمًا كافيًا للمستدل عليه (أو المحتج عليـه). غير أن معيار جودة الاستدلال إنما يختلف باختلاف نوعه، فقد ترتهن هذه الجودة بقـدرة مقـدمات الاستدلال عـلى ضـمان نتيجتـه ضـمانًا مطلقًـا (الاستدلال الاستنباطي)، وقد لا تتطلب سوى اقتدار مقدماته على تـرجيح نتيجتـه (الاسـتدلال الاسـتقرائي). سـوف نعنـى في هـذا الفصل أساسًا بالنوع الأول مـن الاسـتدلال، أي بكيفيـة تـصنيف الحجج إلى حجـج صـحيحة وأخـرى فاسـدة، وذلـك لاعتبـارات عديدة ليس أقلها خلافية القواعد المنطقية التي تقنن الاسـتقراء، إن لم نقل عوزها كلية.

المستهدف دومًا هو إجراء عملية تقويم نصية. مفاد الفكرة أننا نفترض تعرضنا لنص ينطوي على استدلالات أغلوطية، والمراد هو

صياغة هذه الاستدلالات بطريقة تُمكِّن أولًا من فهمها، وثانيًا من تقويمها على نحو يبين موضع الخطل فيها. ولأن عملية فهم النصوص والتحقق من صحة الحجج تتطلب التعرف على بعض المفاهيم المحورية، كما تشترط الدراية بقواعد خاصة بالترميز والاستدلال، فقد قمنا بتخصيص أجزاء من هذا الفصل لتأدية هاتين المهمتين الأخيرتين. في أجزاء أخرى، نضرب من الأمثلة ما يكفي لتوضيح كيفية استخدام القواعد الترميزية والاستدلالية في تقويم الحجج، فضلًا عن مهام أخرى قد تكون أقل أساسية.

مفهوم الجملة

نعنى هنا بالبنية الأساسية لفرع من فروع المنطق يعرف باسم "المنطق القضوي" (Propsotional Logic)، وهو اسم يركن إلى حقيقة مفادها أن الوحدة الأكثر أساسية في هذا الجزء من المنطق هي القضية.

تتكون اللغة الطبيعية من مجموعة مفردات يمكن تركيبها (وفق قواعد النحو) بحيث تنتج عبارات تحمل معاني. غير أن المنطق لا يهتم بكل العبارات التي تحمل معاني، بل يقتصر على العناية بطائفة منها. للعبارة "كوكب الأرض الذي يدور حول الشمس" معنى لا يصعب فهمه على من ينطق العربية، لكنها لا تشكل بذاتها قولًا مفيدًا يحسن السكوت عنده، فهي - خارج سياقها - مبتدأ لا خبر له، ولذا فإنها لا تحظى باهتمام علماء المنطق.

القول المفيد الذي يحسن السكوت عنده هو الجملة، ورغم أن المنطق لا يُعنى إلا بالجمل، فإنه لا يعنى بكل الجمل، بل يقتصر على الاهتمام بنوع محدد منها. الشطر الأول من مطلع قصيدة نزار قباني في رثاء عميد الأدب العربي: "ضوء عينيك أم هما نجمتان؛ كلهم لا يرى وأنت تراني" - خلافًا لشطرها الثاني - والشطر الثاني من مطلع قصيدة عمرو أبو ريشة في قمة إفرست: "إليك غير الظن لا يرتقي، يا عاصب الغيم على المفرق" - خلافًا لشطرها الأول - وصدر البيت الذي يستهل به امرؤ القيس معلقته: "قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل"، عبارات مفيدة تحمل معاني يحسن السكوت عندها، أي تشكل جملًا، لكنها لا تشكل موضعًا لاهتمام علماء المنطق، وكذا حال الجمل: "لا تنه عن خلق وتأتي مثله"، "لا فض فوك"، "ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل"، "وليتك تحلو والحياة مريرة"، والآية الكريمة: "تالله تفتأ تذكر يوسف".

هذه جمل تأمر وتنهى، وتدعو وتتعجب، وتتساءل وتتمنى،

وتسلّم وتقسم، وهي تعرف باسم الجمل الإنشائية. لكن المنطق لا يهتم إلا بالجمل الخبرية (أو التقريرية) التي لا تقوم بأي فعل من تلك الأفعال، بل تقر أمرًا ما، كقولنا: "كل إناء بالذي فيه ينضح"، "كل السيوف قواطع إن جردت"، وقول شوقي: "والنفس من خيرها في خير عافية، والنفس من شرها في مرتع وخم".

يتعين فيصل التفرقة بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية في قابلية الأولى للتصديق والتكذيب وارتفاع هذه القابلية عن الثانية. إننا لا نقول "صدقت" أو "كذبت" لمن تساءل أو أمر، أو نهى أو تعجب أو تمنى. صحيح أننا قد نقول لمن أقسم "صدقت"، لكننا لا نعني سوى أن قوله الذي أقسم عليه، والذي يشكل جملة خبرية، قول صادق، ولا نعني أن قسمه نفسه صادق. قولنا لمن أقسم صدقت، إذا كنا نصادق على واقعة قسمه، لا يختلف عن قولنا لمن سلم أو نادى صدقت، وهو قول لا تقره الأعراف اللغوية ولا المنطقية. في المقابل، فإن الجملة الخبرية إما أن تكون صادقة أو باطلة (كاذبة)، ويصح من ثم أن يقال لقائلها صدقت أو كذبت.

بكلمات اصطلح عليها المناطقة نقول إن للجملة الخبرية قيمة صدقية (truth value)؛ إنها تحوز قيمة الصدق حين تصدق، وقيمة البطلان (أو الكذب) حين تبطل. مثال الأولى الآية الكريمة: "ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغيا"، التي قيلت حقًا في حق السيدة مريم عليها السلام، ومثال الأخيرة قولنا: "إن عيسى بن مريم قد صلب"، التي قيلت باطلًا في حق السيد المسيح.

تصدق الجملة الخبرية حين تطابق الواقع وتبطل حين تخالفه. الجملة الخبرية "الثلج أبيض" صادقة لأن الثلج أبيض، أي لأن الواقع يطابق ما تقره هذه الجملة. الجملة الخبرية "العشب أبيض" باطلة؛ لأن العشب ليس أبيضًا، أي لأن الواقع يخالف ما تقره. قد تبدو هذه أحكام بدهية لا خلاف عليها، لكن الأمر ليس كذلك، رغم أننا سوف نفترض أنه كذلك؛ لأن المجال لا يليق بنقاش هذه المسألة. يكفي أن نقول إن ثمة من يرى أن هذا التصور للصدق والبطلان يفترض دون برهنة وجود واقع حقيقي يشكل محك قيم صدق الجمل الخبرية، وهذا أمر لا يقره كثير من أشياع النزعة المثالية مثلًا، كما أن هناك من يشكك في هذا التصور لأنه لا يسري في حالة الكثير من القضايا الرياضية والقضايا العلمية التي تتضمن حدودًا نظرية مجردة، فضلًا عن القضايا التي تشير إلى ذاتها.

هناك أيضًا مبدأ سوف نفترض صدقه، رغم أنه خلافي هو الآخر، مؤداه أن الوسط بين الصدق والبطلان مرفوع، بمعنى أن الجملة الخبرية إما أن تكون صادقة أو باطلة، فإذا لم تصدق بطلت، وإذا لم تبطل صدقت. ويرتبط بهذا مبدأ عدم التناقض الذي يقر استحالة أن تكون الجملة الخبرية صادقة وباطلة.

وكما أسلفنا في توطئة هذا الكتاب، فإن أمر تحديد قيم صدق الجمل الخبرية ليس من شأن المنطق؛ إذ لا يشترط المنطق أن تكون لنا دراية بقيم الصدق الفعلية التي تحتازها الجمل الخبرية، بل إنه لا

يشترط حتى حصولنا على شواهد تؤيد صدقها أو بطلانها. الجملة التي تقر وجود حياة فوق كوكب المريخ جملة مشروعة من وجهة نظر المنطق رغم أن العلماء لم يتمكنوا بعد من حسم هذه المسألة، وهي مشروعة لمجرد حصولها على قيمة صدقية ما، بصرف النظر عن هوية هذه القيمة. موقف عالم المنطق في هذا الخصوص لا يختلف عن موقف عالم النحو. حين يجيز النحوي الجملة "ضرب زيد عمرا"، فإنه لا يجزم بواقعة الضرب، ولا تحدثه نفسه بالوشاية بها لأحد، بل يقتصر على إقرار سلامة مقول القول من حيث التزامه بقواعد النحو. وكما يُعبّر "بيسون وأوكونر" عن علاقة المنطق بقيم صدق الجمل، لا يصرف المنطق اهتمامه مباشرةً إلى صدق الأحكام حتى إذا كانت مقدمات أو نتائج، بل يصرف اهتمامه إلى الصدق بطريق غير مباشر بقدر ما يكون مترتبًا على سلامة حجة قد يؤدي صدق مقدماتها إلى صدق نتيجتها.

دور السياق في تحديد معنى الجملة

غالبًا ما تتوقف قيم صدق الجملة الخبرية على السياق الذي قيلت فيه. وعلى حد تعبير طه عبد الرحمن: «القول الطبيعي مجردًا عن مقامه، تصير محامله كثيرة ولا يتعين واحد منها إلا بتعيين المقام، حتى إنه يصح الادعاء بأن الأصل في القول الطبيعي أن تتعدد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك». مثال ذلك، تصدق الجملة: "يخيم الليل على مدريد" في الوقت الذي يخيم الليل على

هذه المدينة، وتبطل حين يتنفس صبحها[1]. إنها جملة فعلية تستوفي شروط النحاة، لكنها تظل في حاجة إلى سياق يُكمِّل معناها، وسياق يحدد الزمن الذي قيلت فيه. في غياب هذا السياق، لا سبيل لتحديد قيم صدق هذه الجملة. الجمل الخبرية التي تشتمل على أسماء إشارة، مثال: "هذا ابن خير الناس كلهم"، والجمل التي تشتمل على ضمائر لا تصرح بهوية من تعود عليهم، مثال: "أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي"، تعاني من نقص مماثل. هاتان جملتان تسكتان عن هوية المبتدأ (اسم الإشارة والضمير على التوالي). وكذا شأن الجمل الخبرية التي تشتمل على مفردات مبهمة لا تستبان دلالتها على وجه التحديد، والجمل التي تأتي على سرد ألفاظ تحتمل أكثر من دلالة، مثال قولنا: "رأيت عينًا من العيون" (فلا ندري أرأيت عين ماء أم جاسوسًا)، وتلك التي تحتمل أكثر من معنى بسبب لبس يعتري بنيتها النحوية، مثال قولنا: "رأيت الملك واقفًا" (فلا ندري أيكما صاحب الحال)، وقولنا: "حصلت على بحث خبيرة الحشرات

---

(1) الواقع أن شأن هذه الجملة لا يختلف من وجهة نظر المنطق عن العبارة التي استهللنا بها أمثلتنا: "كوكب الأرض الذي يدور حول الشمس". نستطيع تخيل سياق تكون فيه هذه العبارة الأخيرة جملة خبرية. إذا سألتك: "أي كوكب نعيش فيه؟"، وأجبت: "كوكب الأرض الذي يدور حول الشمس"، فإن إجابتك تُعبّر عن جملة خبرية مبتدأها ضمير غائب تقديره هو.

المرواغة" (فلا ندري ما إذا كان الموصوف بالمراوغة هو الخبيرة أو الحشرات)[1].

لا يتوقف تمييز الجمل الخبرية عن الإنشائية على النحو وحده. حين يقول معلم لتلميذه: "سوف تكتب بحثًا قبل نهاية الفصل"، أو تقول أم لطفلها: "سوف تؤدي واجباتك قبل أن تنام"، فلا أحد

---

(1) عادةً ما يتوقف الغموض الدلالي الناجم عن ورود ألفاظ مشتركة تحمل أكثر من معنى على اللغة المستخدمة؛ فما يكون غامضًا دلاليًا في العربية قد لا يكون كذلك في لغات أخرى. من يجادل بقوله:

"The sign said "fine for parking here", and since it was fine, I parked here!"

إنما يعول على غموض قد لا يكون هناك ما يقابله في لغات أخرى. أيضًا فإن الجملة:

Visiting professors can be boring,

تحمل معنيين، فقد تعني أن الأساتذة الزائرين قد يبعثون على الضجر، وقد تعني أن زيارة الأساتذة هي التي تبعث على الضجر. شيء مماثل لهذا نجده في العربية، كما في: "ضرب زيد موجع" التي قد تعني أن القيام بضرب زيد موجع، وقد تعني أن قيام زيد بالضرب موجع.

وبطبيعة الحال، ثمة حالات تكون فيها العبارة غامضة دلاليًا أو تركيبيًا في أكثر من لغة، وهذا هو حال مثالينا المتعلقين برؤية الملك وبحث خبيرة الحشرات. ذلك أن الجملتين

I saw the king standing,

I got the paper of the elusive bug expert,

تعانيان من غموض مماثل.

منهما يحاول التنبؤ بسلوك أحد. هاتان جملتان إنشائيتان رغم أنهما تستوفيان الشروط النحوية الخاصة بالجمل الخبرية، ومفاد كل منهما إنما يتعين في إصدار أمر بعينه. حين تسأل ضيفك عما إذا كان جائعًا، بعد أن أمضى وقتًا طويلًا في استضافتك دون أن يتناول شيئًا، ويرد بقوله: "هل البابا كاثوليكي؟"، فإنه لا يوجه لك سؤالًا، بل يقر حُكمًا، قد يصدق أو يبطل، مفاده أنه يتضور جوعًا (وذلك بحسبان أن الإجابة عن سؤاله هي "نعم"، فالجميع يعرف أن البابا كاثوليكي). إذا سألت شخصًا عما إذا كان يعرفك، فأجاب: "وهل يخفى القمر؟"، فإنه لا يتساءل عن إمكان حدوث كسوف للقمر، بل يؤكد معرفته إياك. أيضًا فإن الآية الكريمة: "لو شئت لاتخذت عليه أجرًا"، التي وردت على لسان سيدنا موسى عليه السلام ليست جملة تقريرية شرطية، خلافًا لما تبدو عليه صياغتها، بل جملة إنشائية مؤداها سؤال يستفسر عن علة قيام العبد الصالح بما قام به. وكذا شأن الآية الكريمة: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾، التي لا تتساءل عما إذا كان الله أحكم الحاكمين بل تقر أنه أحكمهم، والآية الكريمة: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾، التي لا تتساءل عما إذا كان مر زمن على الإنسان لم يكن شيئًا مذكورًا، بل تقر أنه مر زمن عليه لم يعرف له أثر. لكن هذا إنما يؤكد ما سلف لنا التوكيد عليه: الحاجة إلى سياق يستكمل معنى ما يقال.

ويطبيعة الحال، لا سبيل لفهم النص، ومن ثم لا سبيل لتقويمه ومعرفة ما إذا كان يتضمن أية أغاليط، إلا وفق السياق الذي يرد

فيه. تحديدًا، هناك ما يعرف باسم أغلوطة الاقتباس خارج السياق، التي تعمد إلى إغفال السياق الذي ورد فيه النص، وأغلوطة الرجل المقنع التي تخلط بين السياقات القصدية والسياقات الشفافة، وأغاليط الغموض التي يرتهن تنكبها بتبديد الغموض إما عبر قرائن لغوية أو بتوظيف درايتنا بملابسات إقرار ما تم إقراره.

قيم صدق الجمل

أسلفنا أن للجمل الخبرية قيم صدقية، بمعنى أنها إما أن تصدق أو تبطل. إنها تصدق إذا طابقت الواقع، وتبطل حال مخالفتها إياه. قد نتساءل عن علة اهتمام المناطقة بالجمل الخبرية القابلة لأن تصدق أو تبطل وتغاضيهم كلية عن الجمل الإنشائية، التي تبدو أكثر إثارة وقد تكون أكثر أهمية، خصوصًا أن معظم الأدب إنشاء، وأننا نمضي معظم أوقاتنا نأمر وننهي ونتساءل ونتعجب ونقسم ونتمنى. قد نتساءل أيضًا عن سبيل للمواءمة بين انشغال المناطقة بقابلية الجمل لأن تصدق وتبطل، والإصرار على أنه ليس من شأن المنطق البت في أمر قيم صدق الجمل.

مفاد الإجابة عن هذين التساؤلين أن المنطق مهتم أساسًا بعملية التحقق من صحة الاستدلالات، وهذا يعني أنه معنيّ بتحديد ما إذا كان صدق حكم ما يضمن أو يرجح صدق حكم آخر. الاستدلال عملية ينتقل فيها العقل من أحكام فرض صدقها إلى أحكام يلزم صدقها بدرجة أو أخرى عن هذا الافتراض، ولذا فإن عملية الاستدلال، وكذا عملية التحقق منه، لا تتم إلا حال

الركون إلى جمل يصح أصلًا أن يقال عنها إنها صادقة أو باطلة. غير أنه لا مدعاة، بل لا سبيل لأن يقوم عالم المنطق بتحديد كل القيم الصدقية الفعلية التي تحوزها الجمل التي تشكل الاستدلال، وحسبه أن يتقصَّى أمر العلاقات القائمة بينها وفق البدائل الممكنة. باختصار، المنطق معني بالاستدلال، بصرف النظر عن قيم مقدماته ونتائجه الصدقية.

من منحى آخر، فإن المبدأ الذي يقر أن الجملة الخبرية إما أن تكون صادقة أو باطلة، بمعنى أن الوسط بين هذين البديلين مرفوع، وبمقدور عالم المنطق أن ينجز مهمته كاملة بالنظر فيما يترتب عن كل من هذين البديلين، دونما حاجة إلى الدراية بأي منهما تصادف أن تحقق فعلًا.

الأهم من كل ذلك، أن ثمة سياقات نحتاج فيها إلى تقويم استدلالاتنا رغم جهلنا بقيم صدق ما نستدل به أو عليه. العالم المهتم بالتحقق من نظريات علمية عبر اشتقاق نتائج ملاحظية منها لا يعرف مسبقًا أي النظريات تصدق ولا أيها تبطل، رغم أن جهله هذا لا يؤثر بذاته في قدرته على تشكيل استدلالات تلتزم بالمعايير العلمية وحتى المنطقية. تحديدًا، قد يكون هناك ما يحول عمليًا أو حتى منطقيًا دون قيام العالم باختبار فروضه، كون محتواها أكبر من أن يختبر، ولذا تراه يعمد إلى اختبار جزء منها (ما يعرف بالعينة، أو مترتبات الفرض). العلاقة بين الفرض ومترتباته علاقة استنباطية، بمعنى أنه إذا صدق الفرض صدقت مترتباته، والعلاقة بين

مترتبات الفرض والفرض علاقة استقرائية، بمعنى أنه إذا صدقت مترتبات الفرض رجح بدرجة أو أخرى صدق الفرض. غير أن للعالم أن يقر قيام هذه العلاقات (الاستنباطية والاستقرائية) دون أن يعرف أصلًا قيم صدق الفرض الذي يحاول التحقق منه. الحال أنه لو عرف قيم صدق ما يعرض له من فروض، لما احتاج إلى إجراء المزيد من التحقق، ولما عُني أصلًا برصد تلك العلاقات أو التدليل عليه بقرائن ملاحظية.

أيضًا، غالبًا ما يتوجب علينا في حياتنا اليومية التخيُّر بين سلوكيات بعينها، وقد تتطلب عملية التخير القيام باستدلالات نجهل قيم صدق مكوناتها. قد يجادل المرء بقوله: "لو اخترت هذا البديل، لحدث كذا وكذا؛ ولو اخترت ذاك البديل، لترتب على ذلك شيء آخر"، دون أن يعرف أي البدائل يطابق الواقع. لكن هذا إنما يبين أنه بالمقدور، من حيث المبدأ، البت في أمر العلاقات المنطقية القائمة بين جمل لا نعرف قيم صدقها، وهذا على وجه الضبط ما يقوم به علم المنطق.

في سياق آخر، قد يجادل أحد المحللين السياسيين بأنه إذا كانت إسرائيل تنوي شن حرب على مصر خلال الأعوام القليلة القادمة، وظلت القيادة السياسية تصر على تخفيض النفقات العسكرية، فإنها سوف تغامر بالخوض في حرب خاسرة، وقد تكون حجته مقنعة، رغم أنه يتكئ على مقدمة قد تكون باطلة. قد يحدث أيضًا أن يعرض النائب العام أقوال أشخاص يشهدون برؤية المتهم يقتل الضحية، وقد تكون هناك ملابسات أخرى (كتوفر الدافع للقتل

والوجود في موقع الجريمة) تسهم في إدانته، فيحكم القاضي بطريقة وجيهة عليه. ولكن ما إن نستبين أن الشهود تآمروا عليه، حتى نشك في صدق النتيجة التي خلص إليها القاضي. لكن هذا يعني أن الحجة قد تكون وجيهة رغم بطلان مقدماتها.

الأمر أوضح ما يكون في الأنساق الأكسيوماتية، حيث تفترض مجموعة من التعريفات والبدهيات والمصادرات وتشتق منها فئة من القضايا، ما يعرف باسم المبرهنات، رغم أن المستدل به هنا قضايا قيم صدقها مجهولة. في النسق الإقليدي مثلًا، يصادر على صحة مبادئ من قبيل أن المستقيم أقصر بعد بين نقطتين، والمستقيان المتوازيان لا يلتقيان مهما امتدا، ومن نقطة لا يمكن رسم أكثر من مستقيم موازٍ لمستقيم معلوم، وتشتق منها مبرهنات لا حصر لها، رغم أنه ليس لأحد أن يزعم أن هذه مبادئ صادقة. الحال أن هناك أنساقًا منطقية، من قبيل نسق رايهان ولوبتشفسكي، تصادر على مبادئ مغايرة، وتخلص إلى مبرهنات مختلفة، دون أن تعاني من أية اختلالات منطقية.

الاستدلال والحجج[1]

جزء كبير مما نعنيه من العقلانية إنما يتعين في القدرة على الدفاع

---

(1) معظم الأمثلة المستخدمة في هذا الجزء مستلة من الكتاب التالي، وهو عمل مفيد بوجه خاص من حيث كم ونوعية الأمثلة التي يستخدم:

I. Copi, and Carl Cohen, *Logic*, Macmillan Publishimg Company, New York, 1990.

عن وجهة نظرنا باستخدام استدلالات أو حجج وجيهة. يشير مصطلح "الاستدلال" إلى العملية التي يتم عبرها الخلاص إلى نتيجة استنادًا على جملة أو أكثر سبق قبولها بوصفها نقطة بدء تلك العملية. وكما أسلفنا، الاستدلال عملية ينتقل فيها من أحكام يفترض صدقها إلى أحكام يفترض أن تلزم عنها؛ ولذا فإن عملية الاستدلال لا تتم إلا حال الركون إلى جمل يصح أصلًا أن يقال عنها إنها صادقة أو باطلة (الجمل الخبرية).

يتضح أن هذا التعريف للاستدلال يخلو من ذكر أية مفاهيم دالة على الذات، من قبل الذهن والفكر والعقل، وهي معانٍ ليس من شأن المنطق أن يبت في طبيعتها. وبطبيعة الحال فإن هذا التعريف يروق لمناوئي النزعة النفسانية في المنطق، من أمثال فريجه ورسل، ولا يروق لأنصارها من أمثال لوك ومل. أيضًا فإن هذا التعريف لا يلزم المنطق بمهمة "عصمة الذهن عن الزلل"، التي كثيرًا ما تعزى إليه، كما عند الفارابي وابن سينا، وهي مهمة يتضح أنه لا سبيل أصلًا إلى تحقيقها، أقله بمقتضى بشرية البشر.

ترتهن قوة الاستدلال بقوة مقدماته، والنتيجة إنما تكون محتملة بقدر ما تكون مقدماتها محتملة. الحجة مجموعة من الجمل الخبرية، ولكن ليست كل مجموعة من الجمل الخبرية تؤلف حجة. مثال ذلك، لا تنطوي الفقرة التالية على أية حجة:

كان الأمريكيون والروس يتحركون بسرعة صوب ملتقى دروب في جبال الألب، فيما كان الإنجليز على

> بوابات هامبرج وبرمان يهددون بعزل الألمان عن الدنمارك المحتلة. في إيطاليا، سقطت بولونيا، بينما كانت قوات ألكسندر المتحالفة تقتحم وادي نهر البو. أما الروس، الذين احتلوا فينا في 13 أبريل، فقد كانوا في طريقهم إلى الدانوب.

هنا يتم إقرار كل جملة تشتمل عليها الفقرة، دون أن يكون هناك زعم صريح أو ضمني بأن أيًا منها يوفر أساسًا أو دليلًا على أية جملة أخرى.

الحجة (أو الاستدلال) مجموعة من الجمل الخبرية يزعم أن إحداها (النتيجة) تلزم عن سائرها (المقدمات)، حيث ينظر إلى هذه الجمل الأخيرة على اعتبار أنها تطرح دعمًا أو أساسًا لصدق تلك الجملة. تحديدًا، الحجة فئة من الجمل الخبرية تصنف إلى مقدمات، عددها واحد على الأقل، ونتيجة، عددها واحد بالضبط. نتيجة الحجة هي الجملة التي يتم إقرارها بناءً على سائر جمل الحجة، وهذه الجمل الأخيرة، التي يتم إقرارها (أو افتراضها) بحسبان أنها تطرح دعمًا أو أسبابًا لقبول النتيجة، هي مقدمات الحجة.

هكذا يفترض أن تكون المقدمات أدلة على النتيجة؛ ووفق تمييزات يعقدها طه عبد الرحمن، الدليل غير العلة، فغاية العلة أو التعليل التفسير، وغاية الدليل أو التدليل التبرير؛ والدليل غير الشاهد؛ لأنه لا يشترط فيه المثول؛ والدليل غير الأمارة لأنها تفيد

عدم القطع؛ والدليل غير البينة لأنها تستغني بظهورها عن التأمل وتتكشف للعيان، وهذا لا يشترط في الدليل.

إذا كنت تجادل كي تؤيد موقفًا يبدو معقولًا للمتلقي، فمن الأوفق أن تذكر نتيجتك في مطلع حديثك، ثم تشرع في سرد المبررات (المقدمات)؛ لأنك قد تحظى بثقة المتلقي منذ البداية. أما إذا كنت تهاجم نظرية سائدة أو رأيًا يجمع عليه كثيرون، فإن ذكر النتيجة في البداية قد يثير معارضة وربما استياء في نفس المتلقي، وقد يحول دون تقبله مبرراتك أيًا كان قدر وجاهتها في تسويغ النتيجة.

هذه عوامل قد تقوم بدور أو آخر في عملية الإقناع على المستوى النفسي، لكن المنطق لا يقيم لها أي اعتبار. تحديدًا، ترتيب إقرار المقدمات والنتيجة ليس مهمًا من وجهة نظر المنطق. كثيرًا ما تأتي المقدمات أولًا، تتلوها النتيجة، لكن هناك حالات أخرى يعكس فيها هذا الترتيب. في المثال التالي تسبق المقدمة النتيجة التي يخلص إليها الاستدلال:

> شكك الفلاسفة منذ عهود اليونان القديمة في المعرفة المستقاة من الخبرة الحسية. وهكذا فإنهم حاولوا منذ البداية زعزعة الثقة في المنهج العلمي الذي يعول على هذا النوع من الخبرات.

وكذا الشأن في الحجة التالية:

> تعد الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط؛ ولهذا

> فإن كونها حين تنخفض أسعار النفط أفضل حالًا حقيقة رياضية لا مراء فيها.

في الحجة التالية يتم أيضًا إقرار النتيجة في النهاية، وإن سبقتها هذه المرة ثلاث مقدمات عوضًا عن واحدة:

> بحسبان أن السعادة إنما تكمن في راحة البال، وأن راحة البال ترتهن بثقة المرء في المستقبل، وباعتبار أن هذه الثقة مؤسسة على المعرفة التي يتوجب حصولنا عليها عن طبيعة الله والنفس، يلزم أن المعرفة ضرورية لتحقيق السعادة البشرية.

غير أننا لا نعدم حالات ترد فيها النتيجة قبل المقدمات، كما في الحجتين التاليتين:

> يتوجب على وزارة التموين والأدوية حظر بيع السجائر؛ ذلك أن تدخين السجائر، في النهاية، على رأس قائمة أسباب الموت الممكن تفاديها.

> يفترض أن تقوم الدولة بحظر تعاطي المخدرات، ليس فقط لأن الدين يحرمها؛ بل أيضًا لأنها المسؤولة عن الكثير من الجرائم التي تحدث في المجتمع.

أيضًا، فإن الحدين: "مقدمة" و"نتيجة" مصطلحان نسبيان؛ إذ يمكن للجملة الخبرية نفسها أن تكون مقدمة في حجة ونتيجة في

أخرى. مثال ذلك، نتيجة الحجة الأخيرة إن هي إلا مقدمة الحجة التالية:

> يفترض أن تقوم الدولة بحظر تعاطي المخدرات، ولذا فإن انتشار ظاهرة تعاطيها إنما يشكل إدانة للقائمين على المؤسسات الحكومية.

من منحى آخر، ليس هناك، من وجهة نظر منطقية، ما يحتم إقرار نتيجة الحجة في نهايتها أو بدايتها. الراهن أنه كثيرًا ما تحشر النتيجة بين المقدمات التي تطرح لتسويغها. الحجة التالية توضح هذا الإمكان:

> مصدر إلهام مفكري الإسلام الحقيقي والأصلي هو القرآن وأحاديث الرسول الشريفة. يستبان وفق ذلك أن الفلسفة الإسلامية لم تكن نسخة كربونية من الفكر اليوناني، حيث شغلت نفسها أساسًا وعلى نحو خاص بتلك الإشكاليات النابعة من المسلمين والمتعلقة بهم.

وبطبيعة الحال، فإن عدم الالتزام بترتيب المقدمات والنتائج إنما يُصعّب من عملية تحديد كل منها. في بعض الحالات تسبق نتيجة الحجة ما يسمى بـ"ثوابت اللزوم" (أو "مؤشرات النتيجة")، وهي عبارات تفيد أن ما يتلوها نتيجة الحجة، لكنه غالبًا ما يُستغنى عنها خصوصًا حين تُفهم ضمنًا. فيما يلي قائمة تمثيلية لمؤشرات النتيجة:

إذن – من ثم – هكذا – لذا – وفق ذلك – نتيجة لذلك – ما يثبت أن – لهذا السبب – يلزم أن – لنا أن نستدل على أن ـ ما يعني أن – ما يحتم أن – ما يستلزم أن.

أيضًا هناك عبارات تفيد أن ما يتلوها مقدمات الحجة. تسمى مثل هذه التعبيرات: "مؤشرات المقدمة". غالبًا ما يشير ذكر أي منها إلى أن ما يتبعها مقدمة حجة. فيما يلي قائمة تمثيلية لمؤشرات المقدمة:

بحسبان أن – لأن – ذلك أن – كونه ـ الأمر الذي يشير إليه ـ السبب في ذلك هو أن – الأمر الذي يمكن أن يستدل عليه من – ما يلزم عن – الأمر الذي يستبان من – يمكن أن يشتق من – في ضوء حقيقة أن.

غير أنه يحدث أن يتضمن النص حججًا دون أن يشتمل على ما يميز بين مقدماتها ونتائجها. ليس محتمًا على كل مقطع يتضمن حجة أن يشتمل على مثل هذه المصطلحات المنطقية الخاصة؛ فقد يعيننا معنى الجمل وسياقها على ملاحظة وجود حجة يتم عرضها. التالي مثلًا فقرة كُتبت دفاعًا عن نظرية "الانفجار العظيم" في أصل التكوين:

تمدد الكون مؤسس على تطبيق فيزياء نعرفها على ملاحظات فلكية. إننا نلحظ تمددًا منتظمًا في المجرات

يعكس تمددًا تحتيًا في المكان. إن قدم هذا التمدد يكاد يناظر أزمنة أقدم النجوم في مجرة درب التبانة.

ورغم عدم ذكر مؤشرات للنتيجة أو المقدمات في هذه الفقرة، يستبان أنها حجة يتم سرد نتيجتها في البداية، تتلوها مقدمتان طرحتا لدعمها. نجد البنية نفسها في الفقرة التالية، التي طرحتها محكمة في كاليفورنيا في سياق قطعها في مسألة ما إذا كانت الجينات، لا الحمل، هي التي تحدد الأمومة:

> ليس ثمة نسق عضوي في الجسم البشري لا يتأثر بالتكوين الجيني التحتي للفرد. إن الجينات تحدد وضع مكونات الجسم البشري الفسيولوجية، مثال: طريقة عمل القلب أو الكبد أو الأوعية الدموية. أيضًا، يعتقد الآن وفق شهادة الخبير التي أدلى بها في المحكمة أن الجينات تؤثر في الأذواق، والتفضيلات، وأنماط الشخصية، وأساليب التكلم والسلوك.

الفقرة التالية مثال مركب إلى حد على الحجة التي تخلو صياغتها من مؤشرات النتيجة ومؤشرات المقدمة، وهي تُعبّر عن رأي المحكمة العليا في الولايات المتحدة بخصوص وضع حد للفصل العرقي في مدارس القطاع العام:

> وجود عوز في التوازن العرقي في عدد الطلاب لا يعني إثبات أن الإدارة التعليمية لم تستجب...

> لواجباتها القانونية. ليس ثمة ما يلزم بتحقيق التوازن العرقي بوصفه غاية في حد ذاته، بل يتوجب السعي إلى تحقيقه حين يكون عوزه ناجمًا عن اختراقات للقانون. ما إن يتم علاج عوز التوازن العرقي الناجم عن اختراقات القانون، حتى يرفع عن الإدارة التعليمية واجب علاج عوز التوازن الناجم عن عوامل سكانية.

هنا يتم إقرار النتيجة، التي يمكن صياغتها بالقول بأن "وجود عوز في التوازن العرقي في عدد الطلاب لا يبين أن الإدارة التعليمية اخترقت القانون"، في الجملة الأولى؛ في حين تطرح الجمل الثلاث الأخيرة أسسًا أو أسبابًا لدعم تلك النتيجة.

وبطبيعة الحال، فإن غياب الثوابت أو المؤشرات التي تشي المقدمات والنتيجة يحمل القارئ أو المستمع عبء تخمينها؛ إذ لا سبيل لاتخاذ قرار مستنير بخصوص وجاهة الاستدلال إلا عقب تحديد مقدماته ونتيجته.

على ذلك، ثمة سبل تعين على تحديد المقدمات نذكر منها تقصي الأسباب التي نقدّر أنها جعلت صاحب الحجة يقر النتيجة التي خلص إليها؛ تمثل دوره ومحاولة تحديد استحقاقات تمثل هذا الدور، الاهتمام خصوصًا بالأدلة التي تعرض في شكل معلومات يفترض أن تعزز معتقد بعينه، أو في شكل أمثلة، أو إحصاءات، وارتكان إلى سلطات بعينها، أو مماثلات أو شهادات شخصية. إن من شأن

القيام بمثل هذا التقصي والتمثل وما في حكمها أن يعين على تحديد مقدمات الحجة.

في المقابل، لمعرفة نتيجة الحجة، يتعين علينا معرفة ما يحاول صاحب الحجة إقناعنا به: تحديد المسألة المجادل حولها؛ إذ غالبًا ما تكون النتيجة استجابة لها؛ البحث في عنوان المقالة التي تطرح الحجة أو في فقراتها الاستهلالية، حيث يصرح بها في أحيان كثيرة. علينا أيضًا أن نتذكر أن النتيجة ليست أمثلة، ولا إحصائيات، ولا تعاريف، ولا شواهد.

قد يعين تقصي خلفية صاحب الحجة على معرفة النتيجة التي يرغب في إقرارها في حجته. مثال ذلك، إذا كان المعني عضوًا في إحدى جمعيات حقوق الإنسان، فمن المرجّح أن يدافع عن قضايا المسجونين، وأصحاب الحقوق الضائعة. إذا كان يعمل في مجلس إدارة إحدى شركات التبغ، فلا ريب أنه لن يكون ضمن أشياع الرأي الذي يقول إن التدخين يسبب سرطان الرئة، وهكذا.

نلحظ أيضًا أنه ليس كل ما يقال في سياق الحجة إما أن يكون مقدمة أو نتيجة، فقد ترد جمل في سياق الحجة يمكن إغفالها كلية دون أن يؤثر ذلك في صحة الحجة أو قوتها. على ذلك، فإنها غالبًا ما توفر معلومات مرجعية مهمة تُمكّن القارئ أو السامع من فهم موضع عناية الحجة. مثال ذلك، اعتبر الحجة المتضمنة في الفقرة التالية:

> بانخفاض نفقات الحكومة على المساعدات الطلابية المالية، غدت كثير من الكليات والجامعات القيادية تنفق نسبًا أكبر من عائدات رسوم التعليم على المنح الدراسية. تمامًا كما أن هناك إعفاءات في حالة ضريبة الدخل تمنح للإسهامات الخيرية، يتوجب إعفاء هذا الجزء من الرسوم الدراسية من الضرائب.

عبارة "تمامًا كما أن" تنبهنا إلى الحجة التي ترد في الجملة الثانية في هذه الفقرة. إذا تحرّينا الدقة، الجملة الأولى في الفقرة ليست جزءًا من الحجة إطلاقًا. غير أن ورودها هنا يعين على فهم أن "هذا الجزء من الرسوم الدراسية" المشار إليه في النتيجة هو الجزء المخصص من قبل الكليات للمنح الدراسية.

ثمة توضيح آخر لهذا الأمر نجده في أحد مقالات شوبنهور:

> إذا كان القانون الجنائي يحظر الانتحار، فإن هذا لا يشكل حجة صحيحة في الكنيسة؛ من منحى آخر، فإن هذا الحظر منافٍ للعقل؛ إذ أية عقوبة يمكن أن تخيف من لا يخشى الموت نفسه؟

هنا، لا تشكل الجملة الواردة قبل الفاصلة المنقوطة الأولى مقدمة ولا نتيجة. غير أنه ما كان لنا في غياب مثل هذه المعلومة أن نعرف أي "حظر" تشير إليه النتيجة، التي تقر أن حظر القانون الجنائي للانتحار منافٍ للعقل. المقدمة المطروحة لدعمها هي التي تقر أنه ليس ثمة عقوبة يمكن أن تخيف من لا يخشى الموت نفسه.

من منحى آخر، فإن تشكيل حجج ذات مقدمات في صيغة أسئلة (أجوبتها مفترضة) مسلك شائع، وغالبًا ما يكون فعالًا، كما في الحجة السقراطية التالية:

> ... إذا لم يكن هناك من يرغب في أن يكون بائسًا، ليس ثمة من يرغب يامينو في أن يكون شريرًا؛ إذ ما البؤس إن لم يكن الرغبة في الشر والحصول عليه؟

لكن الأسئلة جمل إنشائية لا تصدق ولا تبطل، كما سبق أن رأينا، وهي (حال تحري الدقة) لا تقر شيئًا. لذا فإنه من غير المناسب تشكيل مقدمة في صيغة سؤال حين تكون الإجابة المفترض أن تكون صادقة على نحو واضح موضع شك أو جدل، أو حين لا تكون صادقة أصلًا. أحيانًا يتنكب الكتّاب مسؤولية الإقرار الصريح بمقدماتهم عبر استخدام الأسئلة على هذا النحو. بيد أن النتائج التي تستنبط من الأسئلة عادةً ما تكون موضع اشتباه.

على ذلك، غالبًا ما يكون استخدام السؤال مقدمة استخدامًا خطابيًّا فعلًا، عبر جعل القارئ يجيب عن السؤال بينه وبين نفسه، يروم ذلك الاستخدام شحن الحجة بالمزيد من القوة الإقناعية. فيما يلي مثالان للاستخدام الخطابي للأسئلة: قديم وجديد. في العهد الجديد نجد الفقرة التالية:

> إذا قال المرء، أنا أحب الله، وكره أخاه، فهو كاذب؛ إذ أنّى لمن لم يحب أخاه الذي رآه أن يحب الله الذي لم يره بعد؟!

تستخدم الحجة التالية في معرض انتقاد الدفاع عن القتل الرحيم:

> إذا كان حق القتل الرحيم مؤسسًا على حق تقرير المصير، فإن قصره على الميؤوس من شفائهم أمر منافٍ للعقل. إذا كان لدى الناس الحق في الموت، لماذا يتوجب عليهم الانتظار إلى ساعة احتضارهم الفعلي قبل أن يجاز لهم التمتع بذلك الحق؟

أيضًا، وكما سوف نوضح بعد قليل، فإننا لا نعدم حالات لا يصرح بها صاحب الحجة بكل مقدماته، بل إنه قد لا يصرح حتى بنتيجتها، وهذا ما يعرف باسم الحجج الإضمارية.

وغنيٌّ عن فضل البيان، أنه لا سبيل إلى فهم النص، وتقويم حججه، والكشف من ثم عن أية أغاليط قد ينطوي عليها، إلا عقب التأكد من عقد تمييز حاسم بين المقدمات التي يعول عليها والنتائج التي يخلص إليها. المؤشرات سالفة الذكر تعين على تأدية هذه المهمة، غير أننا قد نضطر إلى إعمال أحداسنا في تأديتها، وقد لا تسعفنا حتى هذه الأحداس خصوصًا إذا كان صاحب النص المعني يوظف أساليب بلاغية أو يستثير مشاعر عاطفية أو يستخدم أساليب ملتوية في الإقناع. ثمة سياقات جدلية يتهم فيها طرف خصمه بأنه أخطأ تمامًا بيت قصيد حجته، يريد من ذلك أنه لم يفهم، على وجه الضبط، النتيجة التي رام الخلاص إليها. وبطبيعة الحال، فإن هذا يبين إلى أي حد يمكن أن تتطلب عملية تمييز المقدمات عن

النتائج قدرات ومهارات قد لا يحسنها حتى من تمرس فنون الجدل، رغم أن فرصه في إتقانها قد تكون أفضل من فرص غيره.

مفهوم القضية

قد تحتاز في السياق نفسه جملتان، يتضح أنهما اثنتان من كونهما يتكونان من ألفاظ رتبت بطريقتين مختلفتين، على المعنى نفسه ويستخدمان لإقرار هذا المعنى المشترك. مثال ذلك، الجمل الخمس التالية:

إنها تمطر

It is raining

Esta lloviendo

Il pleut

Es regent

مختلفة، فهي تنتمي إلى لغات مختلفة: العربية، الإنجليزية، الإسبانية، الفرنسية، والألمانية. على ذلك، فإن لها دلالة واحدة، وقد تقال في السياقات المناسبة لإقرار القضية التي تعد كل منها صياغة مختلفة لها.

اعتبر الجملتين الخبريتين:

تحسد ليلى من هم أسعد حظًّا منها.

من هم أسعد حظًّا من ليلى محسودون من قِبلَها.

هاتان جملتان مختلفتان، فالأولى تتكون من سبع كلمات، بينما تتكون الثانية من تسع؛ الأولى تبدأ بكلمة "تحسد"، في حين تبدأ الثانية بكلمة "من"، إلخ. على ذلك، ورغم إمكان وجود بعض الفروق اللغوية الطفيفة، فإن المعنى المنطقي في الجملتين واحد.

هبنا الآن قمنا بالبت في أمر صحة الحجة التالية:

تحسد ليلى من هم أسعد حظًا منها،

قيس ليس أسعد حظًا من كل حساده،

إذن، قيس ليس أسعد حظًا من ليلى؛

وأننا أقررنا أنها حجة صحيحة[1]. ثم هب امرأ قد تساءل عن صحة الحجة التالية (التي لا تعدو أن تكون ترجمة للحجة السابقة):

Lila envies everyone more fortunate than she,

Kais is no more fortunate than anyone who envy him,

Therefore, Kais is no more fortunate than Lila.

لو كان المنطق معنيًا بالجمل الخبرية، للزم علينا إقرار أن هذه الحجة الأخيرة حجة مختلفة عن سالفتها، كونها تتكون من جمل

---

(1) وهي بالمناسبة كذلك، رغم أنها لا تبدو كذلك، وهذا يبين حاجتنا إلى أنساق منطقية تعين على تصنيف الحجج. لاحظ كيف أن هذا المثال يبين حقيقة سلف ذكرها مؤداه أن كون الحجة صحيحة استنباطيًا يعني غالبًا أن مقدماتها تتضمن نتيجتها، لكن هذا لا يعني أنه لا جدوى من الحجج الاستنباطية الصحيحة لأن التضمن قد يكون خفيًا، كما في هذا المثال.

خبرية مختلفة تمامًا. لقد تم التعبير عن كل من هاتين الحجتين بلغة مختلفة، الأمر الذي يلزمنا تحمل عناء التحقق من كل منهما على حدة. لكن المنطق ليس معنيًّا بالجمل وفق صياغتها بلغة دون غيرها، بل يصدر أحكامه بوجه عام على الحجج متماهية المعنى. هذا بالضبط ما يجعلنا نعنى بالقضية، أو المعنى (المنطقي) المشترك بين الجمل الخبرية التي تحمل المعنى المحدد نفسه، أو ما يتم إقراره حين نستخدم جملة خبرية محددة المعنى لقول شيء صادق أو باطل.

في المقابل، يحدث في سياقات مختلفة أن تنطق الجملة نفسها للتعبير عن قضايا مختلفة. مثال ذلك، أن الجملة:

كان الرئيس الحالي للولايات المتحدة ممثلًا سينمائيًّا.

صادقة حين تقال عن إبان فترة حكم رونالد ريجان، باطلة حين تقال إبان فترة حكم جورج بوش (أكان الأب أو الابن).

لاحظ أن القضية، خلافًا للجملة الخبرية، مفهوم يقع خارج نطاق اللغة، وأننا وإن كنا مضطرين لاستخدام جمل خبرية بلغة بعينها، فإن ما نقوله ينسحب على الجمل الخبرية التي تحمل المعنى نفسه بصرف النظر عن أية صياغة أو لغة قيلت بها.

بالمقدور توظيف مفهوم القضية ليس فقط في ضمان شمولية الأحكام التي نخلص إليها بل في حل الإشكاليات الناجمة عن عدم وضوح المعنى أو عوز صياغته للدقة. سوف نقوم بإكمال المعنى الناقص وتحديد المعنى الغامض باللجوء إلى السياق، وعلى هذا

النحو لن نلقى صعوبة في تأويل معنى: "يخيم الليل على مدريد"؛ لأننا سوف نعيد صياغتها بحيث يتم تحديد زمن قولها، وسوف نستعيض عن سؤال من تساءل: "هل البابا كاثوليكي؟"، في السياق سالف الذكر بقضية مفادها أن المتحدث يتضور جوعًا، وعن سؤال من تساءل: "وهل يخفى القمر؟"، بقضية تقر أن المتحدث يعرف محدثه حق المعرفة، وهكذا نسبة إلى سائر الأمثلة.

أيضًا فإن عناية المنطق بالقضايا عوضًا عن الجمل الخبرية إنما تعكس مستوى من مستويات التجريد التي يقارب منه هذا العلم موضوعاته. إنه يتجرد عن اللغة التي يُعبّر بها عن الحجج التي يتقصى، فسواء لديه عُبّر عنها بلغة عربية أم أعجمية. وكما سوف نلحظ، فإنه يرقى إلى مستوى تجريدي آخر حين يتغاضى عن قدر لا يستهان به من محتوى هذه القضايا، بحيث يعنى فحسب بعلاقات بعينها تقوم بين أجزاء بعينها من مقدمات الحجج ونتائجها. هذا على وجه الضبط ما يجعل المنطق علمًا صوريًّا.

في سياق الكشف عن الأغاليط، ليس المهم ما قاله صاحب الحجة، بل ما أراد قوله. ذلك أنه قد لا يقول كل ما يريد قوله، وقد لا يأتي على ذكر كل المقدمات اللازمة لدعم نتيجته؛ إما لكونها واضحة بما يكفي، أو لأن الكشف عنها صراحة قد يثير قضايا لا يرغب في إثارتها، أو ليس في صالحه أن تثار. ولأن الحديث عن القضايا في هذا السياق إن هو إلا حديث عن وجوب استكمال السياق، والتصريح بما هو مضمر فيه، فإنه يتخذ أهمية خاصة في الكشف عن الأغاليط.

الروابط القضوية والدوال الصدقية

في كل لغة طبيعية ثمة أدوات لا تقوم بوصف أي شيء في العالم، بل تقتصر مهمتها على الربط بين الجمل. إنها تعبيرات تستخدم الواحدة منها لتكوين قضية مركبة من قضيتين أبسط من كل واحدة منهما. أوضح مثال هو أداة العطف "و" التي تقوم بمهمة الربط بين قضيتين، بحيث تنتج قضية واحدة، كما في قولنا: "حضر الماء وبطل التيمم"، التي تربط بين القضيتين: "حضر الماء" و"بطل التيمم". تقوم اللفظة "ثم" بمهمة مماثلة، نقول: "شفيت عفراء ثم مرضت أختها ميسون"، فنكون بذلك ربطنا بين قضيتين.

التعبير الذي يستخدم لتكوين قضية مركبة من قضايا أبسط منها يسمى بالرابط القضوي (proposotional connective)؛ بيد أن هناك فرقًا منطقيًا مهمًا بين الروابط اللغوية التي تشتمل عليها مختلف اللغات الطبيعية.

لنفترض أنك لم تسمع الأخبار عصر يوم الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001م، وأنني علمت بها، وأن شخصًا أتى إلينا وقال:

دُمّر مركز التجارة العالمية في نيويورك.

ثم جاء آخر فقال:

سقطت طائرة مدنية على مبنى وزارة الدفاع الأمريكية.

ثم ما لبث أن جاء ثالث ليخبرنا بأنه:

دمر مركز التجارة العالمية في نيويورك وسقطت طائرة مدنية فوق مبنى وزارة الدفاع الأمريكية.

إذا أخبرتك بأن ما قاله الأول صادق، وأن ما قاله الثاني صادق أيضًا، فهل تظل في حاجة لسؤالي عما إذا كان ما قاله الثالث صادقًا؟

يستبان أن درايتك بصدق ما قاله كل من الأول والثاني تكفيك بذاتها للدراية بصدق ما قاله الثالث. من جهة أخرى، إذا علمت أنه بالرغم من صدق ما قاله الأول فإن الثاني قد كذب عليك، (أو علمت عكس ذلك)، فسوف تعلم أن الثالث كذب عليك هو الآخر.

في المقابل، هب شخصًا رابعًا أتى إلينا وقال:

دمر مركز التجارة العالمية بنيويورك ثم سقطت طائرة مدنية على مبنى وزارة الدفاع الأمريكية.

إذا علمت أن ما قاله الأول صادق، وأن ما قاله الثاني صادق أيضًا، فإنك تظل في حاجة للسؤال عما إذا كان ما قاله الرابع صادقًا. قد تعرف أن مركز التجارة العالمية قد دمر، وأن طائرة مدنية قد سقطت على مبنى وزارة الدفاع الأمريكية، دون أن تعرف أي الحادثين سبق الآخر، وهكذا فإن درايتك بقيم صدق ما قاله كل من الأول والثاني لا تكفيك دائمًا للدراية بقيم صدق ما قاله الرابع.

أيضًا قد تعرف أن شخصًا ما تعرض لإطلاق النار، وتعرف أن المنية قد وافته، دون أن تعرف أنه مات بسبب إطلاق النار عليه؛ كما

أنك قد تعرف أن القضية "س" صادقة، دون أن تعرف ما إذا كان صدقها ضروريًا، أو تعرف أن شخصًا ما يعتقد في صدقها.

نقول اصطلاحًا إن الرابط القضوي "و" دالة صدقية (truth fuction) (أو رابط صدقي) في حين أن الروابط القضوية "ثم" و"بسبب" "ضروري" و"يعتقد" ليست دوال صدقية (أي أنها روابط غير صدقية). يكون الرابط القضوي دالة صدقية إذا كان يوظف في إنتاج قضية مركبة من قضية (أو أكثر) بحيث تكون قيم صدق المركب الناتج محددة كلية من قبل قيم صدق الجزء (أو الأجزاء) المكونة للمركب. القضية المركبة الناتجة عن استخدام مثل هذا الرابط تعد دالة لقيم صدق مكوناتها، بمعنى أن قيم صدق مكوناتها تدلنا على قيم صدقها.

لقد قلنا "من قضية أو أكثر" لأن هناك أدوات تختص بخاصية مماثلة لكنها لا تدخل إلا على قضية واحدة. ثمة ألفاظ وعبارات تنتج جملًا أكثر تركيبًا لا تقوم بالربط بين قضيتين بل تدخل على قضية مفردة، فتجعلها أكثر تركيبًا، ومثالها: "يعتقد أن"، وهي رابط غير صدقي لأن درايتنا بأن شخص ما يعتقد أمرًا ما لا تمكن من درايتنا بصدق معتقده؛ و"تصدق ضرورة" وهي رابط غير صدقي أيضًا لأن درايتنا بقيم صدق أية قضية لا يضمن بذاته درايتنا بها إذا كانت تصدق ضرورة؛ و"يصدق القول بأن" وهي رابط صدقي تعوزه القيمة لأنه لا يؤثر في قيم صدق القضايا التي يدخل عليها، فهو يبقي على قيم صدق القضية الأصلية على حالها؛ و"ليس" التي

تعد رابطًا صدقيًا غاية في الأهمية من وجهة نظر المنطق، فهو يـدخل على قضية واحدة فينفيها ويعكس قيمها الصدقية. باختـصار، فـإن الأمر المهم في مسألة كون الرابط صدقيًا هو إمكان تحديد قيم صدق المركب الناتج وفق قيم صدق مكوناته، بصرف النظر عن عدد هذه المكونات.

لتحديد قيم صدق أية قضية مركبة وفق قيم صـدق أجزائهـا، نحتاج إلى معرفة قواعد حساب الروابط الـصدقية التـي تتـضمنها. سوف نطرح هذه القواعد في شكل جداول صدقية (truth tables) تسرد كل توليفات القيم الصدقية الممكنة لمكونات القضية المركبـة، كما نقوم بتحديد القيم الصدقية التي يحصل المركـب عليهـا في كـل حالة ممكنة. سوف نشرع فيما يلي في تعريف خمسة روابط قضوية تعد دوال صدقية باستخدام هذه الجداول.

أولها **رابط السلب** (أو النفـي) الـذي نرمـز لـه بـالرمز "- "، والذي تتحدد مهمته في تغيير قيم صدق القضية التي يدخل عليها، بمعنى أنه يجعل الصادق باطلًا والباطل صادقًا.

الوظيفة التي يقوم بها رابط السلب يوضحها الجدول التالي:

س	- س
صادقة	باطلة
باطلة	صادقة

لدينا هنا، وفق ما يقر قانون الوسط المرفوع، بـديلان لا ثالـث

لهما: إما أن تصدق القضية "س" أو تبطل، ورابط السلب حين يدخل على القضية يجعلها باطلة إذا كانت صادقة، ويجعلها صادقة إذا كانت باطلة. القضية تتناقض مع نفيها، بمعنى أنهما لا يصدقان معًا ولا يبطلان معًا. القضية "كابول عاصمة أفغانستان" صادقة، ولذا فإن القضية "كابول ليست عاصمة أفغانستان" باطلة وتتناقض معها. القضية "2 عدد فردي" باطلة، ولذا فإن القضية "2 ليست عددًا فرديًا" صادقة، وتتناقض معها.

قد نتوهم أن عدد القضايا السالبة يفوق بكثير عدد القضايا الموجبة، بمقتضى أن أوجه البطلان متعددة وللحق وجه واحد. مثال ذلك، القضية "تبعد الشمس عن كوكب الأرض 93 مليون ميل"، وهي قضية صادقة، يقابلها عدد لا متناهٍ من القضايا الباطلة، نذكر منها مثلًا القضية "تبعد الشمس عن كوكب الأرض 94 مليون ميل"، والقضية "تبعد الشمس عن كوكب الأرض 95 مليون ميل"، وهكذا. القضية التي تقول إن "زيد مرتكب الجريمة الوحيد"، على فرض أنها صادقة، تقابل كل قضية توجه أصابع الاتهام إلى أي شخص أو أشخاص آخرين، فضلًا عن القضية التي تنفي وجود جريمة أصلًا.

غير أن قائلًا من إعمال الفكر يبين أن عدد القضايا الصادقة يساوي تمامًا عدد القضايا الباطلة. يلزم هذا عن تعريف دالة السلب. نسبة إلى كل قضية باطلة، ثمة قضية صادقة تناظرها، ألا وهي القضية التي تقر سلبها. هكذا تناقض القضية الباطلة "تبعد

الشمس عن كوكب الأرض 94 مليون ميل" القضية الصادقة "لا تبعد الشمس عن كوكب الأرض 94 مليون ميل"، فيما تناقض القضية الباطلة "عمرو مرتكب الجريمة الوحيد" القضية الصادقة "ليس عمرو مرتكب الجريمة الوحيد"، وقس على ذلك.

ثمة صياغات لغوية متعددة تُعبّر عن السلب، نذكر منها: "غير"، "لن"، "لا، و"لم"، ورغم وجود فروق بين السياقات اللغوية التي ترد فيها، فإنها تشترك في حد أدنى من الدلالة يشكل موضع اهتمام المناطقة. إنه الحد الذي يقوم الجدول السالف بتحديده، وهو أيضًا المعنى الذي أردنا من الحديث عن المعنى المنطقي في فقرات سابقة.

الوظيفة الأساسية التي يقوم بها رابط السلب هي النفي. ولأن النفي مأتى بعض الأغاليط، قد يكون من المفيد أن نضرب المزيد من الأمثلة على الطريقة الصحيحة التي يعمل بها النفي، وأن نميزها عن الطريقة الخاطئة إذا كان الخطأ شائعًا. لاحظ كيف أن نفي القضية يحدد في واقع الأمر شروط بطلانها. أكثر من ذلك، فإن أفضل وسيلة لفهم أية قضية هي أن نحدد الشروط التي تبطل فيها.

قد يتوهم البعض أن نفي: "بعض الكتب مفيدة"، هو: "بعض الكتب ليست مفيدة"، أو: "بعض الكتب ضارة". غير أن الأمر ليس على هذه الشاكلة. صحيح أنه في كثير من السياقات، ما كان لأحد أن يقول إن بعض الكتب مفيدة إلا ويقصد أن يضمّن أن بعضها ليس كذلك، لكن ذلك إنما يستدعي التمييز بين نوعين من

الاستلزام: الاستلزام بمعناه المنطقي، والاستلزام بمعناه الضمني، وهذا ما سوف نقوم به في حينه. يكفي أن نقول هنا إن سلب "بعض الكتب مفيدة" هو "ليست بعض الكتب مفيدة" وهي جملة تعني تحديدًا أنه "لا كتاب مفيد".

أيضًا قد يتبادر إلى الذهن أن نفي "كان باب الحجز مفتوحًا حتى يوم أمس"، هو "لم يكن باب الحجز مفتوحًا حتى يوم أمس". العبارة الأولى تعني أن باب الحجز استمر مفتوحًا طيلة الأيام الماضية، واستمر مفتوحًا حتى أمس، وهذا لا يترك سوى احتمال أن يكون أقفل اليوم. أما الجملة الثانية، التي يفترض أن تقر نقيض ذلك، فقابلة لأكثر من تأويل، فقد تعني أن باب الحجز لم يكن مفتوحًا طيلة الأيام الماضية، بل أغلق في بعضها، وقد تعني أنه كان مغلقًا طيلة الأيام الماضية، ولذا فإن أسلم طريقة لنفي الجملة هي أن نقول: "ليس صحيحًا أن باب الحجز كان مفتوحًا حتى يوم أمس".

فيما يلي المزيد من الأمثلة:

- السماء صحو ⇐ ليست السماء صحوًا.
- أعرف أن الأرض كروية ⇐ لا أعرف أن الأرض كروية (وليس "أعرف أن الأرض ليست كروية")[1].

---

(1) كما سوف نوضح حين نتحدث عن العلاقات المنطقية التي تقوم بين أنواع بعينها من القضايا، القضية "أعرف أن الأرض ليست كروية" تتضاد ولا تتناقض مع القضية الأصلية لأن الوسط بينهما ليس مرفوعًا، فقد =

- زيد أعلم من عمرو ⇐ زيد ليس أعلم من عمرو (وليس "عمرو أعلم من زيد").
- زيد وعمرو عالمان ⇐ إما زيد ليس عالمًا، أو عمرو ليس عالمًا (وليس "كلاهما ليس بعالم").
- إما زيد عالم أو عمرو عالم ⇐ كلاهما ليس بعالم (وليس "إما زيد ليس عالمًا، أو عمرو ليس عالمًا").
- إذا كان زيد عالمًا، فإن عمرو عالم ⇐ زيد عالم، وعمرو ليس بعالم (وليس "إذا كان زيد عالمًا، فإن عمرو ليس بعالم").
- كل فقيه عالم ⇐ بعض الفقهاء ليسوا علماء (وليس "لا فقيه عالم").
- لا عالم جاهل ⇐ بعض العلماء جهال

(وليس "كل عالم جاهل").

- بعض العلماء أطباء ⇐ لا عالم طبيب (وليس "بعض العلماء ليسوا أطباء").

= يبطلان معًا، في حين أن القضيتين اللتين تنفي إحداهما الأخرى لا يبطلان معًا. كوني لا أعرف أن الأرض كروية لا يضمن أني أعرف أنها ليست كروية. الطفل الذي لم يبلغ العامين، لا يعرف أن الأرض كروية، لكنه يجهل أيضًا أنها ليست كروية.

- بعض العلماء ليسوا مشاهير ⇐ كل عالم مشهور (وليس "بعض العلماء مشاهير").
- ليس كل عالم ملتزمًا ⇐ كل عالم ملتزم.
- أتى شخص واحد على الأقل ⇐ لم يأتِ أحد.
- أتى شخصان على الأقل ⇐ لم يأتِ أحد أو أتى شخص واحد بالضبط.
- أتى شخص واحد على الأكثر ⇐ أتى شخصان على الأقل.
- أتى شخصان على الأكثر ⇐ أتى ثلاثة أشخاص على الأقل.
- أتى شخص واحد بالضبط ⇐ لم يأتِ أحد أو أتى شخصان على الأقل[1].

ننتقل الآن للحديث عن **رابط الوصل** (conjuction). ثمة صياغات متعددة لهذا الرابط ـ وهو في هذا لا يشكل استثناء ـ مثال: "لكن"، "غير أن"، و"فضلًا على ذلك"، التي قد تفيد دلالات أخرى تنضاف إلى دلالة الوصل، لكنها تتفق مع حرف "و" في

(1) سوف نوضح الأسباب التي جعلت بعضًا من هذه القضايا تنفى على هذا النحو حين نتطرق إلى الحديث عن المنطق الحملي.

دلالته المنطقية التي سوف نقوم بتحديدها بعد قليل[1].

قد تشتمل الجملة الخبرية على رابط الوصل بطريقة ضمنية، أي دون استخدام صريح لهذا الرابط. الجملة: "استلمت الخطاب الذي أرسلت إلي" قضية وصلية تقر أنك "أرسلت لي خطابًا، وأنني استلمت هذا الخطاب"، فالأسماء الموصولة قد تعمل عمل أداة العطف، ومن ثم يمكن التعبير عنها باستخدام رابط الوصل. أيضًا فإن قولنا: "فاطمة وهند طالبتان بالجامعة"، إنما يقر أن "فاطمة طالبة بالجامعة وهند طالبة بالجامعة، رغم أن "و" تربط في هذه الجملة بين اسمين ولا تربط بين جملتين.

في المقابل، قد يرد رابط الوصل في الجملة دون أن يفيد الوصل بمعناه المنطقي. الجملة: "فاطمة وهند صديقتان حميمتان" ليست قضية وصلية، فهي لا تقر فحسب أن "فاطمة صديقة حميمة لشخص ما وهند صديقة حميمة لشخص ما"، بل تقر أن كلًّا منهما صديقة حميمة للأخرى بالذات. أيضًا، فإن الجملة: "الأنبياء والشهداء في الجنة" لا تقر أن الأنبياء الشهداء يدخلون الجنة، بل

---

(1) مثال ذلك، قد نفهم من الجملة: "ذهبت لمقابلته، لكنني لم أجده" أنني كنت أتوقع وجوده، وهذه دلالة لا يُعنى بها المنطق لأنه لم يتم إقرارها صراحة في الجملة، ولأن السياق قد لا يلزم قائلها بها. وكما أسلفنا، يلزمنا أن نميز بين ما يعرف بالاستلزام المنطقي والاستلزام التحادثي أو الضمني، وهذا ما سوف نقوم به إبان الحديث عن العلاقات المنطقية التي تربط بين القضايا. في مثالنا، الجملة "ذهبت لمقابلته، لكنني لم أجده" تستلزم تحادثيًا دون أن تستلزم منطقيًا أنني كنت أتوقع وجوده.

تقر أن كل إنسان، إذا كان نبيًّا أو شهيدًا، يدخل الجنة (وهـذا أمـر سوف نفصل فيه حين نتطرق إلى المنطق الحملي).

هذا يعني أننا قد نحتاج أحيانًا إلى إعادة صياغة الجملة الخبرية التي نعرض لها بحيث تتضح الروابط الصدقية التي تنطوي عليها، أي نقوم بصياغتها في شكل قضية بالمعنى سالف الذكر. وكما سوف يتضح، فإن إعادة صياغة ما نعرض له من قضايا أمر مهم في سياق فضح الأغاليط؛ لأن وضوح الدوال الصدقية التي تنطوي عليها الحجة قد يقوم بدور أساسي في فهمها ومن ثم في عملية تقويمها.

أما بخصوص قيم صدق القضية الوصلية، فنقول إنها لا تصدق إلا في حالة واحدة؛ حين تصدق كل من موصولاتها أو أجزائها الوصلية (ما يعرف بطرفي الوصل). إذا كانت لدينا قضيتان، "س" و "ص"، فإنهما إما أن يصدقا معًا، أو يبطلا معًا، أو تصدق أولاهما وتبطل الثانية، أو تبطل أولاهما وتصدق الثانية (أي أن لدينا هنا أربعة إمكانات لا خامس لها). وصل هاتين القضيتين (س . ص) حيث نستعمل "." لترميز أداة الوصل، لا يصدق إلا في الحالة الأولى، كما هو مبين في الجدول التالي:

س	ص	(س . ص)
صادقة	صادقة	صادقة
صادقة	باطلة	باطلة
باطلة	صادقة	باطلة
باطلة	باطلة	باطلة

لاحظ أن الخطوط الأفقية تستنفد الإمكانات الأربعة سالفة الذكر؛ إذ لا إمكان خامسًا ممكن، وأن ثمة افتراضًا مهما نصادر عليه هنا مؤداه استقلالية قيم صدق القضايا البسيطة (التي تخلو من الدوال الصدقية) بعضها عن بعض[1].

نتحدث الآن عن رابط آخر يعرف برابط **الفصل** يدخله النحاة ضمن حروف العطف وإن أفردوه بخاصية تعليق الحكم بأحد المعطوفين. سوف نرمز لهذا الرابط بالرمز "v"، وهو يرتبط أساسًا بكلمة "أو". غير أن هناك نوعًا من الغموض يكتنف هذا الرابط حين يتم التعبير عنه بلغتنا العربية، وبعض اللغات الأجنبية كالإنجليزية، فقد يستخدم بدلالة حصرية أو استبعادية (exclusive) تحول دون الجمع بين البديلين المطروحين، كما في جواب شرط الإعلان الذي يقول: "إذا لم تعجب بسلعتنا، فسوف نقوم بترجيع المبلغ الذي دفعت أو نُمكّنك من استبدال ما اشتريت"، حيث يتضح أن الشركة لا تبدي استعدادها للقيام بترجيع المبلغ واستبدال السلعة في آنٍ واحد، وإلا عرَّضت نفسها

---

(1) وهذا افتراض ليس صحيحًا دائمًا، القضيتان: "بعض العرب مسلمون" و"لا عربي مسلم"، قضيتان بسيطتان من وجهة نظر المنطق القضوي رغم أن الواحدة منهما لا تستقل عن الأخرى؛ إذ إن صدق إحداهما يستلزم بطلان الأخرى، وهذا أمر يشكل أحد مكامن قصور المنطق القضوي، كما سوف نوضح في الأجزاء الأخيرة من هذا الفصل.

للخسارة. وكذا الحال في قول صاحب المطعم لنفسه: "لا بد أن أحدهما سوف يدفع الحساب"، فرغم أنه لا يتضمن رابط الفصل صراحة، لكنه يتضح أن المعنى فصلي، فالسياق يبين أن صاحب المطعم ينتظر قيمة ما تناوله شخصان، وهو يُحدِّث نفسه بأن هذا أو ذاك سوف يدفع ثمن ما تناولا. وبطبيعة الحال فإن أمانته تقتضي ألا يقبل الحساب من كل منهما على انفراد، بمعنى ألا تحدثه نفسه بأن يكون معنى الفصل شموليًا.

وفق المعنى الشمولي (inclusive) لا تبطل القضية الفصلية إلا حال بطلان طرفيها، ومثاله قولنا: "إما أن سعيدًا تأخر، أو أن ساعتي لا تضبط الوقت بدقة"، الذي لا يستبعد حدوث الأمرين معًا. باختصار، وفق الفصل الشمولي أحد المفصولين على الأقل صادق، ووفق الفصل الاستبعادي يصدق أحدهما على وجه الضبط. وكما سوف يتضح من أغلوطة: "إقرار أحد طرفي الفصل"، فإن الخلط بين المعنيين الحصري والشمولي قد يفضي إلى استدلال أغلوطي[1].

يتبنى المنطق الحديث المعنى الشمولي للفصل، دون أن تعدمه

---

(1) في اللغة اللاتينية ثمة كلمتان مختلفتان تناظران المعنيين المختلفين لكلمة "أو". تدل الكلمة اللاتينية *vel* على الفصل الشمولي، في حين تدل الكلمة اللاتينية *aut* على "أو" بمعناها الحصري أو الاستبعادي.

القدرة على التعبير عن المعنى الحصري. الجدول التالي يبين أن هذا النوع من الفصل يصدق في جميع الأحوال باستثناء الحالة التي يبطل فيها طرفاه:

س	ص	(س V ص)
صادقة	صادقة	صادقة
صادقة	باطلة	صادقة
باطلة	صادقة	صادقة
باطلة	باطلة	باطلة

أما المعنى الحصري أو الاستبعادي فيوضحه الجدول التالي، حيث نستخدم الرمز ٧ (المائلة) في الإشارة إليه:

س	ص	(س ٧ ص)
صادقة	صادقة	باطلة
صادقة	باطلة	صادقة
باطلة	صادقة	صادقة
باطلة	باطلة	باطلة

يثير التميز بين المعنى الشمولي والاستبعادي إمكان وجود رابط فصلي يقرر صدق أحد أجزائه على أكثر تقدير، بحيث يبطل حال صدق جزئيه، ويصدق في سائر الأحوال. في الفصل الشمولي يصدق أحد المفصولين على الأقل، وفي الفصل الاستبعادي أو الحصري يصدق واحد بالضبط، والسؤال هو ما إذا كان هناك رابط يصدق بصدق أحد طرفيه على الأكثر. يمكن التعبير عن هذا الرابط

بعبارة: "على الأقل أحد البديلين باطل". إذا رمزنا إلى هذا الرابط المركب بالرمز "*"، فإن الجدول التالي يُعبّر عن دلالته المنطقية[1]:

س	ص	(س * ص)
صادقة	صادقة	باطلة
صادقة	باطلة	صادقة
باطلة	صادقة	صادقة
باطلة	باطلة	صادقة

لاحظ أن رابط الفصل قد يرد في القضية دون أن يكون دالة صدقية. حين أقول: "أعتقد أن السعودية أو إيران سوف تتأهل لنهائيات كأس العالم"، فإنني لا أقصد أن أقول: "إما أنني أعتقد أن

(1) غير أن فائدة هذا الرابط المركب لا تتعين أساسًا في كونه يجيب عن سؤال افتراضي، أو يلبي فضولًا قد لا يخلو من التكلُّف، بل في كونه يُمكّن من اختزال كل الروبط الصدقية. مثال ذلك، يمكن التعبير عن (– س) بالتعبير (س * س)، والتعبير عن القضية الوصلية (س . ص) باستخدام التعبير (س * ص) * (س * ص). أما القضية الشرطية (إذا س فـ ص) التي سوف نعرفها بعد قليل فيمكن التعبير عنها باستخدام س * (ص * ص). غير أن قيمة كل هذا تظل أكسيوماتية، فما نكسبه بالاقتصاد في الروابط الصدقية الأساسية، فيما يوضح بيسون وأوكونر في كتاب "مقدمة في المنطق الرمزي"، نفقده من جانب الوضوح النفسي. وبطبيعة الحال، فإن الوضوح في سياق الكشف عن الأغاليط أهم من الاختصار، ولذا سوف نغض الطرف كلية عن استخدام هذا الرابط المركب.

السعودية سوف تتأهل لكأس العالم أو أعتقد أن إيران سوف تتأهل لكأس العالم"، فقد يبطل هذا القول الأخير، بأن لا أعتقد هـذا ولا ذاك، رغم صدق الأول. تـسمى مثـل هـذه الـسياقات بالـسياقات القصدية، وهي سياقات تثير أغاليطها الخاصة بها.

لاحظ أيضًا أن رابط الفصل، وفـق تعريفـه المنطقـي، يختص بخاصية التبادلية أو التماثليـة، التـي تعنـي أنـه لا فـرق بـين إقـرار القضيتين: (س أو ص)، (ص أو س)؛ وأن رابـط الوصـل يختص بالخاصية نفسها؛ حيث إن هناك تكافؤًا منطقيًّا بين القضيتين (س و ص)، (ص و س). صحيح أنه قد يكون للتقديم والتأخير دلالات بعينها في بعض السياقات، غير أن المنطق لا يُعنى بها لمجرد أنهـما لا يحوزان هذه الدلالات في كل السياقات. لاحـظ أن وضـع رابطـي الوصل والفصل هذا لا يختلف عن وضع دالتي الجمع والـضرب، ويختلف عن وضع دالة الطرح والقسمة: $(2 + 3) = (3 + 2)$، كـما أن $(4 \times 5) = (5 \times 4)$؛ لكن $(6 \div 3) \neq (3 \div 6)$[1].

ولأن القضية الوصلية لا تصدق إلا إذا صـدق طرفاهـا، فـإن سلبها يعني إقرار بطلان أحـد طرفيهـا عـلى الأقـل. ولأن القـضية

(1) وكما سوف يستبان مـن نقـاش مفهـوم العكـس (قلـب حـدّي القـضية)، خاصية التبادلية هي المسؤولة عن جواز عكس القـضية الجزئيـة الموجبـة، التي يقوم فيها رابط الوصل بدور أساسي، وعوز هـذه الخاصـية في حالـة الشرط هو المسؤول عن عدم جواز عكـس القضية الكليـة الموجبـة، التـي يقوم فيها الشرط بدور مماثل.

الفصلية لا تبطل إلا إذا بطل طرفاها، فإن سلبها يعني إقرار بطلان طرفيها. ما يعرف بقانون دي مورجان يلخص هاتين الحقيقتين المنطقيتين:

سلب الوصل: ليس (س و ص) = (ليس س أو ليس ص).

سلب الفصل: ليس (س أو ص)= (ليس س و ليس ص).

وفق هذا القانون، نفي اختصاص شيء بخاصية وصلية لا يعني ضرورة أنه لا يختص بأي منهما، بل يعني فحسب أنه لا يختص بكلتيهما، أي أنه لا يختص بإحداهما، أو لا يختص بأي منهما. مثال ذلك: الحجة لا تكون سليمة إلا إذا توفر فيها شرطان: أن تكون صحيحة وأن تكون مقدماتها صادقة. لذا، فإن الحجة تكون معتلة (غير سليمة) إذا كانت فاسدة (غير صحيحة) أو كانت بعض مقدماتها باطلة، أو كانت الاثنين معًا (ولكن لا ضرورة في هذا).

في المقابل، فإن نفي اختصاص شيء بخاصية فصلية إنما يعني أنه لا يختص بأي من طرفي هذه الخاصية. مثال ذلك: إذا كانت الدراسة الجامعية حق لمن حصل على شهادة الثانوية العامة أو شهادة من معهد متوسط، واستبين أن شخصًا ما لا يمتلك هذا الحق، فإن لنا أن نستنتج أنه ليس حاصلًا على الشهادة الثانوية وليس حاصلًا على شهادة من معهد متوسط. أغلوطة إنكار أحد طرفي الوصل مؤسسة على إغفال حقيقة أن سلب الوصل لا يعني ضرورة سلب كل من طرفيه.

لاحظ الفرق بين "زيد وعمرو لن ينتخبا معًا" و"زيد وعمرو معًا لن ينتخبا". الأولى تنفي قضية وصلية، وهي تعني أن أحدهما على الأقل لن ينتخب، ولذا فإنها لا تبطل إلا في حالة انتخابهما معًا. أما الثانية فتنفي قضية فصلية؛ إذ تقر أن كليهما لن ينتخب، ما يعني أنها تبطل إذا انتُخبا أي منهما، كما تبطل إذا انتُخبا معًا.

نتحدث الآن عن رابط الشرط الذي نرمز له بالرمز "←". سوف نصطلح على تسمية فعل الشرط بالمقدم وجوابه بالتالي، ونلحظ أن هذا الرابط لا يختص بالخاصية التبادلية التي سبق أن أشرنا إليها، ما يعني أن ترتيب أجزاء القضية الشرطية قد يحدث فرقًا في قيمتها الصدقية. مثال ذلك أن القضية: "إذا كان أحمد ليبيًا، فإن أحمد عربي" قضية صادقة، في حين أن القضية: "إذا كان أحمد عربيًا، فإن أحمد ليبي" باطلة. الراهن أن الاعتقاد في إمكان قلب حدي الشرط، مأتى العديد من الأغاليط، نذكر منها أغلوطة "إقرار التالي" وأغلوطة "إنكار المقدم". وكما هو موضح في الجدول التالي، فإن القضية الشرطية تبطل في حال صدق مقدمها وبطلان تاليها، وتصدق في سائر الأحوال (أي في الحالات التي يبطل مقدمها، والحالات التي يصدق تاليها):

س	ص	(س ← ص)
صادقة	صادقة	صادقة
صادقة	باطلة	باطلة
باطلة	صادقة	صادقة
باطلة	باطلة	صادقة

مثال ذلك، قولنا: "إذا فاز فريق الأهلي في مباراته القادمة، سوف يحصل على بطولة الدوري"، يبطل في حالة واحدة، حين يحقق الأهلي الفوز دون أن يحصل على بطولة الدوري؛ لكنه يصدق في جميع الأحوال الأخرى، أي حال فوزه وحصوله على البطولة، وحال حصوله عليها رغم عدم فوزه، وحال عدم فوزه وعدم حصوله على البطولة. مثال ذلك، أن فريق الأهلي قد لا يفوز، أي يخسر أو يتعادل، ويظل يحصل على البطولة؛ لأن منافسه ظل أقل نقاطًا منه، بخسرانه آخر مبارياته مثلًا.

وكما هو مبين في جدول رابط الشرط، فإن القضية الشرطية تصدق حال صدق بطلان مقدمها بصرف النظر عن القيمة الصدقية التي يحصل عليها تاليها. هذا الحكم يبدو مخالفًا لأحكام البداهية[1]، بل إنه يثير في الأدبيات المنطقية ما يعرف بمفارقات

---

(1) ما يعرف بالأنساق المنطقية متعددة القيم، في مقابل الأنساق المنطقية ثنائية القيم من القبيل الذي نتعامل معه هنا، يعلق الحكم بخصوص الحالات التي يكون فيها مقدم الشرط باطلًا. وفق هذه الأنساق، تصدق القضية الشرطية في حالة واحدة: إذا صدق كل من مقدمها وتاليها؛ وتبطل في حالة واحدة: إذا صدق مقدمها وبطل تاليها؛ أما وضعها في سائر الأحوال فغير محدد. وبطبيعة الحال فإن الأنساق متعددة القيم لا تعتد بقانون الوسط المرفوع، ولعل هذا كفيل بذاته للتشكيك فيها. أيضًا، فإن تعليق الحكم في بعض الحالات قد يشي بالخلط بين اعتبارات إبستيمية وأخرى أنطولوجية. قد لا نعرف قيم صدق أية قضية، لكنها على المستوى الأنطولوجي إما أن تصدق أو تبطل.

الشرط. غير أن المثال التالي قد يعين على تسويغ ذلك الحكم.
القضية العامة:

* أي عدد أصغر من 2، أصغر من 3 (أي، بالنسبة إلى أي عدد س، إذا كان س أصغر من 2، فإن س أصغر من 3).

قضية صادقة، وكذا شأن الأحكام التالية، التي تعد حالات عينية لها:

إذا كان 1 أصغر من 2، فإن 1 أصغر من 3.

إذا كان 2 أصغر من 2، فإن 2 أصغر من 3.

إذا كان 3 أصغر من 2، فإن 3 أصغر من 3.

هذه قضايا شرطية صادقة، رغم اختلاف قيم صدق مقدميها وتواليها، ففي الأولى يصدق المقدم ويصدق التالي، وفي الثانية يبطل المقدم ويصدق التالي، وفي الأخيرة يبطل كل منهما.

وكما هو الحال نسبةً إلى سائر الروابط الصدقية، ثمة صياغات متعددة للقضية الشرطية. الحال أنه ليس من بين الروابط الصدقية ما هو أكثر قابلية لتعددية الصياغة من رابط الشرط. مثال ذلك أن القضية أن "الفيروس شرط ضروري للإصابة بالبرد" تعني أن الإصابة بالبرد لا تحدث إلا حال وجود فيروس، والقضية "إصابتك بالبرد شرط كاف لإصابتك بفيروس" إنما تقر أنك "إذا أصبت بالبرد فقد أصبت بفيروس". قولنا: "نجاحك في مادة

المنطق شرط ضروري لتخرجك"، إنما يعني أنك "إذا لم تنجح في مادة المنطق، فلن تتخرج"، التي تعني بدورها أن تخرجك شرط كاف لنجاحك. أما قولنا: "نجاحك في مادة المنطق شرط ضروري وكاف لتخرجك" فيعبر عن وصل القضيتين الشرطيتين سالفتي الذكر.

أيضًا، فإن قولي "سوف أسافر فقط إذا حصلت على إجازة"، إنما يعني "إذا لم أتمكن من الحصول على إجازة، فلن أسافر"، الذي يعني بدوره أنني "إذا سافرت، فقد حصلت على إجازة". كما أن قولي "لن أسافر أو أحصل على إجازة"، وفق الفهم الشمولي للفصل، يقر قضية شرطية مؤداها: "إذا سافرت فقد حصلت على إجازة".

فماذا عن قول الشاعر:

وعذلت أهل العشق حتى عرفته فعجبت كيف يموت من لا يعشق

واضح أن مصدر تعجب الشاعر اعتقاده أن العشق السبب الوحيد للموت، ما يعني أنه شرط ضروري، فمن لا يعشق يفترض أن يكون خالدًا؛ لأنه تنكب السبب الكافي الوحيد للموت.

"ما لم" رابط صدقي يستخدم في التعبير عن قضية شرطية، وهو يعني "إذا لم". إذا قلت لك لن تنجح ما لم تذاكر، فمن البين أنني أعني أنك إذا لم تذاكر لن تنجح، ولا أعني أنك سوف تنجح إذا ذاكرت. بكلمات أخرى فإن مذاكرتك شرط ضروري

لنجاحك. يمكن أيضًا الاستعاضة عن عبارة "ما لم" بكلمة "أو"، شريطة فهم "أو" هنا وفق دلالتها الشمولية التي لا تستبعد إمكان صدق طرفيها في الوقت نفسه. العبارة: "لن تنجح ما لم تذاكر"، تعني: "إما أن تذاكر أو لا تنجح". إن هذه القضية الأخيرة، كسالفتها، إنما تنكر أمرًا واحدًا: نجاحك دون مذاكرة، وهي صادقة في حالة المذاكرة والنجاح، وفي حالة المذاكرة دون النجاح، وفي حالة عدم المذاكرة وعدم النجاح.

لاحظ أن عبارة "إذا .. فـ .." التي تُعبّر عادةً عن رابط الشرط، قد لا تُعبّر عنه. في العبارة: "إذا سمحت أستعير قلمك بضع دقائق"، مجرد أسلوب طلبي مهذب، وليس قضية شرطية. الحال أنها ليست قضية أصلًا، رغم أنه عبّر عنها بجملة خبرية، بل جملة إنشائية لا تصدق ولا تبطل. أيضًا لا واحدة من القضايا التالية شرطية: "ثمة طعام في الثلاجة إذا رغبت في الأكل"، "طاولتك جاهزة إذا تكرمت"، "توجد رسالة لك إذا كنت مهتمًا بالأمر". أيضًا فإن القضية: "سوف يعقد الاجتماع حتى إذا لم يتم الحصول على نصاب"، لا تعلق عقد الاجتماع على الحصول على نصاب، بل تقر أن الاجتماع سوف يعقد سواء تم الحصول على نصاب أم لم يتم الحصول عليه، ما يعني أنها تقر قضية بسيطة (تخلو من الروابط الصدقية) مؤداها أن الاجتماع سوف يعقد بصرف النظر عن توفر نصاب.

الرابط الصدقي الأخير الذي سوف نحتاجه للتمكُّن من

التحقق من طائفة كبيرة من الاستدلالات، والحديث من ثم عن الأغاليط، هو رابط التشارط، الذي سوف نرمز له بالرمز "≡"، والذي نُعبّر عنه بالعبارة "إذا وفقط إذا".

تصدق القضية التشارطية في حالة صدق طرفيها، كما تصدق في حال بطلانهما، وهي تبطل حال اختلاف قيم صدقهما، وفق ما يبين الجدول التالي:

س	ص	(س ≡ ص)
صادقة	صادقة	صادقة
صادقة	باطلة	باطلة
باطلة	صادقة	باطلة
باطلة	باطلة	صادقة

القضية التي تقر "هذه السنة سنة كبيسة إذا وفقط إذا كانت تقبل القسمة على 4"، قضية تصدق في حالين: حال صدق طرفيها (أي حال كون السنة كبيسة وكونها تقبل القسمة على 4)، وحال بطلان كل منهما (أي حال كون السنة بسيطة، وعدم قبولها القسمة على 4)، وهي تبطل حال اختلاف قيم صدق ذينك الطرفين (أي حال كون السنة كبيسة وعدم كونها تقبل القسمة على 4، وحال كونها بسيطة رغم قابليتها القسمة على 4).

بيّن أن التشارط علاقة منطقية أقوى من الشرط، بمعنى أن كل قضية تشارطية تضمن صدق القضية الشرطية المناظرة لها؛ لكن

العكس غير صحيح، فقد تصدق الأخيرة رغم بطلان الأولى. إذا صدق الحكم بأن "زيد سوف يصل غدًا إذا وفقط إذا حصل على ثمن التذكرة"، سوف يصدق الحكم "سوف يصل زيد غدًا إذا حصل على ثمن التذكرة"، كما سوف يصدق الحكم "سوف يصل زيد غدًا فقط إذا حصل على ثمن التذكرة". غير أن العكس غير صحيح، فقد تصدق أي من القضيتين الشرطيتين الأخيرتين دون أن تصدق القضية التشارطية. لهذا السبب فإنه يمكن إعادة صياغة القضية التشارطية باستخدام قضية وصلية تصل بين قضيتين شرطيتين، تعكس كل منهما ترتيب مقدم وتالي الأخرى. وللسبب نفسه يمكن التعبير عن الشرط الضروري الذي يكون كافيًا باستخدام هذا الرابط الصدقي.

يبقى أن نقول إن رابط التشارط يشبه رابطي الوصل والفصل في كونه تبادليًا، وإنه عادةً ما يستخدم في التعبير عن التعريفات. حين نعرف المعرفة على أنها اعتقاد صادق مدلل عليه بشواهد كافية، فإننا في واقع الحال نقر القضية التشارطية التالية:

> يعرف "س" أن "ص" إذا وفقط إذا كان "س" يعتقد في صدق "ص"، وكانت "ص" صادقة، وكانت لدى "س" شواهد كافية على صدق "ص".

وكما سوف يستبان في معرض نقاش أغلوطة "إعادة التعريف"، ثمة أغاليط تنشأ عن استخدام قضايا شرطية، عوضًا

عن قضايا تشارطية، في صياغة تعريفات بعض المفاهيم. أكثر من ذلك، يمكن في بعض الحالات جعل حجة فاسدة، وقد تكون أغلوطية، حجة صحيحة عبر إضافة معكوس مقدمتها الشرطية، بحيث تقر قضية تشارطية، خصوصًا إذا استبين أن هذا المعكوس صادق. مثال ذلك: من المرجح أن تبدو حالات أغلوطة إقرار التالي صحيحة حين نفترض معكوس المقدمة الشرطية؛ لأننا بهذه الإضافة نكون ضمنا أن يلزم كل طرف من أطراف الشرط عن الآخر. غير أن سلامة مثل هذه الحجة سوف ترتهن بطبيعة الحال بصدق هذا المعكوس.

الحاجة إلى لغة رمزية

يقال إنه لو كانت اللغات البشرية منطقية لما تعددت أصلًا، ويقول برتراند رسل: "لإن اللغة مضللة، تحتمل التزيُّد، وتعوزها الدقة حين تطبق على المنطق (الذي لا يشكل موضعًا لعنايتها)، فإن الرمزية المنطقية ضرورية بشكل مطلق نسبةً إلى التناول الدقيق أو الشامل لموضوعنا"، فيما يضيف عالم المنطق والرياضيات الشهير ألونزو تشرش: «توطئة لتنكب أوجه قصور اللغة العادية فيما يتعلق بمقصد التحليل المنطقي، من الضروري بداية أن نترجم إلى رموز أكثر دقة».

غالبًا ما تكون الحجج التي تصاغ بالعربية، أو بأية لغة طبيعية أخرى، صعبة على التقويم بسبب طبيعة ألفاظها المستخدمة الغامضة والملتبسة، وبسبب غموض تراكيبها، والعبارات

الاصطلاحية المضللة التي قد تشتمل عليها، وأسلوبها المجازي الذي قد يحدث الخلط، وتراكيبها العاطفية التي تشتت انتباه المتلقي. لتجنب هذه الصعوبات الجانبية، من المناسب أن نشكل لغة رمزية اصطناعية، تخلو من أوجه القصور تلك، يمكن أن تصاغ بها القضايا والحجج.

أيضًا، فإن استخدام لغة رمزية إنما يعكس سمة يتميز بها علم المنطق، تجعله ضمن العلوم الشكلية (كالرياضيات)، تتعين في اهتمامه بصور القضايا أو أشكالها أو بناها عوضًا عن محتوياتها ودلالاتها. إذا أصدر المنطق حكمًا بخصوص استدلال بعينه، فإنه يصدر الحكم نفسه على أي استدلال يتخذ البنية نفسها، ولذا فإن ما يهمه من أمر الاستدلال إنما يتعين في بنيته لا محتواه.

وفضلًا عن كونها تعكس صورية المنطق المعني بالعلاقات التركيبية القائمة بين أجزاء القضايا، بصرف النظر عن دلالة أجزاء أبسط منها، وتتنكب ما تعانيه اللغات الطبيعية من قصور، ثمة قيمة أخرى تحتاز عليها الرموز تتعين في العون الذي تقدمه في الاستخدام الفعلي ومداولة القضايا والحجج. وكما يوضح كوبي، الموقف هنا شبيه بالموقف الذي أفضى إلى الاستعاضة عن الأرقام الرومانية بالرموز العربية. نعرف جميعًا أن الأرقام العربية أوضح وأسهل على الفهم من الأرقام الرومانية التي حلت بديلًا عنها. غير أن تفوق الأرقام العربية الحقيقي إنما يستبان في الحساب. يسهل على أي تلميذ أن يضرب 113 في 9. غير أن ضرب CXIII في IX مهمة

أصعب، والصعوبة تكون أشد كلما كانت الأعداد أكبر. وعلى نحو مماثل، فإن إجراء الاستدلالات وتقييم الحجج يسهل إلى حد كبير عبر تبني ترميز منطقي خاص.

وكمثال آخر، العبارة: "حاصل ضرب كل من ناتجي جمع وطرح أي عددين يساوي الفرق بين مربعي هذين العددين"، يمكن أن ترمز على النحو التالي: (س + ص) (س − ص) = (س^{2} − ص^{2}). أيضًا فإن العبارة: "وصل أية قضيتين يتكافأ منطقيًّا مع وصلهما حال عكس ترتيب طرفي كل منهما" تصبح (س . ص) ≡ (ص . س)؛ والعبارة: "القضية الوصلية التي يكون طرفها الثاني قضية فصلية تتكافأ منطقيًّا مع قضية فصلية طرفها الأول قضية وصلية طرفها الأول هو الطرف الأول في القضية الوصلية الأساسية، وطرفها الثاني هو الطرف الأول من القضية الفصلية الأصلية؛ أما طرف القضية الفصلية الثاني فقضية وصلية طرفها الأول هو الطرف الأول في القضية الوصلية الأساسية، وطرفها الثاني هو الطرف الثاني من القضية الفصلية الأصلية" ترمز على النحو التالي:

(س . (ص V ع)) ≡ (س . ص) V (س . ع))

غير أن مثل هذا الترميز لا يختصر الوقت والجهد فحسب، بل يصور المحتوى بطريقة يسهل استيعابها. إنه يجعل القضية أوضح للعيان النفسي. وعلى حد تعبير ألفرد نورث وايتهد، أحد المساهمين العظام في تقدم المنطق الرمزي، «بمساعدة الترميز، نكاد نستطيع

إجراء نقلات الاستنتاج بطريقة آلية بالعين، وهي نقلات كان لها أن تستدعي إعمال أرقى ملكات الدماغ. من وجهة النظر هذه، وعلى نحو مفارق، لا يعنى المنطق بتطوير قوانا على التفكير بل بتطوير أساليب تمكننا من إنجاز مهام دون أن يكون لزامًا علينا إعمال الكثير من عمليات التفكير».

أيضًا فإن ترميز القضية يحدد على وجه الضبط دلالتها المنطقية. هذا أمر مهم في سياق تقويم الحجج والكشف عن الأغاليط. في أحيان كثيرة، تبدو الحجة صحيحة، لكنها فاسدة، وفسادها إنما يرجع إلى غموض في دلالات بعض ألفاظها أو في تراكيبها النحوية، يستثمر بحيث يعول على معنى في المقدمات وآخر في النتيجة. الوظيفة التي يقوم بها الترميز في مثل هذا السياق إنما تتعين في الحول دون هذا الخلط؛ لأنه يعطي ترميزًا خاصًا لكل معنى مختلف، حتى في حال تماهي الألفاظ، أي حتى لو كانت الألفاظ مشتركة تحمل أكثر من معنى.

على ذلك، فإن ثمة خطر يتهددنا إذا أمعنا في استخدام الرموز، خصوصًا في السياقات البيداغوجية. في أحيان كثيرة يغرق المتلقي في فيض من الرموز، وحتى إذا أحسن استخدام القواعد، فإنه لا يعود يفهم ما يقوم به حين يختبر صحة الحجج. هذا ما يجعل الكثيرين من مدرسي المنطق يركنون إلى ما يعرف بأساليب التفكير الناقد، التي لا تعرض في شكل قواعد رمزية بل في شكل قواعد

لفظية عامة، وتعول كثيرًا على معالجة نصوص مستقاة من واقع الحياة اليومية.

الخيار الذي سوف نتبناه هنا يظفر بالحسنين: سوف نستخدم حدًّا أدنى من الرموز، ذات الحد الذي نحتاجه في توضيح ما سوف نعرض له من أغاليط، ونتكب من ثم إغراق المتلقي في وابل منها دون أن نضحي كلية بمناقبها سالفة الذكر.

يقول فريدريك وايزمان: إن اللغة الطبيعية مرنة، لكنها تدفع ثمنًا لمرونتها هو الغموض. ويضيف: "نستطيع استحداث لغات رمزية دقيقة، لكن شأنها قد يكون شأن فأس من زجاج يتهشم اللحظة التي يستخدم فيها". يمكن التعبير عن مراد "وايزمان" هنا في شكل تحذير. يتعين ألا نفترض أن الصياغة الرمزية تُعبّر تمامًا عن فحوى ما يتم ترميزه. في الترميز اختزال، والاختزال قد يشوه ما يتم اختزاله. تحديدًا، إذا استبين أن ترميز حجة ما يجعلها أضعف مما هي عليه، فإن علينا أن نعيد النظر فيه، فقد نكون أغفلنا تفاصيل مهمة تؤثر في قوة تلك الحجة. نحتاج إلى نوع من التعاطف مع حجة الخصم، أن نصوغها في أقوى صورها الممكنة؛ خلافًا لذلك فقد يتهددنا الوقوع في أغلوطة رجل القش.

على كل ذلك، يظل ترميز القضايا مفيدًا في درأ الغموض الذي تعاني منه اللغات الطبيعية، كما أنه يكرس الطابع الصوري الذي يتميز بها تناول المنطق للجمل الخبرية. علينا أيضًا ألا ننسى أن الحجة قد تستمد قوتها من أساليبها البلاغية، ومن قدرتها على إثارة

العواطـف، وأن المنطـق يغفـل عـبر أسـاليبه الرمزيـة مثـل هـذه الاعتبارات. غير أن هذا قد يحسب له لا عليه.

القضايا البسيطة والقضايا المركبة

فيما يلي نعرض لطريقة ترجمة بعض القضايا من اللغـة العربيـة إلى اللغة الرمزية، وذلك بضرب أمثلة توضح كيفية ترميـز القـضايا باستخدام الدوال الصدقية الخمـس (الوصـل والفـصل والـسلب والشرط والتشارط).

افترض أننا أردنا ترميز القضايا التالية:

1. يستأنف المتهم الحكم.
2. لم يخسر المتهم القضية.
3. يستأنف المتهم الحكم ويخسر القضية.
4. إما أن يستأنف المتهم الحكم، أو يخسر القضية.
5. إذا استأنف المتهم الحكم سوف يخسر القضية.
6. سوف يستأنف المتهم الحكم إذا وفقط إذا خسر القضية.

تعد القضية الأولى، من حيث تركيبها، قـضية بـسيطة، بمعنـى أنها خالية من الدوال الصدقية، ولذا فإنها ترمز باختيار حـرف مـن حروف العربية، يفضل أن يكون الحرف الذي يذكرنا بهـا، ولـيكن س. القضية الثانية قضية مركبة؛ لاشتمالها على رابط صـدقي واحـد على الأقل، وهي قضية منفيـة، ولـذا فإنهـا ترمـز باسـتخدام رابـط

السلب على النحو التالي: – خ. سائر القضايا ترمز على التوالي باستخدام روابط الوصل، الفصل، الشرط، والتشارط:

- (س . خ)
- (س v خ)
- (س ← خ)
- (س ≡ خ)

عادةً ما يستخدم ما يسمى بمفتاح الترميز لتوضيح القضايا التي يشير إليها كل رمز مستخدم. في حالتنا هذه، مفتاح الترميز هو:

س: يستأنف المتهم الحكم.

خ: يخسر المتهم القضية.

هبنا رغبنا في ترميز القضية التي تقر "لن يستأنف المتهم، ما لم يخسر القضية". بداية سوف نعيد صياغة القضية بحيث تصبح أيسر على الترميز. وفق ما أسلفنا، "ما لم" رابط صدقي يعني "إذا لم". لذا نستطيع أن نفصح عن معنى القضية التي نحاول الآن ترميزها بقولنا: "إذا لم يخسر المتهم القضية، فإنه لن يستأنف". يتضح الآن أن القضية: "لن يستأنف المتهم، ما لم يخسر القضية"، قضية شرطية مقدمها منفي وكذا شأن تاليها، وأنها ترمز كالتالي:

(– س ← – خ)

كما يتضح أنه بالإمكان ترميزها عبر عكس ترتيب مقدمها

وتاليها، وحذف السالبين، أو باستخدام رابط الفصل، وذلك على النحو التالي:

(خ ← س)

(س V - خ)

لنعتبر الآن الحجة التالية التي تتكون من مقدمتين ونتيجة:

إما أن تقول الحق أو تعرض نفسك للعقوبة.

إذا قلت الحق، سوف يتعاطف القاضي معك.

إذا تعاطف القاضي معك، لن تعرض نفسك للعقوبة.

إذن، تعريض نفسك للعقوبة شرط كاف لتعاطف القاضي معك.

القضايا البسيطة التي تتكون منها هذه الحجة هي: "تقول الحق" (ق)، "تعرض نفسك للعقوبة" (ع)، و"يتعاطف القاضي معك" (ط) (وهذا هو مفتاح الترميز الذي سوف نستخدمه). أما ترميز تلك القضايا فيكون على النحو التالي:

(ق V ع)

[(ق ← ط)

(ط ← - ع)]

(ع ← ط)

في القضية: "سوف يفوز النصر أو الاتحاد ببطولة الدوري"، يستبان أن الفصل استبعادي يحول دون الجمع بين فوز الفريقين، ولذا فإننا نرمزه بإحدى الصيغتين المتكافئتين التاليتين:

[(ن v ح) . - (ن . ح)]

[(ن . - ح) v (ح . - ن)]

في الحالة الأولى نقر أن ثمة بديلين، فوز النصر أو فوز الاتحاد، وأنه لا سبيل للجمع بينهما. في الثانية نقر أن ثمة بديلين ، فوز النصر وعدم فوز الاتحاد، أو فوز الاتحاد وعدم فوز النصر. وبطبيعة الحال، رغم أن رابط الفصل المستخدم في هذه الصياغة الأخيرة ليس استبعاديًّا، فإنه ليس بالإمكان الجمع بين هذين البديلين، كونهما متناقضين يستحيل منطقيًّا الجمع بينهما.

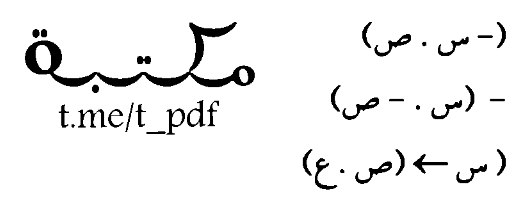
لاحظ أن القضية الرمزية الأولى ـ من حيث تركيبها ـ قضية وصلية، طرفها الأول قضية فصلية، وطرفها الثاني قضية وصلية تصل بين قضيتين منفيتين. أما الثانية فقضية فصلية كل من طرفيها قضية وصلية طرفها الأول مثبت وطرفها الثاني منفي.

مدى الرابط والرابط الأساسي

بمناسبة حديثنا عن أنواع القضايا من وجهة نظر تركيبية، نعرّف الرابط الأساسي في القضية على أنه الرابط صاحب أطول مدى في القضية، وإن مدى الرابط هو طول القضية التي يسري عليها. يشكل الرابط الصدقي في أية قضية أهم روابطها، فهو الذي

يحدد قيم صدقها، وتقوم الأقواس بدور أساسي في تحديد المدى، فطول القضية التي يسري عليها الرابط إنما يتحدد بالأقواس.

رابط النفي، وهو رابط أحادي، لا يسري إلا على قضية واحدة بسيطة كانت أو مركبة، بينما تنطبق سائر الروابط، وكلها ثنائية، على قضيتين، بحيث يتكون مدى كل منهما من قضيتين، بسيطتين أو مركبتين. الأمثلة التالية توضح الأمر:



(– س . ص)

– (س . – ص)

(س ← (ص . ع)

في القضية الأولى اقتصر مدى النفي على القضية "س"، بينما قام رابط الوصل فيها بالربط بين قضيتين، فكان صاحب أطول مدى، ما يعني أنه الرابط الأساسي. أما النفي الأول في القضية الثانية فقد اشتمل مداه على القضية المركبة الموضوعة بين قوسين، في حين اقتصر مدى النفي الثاني فيها على القضية "ص"، ما يعني أن النفي الأول هو الرابط الأساسي. وأخيرًا، فإن مدى رابط الشرط في القضية الثالثة يسري على القضية كلها، في حين أن مدى رابط الوصل فيها يقتصر على القضيتين البسيطتين: س، و ص، الأمر الذي يستلزم أنها قضية شرطية.

أحيانًا تعاني الجملة من غموض تركيبي، بمعنى أن كل كلمة من كلماتها واضحة المعنى، لكن الجملة قابلة لأكثر من تأويل. مثال

ذلك قولنا: "ما صام زيد واعتكف"، التي قد تعني: "لم يصم زيد أو لم يعتكف"، وقد تعني: "ما صام زيد لكنه اعتكف". إذا تبنينا التأويل الأول، فإنها ترمز هكذا:

(- ص v - ع)

في حين ترميز التأويل الثاني هو:

(- ص . ع)

وكما يستبان من الترميز، ثمة فرق كبير بين المعنيين، فالأول يقر قضية فصلية كل من طرفيها منفي، في حين أن الثاني يقر قضية وصلية طرفها الأول سالب، والثاني موجب. الأولى لا تبطل إلا حالة صيام زيد واعتكافه، في حين أن الثانية تبطل إذا صام زيد، وإذا لم يعتكف، كما تبطل إذا صام ولم يعتكف.

اعتبر الآن قول المتنبي:

لولا المشقة ساد الناس كلهم   الجود يفقر والإقدام قتال

بيّن أن هذه قضية وصلية، طرف وصلها الأول عبارة عن قضية شرطية مفادها أن المشقة شرط ضروري للسيادة، أي أنه إذا لم تكن هناك مشقة، لا تكون هناك سيادة، وطرف وصلها الثاني قضية وصلية كل من طرفيها قضية بسيطة. كون القضية قضية وصلية إنما يعني وجوب ترميزها بحيث يكون رابط الوصل هو الرابط الأساسي. نستطيع وفق ذلك ترميز ذلك البيت على النحو التالي:

[(- م ← - س) . (ج . ق)]

وكما سوف يتضح في نقاشنا للأغاليط، ثمة أغاليط تعول على الخلط بين مديات بعض المفاهيم المنطقية، ومن أمثلتها أغلوطة المدى المقامي.

وكمثال آخر على الترميز، هبنا أردنا ترميز القضية التي تقر: "سوف يفوز الهلال ما لم يكن حارس مرمى فريقه مصابًا، وفي تلك الحالة لن يفوز". بداية نقوم بإعادة صياغتها بطريقة تسهل من عملية الترميز، فنقول: "إذا لم يكن حارس مرمى الهلال مصابًا، سوف يفوز الهلال، وإذا كان مصابًا لن يفوز". لن نحتاج إلى كثير من إعمال الفكر كي نكتشف أنه بالمقدور ترميز هذه القضية بإحدى الطريقتين التاليتين:

[(– م ← ف) . (م ← – ف)]

(م ≡ – ف)

يتضح أن الأولى قضية وصلية (وهذا هو رابطها الأساسي) تربط بين قضيتين شرطيتين، وأن الثانية قضية تشارطية. لهذا السبب، يمكن إعادة صياغة القضية بقولنا: "يفوز الهلال إذا وفقط إذا لم يكن حارسه مصابًا".

دعونا أيضًا نحاول ترميز الحجة التالية:

عفراء ممثلة رائعة، لكن جاسم لا يحفظ النص.

لن تنجح المسرحية إلا إذا قامت عفراء بدور أهم من دور جاسم.

رغم أن جاسم سوف يقوم بدور المحامي، فإن عفراء ستقوم بدور أهم من دوره إذا وفقط إذا قام بدور القاضي؛ ولذا، سوف تنجح المسرحية فقط إذا قام جاسم بدور القاضي.

التي يمكن ترميزها وفق مفتاح الترميز التالي:

ع: عفراء ممثلة رائعة.

ج: يحفظ جاسم النص.

هـ: تقوم عفراء بدور أهم من دور جاسم.

ن: تنجح المسرحية.

م: يقوم جاسم بدور المحامي.

ق: يقوم جاسم بدور القاضي.

على النحو المبين أدناه:

(ع . – ج)

(– هـ ← – ن)

[م . (هـ ≡ ق)]

(– ق ← – ن)

وهذه بالمناسبة حجة صحيحة، رغم أنه لا يتضح تمامًا أنها كذلك، كما أن مقدمتها الأولى لا تقوم بأي دور في صحتها. لكن

هذا إنما يعني أننا في حاجة إلى الدراية بآلية لاختبار الحجج، فالاعتماد على العمليات العقلية التي نقوم بها عادةً، أو على أحكام البداهة، قد لا يسعفنا دومًا في معرفة أي الحجج صحيحة وأيها فاسدة.

وكمثال أخير، اعتبر الأدلة التالية التي سوف نفترض أن محققًا في إحدى الجرائم قد حصل عليها:

> إما أن الخادمة ارتكبت الجريمة أو أن الطباخ هو من قام بارتكابها، ما لم تكن ارتكبت من قبل النادل أو البستاني. الخادمة هي الجانية فقط إذا تمت الجريمة بطريقة بشعة، ولكن إذا كان الطباخ هو الجاني فقد ارتكبت الجريمة في عجالة. على ذلك، لم تكن الجريمة بشعة ولم ترتكب في عجالة. من منحى آخر، ليس البستاني هو الجاني ما لم تكن الجريمة قد تمت بإطلاق الرصاص. ولكن لو أنها تمت بإطلاق الرصاص لكانت حدثت في عجالة.

هل نستطيع تحديد الجاني وفق هذه الأدلة؟ بكلمات أخرى، هل يتسنى لنا طرح استدلال صحيح تشكل تلك الأدلة مقدماته، ويخلص إلى نتيجة تحدد على وجه الضبط هوية الجاني؟

الراهن أن مبلغ ما تكفينا المفاهيم السابقة للقيام به هو ترميز تلك المقدمات باستخدام الروابط الصدقية، وإن كان هذا يشكل خطوة حاسمة في عملية التحقق من صحة الحجة المرجوة:

مفتاح الترميز:

ن: النادل هو الجاني.

ب: البستاني هو الجاني.

خ: الخادمة هي الجانية.

ط: الطباخ هو الجاني.

ش: تمت الجريمة بطريقة بشعة.

ع: تمت الجريمة في عجالة.

ر: تمت الجريمة بإطلاق الرصاص.

الترميز:

[- (خ v ط) ← (ن v ب)]

[(- ش ← - خ) . (ط ← ع)]

(- ش . - ع)

(- ر ← - ب)

(ر ← ع)

إذا توقعت أن النادل هو المجرم؛ لأنه عادةً ما يكون هو المجرم في الأفلام البوليسية، فإن توقعك صحيح، ولكن مبررك لا يسوغ النتيجة التي خلصت إليها (أغلوطة المبررات غير الوجيهة). في هذه الحالة تشكل حجتك مثالًا على الحجة الفاسدة التي تخلص إلى

نتيجة صادقة. أما إذا حكمت على بطلان نتيجتك تأسيسًا على فساد حجتك، فأكون وقعت في أغلوطة الأغلوطة.

الحال أن ما يجعله النادل مرتكب الجريمة، هو أن القضية الأولى تأتي على ذكر أربعة أشخاص مشتبه فيهم: الخادمة، والطباخ، والنادل، والبستاني. المقدمتان الثانية والثالثة تبرئان على التوالي كلًا من الخادمة والطباخ. أما المقدمتان الأخيرتان فتبرئان البستاني. لم يبقَ إذن سوى النادل.

لاحظ أن المقدمة الأولى: "إما أن الخادمة ارتكبت الجريمة أو أن الطباخ هو من قام بارتكابها، ما لم تكن ارتكبت من قِبَل النادل أو البستاني" قضية شرطية، أي تتكون من مقدم وتالٍ. غير أن ترتيب المقدم والتالي معكوس. بكلمات أخرى، فإنها تقر: "إذا لم يرتكب النادل أو البستاني الجريمة، فإما أن الخادمة ارتكبتها أو أن الطباخ هو مرتكبها". غير أن قليلًا من إعمال الفكر، في ضوء الدلالة الشمولية لرابط الفصل، وفي ضوء حقيقة أن الشرط قابل لأن يعبر عنه في صيغة فصلية ما دام قد سلبنا مقدمه، يكفي لتبيان أن هذه القضية إنما تقر أن واحدًا أو أكثر من أولئك الأشخاص قد ارتكب الجريمة.

القضية الثانية تحدد شرطًا ضروريًا لتجريم الخادمة، وآخر لتجريم الطباخ، في حين أن المقدمة الثالثة تبرئ ساحة كل منهما عبر إقرار عدم توفر هذين الشرطين. القضية الرابعة تعلق تجريم البستاني على استخدام الرصاص في الجريمة، فيما تعلق القضية

الخامسة استخدام الرصاص في ارتكابها على شرط حدوث الجريمة في عجالة، وهو شرط نعلم وفق المقدمة الثالثة أنه لم يتوفر. لكن هذا إنما يلزمنا بتوجيه أصابع الاتهام إلى النادل، بمقتضى المقدمة الأولى، وباستخدام ما يعرف بالنهج الاستبعادي.

الاستنباط والاستقراء

ثمة نوعان من الحجج أو الاستدلالات: استنباطية deductive واستقرائية inductive. وخلافًا لمعتقد شائع، لا يكمن الفرق بين هذين النوعين في كون الأول انتقالًا من حكم كلي إلى حكم جزئي (أو من العام إلى الخاص)، ولا في كون الثاني انتقالًا من حكم جزئي إلى حكم كلي (أو من الخاص إلى العام). معيار التفرقة بين هذين النوعين من الاستدلال إنما يتعين أساسًا في مدى قدرة الأحكام المستدل منها (المقدمات) على ضمان صدق الحكم المستدل عليه (النتيجة).

في الاستدلال الاستنباطي، صدق المقدمات يضمن ضمانًا مطلقًا صدق النتيجة؛ أما في الاستدلال الاستقرائي، فإن صدق المقدمات، وإن قصر عن ضمان صدق النتيجة، فإنه يرجحها بدرجة أو أخرى. المثالان التاليان يوضحان هذا التميز.

يشكك كل أفراد العينة في مقاصد معدّ الاستبانة

زيد فرد من أفراد العينة

إذن، فزيد يشكك في مقاصد معدّ الاستبانة.

سبق لمعظم الطلاب الذين حصلوا على إنذارات أكاديمية أن قاموا بتغيير مجال تخصصهم.

حصل عمرو على إنذار أكاديمي

إذن، لا بد أنه قام بتغيير مجال تخصصه.

يتضح أنه إذا صدقت مقدمتا الحجة الأولى، لزم ضرورة أن تصدق نتيجتها. إذا كان كل أفراد العينة يشككون في مقاصد معدّ الاستبانة، وكان زيد من أفراد العينة، تعين أن يشكك في مقاصد ذلك المعد. في المقابل، قد تصدق مقدمتا الحجة الثانية وتبطل نتيجتها. كون معظم الطلاب الذي حصلوا على إنذارات أكاديمية قد سبق لهم أن قاموا بتغيير مجال تخصصهم، لا يستلزم ضرورة أنه سبق لعمرو تغيير تخصصه لمجرد أنه حصل على إنذار أكاديمي، وإن كان يرجح قيامه بذلك.

قوة الحجة الاستقرائية إنما تقاس بقدر الدعم الذي تقدمه المقدمات للنتيجة. في الحجة الاستقرائية القوية، صدق المقدمات يرجح صدق النتيجة إلى حد كبير (وإن ظل عاجزًا عن ضمان صدقها)، في حين أن درجة الترجيح تكون أقل في حال الحجة الاستقرائية الضعيفة.

أما مسألة كون المقدمات كلية أو جزئية فلا علاقة لها بنوع

الاستدلال. الأمر المهم هو الضمان المقدم من قبل المقدمات على صدق النتيجة. الحجة التي تنتقل من مقدمة مفادها أن عيسى - عليه السلام - رسول، وتخلص إلى نتيجة تقر أن كل من يؤمن بجميع الرسل يؤمن بعيسى، حجة استنباطية صحيحة، بل سليمة، رغم أنها تنتقل من حكم خاص إلى حكم عام. أيضًا، فإن الحجة:

> قطعة الماس هذه مكونة من الكربون؛ ولذا فإن كل خاصية يختص بها الكربون تختص بها قطعة الماس هذه.

تتكون من مقدمة جزئية أو خاصة وتخلص إلى نتيجة كلية أو عامة، لكنها تظل استنباطية؛ لأن مقدمتها تضمن نتيجتها ضمانًا مطلقًا. في المقابل، فإن كلًّا من الاستدلالين:

> كل الأفراد الذين قمنا بفحصهم يعانون من التهاب في الحلق؛ ولذا فإن الشخص الذي سوف نقوم بفحصه عما قليل يعاني من التهاب في حلقه.

> في كل المساقات التي امتحنت حصلت على تقدير ممتاز، ولذا سوف أحصل على تقدير مماثل في هذا المساق.

يشكل حجة استقرائية، رغم انتقال كل منهما من حكم عام إلى حكم خاص. السبب في هذا إنما يتعين في عجز مقدمة هذه الحجة عن ضمان صدق نتيجتها، واقتصارها على ترجيح صدقه.

وبطبيعة الحال، فإن هناك حججًا استقرائية أغلوطية، بل إن معظم ما يعرف بالأغاليط اللاصورية، والتي نعرض لها في الفصل الأخير من هذا الكتاب، أغاليط استقرائية.

لا تعول العلوم الشكلية (الرياضيات وما في حكمها) إلا على الاستدلالات الاستنباطية. المعارف الرياضية، وإن استقرئت في أصولها التاريخية حسيًا، لا تعول على ملاحظة الظواهر. حين يخلص الرياضي إلى حكم ما، فإنه يقر أن ما انتهى إليه صادق ضرورة، مادام افترض صدق ما استدل به من مقدمات (تعريفات، مصادرات، بدهيات، مبرهنات، إلخ). أما في العلوم الطبيعية والإنسانية، فإن الأحكام التي يتم استخلاصها ظنية، تقوى وتضعف بقدر قوة وضعف الشواهد المستدل بها عليها. هذا يعني أن هذه العلوم تركن أساسًا إلى استدلالات استقرائية.

على ذلك، فإن الاستدلالات الاستنباطية تقوم بدور مهم في العلوم الطبيعية والإنسانية، خصوصًا في عملية تحديد مترتبات الفروض التي يتوجب التحقق منها، وفي توظيف القوانين العلمية في تفسير ظواهر بعينها. حين يختبر العالم في مثل هذه العلوم صحة فرض ما، فإنه في واقع الأمر إنما يختبر بعضًا مما يستلزمه هذا الفرض استلزامًا استنباطيًا. إذا كان الفرض يقر أن: "كل الأجرام السماوية تدور في أفلاك بيضاوية"، فإنه يتحقق من صحته عبر تحققه من دوران أجرام سماوية بعينها، المشتري وزحل مثلًا، في مثل هذه الأفلاك. انتقاله من الحكم بأن ثمة أجرامًا سماوية تدور في أفلاك

بيضاوية إلى الحكم بأن كل الأجرام تدور في مثل هذه الأفلاك انتقال استقرائي. غير أن تحديده لمترتبات الفرض، توطئة للتحقق منها، عملية استنباطية صرفة. ذلك أن كون كل الأجرام السماوية تدور في أفلاك بيضاوية يستلزم أن بعضها يدور في أفلاك بيضاوية، ما لم يكن صدق القضية الأولى ناجم عن عدم وجود أجرام سماوية، وهذا أمر سوف نفصل فيه حين نتحدث عن دلالة القضية الكلية.

فضلًا عن ذلك، فإنه حين يقوم العالم بتفسير ظاهرة ما بالركون إلى جملة من القوانين الطبيعية، فإنه في واقع الحال إنما يعرض علينا حجة استنباطية، تتعين مقدماتها في تلك القوانين (فضلًا عن رصد لبعض الظروف المصاحبة)، فيما تقر نتيجتها وصفًا للواقعة المراد تفسيرها، أو هكذا يزعم بعض من فلاسفة العلم الذين حاولوا تحليل مفهوم التفسير.

هناك أيضًا معتقد شائع، لكنه باطل، مفاده أن الاستقراء حسي بطبيعته، بمعنى أن الحس وسيلة الدراية بمقدماته، في حين أن الاستنباط عقلي، بمعنى أن العقل وسيلة الدراية بمقدماته. مرة أخرى، فإن معيار التفرقة بين الاستقراء والاستنباط إنما يتعلق فحسب بقدر الضمان الذي توفره المقدمات للنتيجة، ولا يرتهن بالوسيلة التي تم وفقها الحصول على المقدمات. كون العلوم الطبيعية حسية، وكونها تركن للاستقراء، لا يعني أن الاستقراء حسي؛ كما أن كون العلوم الرياضية عقلية، وكونها تركن للاستنباط، لا يعني أن الاستنباط عقلي. الحال أن الحجة التالية

حجة فاسدة (بل أغلوطة تعرف باسم أغلوطة القياس الافتراضي):

كل العلوم الطبيعية حسية، وكل العلوم الطبيعية استقرائية؛ ولذا فإن كل الاستقراء حسي.

وكذا شأن الحجة:

كل العلوم الرياضية عقلية، وكل العلوم الرياضية استنباطية؛ ولذا فإن الاستنباط عقلي.

آية ذلك أن كون كل الأفغان مسلمين، وكون كل الأفغان آسيويين، لا يعني بحال أن كل الآسيويين مسلمين[1]. وفق هذا، فإن علاقة الاستنباط بالعقل ليست وثيقة إلى الحد الذي يحسبه كثيرون، وكذا شأن علاقة الاستقراء بالحس.

اختبار صحة الحجج القضوية

ثمة نسق منطقي يعرف باسم جداول الصدق يمكن لنا توظيفه في التحقق من صحة الحجج. النسق المنطقي يتكون من لغة رمزية ومجموعة من القواعد الاشتقاقية. بمقدور عدد قليل من القواعد التمكين من التحقق من صحة عدد هائل، بل لا متناهٍ، من الحجج. هذا على وجه الضبط مكمن قدرة المنطق. غير أنه لا عناء في تفسير هذه القدرة؛ فسرها إنما يتعين في عملية التجريد التي يقوم بها. نستطيع إهدار الكثير من التفاصيل غير المهمة، بحيث نعنى

(1) سوف نستخدم نسقًا صوريًا في نهاية هذا الفصل يثبت فساد هذه الحجة.

فحسب بالدور الذي تقوم به الروابط الصدقية في إقامة علاقات بين القضايا التي تتكون منها الحجج، مغفلين تمامًا محتوى هذه القضايا، ومهتمين فحسب بصورها المجردة.

أسلفنا أن الحجة تكون صحيحة (valid) إذا كانت مقدماتها قادرة على ضمان صدق نتيجتها. بكلمات أخرى، فإنه يستحيل في الحجة الصحيحة أن تصدق المقدمات وتبطل النتيجة. وفي هذا السياق نلحظ أن الحجة قد تكون صحيحة رغم بطلان مقدمة أو أكثر من مقدماتها، بل إنها قد تكون صحيحة رغم بطلان كل قضاياها. وعلى وجه التحديد:

بعض الحجج الصحيحة لا تشمل سوى قضايا صادقة، ومثال ذلك:

لكل حيوان ثديي رئة يتنفس بها.

كل الكلاب ثدييات.

لذا، لكل كلب رئة يتنفس بها.

وقد تكون كل قضايا الحجة باطلة وتظل صحيحة، كما في:

لكل المخلوقات ذات العشرة أرجل أجنحة.

لكل العناكب عشرة أرجل.

لذا، لكل العناكب أجنحة.

هذه حجة صحيحة لأنه لو صدقت مقدمتيها، لصدقت نتيجتها، رغم أنها جميعها في واقع الأمر باطلة.

في المقابل، قد تكون جميع مقدمات الحجة صادقة ونتيجتها صادقة وتظل حجة فاسدة، كما في:

لو كنت أملك كل الذهب الموجود في منجم فورت نكس، لكنت ثريًّا.

لا أملك كل الذهب الموجود في منجم فورت نكس؛

ولذا فإنني لست ثريًّا.

هذه حجة فاسدة، رغم صدق جميع قضاياها. الحال، وكما سوف يتضح في الفصل الثالث، فإنها تقع فيما يسمى بأغلوطة إنكار المقدم.

الحجة ذات المقدمات الباطلة والنتيجة الصادقة قد تكون صحيحة وقد تكون فاسدة. الحجة التالية تحوز مقدمات باطلة ونتيجة صادقة، وهي حجة صحيحة:

كل الأسماك ثدييات.

كل القطط أسماك.

ولذا فإن كل القطط ثدييات.

أما التالي فمثال على حجة فاسدة ذات مقدمات باطلة ونتيجة صادقة:

كل الثدييات ذوات أجنحة.

كل الحيتان ذوات أجنحة.

لذا كل الحيتان ثدييات.

وأخيرًا، ثمة حجج فاسدة تبطل مقدماتها ونتائجها، ومثال ذلك:

كل الثدييات تطير.

كل الحيتان تطير.

لذا كل الثدييات حيتان.

لاحظ أننا لا نستطيع ضرب أي مثال على حجة صحيحة مقدماتها صادقة ونتيجتها باطلة. السبب في ذلك أن الحجة الصحيحة بالتعريف حجة يستحيل فيها صدق المقدمات وبطلان النتيجة. لاحظ أيضًا أن الأمثلة السابقة تبين أمرًا غاية في الأهمية: أن قيم صدق مكونات الحجة لا تحدد ما إذا كانت صحيحة أو فاسدة[1]. الحال أنه لو ارتهنت صحة الحجج بقيم صدق مقدماتها أو نتائجها الفعلية (في مقابل الممكنة)، لما تسنى لعلماء المنطق، الذين لا نستطيع افتراض درايتهم بقيم صدق القضايا، إثبات صحة أو فساد أية حجة.

يمكننا الآن توظيف الجداول الصدقية في التحقق من صحة

---

(1) وكما سوف نوضح في نهاية هذا الفصل، هناك بعض الاستثناءات لهذا الحكم، يتعين أهمها في أن الحجة التي تخلص إلى نتيجة تكرارية حجة صحيحة، أيًا كانت مقدماتها؛ وفي أن الحجة ذات المقدمة المتناقضة حجة صحيحة أيًا كانت نتيجتها، وأيًا كانت سائر مقدماتها.

الاستدلالات. نستطيع مثلًا اختبار صحة الحجة التي تعرف صورتها باسم "حجة إنكار التالي" أو "حجة مودس تولنز"، والتي تقر:

(خ ← ظ)

- ظ

- خ

مثال ذلك:

إذا حدث كسوف، أظلمت الأرض.

لم تظلم الأرض.

ولذا، لم يحدث كسوف.

نستطيع التحقق من صحة هذه الحجة عبر إعداد جدول يحدد قيم صدق مكونات الحجة (مقدمتيها ونتيجتها) وفق مختلف التوليفات الممكنة لقيم صدق قضاياها البسيطة س، و ص، وذلك على النحو التالي:

خ	ظ	(خ ← ظ)	- ظ	- خ
صادقة	صادقة	صادقة	باطلة	باطلة
صادقة	باطلة	باطلة	صادقة	باطلة
باطلة	صادقة	صادقة	باطلة	صادقة
باطلة	باطلة	صادقة	صادقة	صادقة

ولأنه ليس هناك خط أفقي (أي قيمة صدقية ممكنة) يعين القيمة الصدقية "صادقة" للمقدمتين والقيمة الصدقية "باطلة" للنتيجة، فإنه يستحيل صدق المقدمتين وبطلان النتيجة، وهذا هو تعريف الحجة الصحيحة. الحجة لا تكون فاسدة إلا إذا كان هناك خط أفقي واحد على الأقل يعين القيم الصدقية "صادقة" لجميع مقدماتها، والقيمة الصدقية "باطلة" لنتيجتها. السبب في ذلك أن فساد الحجة يعني إمكان صدق مقدماتها وبطلان نتيجتها، وحين يكون هناك خط أفقي واحد على الأقل يعين القيم الصدقية "صادقة" لجميع مقدماتها، والقيمة الصدقية "باطلة" لنتيجتها، فإن هذا الخط إنما يفصح عن هذا الإمكان.

لاحظ أننا استخدمنا في مثالنا السابق أربعة خطوط أفقية لأن هناك أربعة إمكانات، وقد خلصنا إلى هذا العدد لأنه يمثل عدد التوليفات الممكنة لأية قضيتين (إما أن يصدقا معًا، أو أن تصدق الأولى وتبطل الثانية، أو تبطل الأولى وتصدق الثانية، أو أن يبطلا معًا). لو كانت لدينا ثلاث قضايا بسيطة تتكون منها الحجة، لاحتجنا إلى ثمانية خطوط أفقية؛ لأن هناك ثمانية إمكانات، كما يوضح الجدول التالي:

س	ص	ع
صادقة	صادقة	صادقة
صادقة	صادقة	باطلة
صادقة	باطلة	صادقة

ع	ص	س
باطلة	باطلة	صادقة
صادقة	صادقة	باطلة
باطلة	صادقة	باطلة
صادقة	باطلة	باطلة
باطلة	باطلة	باطلة

وبوجه عام، فإن عدد الخطوط الأفقية، أي توليفات القيم الصدقية الممكنة، يساوي $2^{ن}$ (حيث "ن" هو عدد القضايا البسيطة المعنية). هذا يعني أنه إذا كانت لدينا حجة تشتمل على أربعة قضايا بسيطة، من قبيل:

إذا تعاطف المؤتمر الإسلامي مع الفلسطينيين (م)، سوف تستثار حفيظة الأمريكيين (ح).

استثارة حفيظة الأمريكيين شرط كافٍ لقيامهم بتقديم المزيد من الدعم لإسرائيل (د).

لن يتمكن الفلسطينيون من مواصلة الانتفاضة (ن)، إذا قام الأمريكيون بتقديم المزيد من الدعم لإسرائيل.

لذا، سوف يتمكن الفلسطينيون من مواصلة الانتفاضة فقط إذا تعاطف المؤتمر الإسلامي معهم.

والتي يمكن ترميزها على النحو التالي:

(م ← ح)

(ح ← د)

(د ← - ن)

(- م ← - ن)

فإن اختبار صحة هذه الحجة سوف يتطلب إعداد جدول يتكون من 16 خطًّا أفقيًا، وذلك بحسبان أن لدينا أربع قضايا بسيطة (سوف نرمز في هذا الجدول للقيمة الصدقية "صادقة" بالرمز ص، والقيمة الصدقية "باطلة" بالرمز ك).

م	ح	د	ن	(م ← ح)	(ح ← د)	(د ← - ن)	(- م ← - ن)
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ك	ك	ص	ك	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ك	ص	ك	ص
ص	ك	ص	ك	ك	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ك	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ك

م	ح	د	ن	(م ← ح)	(ح ← د)	(د ← - ن)	(- م ← - ن)
ك	ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ك	ك
ك	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص

ولأنه ليس هناك خط أفقي تصدق فيه جميع المقدمات وتبطل النتيجة، فإن هذه الحجة صحيحة.

في المقابل، فإن الحجة التي تستند على المقدمات نفسها وتخلص إلى نتيجة مفادها أن تعاطف المؤتمر الإسلامي مع الفلسطينين شرط كافٍ لمواصلة الانتفاضة، حجة فاسدة، وفق ما يبين الجدول التالي:

م	ح	د	ن	(م ← ح)	(ح ← د)	(د ← - ن)	(م ← ن)
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص
ص	ص	ك	ك	ص	ك	ص	ك
ص	ك	ص	ص	ك	ص	ك	ص
ص	ك	ص	ك	ك	ص	ص	ك
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص

م	ح	د	ن	(م←ح)	(ح←د)	(د←-ن)	(م←ن)
ك	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ك	ك	ص	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص

وذلك حسب ما يبين الخط الأفقي الثاني. وفق القيم الصدقية الممكنة التي يعرضها هذا الخط، تصدق جميع المقدمات وتبطل النتيجة. ولأن كل خط يمثل إمكانًا منطقيًا، فإننا نستطيع أن نقر وفق هذا الجدول أنه بالإمكان صدق مقدمات هذه الحجة وبطلان نتيجتها، ما يعني أنها حجة فاسدة.

أما إذا كانت لدينا عشر قضايا بسيطة، فسوف نحتاج إلى خطوط أفقية يبلغ عددها $2^{10} = 1024$ خطًا. لكن هذا إنما يبين أن هذه الطريقة في اختبار صحة الحجج، وإن كانت مشروعة، ليست عملية. غير أنها تظل في سياقنا هذا تفي بالغرض، أساسًا لأنه ليست هناك أغلوطة صورية مما سوف نعرض له من أغاليط تشمل أكثر من أربع قضايا بسيطة[1]. فضلًا عن ذلك، وكما سوف نوضح،

---

(1) الإشكالية العملية التي تواجه طريقة جداول الصدق لا تؤثر في فعاليتها المنطقية، فبالمقدور توظيفها في تأدية المهام المنوطة بالمنطق القضوي على =

ثمة سبل تعفينا في حالات كثيرة من إعداد جداول بأكملها، وذلك عبر البحث عن قيمة صدقية بعينها.

ثمة حجة صحيحة تعرف باسم "مأزق الإحراج". صورة الحجة كالتالي:

(ن V م)

(ن ← ع)

(م ← ع)

ع

مثال ذلك، إما أن تجتهد أو تتكاسل؛ إذا اجتهدت تعبت (جسديًّا)، وإذا تكاسلت تعبت (نفسيًّا)، ولذا فإنك تتعرض للتعب في الحالين. هذه حجة صحيحة وفق ما يثبت الجدول التالي:

ن	م	ع	(ن V م)	(ن ← ع)	(م ← ع)	ع
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ك	ك	ك
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص

= أكمل وجه. أيضًا فإن هذه الطريقة قابلة، فيما سوف أبين في نهاية هذا الفصل، لأن تُطوّر بحيث تتعامل مع القضايا الحملية. على ذلك، ثمة أنساق منطقية أكثر عملية، من قبيل نسق الشجرة، لا نحتاج باستخدامها إلى تطبيق مثل هذا العدد من الخطوات. راجع في هذا الخصوص كتابنا "أسس المنطق الرمزي المعاصر"، دار النهضة العربية، بيروت، 1993م.

ن	م	ع	(ن v م)	(ن ← ع)	(م ← ع)	ع
ص	ك	ك	ص	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ص	ك	ك
ك	ك	ص	ك	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ك

ليس هناك خط أفقي تصدق فيه المقدمات وتبطل النتيجة، وهذا ما يجعل الحجة صحيحة. غير أن هذه الحجة قد تستخدم بشكل أغلوطي حين تفشل المقدمة الفصلية في استنفاد البدائل المتاحة (انظر: أغلوطة الإحراج). حين يجادل أحدهم بأن كتب المكتبة إما مع القرآن، والقرآن بين أيدينا يكفينا، ومن ثم لا حاجة لنا بها؛ أو ضد القرآن، فهي لا تحوي سوى الترهات، ومن ثم فإننا في غنى عنها؛ فإنه يقع في الأغلوطة. ذلك أن الوسط بين "مع القرآن" و"ضد القرآن" ليس مرفوعًا. ثمة كتب ليست مع القرآن وليست ضده، كتب رياضية مثلًا، وليس هناك في الحجة ما يبرر حرقها. أكثر من ذلك، فإن كون الكتاب مع القرآن، أو حتى ضده، قد لا يشكل مبررًا كافيًا لحرقه، فثمة كتب تفسر القرآن يحتاج المؤمن، وقد يحتاج حتى المؤرخ غير المؤمن بالإسلام، إلى الاطلاع عليها، كما أن الكتب التي تعادي الإسلام قد تكون جديرة بالرد عليها، ما يعني أن هناك حاجة للاطلاع عليها.

أيضًا يقع في الأغلوطة من يجادل بأنك إما مع الإرهاب، فتتعرض لحرب شعواء، أو ضده، فيلزمك أن تشارك في هذه

الحرب، فأنت في الحالين متورط. مرة أخرى، الوسط بين البديلين الذين تعرضهما المقدمة الفصلية ليس مرفوعًا؛ لأن طرفي الفصل لا يستنفدان البدائل المتاحة. ليس هناك، من حيث المبدأ، ما يحول دون أن يحجم المرء عن اتخاذ موقف من مسألة الإرهاب، لا يكون معه ولا يكون ضده.

وبطبيعة الحال فإن المقدمة الفصلية تستنفد كل البدائل إذا كان كل طرف من طرفيها يقر ما ينفيه الآخر. آنذاك تكون القضية الفصلية تكرارية (أو تحصيل حاصل)، وهذا مفهوم منطقي مهم سوف نناقشه بعد قليل. غير أنه لا مدعاة لأن تكون المقدمة الفصلية تكرارية كي تستنفد البدائل المتاحة، فقد يكون أمامنا بديلان لا ثالث لهما، رغم أنه لا واحد يناقض الآخر.

وكمثال أخير على كيفية اختبار صحة الحجج، نعود إلى حجة كنا ضربناها مثلًا للترميز، كي نختبر صحتها. تقر الحجة:

إما أن تقول الحق أو تعرض نفسك للعقوبة.

إذا قلت الحق، سوف يتعاطف القاضي معك.

إذا تعاطف القاضي معك، لن تعرض نفسك للعقوبة.

إذن، تعريض نفسك للعقوبة شرط كافٍ لتعاطف القاضي معك.

والتي رمزناها على النحو التالي:

(ق v ع)

(ق ← ط)

(ط ← -ع)

(ع ← ط)

الجدول التالي يبين أنها حجة فاسدة:

ق	ع	ط	(ق v ع)	(ق ← ط)	(ط ← - ع)	(ع ← ط)
ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ص	ص	ك	ص	ك	ص	ك
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ك	ص
ك	ص	ك	ص	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ك	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ص

وذلك حسب ما يوضح الخط الأفقي السادس، حيث تصدق جميع المقدمات وتبطل النتيجة.

ولأننا ضربنا من الأمثلة ما يكفي لتبيان طريقة نسق جداول الصدق في تصنيف الحجج إلى صحيحة وفاسدة، يجدر بنا أن نعنى الآن بنقاش مسائل أخرى تفيد في فهم الأغاليط.

أثر إضافة مقدمات إلى الحجج

تظل الحجة الصحيحة صحيحة حال إضافة أية مقدمات أخرى إليها، وذلك على اعتبار أن كون الحجة صحيحة إنما يعني قدرة مقدماتها على ضمان نتيجتها، وهذه قدرة لا يؤثر فيها بحال الحصول على مزيد من الدعم. في المقابل فإن إضافة مقدمة أخرى إلى حجة فاسدة قد يجعلها صحيحة؛ إذ قد يكون من شأن هذه الإضافة أن تدعم قدرة المقدمات على ضمان النتيجة. بيد أن إضافة مقدمة جديدة إلى برهان سليم قد تؤثر في سلامته، فقد تكون المقدمة المضافة مقدمة باطلة، والحجة لا تكون سليمة إلا إذا كانت جميع مقدماتها صادقة.

وبطبيعة الحال، فإن حذف مقدمات من حجة فاسدة لا يؤثر بحال في فسادها. إذا كانت مقدمات الحجة عاجزة عن إثبات نتيجتها، فإنها في حالة حذف بعض من مقدماتها أدعى لأن تكون عاجزة عن إثباتها. في المقابل، فإن حذف مقدمات من حجة معتلة قد يؤثر في اعتلالاها؛ لأن المقدمات المحذوفة قد تكون سبب الاعتلال، لكونها باطلة.

أما في حالة الحجج الاستقرائية، فإن إضافة مقدمات إلى حجة استقرائية قوية، كحذفها، قد يضعفها، وقد يجعلها أشد قوة، وقد يتركها على حالها، وكذا الشأن نسبةً إلى الحجج الاستقرائية الضعيفة.

إذا أخبرت بأن مرتب كل موظف في الوزارة التي تعمل بها قد تضاعف، فسوف تعرف أن مرتبك قد تضاعف. أية معلومات أخرى لن تؤثر في هذه النتيجة التي خلصت إليها. ولكن إذا علمت أن معظم موظفي الوزراة قد حصلوا على حق مواصلة دراستهم، فإن النتيجة التي تخلص إليها استقرائيًّا، وهي أنك حصلت على هذا الحق، سوف تظفر بدعم أكبر إذا علمت أن 90٪ من العاملين في الإدارة التي تعمل بها قد حصلوا على حق مواصلة دراستهم، فيما تتزعزع ثقتك فيها إذا علمت أن 30٪ فقط من هؤلاء العاملين قد حصلوا عليه.

الوضع في حال الحجج الاستنباطية شبيه بحال مَن لديه قدر من المال يكفي لشراء سلعة ما. إذا كان لديه مبلغ يكفيه (إذا كانت الحجة الاستنباطية صحيحة، بمعنى أن مقدماتها تكفل صدق نتيجتها)، فإن حصوله على مبالغ أخرى (إضافة مقدمات أخرى) لن يؤثر في قدرته على شراء هذه السلعة (صحة الحجة). فقده لجزء من ذلك المبلغ (حذف بعض مقدمات الحجة الاستنباطية) قد يؤثر في قدرته على شرائها (في صحة الحجة)، وفقًا بطبيعة الحال على قدر ما فقده (وفقًا على ما إذا كانت المقدمات التي تم حذفها تقوم بدور أساسي في استنباط النتيجة، فقد تكون الحجة صحيحة حتى حال حذفها).

أما إذا كان المبلغ المتوفر لا يُمكّن صاحبنا أصلًا من شراء السلعة التي يرغب في شرائها (إذا كانت الحجة فاسدة)، فإن فقده

لجزء من هذا المبلغ (حذف بعض مقدمات الحجة) لن يجعله أقدر على شرائها (لن يجعل الحجة صحيحة).

في المقابل، فإن حال الحجج الاستقرائية شبيه بحال من يتناول مجموعة من الأدوية وتتحسن حالته بسبب ذلك بدرجة أو بأخرى. تناوله أدوية أخرى (إضافة مقدمات أخرى) قد يحسن صحته وقد يجعلها أسوأ حالًا (قد يجعل الاستقراء أقوى أو أضعف). الأمر يتوقف بطبيعة الحال على الدواء (المقدمات) المضاف. أيضًا فإن تخليه عن تناول بعض من الأدوية (حذف مقدمات) قد يؤثر في تحسنه وقد لا يؤثر (قد يؤثر في قوة الحجة وقد يبقيها على حالها) وفقًا على فعالية الأدوية التي توقف عن تعاطيها (وفقًا على دور المقدمات التي تم حذفها).

من شأن هذا أن يفسر بعض خصائص المنهج العلمي. في العلوم الشكلية، التي تعول حصرًا على الاستدلال الاستنباطي، إذا تسنى إثبات أية مبرهنة، فإن إضافة أية معلومات جديدة لن يؤثر في صدقها. ليست هناك اكتشافات في الرياضيات بمقدورها أن تقوض نظريات سلف تبنيها. أما في العلوم الطبيعية والإنسانية، التي تعول كثيرًا على الاستقراء، فإن ثقتنا في الفروض التي نخلص إليها قد تتأثر حال الحصول على معلومات جديدة. هذا على وجه الضبط ما يلزم علماء العلوم الطبيعية والإنسانية بالبحث عن شواهد جديدة قد تسهم إما في توكيد ثقتهم في فروضهم أو في زعزعتها.

يمكن توكيد الفروق التي تميز بين الاستنباط والاستقراء بالقول إن ثمة قيمتين لا سبيل للجمع بينهما في أي استدلال: الجدة واليقين، وعلى الاستدلال الذي يؤثر إحداهما أن يضحي بالأخرى. الاستنباط يضحي بالجدة طلبًا لليقين، والاستقراء يضحي باليقين طلبًا للجدة. هذا على وجه الضبط الفارق الأساسي بين العلوم الطبيعية والإنسانية من جهة والعلوم الصورية من أخرى.

نتيجة الحجة الاستنباطية الصحيحة متضمنة بشكل أو آخر في مقدماتها[1]، وهذا سر قدرة مقدماتها على ضمانها، وسر اليقين الذي يكتنف عملية الاستدلال الاستنباطي. في المقابل، فإن نتيجة الحجة الاستقرائية، مهما بلغت درجة قوة مقدماتها، تضيف جديدًا إلى هذه المقدمات. هذا ما يعرف باسم "القفزة الاستقرائية" التي تسم العلوم الطبيعية والإنسانية بمسحة ظنية.

تعلق مسألة إضافة مقدمات جديدة إلى الحجة بالأغاليط يتعين في التالي؛ لأن دراسة الأغاليط معنية أساسًا بتنكبها، يتوجب علينا حال تشكيل الحجج ألا نضمّن في مقدماتها إلا ما نحتاج إليه في استخلاص نتائجها، وإلا عرّضنا أنفسنا لخطر اعتلال الحجة دون مبرر، وألا نضمر مقدمات لا سبيل لاشتقاق النتيجة إلا عبرها، ما تكن أوضح من أن تستدعي ذكرًا. لاحظ أن المعلومات التي ترد في

(1) ما لم تكن المقدمات متناقضة أصلًا؛ وإذا اعتبرنا التناقض يتضمن كل شيء، وهذا افتراض لا يخلو من الوجاهة، فإنه لا حاجة إلى هذا الاستدراك.

المقدمات ولا توظف في استخلاص النتيجة قد تسهم في جعل المتلقي يغفل عن بيت قصيدها، ما يوقعنا في أغلوطة "تشتيت الانتباه". لاحظ أيضًا أنه لا شيء منطقيًا يلزم الخصم بإضافة ما أضمرت من مقدمات، وأن قوة النتيجة ترتهن أساسًا بما تصرح به من مقدمات. في الحالة المثالية إذن، ترد في الحجة مقدمات صادقة تقوم بدور في ضمان صدق النتيجة، ولا يرد سواها. إذا كانت هناك مقدمات زائدة عن الحاجة، يتعين الخلاص منها؛ وإذا كانت هناك مقدمات مضمرة، يتعين التصريح بها.

أنواع القضايا

سبق أن أشرنا إلى أنه يمكن تقسيم القضايا، من حيث التركيب، إلى نوعين: قضايا بسيطة وأخرى مركبة. القضية تكون بسيطة حال خلوها من الروابط الصدقية، وتكون مركبة حال تضمنها لرابط صدقي واحد على الأقل. من أمثلة القضايا البسيطة: الحديث الشريف "فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم"، والآية الكريمة "إنما يخشى الله من عباده العلماء"، وقول الشاعر:

كأن نفسك لا ترضاك صاحبها   إلا وأنت على المفضال مفضال

ومن أمثلة القضايا المركبة قولنا: "لا تدور الأرض حول نفسها إلا إذا كانت تدور حول الشمس"، وقول الحق: "حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها، أتاها أمرنا ليلًا أو نهارًا، فجعلناها حصيدًا كأن لم تَغنَ بالأمس"، الذي يقر

قضية شرطية مقدمها قضية وصلية تتكون من ثلاثة موصولات، وتاليها قضية وصلية موصولها الأول قضية فصلية وموصولها الثاني قضية بسيطة.

يمكن أيضًا تصنيف القضايا وفق احتمالات قيمها الصدقية إلى ثلاثة أنواع: قضايا تكرارية (أو تحصيلات حاصلة) يستحيل بطلانها، وقضايا متناقضة يستحيل صدقها، وقضايا عرضية (أو عارضة) يحتمل صدقها كما يحتمل بطلانها. مثال الأولى قولنا: "إما أنها تمطر أو لا تمطر"، ومثال الثانية قولنا: "إنها تمطر ولا تمطر"، ومثال الأخيرة قولنا: "إنها تمطر".

إذا افترضنا أننا نتحدث عن موضع ولحظة زمنية بعينيهما، فإنه يتضح أن قولنا الأول يصدق مهما كانت حالة الطقس، وأن الثاني قول متناقض يستحيل أن يطابق الواقع، في حين أن القول الأخير قضية يحتمل أن تصدق كما يحتمل أن تبطل. لسنا في حاجة إلى تقصي الواقع لمعرفة أن القضية الأولى صادقة، ولا لتقصيه لمعرفة أن الثانية باطلة. غير أن درايتنا بقيم صدق القضية الأخيرة إنما ترتهن بالتحقق مما يكون عليه العالم، أي بالنظر عبر النافذة.

لا تقر القضايا التكرارية في واقع الأمر شيئًا، ولا تخبرنا بأية معلومات عن العالم، وهذا هو سر يقينيتها واستحالة بطلانها. إذا أخبرتك بأن "كل الكراسي الزجاجية كراسي"، فلن تجد صعوبة في تصديق ما أقول، وإن وجدت صعوبة في فهم الجدوى من قوله. أحيانًا تبدو الجملة تكرارية، في حين يقصد منها ألا تكون كذلك،

أي أنها لا تُعبّر عن قضية تكرارية. حين أقول لك "العمل عمل"، فعادةً ما يكون قصدي من كلمة "العمل" الأولى مغايرًا لمقصدي من الثانية، كأن أريد أن العمل أمر جدي لا يحتمل الهزل. غير أن هذا يجعل منها قضية عرضية قد تصدق أو تبطل.

معظم القضايا التي نعرض لها في حياتنا اليومية، وفي مختلف السياقات العلمية، بل وفي مختلف حالات الجدل، قضايا عرضية، ولذا فإننا نعنى عادةً بالتدليل على صدقها أو بطلانها. ثمة من يرى أن قضايا الرياضيات وسائر العلوم الصورية قضايا تكرارية، لكن هذا حكم يثير جدلًا لا يسمح المقام بالخوض فيه. أما القضايا المتناقضة فتوظف عادةً فيما يعرف باسم برهان الخلف؛ حيث يتم إثبات قضية ما بالبرهنة على أن نفيها يفضي إلى قضية متناقضة، وهذا نوع من البرهنة غير المباشرة سوف نعرض له بعد قليل.

لاحظ أن القضايا البسيطة (التي لا تتضمن أية روابط صدقية) عرضية، يمكن أن تصدق ويمكن أن تبطل، وهذا لازم عن افتراضنا استقلالية كل قضية بسيطة عن سائر القضايا البسيطة.

قد يلتبس الأمر علينا، فلا نعرف ما إذا كانت القضية تكرارية أم لا. اعتبر مثلًا قول محمود درويش:

عكا أقدم المدن الجميلة...

أجمل المدن القديمة.

هل ثمة اختلاف بين القضيتين؟ هل تغني الأولى عن الثانية،

بحيث تكون إضافة الثانية نوعًا من التكرار الذي لا طائل من ورائه، بالمعنى المنطقي لا الشعري؟ وعلى وجه أكثر تحديدًا، هل تُعبّر القضية "إما أن عكا أقدم المدن الجميلة، أو أنها ليست أجمل المدن القديمة" عن قضية تكرارية يستحيل بطلانها؟

هب عكا وقورينا أجمل المدن وأقدمها. ثم هب عكا أقدم من قورينا، لكن قورينا أجمل منها. في هذه الحالة سوف تكون عكا أقدم المدن الجميلة، دون أن تكون أجمل المدن القديمة. لكن هذا إنما يثبت أنه ليس ثمة تكافؤ بين القضيتين، وأن إضافة إحداهما إلى الأخرى ليس ضربًا من إعادة الصياغة.

وكما سوف نوضح بعد قليل، حين نتحدث عما يعرف باسم النظير المنطقي، هذه طريقة مفيدة في حسم أمر بعض العلاقات المنطقية. تستطيع تبيان فساد الحجة بتخيل موقف تصدق فيه المقدمات وبطلان النتيجة. إذا كانت لدينا قضيتان وددنا أن نعرف ما إذا كانت أولاهما تستلزم الثانية، لنا أن نحاول تصور موقف تصدق فيه الأولى وتبطل الثانية. إن وجود موقف ممكن كهذا إنما يثبت عدم قيام علاقة الاستلزام المعنية. إذا كانت لدينا فئة ورغبنا في معرفة ما إذا كانت متسقة (تخلو من التناقض)، فلنحاول تخيل موقف تصدق فيه كل عناصرها؛ لأن وجود موقف كهذا يكفل اتساقها. أيضًا، لنا أن نثبت أن قضية ما ليست تكرارية بتصور وضع تبطل فيه، وأنها ليست متناقضة بتصور وضع تصدق فيه. وبطبيعة الحال، قد يعسر علينا تصور الموقف المطلوب لا بسبب

استحالته المنطقية بل لتعقد تفاصيله. الـراهن أن الحاجـة إلى منطـق صوري قد تبررها حالات من هكذا قبيل.

يمكننا استخدام نسق جداول الـصدق في تحديـد نـوع القـضية، فالقضية التي تكون جميع قيم صدقها صادقة تكرارية، والقـضية التـي تكون جميع قيم صدقها باطلة متناقضة، أما القضية العرضية، فـبعض قيم صدقها صادقة وبعضها الآخر باطلة. مثال ذلك، القضية:

[(س ← ص) . - ص] ← - س

قضية تكرارية. هذا ما يثبته الجدول التالي:

س	ص	[(س ← ص) . - ص] ← - س
صادقة	صادقة	ك صادقة ك
صادقة	باطلة	ك صادقة ك
باطلة	صادقة	ص صادقة ص
باطلة	باطلة	ص صادقة ص

أما القضية [(س ← ص) . (س . - ص)] فمتناقضة، كما هو مبين أدناه.

س	ص	[(س ← ص) . (س . - ص)]
صادقة	صادقة	ص باطلة ك
صادقة	باطلة	ك باطلة ص
باطلة	صادقة	ص باطلة ك
باطلة	باطلة	ص باطلة ك

غير أنّا نستطيع استخدام طريقة مختصرة في إثبات أن القضية الأولى تكرارية، لعلها أقرب ما تكون إلى برهان الخلف. كي تبطل هذه القضية، يتعين أن يصدق مقدم الشرط ويبطل تاليه. تالي الشرط هو (- س)، ولذا فإن بطلان القضية يستوجب أن تصدق س. مقدم الشرط قضية وصلية، ولذا يتعين وفق تعريف الوصل أن يصدق كل طرف من طرفيها. لكن هذا يتطلب صدق (- ص)، ومن ثم بطلان ص، ويتطلب صدق القضية الشرطية التي تشكل الطرف الأول من الوصل. ولكن إذا كانت س صادقة، كما افترضنا، وص باطلة، لا سبيل لأن تصدق هذه المقدمة الشرطية. هكذا أثبتنا أن القضية سالفة الذكر صادقة دائمًا، ما يعني أنها تكرارية.

يمكن باستخدام الطريقة نفسها في إثبات أن القضية الثانية:

[(س ← ص) . (س . - ص)]

قضية متناقضة. كي تصدق هذه القضية الوصلية يتوجب صدق طرفيها، ولأن طرفها الثاني قضية وصلية، يتعين أيضًا أن تصدق س وتبطل ص. لكن هذا سوف يجعل طرف القضية الوصلية الأصلية الأول باطلًا، ويجعل القضية برمتها باطلة. هذه طريقة مختصرة ومفيدة في تطبيق نسق جداول الصدق في تحديد أنواع القضايا.

ما إن نعرف أن النتيجة التي يخلص إليها المرء تكرارية حتى نعرف أن حجته صحيحة، وكذا الشأن إذا عرفنا أن إحدى مقدماته

متناقضة. يرجع هذا إلى مبدأ منطقي مفاده أنه إذا استحالت س، استحال الجمع بين س و ص. كون س محتملة، لا يضمن بحال أن الجمع بين س و ص محتمل أيضًا. غير أنه إذا كانت س وحدها مستحيلة، فهذا أدعى لأن يكون الجمع بين س وشيء آخر مستحيلًا أيضًا. إذا كانت نتيجة الحجة تكرارية، استحال أن تبطل، وإذا استحال أن تبطل النتيجة، استحال أن تصدق المقدمات وتبطل النتيجة، وهذا ما يعنيه الحكم بأنها حجة صحيحة.

أيضًا إذا كانت إحدى مقدمات الحجة متناقضة، استحال صدق هذه المقدمة، واستحال من ثم أن تصدق جميع مقدمات الحجة، واستحال أخيرًا أن تصدق جميع مقدمات الحجة وتبطل نتيجتها، وهذا يعني بالتعريف أنها حجة صحيحة (وإن كانت معتلة، أي غير سليمة).

بيد أن خلاص المرء إلى نتيجة تكرارية غالبًا ما يبين أنه لا حاجة أصلًا إلى حجته، ما لم تكن النتيجة التكرارية من القبيل الذي يرتاب الخصم في بداهته. أيضًا فإن ركون المرء إلى قضية متناقضة، وإن ضمن صحة حجته، إنما يثبت اعتلالها واستحالة أن تكون حجة سليمة. وكما أسلفنا، كي تكون حجة المرء وجيهة وملزمة للخصم بنتيجتها، يتعين أن تكون سليمة استنباطيًا أو قوية استقرائيًا، وفي الحالين يتوجب أن تكون مقدماتها صادقة. وبوجه عام، فإن انطواء الحجة، في سياقات الجدل اليومية، على قضية تكرارية أو متناقضة، في المقدمات أو النتيجة، غالبًا ما يجعلها موضع اشتباه.

أسلفنا أن القضية قد تبدو تكرارية رغم أنها ليست كذلك، وقد يؤدي توهم تكرارية قضية عرضية إلى الوقوع في أغلوطة. مثال ذلك، القضية الفصلية التي يتضاد أحد طرفيها مع الآخر (بمعنى أنهما قد يبطلان معًا لكنهما لا يصدقان معًا) تبدو تكرارية، وحين نفترض أنها كذلك قد نقع في أغلوطة: "أسود- أو- أبيض"، أو أغلوطة: "الإحراج الزائف". وهكذا فإن سوء فهم طبيعة القضايا التكرارية قد يوقعنا في شرك بعض الأغاليط.

اتساق الفئات

أحيانًا يتسنى لنا العلم بأنه يستحيل على مجموعة من القضايا أن تصدق مجتمعة، دون دراية بقيم صدق أي منها. يحدث هذا مثلًا في المحكمة. قد يعرف القاضي أن الشاهد يدلي بشهادة باطلة (في مجموعها) من مجرد إقراره لقضية سبق له أن أقر نقيضها. بكلمات اصطلاحية، نقول إن الفئة تكون غير متسقة إذا وفقط إذا استحال صدق جميع أعضائها. لاحظ أن عدم اتساق الفئة لا يعني بطلان جميع عناصرها، وإن كان يستلزم وجود قضية باطلة واحدة على الأقل فيها.

من جهة أخرى، فإن الفئة المتسقة هي الفئة التي يحتمل صدق جميع عناصرها. إذا ثبت أن جميع عناصر الفئة صادقة، فقد ثبت أيضًا أنها متسقة. غير أن العكس غير صحيح. بكلمات أخرى، فإن اتساق الفئة لا يستلزم صدق جميع عناصرها.

أكثر من ذلك، وهذا قد يبدو غريبًا بعض الشيء، فإنه إذا ثبت أن عناصر الفئة باطلة كلها، ثبت في الوقت نفسه أنها متسقة. ذلك أن عوز الاتساق لا يكون إلا حال تضمن الفئة قضية ونقيضها، ولأن قيم صدق القضية تغاير قيم صدق نقيضها، ولأن قيم صدق القضايا الباطلة متماهية، لزم أن الفئة التي لا تضم سوى قضايا باطلة متسقة ضرورة.

مثال ذلك، الفئة المكونة من القضايا: {عطارد نجم، الأرض كوكب يدور حول المشتري، والشمس قمر تابع لزحل}، فئة متسقة، رغم بطلان كل عناصرها. إنها متسقة لأنه ليس ثمة سبب منطقي واحد يحول دون إمكان أن تصدق جميع قضاياها. حين يقبل القاضي شهادة أحد الشهود، فإنه إنما يحكم باتساق أقواله. لكن هذا لا يحول دون كونه يكذب في كل ما يقول، بل يحول فحسب دون إقراره قضية وإقرار نفيها.

اتساق الفئات يحسم عبر نسق جداول الصدق بالبحث عن قيمة صدقية تصدق وفقها كل عناصر الفئة المعنية. إذا كانت هناك قيمة صدقية من هذا القبيل، فالفئة متسقة؛ خلافًا لذلك، الفئة غير متسقة. مثال ذلك، الفئة المكونة من القضايا:

{إذا كانت موريتانيا دولة نفطيّة، فإنها غنية بالثروات؛ موريتانيا غنية بالثروات؛ موريتانيا ليست دولة نفطية}

فئة متسقة، وفق ما يثبت الجدول التالي:

ن	غ	(ن ← غ)	غ	- ن
صادقة	صادقة	صادقة	صادقة	باطلة
صادقة	باطلة	باطلة	باطلة	باطلة
باطلة	صادقة	صادقة	صادقة	صادقة
باطلة	باطلة	صادقة	باطلة	صادقة

وهي متسقة لأن هناك خط أفقي، الخط الثالث، تصدق فيه جميع عناصرها. أن تظن خلاف ذلك، هو أن تعرض نفسك للوقوع في أغلوطة إقرار التالي؛ لأنك قد تجادل على النحو التالي:

إذا كانت موريتانيا دولة نفطية، فإنها غنية بالموارد

موريتانيا غنية بالموارد

إذن موريتانيا دولة نفطية.

في المقابل، فإن الفئة التالية غير متسقة:

{إذا كانت موريتانيا دولة نفطية، فإنها غنية بالثروات؛ موريتانيا ليست غنية بالثروات؛ موريتانيا دولة نفطية}

هذا ما يثبته الجدول التالي عبر توضيح كيف أنه ليس هناك خط أفقي تصدق فيه جميع عناصر هذه الفئة:

ن	غ	(ن ← غ)	- غ	ن
صادقة	صادقة	صادقة	باطلة	صادقة
صادقة	باطلة	باطلة	صادقة	صادقة
باطلة	صادقة	صادقة	باطلة	باطلة
باطلة	باطلة	صادقة	صادقة	باطلة

لاحظ أن الحجة تكون صحيحة إذا كانت فئة مقدماتها ونفي نتيجتها فئة غير متسقة. هذه حقيقة منطقية تلزم عن تعريف الصحة والاتساق، وهي حقيقة غاية في الأهمية لأننا سوف نعول عليها في تطوير نسق جداول الصدق بحيث يتسنى له التعامل مع قضايا حملية. أيضًا، فإن ما يعرف بنسق الشجرة مؤسس عليها، فهو نسق لا يتعامل إلا مع الفئات، والحقيقة سالفة الذكر تمكننا من الإفادة من المعلومات التي نحصل عليها عبر هذا النسق بخصوص اتساق الفئات في اتخاذ قرارات بخصوص صحة الحجج.

لاحظ أيضًا، وهذه حقيقة منطقية أخرى، أن القضية تكون تكرارية إذا كانت فئة سلبها غير متسقة، وتكون متناقضة إذا كانت فئتها غير متسقة، وتكون عرضية إذا كانت فئتها متسقة وكذا حال فئة سلبها.

وبطبيعة الحال، ووفق ما أسلفنا في سياق الحديث عن أنواع القضايا، إذا استبين أن فئة المقدمات التي يركن إليها المرء فئة يعوزها الاتساق، فإن له أن يخلص منها إلى ما يشاء، ولكن ليس له أن يطمع في أن يقنع أحدًا بنتيجتها استنادًا على تلك المقدمات. بتعبير آخر، إذا كانت فئة المقدمات التي يعول عليها المرء غير متسقة، فإن هذا يعني أن حجته موضع اشتباه، فرغم أنها سوف تكون صحيحة، فإنها لا تلزمنا بحال بنتيجتها. غير أنه إذا استبين أن الفئة المكونة من مقدمات حجة المرء وسلب نتيجتها فئة يعوزها الاتساق، وأن الاتساق لا يعوز فئة المقدمات، فإن حجته صحيحة، ولكي تكون وجيهة لا يلزمه سوى تبيان صدق مقدماتها.

الراهن أن هناك أغلوطة تعرف بأغلوطة عدم الاتساق[1] تتعين في الركون إلى مقدمات يناقض بعضها البعض. وبطبيعة الحال، فإن التعارض بين المقدمات قد يكون خفيًا ويتطلب من ثم بعض التحليل الذي يكشف النقاب عنه. غير أنه يتعين أن نلحظ أن المرء لا يقع في هذه الأغلوطة لأنه استند على مقدمات سبق له أن أقر خلافها في مواقف أخرى. لا شيء منطقيًا يحول دون أن يغير المرء رأيه، فقد تستجد معطيات توجب عليه تغييره. غير أنه ليس له أن يركن في الموقف نفسه إلى قضيتين تناقض إحداهما الأخرى.

النظير المنطقي

يمكن إثبات فساد الحجة عبر طرح حجة مماثلة، تحتاز على الصورة المنطقية نفسها، يتضح فيها صدق المقدمات وبطلان النتيجة، أو أقله يقر الخصم صاحب الحجة الأصلية أن مقدمات هذه الحجة المستحدثة صادقة ونتيجتها باطلة. قد يعني هذا أننا نستطيع إثبات أن الاستدلال أغلوطي دونما حاجة إلى استخدام أية أنساق منطقية. ذلك أن فساد أية حجة إنما يستلزم فساد أية حجة تتخذ صورتها.

مثال ذلك، حين نعرض للحجة:

---

(1) لم نضمن هذه الأغلوطة ضمن الأغاليط التي قمنا بسردها في الباب الثاني من هذا الكتاب؛ لأن التناقض، سيما حين يكون واضحًا، لا ينطلي على أحد. على ذلك، قد تكون جديرة بالاهتمام حين يكون التناقض خفيًا.

إذا كـان "بيكـون" كتـب المسرحيات التـي تنـسب إلى شكسبير، فإن بيكون كاتب عظيم.

بيكون كاتب عظيم

لـذا، فـإن بيكـون كتـب المسرحيات التـي تنـسب إلى شكسبير؛

يبدو أن لنا أن نجادل بفـساد هـذه الحجـة دون اسـتخدام أيـة رموز أو جداول، وذلك بتوظيـف نهـج النظـير المنطقـي (أو المثـال المخالف). هكذا قد نرد على صاحب الحجة الـسابقة بقولنـا: "لـو كانت حجتك صحيحة، لتسنى لنا على المنوال نفسه أن نجادل بأنه:

إذا اغتيل واشنطن فهو ميت

واشنطن ميت

لذا، فإن واشنطن قد اغتيل.

لكنك لا تستطيع على نحوٍ جاد الدفاع عن هذه الحجة، فـنحن نعرف أن المقدمتين صادقتان وأن النتيجة باطلة. يستبان إذن أن هذه الحجة الأخيرة فاسدة؛ ولأن حجتك تتخذ الـصورة نفـسها، فإنهـا فاسدة أيضًا". الحال أن هذا الضرب من الدحض فعال جدًّا.

ما عرضنا له لتونـا إن هـو إلا إثبـات لفـساد "أغلوطـة إقـرار التالي". ولكن دعونا نفحص بطريقة أدق نهج الدحض عبر النظـير المنطقي، كونه نهجًا فعالًا في اختبار الحجج.

هب شخصًا جادل بقوله:

> لو سمحنا ببيع الماريجوانا، سوف تفقد الجريمة المنظمة الكثير من مصادر تمويلها. لهذا السبب، يتوجب السماح ببيعها.

نستطيع الرد على هذه الحجة عبر طرح حجة مماثلة تسلم إلى نتيجة لا يقبلها الخصم، رغم صدق مقدمتها:

> لو سمحنا بالبغاء وعمليات القتل المأجورة، سوف تفقد الجريمة المنظمة الكثير من مصادر تمويلها. لهذا السبب، يتوجب السماح بهما.

ولنفترض أنه جادل بعد ذلك بقوله:

> حتى لو كانت الماريجوانا ضارة، وتسبب الإدمان، فإن جسمك خاصتك. تدخينها لا ينتهك حقوق أحد، ومن حقك أن تفعل بنفسك ما تشاء.

لنا آنذاك أن نقول إن أحكامه تسري حتى على الانتحار، ولذا فإن حجته تلزمه بالسماح به. إذا وجدت شخصًا يحاول الانتحار، لن يكون من حقنا محاولة ردعه، وهذا حكم منافٍ للبداهة وحتى الأخلاق. فإذا قبل حتى الحكم بأن من حق المرء أن ينتحر، فإن منازعته تكون حينئذ، على حد تعبير طه عبد الرحمن في سياق مختلف، "مكابرة لا يستحق صاحبها المحاورة".

تبين الأمثلة السابقة أنه لإثبات فساد الحجة، يكفي أن تقوم بصياغة حجة أخرى تتخذ الصورة نفسها وتحتاز على مقدمات

صادقة ونتيجة باطلة. هذا نهج مؤسس على حقيقة أن الصحة والفساد خصائص صورية قد تختص بها الحجج، ما يعني أن أية حجتين تتخذان الصورة نفسها إما أن تكونا صحيحتين أو فاسدتين، بصرف النظر عن أية اختلافات في موضع عنايتهما.

حين تكون صورة الحجة فاسدة يمكن لنا وصف نهج الدحض عبر النظير المنطقي على نحو أكثر دقة. إذا كان لصورة الحجة المعنية المحددة أية حالة عينية مقدماتها صادقة ونتيجتها باطلة، فإن الحجة المعنية فاسدة. لنا أن نعرّف مصطلح "الفساد" حين يطبق على الحجج على النحو التالي: تكون الحجة فاسدة إذا وفقط إذا كانت تحتاز على حالة عينية واحدة على الأقل تصدق فيها المقدمات وتبطل النتيجة.

غير أن مفهوم صورة الحجة يتوقف على النسق المنطقي الذي نستخدم. مثال ذلك، الحجة:

كل راع مسؤول عن رعيته

الملك راع

ولذا فإن الملك مسؤول عن رعيته.

تتخذ صورة يبدو أنها تماثل صورة الحجة التالية:

كل راع مسؤول عن رعيته

شيخ القبيلة راع

ولذا فإن شيخ القبيلة مسؤول عن رعيته.

غير أننا إذا استخدمنا آلية أي نسق قضوي في الترميز، سوف نرمز هاتين الحجتين على نحو لا يعكس تماثل صورتيهما. ذلك أننا سوف نضطر إلى ترميز كل قضية في كلتا الحجتين باستخدام رمز مختلف، الأمر الذي يحول دون استبانة أي روابط تربط بين أي منهما. في المقابل، وهذا أمر سوف نفصّل فيه بعد قليل، فإن المنطق الحملي قادر على إنجاز مثل هذه المهمة. بيد أن هذا إنما يعني أن استراتيجية النظير المنطقي لا تتحلل كلية من أعباء الأنساق المنطقية. مسألة ما إذا كانت حجة ما تتخذ صورة تتماهى مع صورة حجة أخرى قد ترتهن بالنسق الذي نستخدم. قد تسعفنا أحكام البداهة إلى حسم المسالة دون ارتكان إلى أية أنساق منطقية، إذا تعلق الأمر بحجج بسيطة التركيب، غير أنه مآلها أن تخذلنا حين تنطوي الحجة على بنية على درجة كافية من التركيب. ثم إن أحداسنا ليست معصومة دائمًا. لقد رأينا أننا قد نسيء الحكم على الحجج، فنحسب أن الصحيح منها فاسد والفاسد صحيح، وليس ثمة ما يحول دون أن نقر تماثل صور ليست متماثلة، وعدم تماثل صور متماثلة، حتى إذا كانت الحجة بسيطة. يبدو في النهاية أنه لا مناص من الدراية بنسق منطقي يعين على التأكُّد من صحة أحداسنا، ويمكننا من التعامل مع كل الحجج أيًا كانت درجة تركيبها.

القضايا المضمرة

يقول الغزالي: «اعلم أن الألفاظ القياسية المستعملة في المخاطبات والتعليمات، وفي الكتب والتصنيفات، لا تكون ملخصة

في غالب الأمر على الوجه الذي فصلناه، بل تكون مائلة عنه إما بنقصان، وإما بزيادة، وإما بتركيب وخلط جنس بجنس، فلا ينبغي أن يلتبس عليك الأمر، فتظن المائل عما ذكرناه ليس بقياس، بل ينبغي أن يكون عين عقلك مقصورة على المعنى، وموجهة إليه لا إلى الأشكال اللفظية، فكل قول أمكن أن يحصل مقصوده، ويرد إلى ما ذكرناه من القياس، فقوته قوة القياس، وهو حجة، وإن لم يكن تأليفه ما قدمناه من التأليف».

مفاد قول الغزالي هنا أنه ليس لنا أن نقر أن مجموعة من القضايا لا تشكل قياسًا (أو حجة) لأنها لم تلتزم بشروطه الشكلية، بل يتعين أن ينصب اهتمامنا على المعنى الذي رغب قائل تلك القضايا في توصيله. تحديدًا، قد يضمر صاحب الحجة قضايا بعينها، ويتوجب علينا إذا رغبنا في فهم مراده أن نُصرّح بما أضمر.

وكما يوضح طه عبد الرحمن، الإضمار خلاف التصريح، وهو غير الحذف؛ لكون الحذف أعم من الإضمار، بمعنى أن كل مضمر محذوف وليس كل محذوف مضمر. مثال ذلك أن المتكلم قد يحذف من كلامه ما لا علم له به، بينما مقتضى الإضمار أن يكون حذفًا لما هو معلوم للمستدل، فيستحق أن يسأل عما أضمر ويؤخذ ببيان الحجة عليه، أو يطالب به. أيضًا فإن الإضمار غير الترك، فكل مضمر متروك وليس كل متروك مضمرًا، فقد يترك المتكلم من كلامه ما هو غافل عنه، والغفلة غير الجهل، ذلك أنه إذا ذكّر المتكلم بشيء كان غافلًا عنه، ولم يزد به علمًا، بينما إذا أخطر بشيء كان

يجهله، حصل بذلك علم ما لم يكن يعلم. وأخيرًا، فإن الإضمار غير الاستتار، فكل مضمر مستتر، وليس كل مستتر مضمرًا، فقد يقع اللفظ مستترًا في كلام المتكلم دون أن يقصد ستره، بينما الإضمار استتار تعرف من المتكلم الإرادة إليه.

قد يضمر المتكلم احترازًا من التطويل والتزيد، فالدليل إذا كثرت مقدماته وتشعبت تعب المخاطب في تحصيل المطلوب؛ وقد يضمر المتكلم قصد الإيجاز لأنه أبلغ أثرًا في السامع؛ وقد يضمر لعلم السامع بما أضمر، فلا حاجة به إلى التصريح به؛ أو يضمر قصد التدليس، كون صاحب الحجة يعلم بطلان ما أضمر، وهذا هو المقصد الأهم من الإضمار في سياق الأغاليط.

ليس هناك فرق حقيقي بين "باير"، وهو نوع من مسكنات الصداع، وأي نوع آخر من المسكنات التي تهدئ الصداع، سوى الثمن. وعوضًا عن أن يحسب هذا ضده، فإن الناس يقبلون عليه. لو كان سعره أقل، لانخفضت مبيعات هذه الشركة؛ ذلك لأن الناس يعتقدون بشكل مضمر أنه كلما دفعت أكثر، حصلت على شيء أفشل. هذا ما جعل فرويد ينصح أطباء التحليل النفسي برفع أسعار أتعابهم.

شيء مماثل يحدث في حالة الموضة. في زمن ما نحب س، وفي زمن آخر نبغضه؛ هذه هي الفكرة التي تقوم عليها الموضة. في بداية شيوع أية موضة جديدة عادةً ما تبدو قبيحة أو مستهجنة، لكنها سرعان ما تبدو جميلة ومستحبة. ما يغدو الآن قبيحًا ومستهجنًا هو

الموضة الجديدة التي تلوح في الأفق. لكن مآلها مماثل. قد يكفي قليل من إعمال الفكر لتبيان أن ثمة معتقدًا لا عقلانيًا مضمرًا يسير سلوك اللاهثين وراء أحدث الموضات. الأمر لا يتعلق بوظيفة اللباس الجديد، فهي واحدة عادةً. الأذواق تتغير، ولكن أي مدعاة لذلك؟ الغريب أن ذوق كل واحد منا يتغير في اتجاه تغير الذوق العام.

المعتقدات المضمرة إذن قد توجه دون أن ندري سلوكياتنا. ولكن، حين نكشف النقاب عنها، ونحاول تبريرها، قد يتضح أنه لا مدعاة أصلًا لتبينها. في سياق الحجاج، يحدث أن يسكت المجادل عن قضايا بعينها رغم أن صحة استدلاله ترتهن بالتصريح بها. وكما أسلفنا، ثمة دواعي كثيرة لمثل هذا السكوت، من بينها افتراض المعني أن القضية المضمرة تشكل معلومة عامة يفترض أن يعرفها الجميع، أو رأيًا وجيهًا يتوجب ألا ينكره أحد. يحدث أيضًا أن يضمر المرء مقدمة لمعرفته المسبقة بأن التصريح بها قد يثير مسائل لا يرغب في نقاشها، أو يثير حفيظة أشخاص لا يود أن يثير حفائظهم، وهذا سياق يغوي عادةً بالوقوع في الأغاليط.

ولأن هناك إمكانًا أن نختلف حول القضايا المضمرة، فإن من واجبنا حين نشرع في تقويم الحجج أن نصرح بها. لنتذكر دائمًا أنه لا سبيل لتقويم أية حجة لم نفهمها حق الفهم. إذا استبين أن المقدمة المضمرة باطلة، أو أن الأدلة على صحتها واهية، واستبين أيضًا أنه لا سبيل إلى إقرار النتيجة إلا عبر التسليم بها، أي استبين أنها تقوم بدور فاعل في الحجة، توجب علينا إقرار أن صاحب الحجة يفشل

في إلزام الآخرين بالنتيجة التي يخلص إليها، أي توجب إقرار أن حجته ليست وجيهة.

في أغلب الحجج، ثمة أفكار بعينها يسلم بها الكاتب. عادةً ما تكون هذه الأفكار مبثوثة بين السطور، وقد تشكل وصلات لا مرئية مهمة في بنية الاستدلال؛ الغراء الذي يمسك بالحجة بأسرها. ما لم تضف هذه الوصلات، لن يتسنى لنا فهم الحجة، وهذا أدعى إلى الإخفاق في تقويمها.

مثال ذلك، في الحجة:

النفس خالدة، فكل ما يتحرك خالد.

يستبان أن هناك مقدمة مضمرة مؤداها أن النفس تتحرك.

وفي قولنا:

هذان متساويان لأنهما قد يساويان شيئًا واحدًا؛

نذكر المقدمة (الصغرى) والنتيجة، ونغفل مقدمة أخرى (الكبرى)، وهي "الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية".

وفي الحجة:

المنطق مهم، فهو مؤسس إمبيريقيًا ومطبق عمليًا؛

يتضح أن ثمة مقدمة مضمرة تقر أن كل مؤسس إمبيريقيًا و/ أو مطبق عمليًا مهم.

أيضًا في الحجة:

الحيوانات المخلقة عبر مداولة الجينات من اختراع البشر، ولذا فإن مخترعيها جديرون ببراءة اختراع.

تقر المقدمة المضمرة أن كل من يخترع شيئًا جدير ببراءة اختراعه. حين نصرح بهذه المقدمة المضمرة، نحصل على الحجة التالية:

كل من يخترع شيئًا جدير ببراءة اختراعه.

كل الحيوانات المخلقة عبر مداولة الجينات من اختراع البشر.

لذا، فإن مخترعي الحيوانات المخلقة عبر مداولة الجينات جديرون ببراءة اختراعها.

أثناء إجراء المحاكمات التي أعقبت الثورة الفرنسية، تزعم روبسبير حملة قطعت بسببها الكثير من أعناق "أعداء الدولة"، فوجه إليه خصومه تهمة الخلط بين أعداء الدولة وأعدائه الشخصيين، فما كان منه إلا أن قال: "إني أنكر هذه التهمة، والدليل أنكم ما زلتم أحياء ترزقون". بيّن هنا أنه يضمن مقدمة مؤداها أن كل نقاده أعداء شخصيون، وأن كل أعداء الدولة قد أعدموا.

وبطبيعة الحال، قد تضمر مقدمة قصد التلبيس، أي ليبقى الكذب خفيًّا؛ لأنه لو صرح به لتنبه المخاطب محل الكذب، كما في مثال الغزالي:

هذا الشخص في هذه القلعة خائن، سيسلم القلعة لأني رأيته يتكلم مع العدو.

وتمام القياس أن نضيف:

كل من يتكلم مع العدو خائن.

أيضًا، غالبًا ما تتم الإشارة في الحجج الإضمارية إلى النتيجة التي لا يتم إقرارها عبر السياق الذي ترد فيه الحجة. أحيانًا تقترح المقدمات المطروحة ما هو محتم أن تكون عليه النتيجة الغائبة. وبطبيعة الحال، قد تضمر النتيجة لبيانها، كما في الحديث الشريف: "يموت المرء على ما عاش عليه، ويحشر على ما مات عليه"، حيث تضمر النتيجة: "يحشر المرء على ما عاش عليه".

كمثال آخر على الحجة ذات النتيجة المضمرة، اعتبر قول من قال:

> يجذب جمال سواحل ميندوسينو وهمدولت في شمال كاليفورنيا الرائع حشودًا من السياح كل عام، من الولايات المتحدة وجميع أرجاء العالم... تحفل المنطقة بالحياة البحرية المتنوعة، بما فيها الحيتان المعرضة للانقراض، وأسود البحر وطيوره، كما أن مواقع صيد الأسماك في هذه المنطقة ضمن المواقع الأهم على الساحل الغربي. لقد أعلن "مركز خدمات الصيد والحياة البري"

> أن تنمية النفط سوف "تؤدي إلى آثار يمكن أن تكون مدمرة" نسبةً إلى تلك الموارد.

من مقدمات الحجة الأربع المصرح بها، يمكن بيسر اشتقاق نتيجتها غير المصرح بها: يتوجب حظر تنمية النفط في مياه سواحل ميندوسينو وهمدولت.

لاحظ أن المقدمات المضمرة المهمة هي المقدمات التي لا سبيل لإقرار النتيجة إلا عبر افتراضها. قد تكون هناك مقدمات مضمرة زائدة عن الحاجة، بمعنى أن النتيجة تلزم عن المقدمات حتى في غيابها، ولذا لسنا في حاجة إلى التصريح بها في سياق تقويم الحجج المعنية. ولأننا نرغب في تجنب ما يعرف باسم أغلوطة رجل القش (صياغة حجة الخصم على نحو يسهل من تبيان فسادها) يتوجب أن نعرض حجج الآخرين في أقوى صورها، الأمر الذي يستدعي التصريح بكل المقدمات المضمرة التي تعزز نتائجهم. إذا تبين أن حجة الخصم غاية في الضعف، فغالبًا ما نكون أسأنا فهمها عبر الفشل في التصريح ببعض مقدماتها المضمرة. باختصار، المعتقدات الخفية أو المضمرة لا تقل أهمية لفهم الحجج أو لتقويمها عن المعتقدات المصرح بها.

كمثال أخير، دعونا نفحص الأفكار المضمرة في الحجة الموجزة التالية:

> ينبغي على الحكومة أن تمنع صناعة السجائر وبيعها. الشواهد على أن للسجائر آثارًا ضارة

على صحة المدخنين وصحة من يتعرضون للتدخين تترى كل يوم.

قد يبدو أول وهلة أن المبرر يدعم النتيجة. إذا رغبت الحكومة في منع منتج ما، من الوجيه أن تؤمّن شواهد على أنه منتج سيء. غير أنه يحتمل أيضًا أن يُعبّر المبرر عن قضية صادقة رغم أنه لا يدعم النتيجة ضرورة. ماذا لو كنت تعتقد أن العناية بالرفاهة مسؤولية فردية، وليست مسؤولية جماعية تتكفل بها الحكومة؟ لو كان هذا رأيك، فإن المبرر لا يدعم النتيجة وفق منظورك. إن هذا الاستدلال لا يقنعك إلا إذا كنت تتفق مع أفكار مضمرة بعينها يسلّم بها صاحب الحجة. من ضمن الأفكار المسلم بها في هذه الحجة فكرة مفادها أن المسؤولية الجماعية، حال تعرض رفاهة الفرد للخطر، أهم من المسؤولية الفردية.

ولكن أين يتعين علينا البحث كي نتعرف على المقدمات التي يضمرها صاحب الحجة، بعد أن نكون تأكدنا من الحاجة إليها لدعم نتيجته؟ ثمة ثلاثة مواضع أساسية: الافتراضات اللازمة للمبررات كي يتسنى لها دعم النتيجة؛ الافتراضات اللازمة لصدق المبررات؛ وخلفية المؤلف (ولكن لاحظ أن كون الكاتب عضوًا في جماعة ما، لا يستلزم ضرورة تمسكه بافتراضاتها القيمية).

برهان الخلف

هل يوجد في مدينة القاهرة شخصان على الأقل لديهما عدد

الشعرات نفسه في رأسيهما؟ بمقدورنا استخدام برهان الخلف في إثبات أن الأمر كذلك، ودون حاجة إلى فحص أي رأس من رؤوس سكان القاهرة. يكفي أن نفترض أن الرأس البشري يحتوي كحد أعلى ربع مليون شعرة، وأن عدد سكان القاهرة يتجاوز المليون. هاتان معلومتان بدهيتان في ضوء ما نعرف عن الرأس البشري ومدينة القاهرة. لنفترض نقيض ما نود البرهنة عليه، أي نفترض أنه ليس هناك شخصان في القاهرة لديهما عدد الشعرات نفسه. هذا يستلزم أنه لا اثنين من أول ربع مليون شخص نتقصى عدد شعورهم لديهم العدد نفسه. لكن هذا يعني أن واحدًا منهم لديه شعرة واحدة فقط، والثاني لديه شعرتان، والثالث ثلاثة، وهكذا، فإن لدى الشخص رقم ربع مليون ربع مليون شعرة. ولكن ماذا عن الشخص التالي. لاريب أن لديه نفس عدد شعرات شخص ممن فحصنا رؤوسهم. إذا تصادف أن أحد من فحصنا رؤوسهم أصلع تمامًا، فكل ما نحتاجه إضافة رأس آخر. إذا استبين أنه أصلع هو الآخر، فقد حققنا مرادنا مباشرةً.

برهان الخلف حجة تثبت القضية عبر إثبات أن افتراض سلبها يفضي إلى قضية متناقضة، أو حكم لا يقره الخصم، وهو يُعَدّ أهم أساليب البرهنة غير المباشرة. يستخدم برهان الخلف بشكل متواتر في الرياضيات لإثبات مبرهنات من قبيل أن 2 كمية صماء غير متجذرة وأن ثمة عدد لا متناهي من الأعداد الأولية.

أحيانًا يستعصي علينا إثبات ما نود إثباته عبر سبل مباشرة،

فنلجأ إلى إثباته عبر إثبات بطلان نقيضه. ولأن إفضاء القضية إلى قضية متناقضة إنما يعني أنها قضية باطلة، فكما يقال، ما يفضي إلى محال محال لا محالة، ولأن بطلان أية قضية إنما يستلزم صدق نقيضها، وفق تعريفنا لرابط السلب، فإن هذا يثبت صدق القضية الأصلية التي رغبنا في إثبات صدقها. البرهان إذن مؤسس على مبدأ الوسط المرفوع (إما س أو ليس س) وعلى مبدأ يقر أن القضية التي تستلزم قضية متناقضة باطلة.

مثال ذلك، هبك أخبرت أن الشخصين اللذين أنت على وشك مقابلتهما إما كاذبان، بمعنى أن كل ما يقولانه باطل، أو صادقان، بمعنى أن كل ما يقولانه صادق، أو أن أحدهما كاذب والآخر صادق. ثم افترض أن أولهما (س) قال: كلانا كاذب، في حين أن الآخر (ص) لم ينبس ببنت شفة.

نستطيع إثبات أن س كاذب بافترض أنه صادق (وهذا نقيض ما نود البرهنة عليه)، ثم إقرار أن هذا الافتراض يستلزم وفق تعريفنا للصادق أن كل ما يقوله صادق. ولأنه قال عن نفسه إنه كاذب، فهذا يعني أنه كاذب، فالصادق لا يقول عن نفسه إنه كاذب. هكذا خلصنا إلى تناقض، فقد أقررنا أن س صادق وغير صادق في الوقت نفسه، الأمر الذي يبين أن افتراضنا الذي سلمنا به كاذب، بقدر ما يبين أن نقيضه صادق، أي أن س كاذب.

من جهة أخرى نستطيع إثبات أن ص صادق باتباع الطريقة نفسها. سوف نفترض أن ص كاذب، ونوظف المعلومة التي انتهينا

إليها لتونا والتي تقر أن س كاذب في استنتاج أن كلًّا منهما كاذب. لكن هذا يستلزم أن س صادق فيما قال؛ لأنه قال إن كليهما كاذب، وهذا يتناقض مع ما كنا انتهينا إليه، ما يستلزم أن افتراضنا القائل بكذب ص باطل، وأن نقيضه (الذي وددنا إثباته) صادق.

برهان الخلف قائم على حجة يمكن التعبير عنها قضويًا على النحو التالي:

(– س ← ص)، – ص، إذن س

هذه حجة صحيحة وفق ما يبين الجدول التالي:

س	ص	(– س ← ص)	– ص	س
صادقة	صادقة	صادقة	باطلة	صادقة
صادقة	باطلة	صادقة	صادقة	صادقة
باطلة	صادقة	صادقة	باطلة	باطلة
باطلة	باطلة	باطلة	صادقة	باطلة

هكذا يمكن توظيف برهان الخلف في شكل طرح حجج مضادة. مفاد الفكرة هو التالي. أستطيع إثبات أن حجتك فاسدة بأن أعرض عليك حجة مشابهة من حيث الصورة أو البنية المنطقية، ثم أثبت لك أن مقدمات هذه الحجة الأخيرة صادقة ونتيجتها باطلة، ما يثبت أنها حجة فاسدة. مفاد استراتيجيتي في البرهنة مشابه لفكرة برهان الخلف. إن لسان حالي يقول: لو كانت حجتك صحيحة، لكانت حجتي صحيحة أيضًا، فكلاهما يتخذ الصورة نفسها.

لكنك تتفق معي على أن حجتي فاسدة؛ إذ يستبان أن مقدماتها صادقة ونتيجتها باطلة، وهذا يكفي لإثبات فساد حجتك. لكن هذا مفاد ما أسميناه منذ قليل بحجة النظير المنطقي أو المثال المخالف.

في لقاء تلفزيوني، مع كاتب أنهى لتوه زيارة لكوبا، وبعد أن أبدى إعجابه بمستوى التعليم فيها، علق المحاور على حماسه للتجربة الكوبية بقوله: "تعلم يا عزيزي رأي الأمريكيين في كوبا، وفي نظامها الشيوعي، ولا ريب أن المشاهدين سوف يتهمونك بتبني النظام الشيوعي"؛ فرد عليه الضيف: "غير أنه لا يلزمك أن تكون يهوديًا حتى تحب خبز اليهود".

ما قام به الضيف في حقيقة الأمر توظيف لبرهان الخلف، رغم أنه عبّر عن رأيه في صورة قضية لا حجة. مفاد حجة المحاور هي: كل الشيوعيين يثنون على التعليم في كوبا. أنت تثني عليه، ولذا فإنك شيوعي. أما مفاد رد الضيف فهو: لو صحت حجتك، لصحت الحجة التالية: كل اليهود يحبون خبز اليهود؛ أنا أحب خبز اليهود، ولذا فأنا يهودي. ولأن صورة هذه الحجة الأخيرة متماهية منطقيًا مع الأولى، ولأن فسادها واضح، فكذا شأن الأخرى.

نستطيع أيضًا تطبيق فكرة البرهان في حالة الآية الكريمة: "ما اتخذ الله من ولد، وما كان معه من إله، إذًا لذهب كل إله بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض، سبحان الله عما يصفون" (صدق الله العظيم). المراد في هذا السياق إثبات أنه لا إله مع الله، فيما تقر

الحجة أنه لو كان هذا باطلًا، أي لو كان ثمة إله مع الله، لحدث ما نتفق على أنه لم يحدث أو قل لحدث ما ليس لدينا دليل على حدوثه (ذهاب كل إله بما خلق، وعلو بعضهم على بعض). وبطبيعة الحال فإن هذا يكفي لإثبات الوحدانية لله.

هناك أغلوطة تتعلق بهذا النوع من الحجج تعرف باسم أغلوطة برهان الخلف، سوف نأتي على نقاشها في معرض سرد الأغاليط الصورية. حسبنا أن نشير هنا إلى أن هذه الأغلوطة تقع حين نفترض، عوضًا عن نقيض القضية المراد إثباتها، قضية تتضاد معها. هذا لا يكفي لإثبات القضية المعنية؛ لأن الوسط بين المتضادين ليس مرتفعًا. بتعبير أوضح، حقيقة أن مضاد س يفضي إلى تناقض أو حكم نتفق على بطلانه قد تثبت بطلان س، ولكن لا شيء يحول دون أن تبطل كل من س ومضادها.

في تقديري أننا أتينا على نقاش عدد لا يستهان به من المفاهيم المنطقية الأساسية، كما تعرفنا على آلية في تقويم الحجج، ومن شأن هذا أن يعين على فهم الأغاليط وتنكبها. في الفصل التالي، نعرض نسقًا منطقيًا سوف يستبان أنه أقدر على التعامل مع حجج أكثر تركيبًا، وأقدر من ثم على الكشف عن أغاليط يعجز النسق القضوي عن موضعة مكمن العطب فيها.

الفصل الثاني

2

المنطــق الحملــي



الحاجة إلى منطق حملي

يعاني المنطق القضوي من قصور يتعين في عجزه البادي عن إثبات صحة حجج يتضح على المستوى البدهي أن مقدماتها تضمن نتائجها ضمانًا مطلقًا. المثال التالي يوضح هذا الأمر:

كل إنسان فان

سقراط إنسان

سقراط فان.

بيّن أن كون كل إنسان فان، وكون سقراط إنسانًا، يضمنان أن سقراط فان، ما يعني أن هذه الحجة صحيحة بداهة. بيد أن ترميز هذه الحجة على طريقة المنطق القضوي تفضي إلى الحجة الرمزية التالية:

ك

ن

___

ف

وهي حجة يتضح، من مجرد كون قضاياها بسيطة، ومن مغايرة النتيجة كلية للمقدمات، أنها حجة فاسدة، أقله وفق نسق جداول الصدق الذي نعرف. عجز المنطق القضوي عن إثبات صحة هذه الحجة، وعن إثبات عدد لا متناهٍ آخر من حجج أخرى، إنما يرجع إلى كونه معنيًّا فحسب بالروابط الصدقية التي تربط القضايا المستدل منها بالقضايا المستدل عليها. وعلى وجه الخصوص فإنه يعتبر القضايا البسيطة الخالية من مثل تلك الروابط وحدات بسيطة لا يمكن تفكيكها إلى أجزاء أبسط منها، ماءيجعله يغض الطرف كلية عن أية تفاصيل متضمنة في كل من تلك الوحدات.

غض الطرف هذا يستبان في مثالنا في حقيقة أن ترميز مقـدمتي الحجة ونتيجتها على النحو الذي يفترض وفق نسق جداول الصدق لا يعكس حقيقة أن كلمة "إنسان" تـرد مـرتين في المقـدمتين، وأن كلمة "فان" ترد مرة في المقدمة الأولى وأخرى في النتيجة، وأن كلمة "سقراط" ترد مرتين، في المقدمة الثانية والنتيجة. لا شيء مـن هـذا ينعكس في الترميز. ولأن عملية تقويم الحجج تتم صوريًا، ووفق ما يسفر عنه الترميز، فلا غرو أن ثمة خللًا تعاني منه هذه العلمية.

هذه تفاصيل تقوم بدور حاسم في الربط بين قـضايا مقـدمات الحجج ونتائجها، وتحدث من ثم فرقًا فيما إذا كانت الحجـج المعنيـة صحية أو فاسدة. بيان ذلك أن صحة الاسـتدلالات قـد لا تـرتهن فحسب بالعلاقات القائمة بين قضاياه البسيطة، بـل تتوقـف أيـضًا على علاقات قائمة بين أجزاء هذه القضايا. بتعبـير آخـر، فـإن آليـة نسق جداول الصدق في تصنيف القضايا إلى بسيطة ومركبـة تعـاني من اختلال بسبب اعتبارها قضايا مركبة مجرد قضايا بـسيطة. ولأن إقرار أن مجموعة بعينها من القـضايا تعـد بـسيطة إنـما يعنـي إقـرار استقلالية كل منها عن الأخرى، فإن المنطـق القـضوي لا يأخـذ في اعتباره تفاصيل قد تتعلق بصحة الحجج. المنطـق المعنـي خـصوصًا بهذه التفاصيل هو المنطق الحملي الذي نحن الآن بصدد الخـوض في أساسياته.

سوف نعرض لمحاولة تطوير نسق جداول الصدق كي يتـسنى له معالجة هذا الخلل والقيام بمهام حملية، ولكن دعونـا قبـل ذلـك نتعرف على فكرة المنطق الحملي.

القضية "سقراط إنسان"، من وجهة نظر المنطق الحملي، ليست بسيطة. إنها تعبير يقوم بعزو خاصية بعينها، هي خاصية "الإنسية"، إلى فرد بعينه، هو "سقراط"، وقد قمنا هنا بحمل هذه الخاصية على ذلك الفرد. بكلمات اصطلاحية نقول إن هذه القضية تشمل حدين: "سقراط" موضوع القضية، و"إنسان" محمولها، وما تقوم به هذه القضية إنما يتعين في حمل الإنسية على موضوعها سقراط.

هذه قضية لأنها تقر معنى تامًّا يحسن السكوت عنده ولأنها تتخذ قيمة صدقية بعينها. في المقابل، فإن "س إنسان"، حيث "س" متغير لا يشير إلى كائن مفرد بعينه، ليست قضية، بل صورة قضية. إنها ليست صادقة ولا باطلة، والسبب في ذلك إنما يرجع إلى أن موضوعها ليس محددًا. هكذا نقول في مثل هذا السياق إن "س" متغير، في حين أن "سقراط" ثابت. المتغير هو الحد الذي قد تتبدل دلالته بتبدل السياق، في حين أن دلالة الثابت ليست رهنًا بالسياق الذي يرد فيه.

أسماء الأعلام، وما في حكمها من تعبيرات تشير إلى أشياء مفردة بعينها، ثوابت. التعبير "الأمين العام للأمم المتحدة عام 2001م" ثابت يشير إلى فرد بعينه هو كوفي عنان. وكذا شأن التعبير "أبو جهل" الذي يشير إلى عمرو بن الحكم، و"ذو النورين" الذي يشير إلى عثمان بن عفان ﷺ، و"الأرض" الذي يشير إلى الكوكب الذي نعيش عليه.

الثوابت التي تكون من هذا القبيل حدود تصلح لأن تكون موضوعات نحمل عليها ما نود حمله من خصائص أو نعوت أو أفعال. في المقابل، فإن "إنسان"، "طويل القامة"، "أذكي من أبيه"، و"سافر إلى وطنه" محاميل لنا أن نحملها على من نشاء من ثوابت أو متغيرات. على هذا النحو يتسنى لنا الخوض في تفاصيل يغفلها المنطق القضوي، وهذه خطوة على درب دعم قدراتنا المنطقية على تحديد أدق لدلالات القضايا ودعمها من ثم على اختبار صحة الحجج.

الأمثلة السابقة أمثلة لقضايا فردية، بمعنى أنها قضايا تقتصر على الإشارة إلى ثوابت فردية. غير أن اللغات البشرية تتضمن أيضًا تعبيرات كمية (أو مكممات) من قبيل: "بعض" و"كل"، التي لا تشير إلى ثوابت بعينها. هذه ألفاظ تقوم بوظيفة تحديد (تشوبه بعض العمومية) لكم الأشياء التي تتصف بصفة ما أو تدخل في علاقة بعينها مع أشياء أخرى. من وجهة نظر منطقية صرفة، "بعض" لا تعني سوى "واحد على الأقل"، رغم أنها قد تشير في سياقات كثيرة إلى عدد أكبر من الواحد. حين أقول إن "بعض الطلاب غائبون"، عادةً ما أعني أن عددًا لا يقل عن ثلاثة قد غابوا؛ لأنني لو علمت أن الغائب طالب واحد، أو أن الغائبين اثنان، لقلت ذلك. غير أن لنا أن نتخيّل سياقًا لا تعني فيه "بعض" سوى "واحد على الأقل". إذا بدأت في تلاوة أسماء الطلاب، وحين وصلت إلى نصف القائمة استبين أن آخر من ذكرت هو الغائب الوحيد، فإن لي أن أقول إن

"بعض الطلاب غائبون"، بحسبان أنه قد يكون هناك غائبون آخرون من النصف الثاني من القائمة. غير أنه لا حاجة بي لأن أعتذر عما قلت لو أنه استبين أن ذلك الطالب هو الغائب الوحيد. وفق هذا، فإن "بعض الطلاب غائبون" لا تبطل إلا إذا لم يكن هناك أي طالب غائب.

أما "كل" فتعني جميع عناصر أفراد الفئة التي يشير إليها المحمول الوارد ذكره بعد هذا المكمم، وهي لا تبطل إلا إذا كان هناك شيء واحد على الأقل يتعين فيه الموضوع دون المحمول.

القضية التي يرد في بدايتها المكمم الجزئي تسمى بالقضية الجزئية، والقضية التي يرد في بدايتها المكمم الكلي تسمى بالقضية الكلية. وكل واحدة منهما إما أن تكون موجبة، أو سالبة، وهكذا نحصل على ما يعرف بالقضايا التقليدية الأربعة: الكلية الموجبة، والكلية السالبة، والجزئية الموجبة، والجزئية السالبة، ومثالها:

(ك م) كل النساء حرائر.

(ك س) لا إنسان معصوم.

(ج م) بعض اللصوص ظرفاء.

(ج س) بعض الأحجار ليست كريمة.

ترميز القضايا الحملية

أوضحنا في الفصل الأول كيف أن الترميز يقوم بمهمة أساسية في التمكين من فهم الحجج، فضلًا عن تقويمها. سوف نستخدم

الحروف: بـ تـ، جـ .. (باستثناء سـ، صـ) لترميز الثوابت، بحيث نحتفظ بالحرفين سـ ، صـ لترميز المتغيرات، كما سوف نستخدم الحروف ب...، ت...، ج...، .. لترميز المحاميل الأحادية، حيث يرد في الفراغ الذي يتلو كل حرف ثابت أو متغير. نستطيع التعبير عن المحاميل الثنائية، أي المحاميل التي تقر علاقة بين فردين، باستخدام ثابتين، للتعبير عن قولنا مثلًا: "إن زيدًا أطول باعًا من عمرو"، أو متغيرين، كما في قولنا: "سـ أطول باعًا من صـ".

على هذا النحو نقوم بترميز "جيفارا مناضل" بالطريقة التالية:

م جـ

وترميز "س مناضل" هكذا:

م سـ

لاحظ أن القضايا الفردية الموجبة والقضايا الفردية أحادية السلب، وهي كما أسلفنا قضايا لا تستخدم سوى ثوابت فردية ومحاميل أحادية أو متكثرة، تعد من وجهة نظر المنطق الحملي قضايا بسيطة، ما يعني أنها غير قابلة لأن تفكك إلى وحدات أبسط منها. إنها تقوم في المنطق الحملي مقام القضايا البسيطة الخالية من الدوال الصدقية في نسق جداول الصدق.

ترميز القضايا التقليدية الأربعة سالفة الذكر يتم على النحو التالي:

(ك م) (القضية الكلية الموجبة): (∀سـ) (م سـ ← خ سـ)

(ك س) (القضية الكلية السالبة): (∀سـ) (م سـ ← - خ سـ)

(ج م) (القضية الجزئية الموجبة): (∃ سـ) (م سـ . خ سـ)

(ج س) (القضية الجزئية السالبة): (∃ سـ) (م سـ . - خ سـ)

لاحظ أيضًا كيف أننا استخدمنا رابط الشرط في حالة القضايا الكلية، ورابط الوصل في حالة القضايا الجزئية. السبب في ذلك إنما يتعلق بالدلالة التي تقرها كل منهما. حين نقول إن كل الجرائم محرمة من قبل الأديان، فإننا نصدر في حقيقة الأمر حكمًا شرطيًّا يسري على كل شيء، مفاده أن أي شيء، إذا كان هذا الشيء جريمة، فهو محرم من قبل الأديان. وكذا الشأن في حالة القضايا الكلية السالبة. الحكم بأنه لا عذر مقبول، إنما يقر أنه نسبة إلى أي شيء، إذا كان هذا الشيء عذرًا، فإنه ليس مقبولًا.

في المقابل، فإننا حين نقر أن بعض المشاكل قد حلت، فإننا نقر أن هناك أشياء تختص بخاصيتين: أولاهما أنها مشاكل، وثانيهما، أنها حلت. أما في حالة القضية الجزئية السالبة، من قبيل "البعض لا يحترمون أنفسهم"، فإننا نقر وجود أشخاص، واحد منهم على الأقل، يصدق عليهم الحكم بأنهم لا يحترمون أنفسهم.

ثمة حقائق منطقية مهمة سوف نفيد منها في اختبار صحة الحجج الحملية. التالي بعض منها:

سلب القضية الكلية الموجبة، قضية جزئية سالبة

- (∀سـ) (م سـ ← ص سـ) ⇔

(∃ سـ) (م سـ . - ص سـ)

سلب القضية الكلية السالبة، قضية جزئية موجبة

- (∀سـ) (م سـ ← - ص سـ) ⇔

(∃ سـ) (م سـ . ص سـ)

سلب القضية الجزئية الموجبة، قضية كلية سالبة

- (∃ سـ) (م سـ . ص سـ) ⇔

(∀سـ) (م سـ ← - ص سـ)

سلب القضية الجزئية السالبة، قضية كلية موجبة

- (∃ سـ) (م سـ . - ص سـ) ⇔

(∀سـ) (م سـ ← ص سـ)

القضية الكلية تتناقض إذن مع جزئيتها السالبة، وكذا حال الكلية السالبة نسبة إلى جزئيتها الموجبة، ما يعني أنهما لا يصدقان معًا ولا يبطلان معًا. يمكن إثبات ذلك عبر إثبات أن القضية الكلية الموجبة تتكافأ مع سلب القضية الجزئية السالبة، وأن الكلية السالبة تتكافأ مع سلب الجزئية الموجبة، الأمر الذي يثبت بدوره أن الجزئية الموجبة تتلازم مع سلب الكلية السالبة، وأن الجزئية السالبة تتكافأ مع سلب الكلية الموجبة.

هكذا، فإن من ينكر أن كل النساء حرائر إنما يقر أن بعض النساء لسن حرائر؛ ومن ينكر أنه لا إنسان معصوم إنما يقر أن بعض البشر معصومون؛ ومن ينكر أن بعض اللصوص ظرفاء إنما يقر أنه

لا لص ظريف؛ وأخيرًا، فإن من ينكر أن بعض الأحجار ليست كريمة إنما يقر أن كل الأحجار كريمة.

الآية الكريمة: "كل من عليها فان"، قضية كلية تشير إلى ثابت بعينه، هو الأرض؛ إذ إن مفادها أن كل من على الأرض فان، ولذا فإنه بالمقدور ترميزها على النحو التالي:

(∀سـ) (ع سـ ر ← ف سـ)

والتي تقرأ على النحو التالي: بالنسبة إلى أي شيء سـ، إذا كان سـ على ر (الأرض)، فإن سـ يختص بالخاصية ف (الفناء).

القضية: لكل إنسان أب قضية مركبة، فهي تعني أنه نسبة إلى أي شيء، إذا كان هذا الشيء إنسانًا، فإن هناك شيئًا واحدًا على الأقل يتصف بأنه أب لهذا الإنسان. رمزيًا:

(∀سـ) ((ن سـ ← (∃ صـ) ب صـ سـ))

التي يتوجب تمييزها عن القضية الباطلة:

(∃ صـ) ((∀سـ) (ن سـ ← ب صـ سـ))

والتي تقر أن ثمة شخصًا يتصف بأنه أب الجميع. هذه قضية باطلة، ما لم نقصد أبوة سيدنا آدم عليه السلام. لكن السياق يضمّن هنا أن الحديث إنما يقتصر على الأبوة البيولوجية.

وعلى نحو مماثل، فإن حقيقة أنه بالنسبة لكل عدد، ثمة عدد أكبر منه، لا تعني أن ثمة عددًا أكبر من كل الأعداد. الفرق بين

القضيتين إنما يعكسه الترميز سالف الذكر، إذا أولنا "ن" على أنها تعني "عدد"، و"ب" على أنها تعني "أكبر من".

ثمة أغلوطة تعرف باسم أغلوطة تغيير مواضع المكممات، وهي من ضمن أغاليط المنطق الحملي، تقوم على الخلط بين المكممين الكلي والجزئي، وعلى النحو الذي يوضحه ذانك المثالان.

أسلفنا أن صورة القضية التي تأتي على ذكر متغير واحد على الأقل، لا تحتاز على أية قيم صدقية بعينها، ولذا فإنها لا تعد قضية. غير أنه يمكن تحويلها إلى قضية إما عبر تشخيصها، أي بالاستعاضة عن متغيراتها بثوابت، أو عبر تسويرها، أي بإضافة مكمم جزئي أو كلي إليها. مثال ذلك أن "سـ صبور" ليست قضية مشروعة؛ لأنها لا تصدق ولا تبطل. غير أنها تصبح قضية حين نعزو الصبر إلى شخص بعينه، كأن نقول "أيوب صبور"، أو حين نكمم المتغير سـ كأن نقول "بعض سـ صبور". هذه قضايا قد نجهل قيم صدقها، لكنه لا مراء فإن لها قيمًا صدقية.

سوف يستبان من عرض بعض الأغاليط أن كل هذه تفاصيل مهمة، كوننا معرضين دومًا لإساءة فهم القضايا المركبة. من أمثلة هذه القضايا قولنا: "كل المتهمين والمشتبه في تورطهم تعرضوا للمساءلة"، "ما كل ما يتمناه المرء يدركه"، "ما كل ما يبرق ذهبًا"، "يبطل القول بأن البعض قد حضروا". تحديدًا، ثمة أغاليط تستثمر غموض ما يعرف بمدى المكمم، ومدى السلب. القضية "كل المدانين والمشتبه في تورطهم تعرضوا للمساءلة" لا تعني أن المدانين

المشتبه في تطورهم تعرضوا للمساءلة، بل تعني أن كل من هو مدان أو مشتبه فيه تعرض لها. الترميز التالي لهذه القضية يبين أن أداة الوصل الواردة فيها إنما تشير إلى فصل:

(∀سـ) [(م سـ v ش سـ) ← ع سـ]

غير أننا نستطيع الحفاظ على أداة الوصل باستخدام الترميز المكافئ التالي:

[(∀سـ) (م سـ ← ع سـ) . (∀سـ) (ش سـ) ← ع سـ)]

أما القضية: ما كل ما يتمنى المرء يدركه، فقد يساء فهمها على أنها تعني أنه لا شيء يتمناه المرء يدركه، في حين أن كل ما تعنيه أن ثمة أشياء يتمناها البعض دون أن يتسنى لهم إدراكها. الترميز المركب التالي يعكس هذا المعنى الأخير:

(∃ سـ) (∃ صـ) (ن صـ . م صـ سـ . - دصـ سـ)

يقر هذا الترميز أن هناك أشياء سـ وهناك أشياء صـ حيث صـ أناس، يتمنون سـ لكنهم لا يدركونها.

ثمة قضايا حملية لا تشتمل على أية ألفاظ تشير إلى الكم، مثال ذلك: "الأسود آكلة لحوم" و"الآراء في هذه المسألة متناقضة". حين لا يكون هناك مكمم، تكون دلالة الجملة المقصودة موضع تأويلات قد نختلف عليها. قد لا يتسنى لنا تحديد معناها إلا بفحص السياق الذي ترد فيه، وعادةً ما يبدد السياق شكوكنا. في المثال الأول، من المرجح أن "الأسود آكلة لحوم" تشير إلى كل

الأسود، ومن ثم يتعين فهمها على أنها تقر "كل الأسود آكلة لحوم". أيضًا فإن السياق قد يبين أن المقصود في المثال الثاني الإشارة إلى بعض الآراء، ولذا فإن الترجمة ذات الصيغة التقليدية للجملة: "الآراء في هذه المسألة متناقضة"، هي "بعض الآراء في هذه المسألة متناقضة". ما لم نكن نتحدث تحديدًا عن رأيين، فإنه يستحيل أن تكون كل الآراء متناقضة؛ لأن التناقض لا يقوم إلا بين قضية ونقيضها.

حين نستخدم اسم الجنس، عادةً ما نريد إقرار قضية كلية. حين أقول: "الإنسان حيوان عاقل"، فإني أريد أن كل إنسان حيوان عاقل. أيضًا، في العربية نميز بين "لا" النافية للجنس و"لا" النافية للوحدة. حين ننصب ما يليها نريد نفي الجنس، ولذا يتوجب استخدام قضية كلية سالبة في التعبير عنها. أما في حالة الرفع، فإننا نقتصر على نفي الوحدة، ما يعني أننا نسمح بالتعدد. حين أقول لا رجل [بالنصب] في البيت، فإني أقر قضية تنفي وجود أي رجل؛ أما حين أقول لا رجل [بالرفع] في البيت، فلي أن أضيف "بل رجلان"، أو هكذا يقول النحاة. غير أنه ليس لنا أن نفترض دراية صاحب النص بمثل هذه التمييزات، ولا نفترض إتقانه النحو، ما يستوجب أن نبحث في نصه عن قرائن أخرى تغلب تأويل على آخر. أيضًا، قد تضطرنا ضرورات (شعرية مثلًا) لقول ما لا نريد قوله، كما في بيت المتنبي:

لا خيل عندك تهديها ولا مال / فليسعد النطق إن لم يسعد الحال

حيث نصب "خيل" ورفع "مال" رغم أنه يريد نفي جنس الاثنين.

غالبًا ما تسمى القضايا الحملية التي تشتمل على لفظة "فقط" أو عبارة "لا أحد سوى" "بالقضايا الحصرية"، كونها تقر عادةً أن المحمول يسري حصرًا على الموضوع المشار إليه. مثال ذلك: "المواطنون فقط يحق لهم الحصول على جوازات سفر" و"لا أحد سوى المتفوقين يستحق التكريم". تترجم الأولى إلى القضية الحملية: "كل من يحق له الحصول على جواز سفر مواطن"، في حين تترجم الثانية إلى القضية الحملية: "كل من يستحق التكريم متفوق". قد نحسب أن القضية: "لا أحد سوى المتفوقين يستحق التكريم" تعني أن المتفوقين يستحقون التكريم، لكنها لا تعني في واقع الأمر سوى أن غيرهم لا يستحقه. هذا ما جعلنا نفهمها على أنها تقر أن من استحق التكريم متفوق. بكلمات أخرى، فإن التفوق شرط ضروري لاستحقاق التكريم، ولا تعني أنه شرط كافٍ.

وبوجه عام، تترجم القضايا التي تبدأ بكلمة "فقط" أو عبارة "لا أحد سوى" إلى قضايا كلية موجبة، بعكس موضعي الموضوع والمحمول، والاستعاضة عن كلمة "فقط" (أو "لا أحد") بكلمة "كل".

القضايا الاستثنائية، ومن أمثلتها: "الجميع باستثناء الأميين مؤهلون"، و"الأميون وحدهم ليسوا مؤهلين"، غالبًا ما تقر أمرين عوضًا عن واحد. إن كل من هاتين القضيتين لا تقر فحسب أن غير

الأمين مؤهلون بل تقر أيضًا (في السياقات العادية) أنه لا أمي مؤهل. وعلى نحو مماثل، فإن القضية: "الأنبياء وحدهم المعصومون"، تقر أمرين: عصمة الأنبياء، وأنه لا عصمة لسواهم.

ولأن هذه قضايا مركبة، فإنها مأتى الكثير من الأغاليط. مثال ذلك، الحجة:

الإنسان وحده بكّاء

كل بكّاء حي

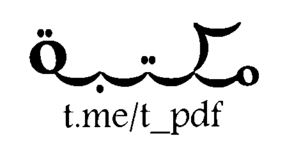
إذن، الإنسان وحده بكّاء

حجة فاسدة، رغم أنها تلتبس مع حجة صحيحة:

الإنسان بكّاء

كل بكّاء حي

إذن الإنسان حي.



مثار الإشكال هنا هو كلمة "وحده". لو وردت هذه الكلمة في المقدمة الثانية من الحجة الأولى، بحيث أقرت أن البكاء وحده الحي، لاتضح أن الحجة صحيحة لكنها معتلة. ومهما يكن من أمر، نستطيع إثبات فساد الحجة الأولى عبر تشكيل حجة مناظرة يتضح أن مقدماتها لا تضمن نتيجتها (لمجرد أننا نستطيع أن نتخيّل موقفًا تصدق فيه المقدمات وتبطل النتيجة):

أعضاء النادي وحدهم الذين يحق لهم الاشتراك في المسابقة

كل مشترك في المسابقة يتجاوز عمره الثلاثين عامًا

إذن، أعضاء النادي وحدهم الذين تتجاوز أعمارهم الثلاثين عامًا.

بيّن هنا أن المقدمات لا تضمن النتيجة؛ إذ لا شيء فيها يلزم بأن يكون يقتصر تجاوز الثلاثين على أعضاء النادي.

علاقة القضايا الكلية بالقضايا الجزئية

في المثال التالي نختبر علاقة القضية الكلية الشرطية الموجبة بنظيرتها الجزئية الوصلية الموجبة. إننا نود أن نعرف مثلًا ما إذا كان كون كل الطيور تطير، يستلزم أن بعض الطيور تطير، بحيث إن الحجة التي تستند على القضية الأولى بوصفها مقدمة وحيدة وتخلص إلى الثانية بوصفها نتيجة حجة صحيحة.

هنا نجد أن هناك اختلافًا بين موقف أرسطو وموقف المنطق المعاصر. القضية الكلية من منظور هذا المنطق الأخير لا تقر وجود ما يقابل مقدمها، وإنما تقتصر على إقرار أن كل ما يختص بمقدمها يختص بتاليها. بكلمات أخرى، فإنها تعلق الحكم بخصوص ما إذا كان هناك حقيقة أفراد يختصون بالخاصية الوارد ذكرها في الموضوع (إذا كانت القضية الكلية في أبسط صورها)؛ في مثالنا ما إذا كانت هناك طيور. غير أن هذا يعني أن القضية الكلية لا تبطل إلا حال وجود حالة فردية واحدة على الأقل يصدق فيها مقدمها ويبطل تاليها، أي حالة يتعين فيها الموضوع دون المحمول؛ في مثالنا، إذا كانت هناك طيور (مثل البطريق) لا تطير؛ وهذا يستلزم أن القضية: كل الطيور تطير، تصدق حال انقراض الطيور.

في المقابل فإن المنطق الأرسطي يقر أن القضية الكلية تحتاز على محتوى وجودي، بمعنى أنها تقر وجود مقابل موضوعي لموضوعها، ما يستلزم أنها تبطل في حالين: حال عوز مثل هـذا المقابـل، وحـال وجود حالة يتعين فيها الموضوع دون المحمول. هكذا تبطل القضية "كل الطيور تطير" حال انقراض الطيور، وحـال وجـود طيـور لا تطير.

تأسيسًا على ذلك، فإن القضية الكلية تستلزم القـضية الجزئيـة التي تناظرها عند أرسطو، ولا تستلزمها عند المعاصرين. أحداسـنا قد تختلف في هـذا الخـصوص. إذا كنـت أنهيـت تـصحيح أجوبـة الطـلاب، واطلعـت عـلى أسـماء الراسـبين، فوجـدت أن كلهـم مواطنون، وحين سئلت ما إذا كان الوافـدون قـد نجحـوا، أجبـت بالإيجاب، فإنني وفق المنطق المعاصر محق حتى إذا استبين لي أنـه لا وافد ضمن طلابي. في المقابل، إذا اتضح أنه لا وافد ضمن طـلابي، سوف يقر أرسطو أنني لم أتحر الصدق حـين قلـت مـا قلـت، وأنـه يلزمني أن أعتذر عن قولي إياه.

وفي هذا الخصوص، نلحظ أن العلم يعتمـد التأويـل المعـاصر للقضية الكلية. حين نقول إن الجسم الذي يتحرك في فراغ يتحـرك إلى ما لا نهاية، وهذا مبدأ نأخذ به في علم الميكانيكـا منـذ جـاليليو، فإننا لا نقر بحال وجود أجسام تتحرك في الفراغ. وحتـى في بعـض السياقات العادية، يبدو أننا عادةً ما ننحو إلى فهم معـاصر للقـضايا الكلية. حين أقول إن من يتعرض لمليون طلقة نارية في قلبه محتم أن

يموت، فإن قولي صادق رغم أنه لا أحد يتعرض لمليون طلقة في قلبه.

لنا أيضًا أن نتساءل عن إمكان أن تصدق الكلية الموجبة مع نظيرتها الكلية السالبة، فبالإجابة عن مثل هذا السؤال سوف تتضح على وجه الضبط الدلالة المنطقية التي يحوزها كل منهما. قد يبدو أول وهلة أنه يستحيل أن تصدق القضية: "كل جزائري أفريقي" حال صدق القضية: "لا جزائري أفريقي". غير أن المنطق المعاصر، كما أسلفنا، يطرح فهمًا للقضية الكلية مفاده أنها قضية شرطية لا تلتزم ضرورة بإقرار وجود ما يقابل موضوعها، ولذا فإنه بالإمكان أن تصدق القضية الكلية بسبب عدم وجود أشياء يتحقق فيها موضوعها، الأمر الذي يحول دون وجود أشياء يتحقق فيها موضوعها دون محمولها، كما هو الحال في قولنا: "كل فرس مجنح يطير". هذه قضية صادقة لا لأن هناك خيولًا مجنحة تطير؛ بل لأنه ليس هناك فرس مجنح لا يطير. وفق هذا فإن القضية: "لا فرس مجنح يطير"، قضية صادقة أيضًا، الأمر الذي يعني إمكان أن تصدق قضية كلية موجبة حال صدق نظيرتها الكلية السالبة. لاحظ أن الأمر برمته مؤسس على كون القضية الشرطية تصدق حال بطلان مقدمها، أو ما يعرف بمفارقة القضية الشرطية.

العكس

من المهم أيضًا أن نفرق بين القضية الحملية وعكسها؛ لأننا عادةً ما نخلط بينهما، وفي الخلط بينهما ما يغري بالوقوع في بعض

الأغاليط. العكس قلب حدي القضية، أي جعل الموضوع محمولًا والمحمول موضوعًا. ثمة تكافؤ بين القضية الكلية السالبة وعكسها، وبين القضية الجزئية الموجبة وعكسها، بمعنى أن "لا مؤمن منافق" تتكافأ منطقيًا مع "لا منافق مؤمن"، وأن "بعض اللصوص ظرفاء" تتكافأ منطقيًا مع "بعض الظرفاء لصوص".

في المقابل، فإنه لا تكافؤ بين القضية الكلية الموجبة وعكسها، ولا بين القضية الجزئية السالبة وعكسها. ثمة فرق بين "كل ليبي عربي" و"كل عربي ليبي"، وبين "بعض الملون ليس أحمر" و"بعض الأحمر ليس ملونًا"، وهو فرق يتضح في صدق "كل ليبي عربي" وبطلان "كل عربي ليبي"، وفي صدق "بعض الملون ليس أحمر" وبطلان "بعض الأحمر ليس ملونًا".

وفق المنطق الأرسطي، يشترط لعكس القضية أن نستوفي أربعة شروط: الحفاظ على قيم الصدق (بحيث يظل الصادق صادقًا، والباطل باطلًا)، والحفاظ على الكم (بحيث يظل الكلي كليًّا والجزئي جزئيًّا)، والحفاظ على الكيف (بحيث يظل الموجب موجبًا والسالب سالبًا)، وعدم استغراق ما لم يسبق استغراقه.

الحد يكون مستغرقًا إذا كان الحكم يسري على جميع أفراد الفئة المعنية. في القضية الكلية الموجبة، "كل الورود عطرة"، الموضوع مستغرق لأن الحكم يسري على كل أفراده، كلمة "الورود" في مثالنا؛ لكن المحمول ليس مستغرقًا، "عطرة" في مثالنا؛ لأن الجملة لا تتحدث عن كل الأشياء العطرة. في القضية الكلية

السالبة: "لا مؤمن منافق"، الموضوع مستغرق وكذا شأن الموضوع؛ لأن الحديث هنا عن كل المؤمنين وكل المنافقين. إنه حكم يقر فصلًا تامًّا بين فئتين: فئة المؤمنين وفئة المنافقين. في القضية الجزئية الموجبة لا يستغرق أي منهما؛ إذ يستبان أن القضية: "بعض الكتب قيمة"، لا تتحدث عن كل الكتب، ولا تتحدث عن كل الأشياء القيمة. في المقابل، تستغرق القضية الجزئية السالبة محمولها دون موضوعها. في القضية: "بعض الأفاعي ليست سامة"، لا يتطرق الحديث إلى كل الأفاعي، لكنه يتطرق حقيقة إلى كل الأشياء السامة؛ لأنه يقر فصلًا تامًّا بين فئة جزئية من الأفاعي وكل فئة الأشياء السامة. ولنا أن نوجز كل هذه الأحكام بقولنا: يستغرق موضوع الكلية ومحمول السالبة، ولا يستغرق سواهما.

قلنا إنه يجوز عكس القضية الكلية السالبة والقضية الجزئية الموجبة، غير أنه لا يجوز عكس القضية الكلية الموجبة والقضية الجزئية السالبة. حين نستدل من كون كل السعوديين خليجيين، على أن كل الخليجيين سعوديون، نقوم بعكس قضية كلية موجبة، وهذا لا يجوز. هذا استدلال غير مشروع ليس فقط لأننا لم نحافظ على قيم القضية الأصلية، بل لأننا أيضًا قمنا باستغرق حد (هو "خليجيون") لم يكن مستغرقًا. الواقع أن هناك أغلوطة تعرف باسم قلب طرفي الشرط يتعين الخلل فيها أساسًا في عكس ما لا يجوز عكسه.

القضية الجزئية الموجبة قابلة للعكس أساسًا بسبب خاصية التبادلية التي يختص بها رابط الوصل، وهو الرابط الأساسي في مدى

القضية الجزئية. ليس ثمة فرق بين الحكم بأن "بعض النفيس باهظ الثمن" و"بعض باهظ الثمن نفيس". غير أن هناك فرقًا بين الحكم بأن "بعض الخليجيين ليسوا عمانيين" و"بعض العمانيين ليسوا خليجيين"، فالأولى صادقة والثانية باطلة، ما يعني أننا لم نحافظ على قيم الصدق، كما أن "خلجيون" مستغرقة في القضية الثانية، في حين أنها ليست مستغرقة في القضية الأولى، ما يعني أنّا قمنا باستغراق حد لم يسبق استغراقه.

ولكن ما الذي يفسر جواز عكس الجزئية الموجبة، وفساد عكس الجزئية السالبة، رغم أن الرابط الأساسي في الحالين هو الوصل. السبب أننا حين نعكس الجزئية السالبة نحدث تعبيرًا في طرف الوصل، وهذا ما يحول دون تطبيق مبدأ تبادلية الوصل. (س . – ص) تتكافأ مع (– ص . س) لكنها لا تتكافأ مع (ص . –س). وعلى نحو مماثل، "بعض الظن ليس إثمًا" تتكافأ مع "بعض ما ليس إثمًا ظن" لكنها لا تتكافأ مع "بعض الإثم ليس ظنًّا".

ترميز القضايا العددية

قد نحتاج في معرض تقويم الحجج إلى الدراية بالمعنى المنطقي الذي تقره بعض التعبيرات العددية. أكثر من ذلك، قد نستدل بطرق فاسدة بسبب عدم الدراية بمثل هذا المعنى. التعبيرات الأساسية التي سوف نعنى بترميزها هي: "على الأقل" و"على الأكثر" و"على وجه الضبط". ولكن ما إن نفهم المنطق الذي تصاغ به هذه التعبيرات، حتى يسهل علينا ترميز أية قيمة عددية.

- حضر شخص واحد على الأقل ⇐

(∃ سـ) (ش سـ . ح سـ)

- حضر شخصان اثنان على الأقل ⇐

(∃ سـ) (∃ صـ) [(ش سـ . ح سـ) .

(ش صـ . ح صـ) . (سـ ≠ صـ)]

واضح هنا أن عدد المكممات الجزئية سوف يكون بعدد الأشخاص المعنيين.

- حضر شخص واحد على الأكثر ⇐

سلب (حضر شخصان اثنان على الأقل)

- حضر شخصان على الأكثر ⇐

سلب (حضر ثلاثة أشخاص على الأقل)

وبوجه عام، حضر "ن" على الأكثر تعني سلب حضر ن + 1 على الأقل. ولأننا نعرف كيف نرمز الأخيرة، وفق ما سلف، لن يصعب علينا ترميز أية قضية تقر اختصاص "ن" على الأكثر بأية خاصية، أيًّا كان حجم ن.

- حضر شخص واحد بالضبط ⇐

(حضر شخص واحد على الأقل . حضر شخص واحد على الأكثر).

ولأننا نعرف مما سبق كيفية ترميز طرفي هذه القضية الوصلية، لن نجد صعوبة في ترميز أية قضية تقر اختصاص أي عدد بأية خاصية.

ولأن أفضل طريقة لفهم دلالة أية قضية أن نعرف الشروط التي تبطل حال استيفائها، من المفيد أن نعرف أن:

- سلب (حضر شخص واحد على الأقل) ⇐

لم يحضر أحد

- سلب (حضر شخصان على الأقل) ⇐

لم يحضر أحد أو حضر شخص واحد بالضبط

- سلب (حضر شخص واحد على الأكثر) ⇐

حضر شخصان على الأقل

- سلب (حضر شخصان على الأكثر) ⇐

حضر ثلاثة أشخاص على الأقل

- سلب (حضر شخص واحد بالضبط) ⇐

لم يحضر أحد أو حضر اثنان على الأقل

- سلب (حضر شخصان بالضبط) ⇐

حضر واحد على الأكثر أو حضر ثلاثة على الأقل.

بمقدورنا الآن أن نقر أن الحجة:

بما أن هناك شاهدين على الأقل شهدا الجريمة،

فإن الجريمة لم يشهدها العدد الذي يشكل الحد
القانوني الأدنى للشهود، وهو ثلاثة؛

حجة فاسدة؛ لأنها تنكر أن "اثنان على الأقل" تتسق مع "ثلاثة على الأقل"، أي تنكر أن هاتين القضيتين قد تصدقان معًا. أيضًا، نعرف أن حضور اثنان على الأقل وحضور اثنين على الأكثر إنما يعني حضور اثنين على وجه الضبط.

ولكن، ما الخلل في قول من قال: حين أخبر بأن هناك ثلاثة أشخاص شهدوا أنه ارتكب الجريمة، فإن هناك ثلاثة لم يشهدوا أنه ارتكبها؟ الخلل في هذا الاستدلال يظل يتعلق بالعدد، لكنه يكمن أساسًا في إساءة فهم نقيض الجملة. نقيض "ثلاثة شهدوا أن فلانًا ارتكب الجريمة"، أي القضية التي تثبت بطلان هذه القضية، هو "اثنان على الأكثر أو أربعة على الأقل شهدوا فلانًا يرتكب الجريمة". وبوجه أكثر تحديدًا، فإن المقصود هنا هو اثنان على الأكثر، التي تعني وفق ترميزنا "اثنان أو واحد أو لا أحد شهد أن فلانًا ارتكب الجريمة". أيضًا، فإن المقصود تحديدًا من هذه القضية الفصلية الأخيرة هو: "لا أحد شهد أن فلانًا ارتكب الجريمة". إذا صدقت هذه القضية الأخيرة بطلت التهمة التي وجهت إلى صاحبنا.

غير أن صاحبنا لم يثبت أي شيء من هذا القبيل، بل أقر أن هناك ثلاثة لم يشهدوا أنه ارتكب الجريمة. هذه قضية تتسق وشهادة ثلاثة عليه، ولا تنفيها؛ لأنها لا تتناقض معها. شهادة الشهود الثلاثة

عليه سوف تكون موضع اشتباه لـو أن هنـاك ثلاثـة شـهدوا أنـه لم يرتكبها، أي كانوا معه مثلًا أثناء وقوعها، وليس حين يكون هنـاك ثلاثة لم يشهدوا عليه. خلافًا لذلك، ما كـان لـشهادة أي شـاهد أن تكون ملزمة بأي شيء، فثمة دائمًا أشخاص لا حصر لهم لم يـشهدوا أية جريمة.

نـستطيع التعبـير عـن مواقـف تتعلـق بوجـود الله باسـتخدام التعبيرات سالفة الذكر. مثال ذلك، لنا أن نقول إن الموحد شـخص يؤمن بأن هناك إلهًا واحدًا بالضبط، أي إله واحد على الأقـل، وإلـه واحد على الأكثر. المشرك شخص يؤمن بأكثر من إله، أي أنه يقر أن هناك إلهين على الأقل. أما الملحد فلا يـؤمن بإلـه، ولـذا فإنـه ينكـر وجود إله واحد على الأقل. هكذا يبطل موقف الموحـد إذا لم يكـن هناك إله، وإذا كان هناك إلهان على الأقل، ويبطل موقف المشرك إذا كان هناك إله واحد على الأكثر، أي إذا صح موقف الملحد أو صـح موقف الموحد. وأخيرًا، يبطل موقف الملحد إذا كان هناك إله واحد على الأقل، أي إذا صح موقف الموحد أو المشرك. قد نعرض لحجج نوظف فيها مثل هذه التفاصيل في تحديـد دلالات قـضاياها، ولأن مثل هذه السياقات مغرية بالوقوع في الأغاليط، قد يكون من المفيـد أن نكون على دراية بمثل هذه التفاصيل.

علاقات منطقية أساسية

نتعرف الآن على بعض العلاقات المنطقية الأساسية المفيـدة في فهم الحجج والأغاليط.

التناقض: س تتناقض مع ص إذا وفقط إذا استحال صدقهما معًا، واستحال بطلانهما معًا. لذا، إذا صدقت إحداهما بطلت الأخرى، وإذا بطلت إحداهما صدقت الأخرى. كل قضية تتناقض مع سلبها، ولا قضية تتناقض مع نفسها.

لاحظ أن ثمة فرقًا بين القضية المتناقضة (التي يستحيل صدقها)، والقضيتين المتناقضتين (اللتين لا يصدقان معًا ولا يبطلان معًا). الحكم بأن القضية متناقضة حكم يسري على قضية واحدة، وهو يعني استحالة صدقها، أما الحكم بالتناقض فيسري على قضيتين، وهو يعني استحالة صدقهما في آن واحد، واستحالة بطلانهما في آن واحد.

القضية المتناقضة تتناقض مع القضية التكرارية؛ لأنهما لا يصدقان معًا (أساسًا لأن المتناقضة لا تصدق أصلًا) ولا يبطلان معًا (أساسًا لأن التكرارية لا تبطل أصلًا). أيضًا، وكما أسلفنا، فإن القضية الكلية الموجبة تتناقض مع القضية الجزئية السالبة، والقضية الكلية السالبة تتناقض مع القضية الجزئية الموجبة. ولأن علاقة التناقض تبادلية، كما سوف نوضح بعد قليل، فإن هذا يستلزم أن القضية الجزئية الموجبة تتناقض مع القضية الكلية السالبة، والقضية الجزئية السالبة تتناقض مع القضية الكلية الموجبة.

التكافؤ: س تتكافأ مع ص إذا وفقط إذا استحال أن تصدق إحداهما وتبطل الأخرى. إذا كانت س تتكافأ مع ص، وكانت كلتاهما قضية عرضية، فإن ما تقره س تقره ص. بتعبير آخر، فإن كلًا منهما مجرد إعادة صياغة لدلالة الأخرى.

من أمثلة التكافؤ:

(إذا س فـ ص) ⇔ (ليس س أو ص)

(إذا ليس س فـ ليس ص) ⇔ (إذا ص فـ س)

قانون دي مورجان: لـيس (س & ص) ⇔ (لـيس س أو ليس ص)

قانون التبادل: (س و ص) ⇔ (ص و س)

(س أو ص) ⇔ (ص أو س)

س شرط ضروري لـ ص ⇔ ص شرط كافٍ لـ س

كل الغدفان سوداء ⇔ كل ما ليس بأسود ليس غدافًا

الدراية بالقضايا المتكافئة مهمة في سياق الكشف عن الأغاليط لأكثر من سبب. قد نحتاج إليها في إعادة صياغة قضايا الحجة على نحو يجعلها أيسر على الفهم؛ والفهم أول خطوات التقويم؛ إذ لا سبيل لتقويم حجة لا نفهمها. مثال ذلك، قد لا يستبان أن الحجة تقع في أغلوطة المصادرة على المطلوب، بأن تفترض في مقدماتها ذات ما تزعم إثباته في نتيجتها؛ لأن نتيجتها تصاغ بطريقة مختلفة عن كل من مقدماتها، رغم أنها تتكافأ منطقيًا مع إحداها. اعتبر على سبيل المثال قول من قال:

ليست هناك معرفة لا تطبق؛ لأن المعرفة التي لا تطبق ليست معرفة أصلًا.

المقدمة سلب قضية جزئية، ولذا فإنها قـضية كليـة سـالبة، مـا يعني أن لنا أن نعيد صياغتها على أنها تقـر "كـل المعـارف تطبـق". مفاد النتيجة أن ما لا يطبق ليس معرفة، لكن هذا ما تقـره المقدمـة. ذلك أن "إذا س فـ ص" تتكافـأ - كـما رأينـا - مـع "إذا لـيس ص فليس س"، ومن ثم فإن "كل المعارف تطبق" تتكافأ مع "كل ما لا يطبق ليس معرفة"، وتتكافأ من ثم مع "المعرفة التي لا تطبق ليست معرفة". لكن هذا إنما يبين أن الحجة سالفة الذكر، خلافًا لمـا يبـدو، تصادر على المطلوب، كونها تفترض ما تود إثباته.

أيضًا، قد يكون هناك تزيد في المقدمات لا يتضح لأن التكـرار يتم عبر استخدام قضايا متكافئة مختلفة الصيغة. ولأن التزيد يغـوي بالوقوع في أغلوطة تشتيت الانتباه، ويوهم بأن الحجة أقوى مما هي عليه، يتعين أن تكون لدينا وسيلة في التعرف على القضايا المتكافئة. وبالمناسبة ثمـة حجـة تعـرف باسـم حجـة التكـرار، لم نـذكرها في تصنيفنا لأنه يصعب أن تنطلي على أحد. مفاد الأغلوطة أننا بتكـرار ما نقول قد ننجح في إقناع الخصم. يبدو أن بعض أجهـزة الإعـلام العربي، تأسّيًا بالإعلام الألماني في عهد هتلر، تتبنى معتقدًا مـن هـذا القبيل؛ أنه إذا تم الترويج للنظام الحـاكم وقتًـا طـويلًا بـما يكفـي، سوف تقتنع به الجماهير التي يمارس العسف ضدها. غير أن لا أحد يقتنع حقيقة، بل لعله لا جهاز إعلام يعتقد القائمون عليه حقيقة أن هذه طريقة ناجحة في الترويج لأنظمة فاسدة، لكن وظيفتهم، وربما خشيتهم من مصائر مروعة، تحتم عليهم القيام بما يقومون به.

التضاد: س تتضاد مع ص إذا وفقط إذا استحال صدقهما واحتمل بطلانهما. لذا إذا صدقت إحداهما، بطلت الأخرى، وإذا بطلت إحداهما كانت الأخرى مجهولة. من أمثلة التضاد العلاقة التي تقوم بين القضيتين "أعرف س" و"أعرف ليس س"؛ إذ يستحيل أن أعرف الشيء وأعرف نقيضه، رغم أنني قد أجهل كليهما. وكذا العلاقة بين القضيتين "اليوم السبت" و"اليوم الأحد"؛ إذ يستحيل أن تصدقا مع، وإن احتمل أن تبطلا مع (إذا كان اليوم الاثنين مثلًا).

وفق المنطق الأرسطي، تقوم علاقة التضاد بين الكلية الموجبة والكلية السالبة. غير أن المنطق المعاصر كما أسلفنا ينكر قيام هذه العلاقة. وفق هذا المنطق قد تصدق كل من القضية الكلية الموجبة والقضية الكلية السالبة إذا لم يكن هناك ما يقابل موضوع الموجبة.

وأخيرًا، فإن القضية المتناقضة تتضاد مع القضية العارضة، وهذا حكم مؤسس على المبدأ المنطقي أنه إذا كانت س مستحيلة، فإن س & ص مستحيلة أيضًا. يستحيل على القضية المتناقضة أن تصدق، ولذا فإن وصلها مع أية قضية عرضية مستحيل هو الآخر، ما يعني أنهما لا يصدقان معًا. وبطبيعة الحال، يحتمل أن يبطلا معًا؛ لأن القضية العارضة تبطل أحيانًا، والقضية المتناقضة تبطل دائمًا.

الدخول تحت التضاد: س تدخل تحت التضاد مع ص إذا وفقط إذا استحال بطلانهما واحتمل صدقهما. لذا إذا بطلت إحداهما صدقت الأخرى، وإذا صدقت إحداهما كانت الأخرى مجهولة.

القضية التكرارية تدخل في التضاد مع القضية العارضة، والقضية الجزئية الموجبة تدخل في التضاد مع القضية الجزئية السالبة وفق المنطق الأرسطي، لكنهما لا يدخلان في التضاد وفق المنطق المعاصر؛ لأنهما قد يبطلان معًا، وهذا أمر راجع إلى تضاد الكلية الموجبة والكلية السالبة، فبطلان الجزئية الموجبة والجزئية السالبة إنما يعني صدق الكلية الموجبة والكلية السالبة، وهذا ممكن إذا لم يكن هناك ما يقابل موضوع هاتين القضيتين.

لاحظ أنه إذا كانت س تدخل في التضاد مع ص، فإنه يمكن إثبات س عبر إثبات أن ص تفضي إلى تناقض (أو حكم نتفق على بطلانه). إذا كانت ص تفضي إلى تناقض فهذا يعني أنها باطلة، وهذا يكفي لإثبات صدق س لأن القضيتين الداخلتين في التضاد لا يبطلان معًا. هذا يعني أنه يمكن توظيف برهان الخلف ليس فقط في حالة القضايا المتناقضة، بل حتى القضايا الداخلة في التضاد (المشترك بينهما أنهما لا يبطلان معًا).

الاستلزام (التداخل): س تستلزم ص إذا وفقط إذا كان صدق س يضمن صدق ص، أي إذا استحال صدق س وبطلان ص. (ك م) تستلزم (ج م)، و (ك س) تستلزم (ج س)، وفق المنطق الأرسطي. غير أن علاقة الاستلزام هنا لا تقوم بين أي منهما وفق المنطق المعاصر، وهذا أمر سبق أن فصلنا فيه.

الاستلزام أضعف من التكافؤ. إذا كانت س تتكافأ مع ص، فإن س تستلزم ص، وص تستلزم س. لكن حقيقة أن س تستلزم

ص لا تضمن أن س تتكافأ مع ص؛ لأن هذا الحكم الأخير يتطلب أيضًا أن تستلزم ص القضية س. القضية المتناقضة تستلزم القضية التكرارية، كما تستلزم القضية العارضة. إذا كانت س تستلزم ص، فإن الحجة س إذن ص، حجة صحيحة. أيضًا إذا كانت س تستلزم ص، فإن الفئة المكونة من س وسلب ص فئة غير متسقة.

يتعين أن نميز بدقة بين الاستلزام بهذا المعنى والقضية الشرطية. ثمة فرق بين الحكم القائل: إن س تستلزم ص، والحكم الشرطي (إذا س فـ ص). وفق الأول، يستحيل منطقيًّا أن تصدق س وتبطل ص. بتعبير آخر، إذا صدقت س، صدقت ص ضرورة. غير أن الحكم الثاني لا يقر استحالة صدق س وبطلان ص، بل يقتصر على إقرار أنه إذا صدقت س صدقت ص. الحكم "كل الدول الفقيرة تعاني من أنظمة حكم استبدادية" يستلزم الحكم "ليست هناك دولة فقيرة لا تعاني من نظام حكم استبدادي". إذا صدق الأول، صدق الثاني ضرورة، رغم أنه ليس هناك ما يوجب صدق أي منهما. ليس بمقدور أحد أن يتخيل موقفًا يصدق فيه الأول ويبطل الثاني، رغم أننا نستطيع تخيل موقف يبطلان فيه معًا.

في المقابل، فإن الحكم "إذا جئتني أكرمتك" قضية تصدق إن صدقت عرضًا، وليس ثمة استحالة منطقية في أن تأتي إلي ولا أكرمك. إذا حدث هذا، فكل ما يعنيه أني أصدرت حكمًا باطلًا. باختصار، في الاستلزام علاقة ضرورية بين حكمين، أما في الشرط فالعلاقة ليست ضرورية ضرورة.

على ذلك، إذا كانت "س تستلزم ص" فإن القضية الشرطية "إذا س فـ ص" تصدق ضرورة (بمعنى أنها سوف تكون قضية تكرارية)؛ لكن العكس ليس صحيحًا، بمعنى أن كون "إذا س فـ ص" قضية صادقة لا يضمن أن "س تستلزم ص". بتعبير آخر، فإن صدق القضية الشرطية لا يكفي وحده لعقد علاقة منطقية لازمة بين مقدمها وتاليها.

يتعين أيضًا أن نميز بين القضية الشرطية والحجة. في الجملة:

إذا لم يكن هناك عمل شريف يقلل من كرامة الإنسان، فإنه بالمقدور الاعتزار بالقيام بأية مهمة.

لا يتم إقرار أي من طرفي الشرط، فما يتم إقراره إنما يقتصر على كون المقدم يسلم إلى التالي. ليست هناك مقدمة يتم إقرارها، ولا استدلالًا يتم القيام به، ولا نتيجة يزعم صدقها. باختصار، ليست هناك حجة. في المقابل، فإن:

بالمقدور الاعتزاز بالقيام بأية مهمة؛ لأنه ليس هناك عمل شريف يقلل من كرامة الإنسان

حجة لها مقدمة ونتيجة.

إذا كانت الحجة س، إذن ص صحيحة، فإن س تستلزم ص؛ غير أن العكس صحيح أيضًا: إذا كانت س تستلزم ص، فإن الحجة س إذن ص صحيحة. لكن هذا لا يعني بأي حال أن ص صادقة ضرورة. ما يصدق ضرورة في هذه الحالة هو الحكم الشرطي "إذا

س فـ ص"، ما يعني أن الحجة س، إذن ص لا تكون صـحيحة إلا إذا كانت س تستلزم ص.

غـير أنـه يتعـين علينـا أن نميـز بـين نـوعين مـن الاسـتلزام: الاستلزام المنطقي، الذي سلف تعريفـه، والاسـتلزام التحـادثي أو الضمني. وكما سوف نرى في معرض الحديث عن أغلوطة "البعض كذا، والبعض ليس كذا"، فضلًا عن أغاليط أخرى، فإن الخلط بين هذين النوعين من الاستلزام يورث الوقوع في الأغاليط.

الاستلزام المنطقي: علاقة تقـوم بـين القـضايا، أي بـين معـاني الجمل. س تـستلزم ص منطقيًـا إذا وفقـط إذا اسـتحال صـدق س وبطلان ص. (أرسطو يسمي الاستلزام المنطقـي بالتـداخل، وهـو يقوم عنده بين الكلية الموجبة والجزئية الموجبة كما يقوم بـين الكليـة السالبة والجزئية السالبة).

الاستلزام الضمني: علاقة تقوم بين حقيقة أن شخـصًا مـا أقـر جملة وقضية ما. س تستلزم ص ضـمنيًا إذا مـا كـان لقائـل س، في الظروف العادية، أن يقول س لولا أنه يقصد ص.

مثال ذلك، هبنـي قلـت إن طـه حـسين عميـد الأدب العـربي ووزير تعليم سابق. إن هذه القضية تستلزم منطقيًـا أن طـه حـسين عميد الأدب العربي. هذا يعنـي أن القـضية الأولى تـضمن صـدق القضية الثانية، وأن من يقر الأولى وينكر الثانية إنما يقع في تنـاقض. في المقابل، حقيقـة أنـي قلـت القـضية الأولى تـستلزم تحادثيًـا (أو ضمنيًا) أنني أعتقـد أن طـه حـسين وزيـر تعلـيم سـابق. بكلـمات

أخرى، ما كان لي، في الظروف العادية، أن أقول إن طه حسين وزير تعليم سابق لولا أني أعتقد في كونه كذلك. غير أن القضية بذاتها لا تستلزم أي شيء بخصوص ما أعتقد. ما يحدث هو أن حقيقة أنني أقررت القضية هي التي تستلزم ضمنيًّا أني أعتقد في صدقها.

الاستلزام الضمني مؤسس على قواعد بعينها ("مبادئ"، كما يسميها بول جرايس) تحكم عملية الاتصال التعاوني. من بين هذه القواعد قاعدة تقول إنه يتعين على المرء ألا يقر إلا ما يعتقد في صدقه (يسمي جرايس هذه القاعدة مبدأ "الكيف"). وبطبيعة الحال، يحدث أننا نكذب، لكن الاستلزام الضمني مؤسس على أننا نتشارك في عملية اتصال تعاوني، ونتحرى من ثم قول الصدق.

ثمة قاعدة تحادثية أخرى (يسميها جرايس مبدأ "الكم")، تقر أنه يتعين على المرء أن يقر جملًا تتسق منطقيًّا قدر الإمكان مع قول الحق. هكذا، في حين أن الجملة "بعض أ هو ب" لا تستلزم منطقيًّا أن "بعض أ ليس ب"، فإن حقيقة أن شخصًا ما أقر الأولى تستلزم ضمنيًّا الجملة الثانية. بكلمات أخرى، لو عرف المرء أن كل أ هو ب، لقال ذلك، وحقيقة أنه لم يقل سوى ما قال إنما تستلزم ضمنيًّا (دون أن تستلزم منطقيًّا) أنه لا يعتقد أن كل أ هو ب.

قوله تعالى: "ولا تقل لهما أفٍّ ولا تنهرهما"، يستلزم تحادثيًّا "ولا تبالغ في إيذائهما"، استنادًا على قاعدة تخاطبية تقر "أن نفي الأقل يلزم عنه نفي الأكثر ما لم يوجد ما يمنع من ذلك". وبطبيعة الحال، فإن علاقة الاستلزام المنطقي لا تقوم هنا، أقله لأن الجملة إنشائية، والجمل الإنشائية لا تستلزم شيئًا لأنها لا تحوز قيمًا صدقية.

هكذا توضح نظرية الاستلزام الضمني كيف يكون بالإمكان أن نضلل الآخرين، وإن ظللنا نقول الحق، وذلك عبر ما يسمى "بأنصاف الحقائق". إذا عرفت أن كل أ هو ب، فإن إقرار أن بعض أ هو ب إقرار لنصف الحقيقة. أنصاف الحقائق حقائق، أي قضايا صادقة، لكنها مضللة لأنها تخترق قواعد الاتصال الفعال. هذا مأتى اليمين القانوني بأن نقول الحق (النوع)، كل الحق (الكم)، ولا شيء غير الحق (النوع مرة أخرى).

النفي مثار الوقوع في أغاليط الخلط بين الاستلزام المنطقي والاستلزام التحادثي. حين أقول عن شخص ما "إنه لم يسرف في شرب الخمر اليوم"، فإن هذا يعني (تحادثيًا) أنه يعتاد الإسراف في الشراب، رغم أن قولي لا يستلزم هذا من وجهة نظر منطقية. ولأنه كذلك، قد يكون كلمة حق أريد بها باطل.

أيضًا، إذا علقت على قول من قال: "إن بلادنا تعاني من أزمات اقتصادية، وتعاني أيضًا من أزمات أخلاقية"، بالإشارة إلى أن عبارته الأخيرة باطلة، فإن هذا يستلزم تحادثيًا أني أقر العبارة الأولى، رغم أنه لا يستلزم إقراري إياها من وجهة نظر منطقية.

من بين السياقات التي يعول فيها على الخلط بين الاستلزام المنطقي والاستلزام التحادثي: سياق الإعلانات. تواجه شركات الإعلانات المأزق التالي: إذا قالت الحقيقة بخصوص السلعة المعلن عنها، لن تروج كما يراد لها أن تروج. وإذا قالت خلاف الحقيقة واجهت شكاوى المستهلكين التي قد تنتهي بها إلى دفع غرامات

كبيرة. البديل هو قول الحقيقة ولكن بطريقة تستلزم تحادثيًّا، دون أن تستلزم منطقيًّا، ما هو باطل. المراد هو اقتناع المعلن له بهذا الباطل؛ لأنه هو الذي سوف يجعله يشتري السلعة المعنية. ولكن، لأن الإعلان بنصه لا يستلزم منطقيًّا ما استنتجه المعلن له؛ فإن الشركة الإعلانية ليست مسؤولة مسؤولية قانونية. الأمثلة التالية توضح هذه الطريقة في خداع الزبائن المحتملين.

اكتشفت شركة صيد بحري كميات هائلة من سمك السلمون الأبيض، فواجهت إشكالية أن الناس اعتادوا على السلمون الأحمر، وتوقعت ألا يقبلوا على شراء سلمون بأي لون آخر. فما كان منها إلا أن لجأت إلى إحدى شركات الإعلان، التي اقترحت عليها أن تكتب على علب السلمون: "سمك سلمون أبيض؛ نحن نضمن لك أن التعليب لن يجعله يحمر". وبطبيعة الحال، أقبل الناس عليه، فيما بارت سلعة شركات السلمون الأخرى، فسارعت إلى تقديم شكوى في هذه الشركة؛ لأنها تقول عنها إنها تسيء تعليب منتجاتها. غير أن الإعلان، وكما أوضح ممثل الشركة، لا يقول شيئًا من هذا القبيل، فهو لا يتحدث أصلًا عن أية شركات أخرى. بكلمات اصطلاحية، الإعلان لا يستلزم منطقيًّا ما ظن المستهلكون أنه يستلزمه (سوء تعليب الشركات الأخرى)، رغم أنه يستلزمه تحادثيًّا أو ضمنيًّا.

في مثال آخر، نشرت شركة ثلاجات في إحدى الصحف إعلانًا يقول: "لقد بدأنا في بيع الثلاجات منذ عشر سنوات؛ 90٪ من

مبيعاتنا تظل تعمل حتى يومنا هذا". غير أنه اتضح بعد شكوى الزبائن من أن الثلاجات التي اشتروها لم تدم أكثر من عام واحد، أن الشركة بدأت قبل الإعلان بعشر سنوات ببيع منتجاتها، فباعت عشرًا منها، ثم بارت تجارتها إلى أن عقدت صفقة قبيل الإعلان بأشهر قليلة باعت بموجبها تسعين ثلاجة. تحادثيًّا، يستلزم الإعلان أن منتجات الشركة متينة، منطقيًّا: لا يستلزم الإعلان شيئًا من هذا القبيل. هكذا يتم تضليل المستهلك عبر جعله يخلط بين ما يستلزمه الإعلان منطقيًّا وما يستلزمه ضمنيًّا، لكن هذا إنما يكرس حاجتنا إلى الدراية بأساليب المنطق.

نلتفت الآن إلى الحديث عن **العلاقات بين العلاقات**. ثمة عشر خصائص قد تختص بها العلاقات، وفق ما هو مبين أدناه:

الانعكاسية: تقوم بين كل شيء ونفسه (ومثالها علاقة المساواة)، وترميزها: (∀سـ) ع سـ سـ

اللانعكاسية: لا تقوم بين أي شيء ونفسه (ومثالها علاقة الأبوة)، وترميزها: (∀سـ) ~ع سـ سـ

شبه الانعكاسية: تقوم بين بعض أشياء ونفسها، ولا تقوم بين بعض أشياء ونفسها (ومثالها علاقة الاحترام)، وترميزها:

(∃ سـ) ع سـ سـ . (∃ صـ) ~ع صـ صـ

التماثلية: إذا قامت بين س و ص، قامت بين ص و س (ومثالها علاقة الصداقة)، وترميزها:

(∀ســ) (∀صــ) (ع ســ صــ ← ع صــ ســ)

اللاتماثلية: إذا قامت بين س و ص، لا تقوم بين ص و س (ومثالها علاقة الأبوة)، وترميزها:

(∀ســ) (∀صــ) (ع ســ صــ ← ~ع صــ ســ)

شبه التماثلية: قد تقوم بين س و ص، وبين ص و س، لكنها قد تقوم بين س و ص، دون أن تقوم بين ص و س (ومثالها علاقة الحب)، وترميزها:

(∃ ســ) (∃ صــ) (ع ســ صــ . ع صــ ســ) .

(∃ ســ) (∃ صــ) (ع ســ صــ . ~ع صــ ســ)

المتعدية: إذا قامت بين س و ص، وقامت بين ص و ل، قامت بين س و ل (ومثالها علاقة "أكبر من")، وترميزها:

(∀ســ) (∀صــ) (∀لــ) ((ع ســ صــ . ع صــ لــ) ← ع ســ لــ)

اللامتعدية: إذا قامت بين س و ص، وقامت بين ص و ع، لا تقوم بين س و ع (ومثالها علاقة الأمومة)، وترميزها:

(∀ســ) (∀صــ) (∀لــ) ((ع ســ صــ . ع صــ لــ) ← ~ع ســ لــ)

شبه المتعدية: أحيانًا تقوم بين س و ص، وبين ص و ل، وتقوم بين س و ل؛ لكنها قد تقوم بين س و ص، وبين ص و ل، دون أن تقوم بين س و ع (ومثالها علاقة الصداقة)، وترميزها:

(∃ ســ) (∃ صــ) (∃ لــ) (ع ســ صــ . ع صــ ســ . ع ســ لــ) .

(∃ س) (∃ ص) (∃ ل) (ع س ص . ع ص س . -ع س ل)

العلاقة التامة: هي العلاقة التي تكون انعكاسية، وتماثلية، ومتعدية (ومثالها علاقة المساواة).

علاقة التناقض، التي سبق لنا تعريفها، علاقة تماثلية (إذا تناقضت س مع ص، تناقضت ص مع س)، ولا انعكاسية (لا قضية تناقض نفسها)، ولا متعدية (إذا كانت س تتناقض مع ص، وكانت ص تتناقض مع ع، فإن س لا تتناقض مع ع). التكافؤ علاقة انعكاسية (كل قضية تتكافأ مع نفسها)، وتماثلية (إذا تكافأت س مع ص، تكافأت ص مع س)، ومتعدية (إذا تكافأت س مع ص، وتكافأت ص مع ع، تكافأت س مع ع)، ما يعني أنها علاقة تامة. أما الاستلزام فعلاقة انعكاسية، ومتعدية، لكنها غير تماثلية. ذلك أن كل قضية تستلزم نفسها، وإذا كانت س تستلزم ص، وص تستلزم ل، فإن س تستلزم ل. على ذلك، فإن حقيقة أن س تستلزم ص لا تضمن أن ص تستلزم س.

من ضمن السياقات التي قد نفيد فيها من مثل هذه التعريفات: سياق العلية. هبك هاتفت صديقك وطلبت منه أن يأتي إليك في الحال، وأنه في طريقه إليك تعرض لحادث. توقع منه أن يقول، ولو مداعبًا: "كل هذا بسببك!". إنه في واقع الأمر يجادل بأن السببية علاقة متعدية: إنه إذا كانت س سبب ص، وكانت ص سبب س، فإن س سبب ع. في حالة مثالنا، لأن مهاتفك إياه سبب مجيئه إليك، ومجيئه إليك سبب تعرضه لحادث؛ فإن مهاتفك إياه سبب ما

تعرض له. وبطبيعة الحال، فإنك تستطيع أن ترد على حجته بإثبات أن السببية ليست علاقة متعدية، وإن كان عبء الإثبات يقع عليه هو؛ إذ يتعين أن يثبت أن السببية علاقة متعدية. وبالمناسبة، هناك أغلوطة تعرف باسم "التعلل بالجهل" يتعين موضع العطب فيها في تنكب عبء الإثبات.

وكمثال آخر، قد يجادل أحدنا بقوله:

الاثنان ربع الثمانية

الثمانية ربع الاثنين والثلاثين

إذن، الاثنان ربع الاثنين والثلاثين.

وهذه حجة فاسدة؛ لأن العلاقة "س ربع ص" ليست متعدية.

وكما سوف يتضح من عرض أغلوطة المنحدر الزلق، فإنها تعول على تعدي العلاقة: "الفرق بين: س وص طفيف"، حيث تجادل مثلًا بأنه بحسبان أن الفرق بين لديه شعر غزير ومَن شعر رأسه أقل بشعرة، فرق طفيف، والفرق بين هذا الأخير ومن شعر رأسه أقل منه بشعرة طفيف، والفرق بين هذا الأخير...، ولذا فإن الفرق بين من شعره غزير والأصلع فرق طفيف".

اختبار صحة الحجج الحملية

ثمة أساليب يقرها المنطق الأرسطي في اختبار الحجج الحملية. غير أن هذا النسق معنيّ خصوصًا بنوع بعينه من الحجج، ما يعرف

بالقياس. يعتبر ليبنتز استحداث الصور القياسية واحدًا من أهم وأجمل ما أنتج العقل البشري عبر التاريخ. يتكون القياس من مقدمتين ونتيجة. كي يكون القياس صحيحًا (أو منتجًا على حد تعبير أرسطو) يتعين أن يستوفي شروطًا شكلية وأخرى مادية. من ضمن النوع الأول من الشروط أن يتكون من ثلاثة حدود (أكبر وأصغر وأوسط) يرد كل منها مرتين. الحد الأوسط لا يرد في النتيجة، ما يستوجب ذكره مرتين في المقدمتين. الحد الأصغر هو موضوع النتيجة، والحد الأكبر محمولها. المقدمة التي يرد فيه الحد الأكبر تُعرف بالمقدمة الكبرى، والمقدمة التي يرد فيها الحد الأصغر تعرف بالمقدمة بالصغرى.

من ضمن الشروط المادية (شروط الصحة) شرط مؤداه ضرورة أن يستغرق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل، وآخر يقر وجوب ألا يستغرق في النتيجة إلا ما سبق استغراقه في إحدى المقدمتين، وثالث يحول دون اشتقاق نتيجة من مقدمتين سالبتين، ورابع يستوجب أن تكون النتيجة سالبة إذا كانت إحدى المقدمتين سالبتين.

مثال ذلك، الحجة:

لا إنسان حجر

لا حجر حي

إذن لا إنسان حي؛

حجة فاسدة لأن كلتا مقدمتيها سالب. في المقابل، فإن الحجة:

بعض الأشربة خمر

كل خمر حرام

إذن بعض الأشربة حرام؛

حجة صحيحة أو قياس منتج (على حد تعبير أرسطو).

ذلك أن الحد الأوسط "خمر" استغرق مرة واحدة على الأقل (في المقدمة الصغرى حيث ورد في شكل موضوع قضية كلية)؛ ولم يستغرق حد في النتيجة لم يسبق استغراقه في إحدى المقدمتين (لأن حدي النتيجة غير مستغرقين أصلًا)؛ وكلتا المقدمتين موجبة، ما يعني استيفاء الشرطين الخاصين بالسلب.

عن شروط القياس سالفة الذكر تلزم مترتبات تستوجب عدم جواز اشتقاق أية نتيجة من قضيتين جزئيتين، كما تستوجب أن تكون النتيجة جزئية إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية، فيما تحول مترتبة أخرى دون الاشتقاق من مقدمة كبرى جزئية وصغرى سالبة.

غير أن هذا المنطق يواجه صعوبات ليس أقلها أنه معنيّ فحسب بنوع بعينه من الحجج، ما يسمى بالقياس الذي يعتبره أرسطو أكمل أنواع الاستدلال، ويعجز من ثم عن التعامل مع أنواع كثيرة من الاستدلالات التي نعرض لها في حياتنا اليومية. أيضًا فإن موقفه من القضايا الكلية لا يتسق مع موقف العلم، كما أن الأغاليط التي يمكن كشف النقاب عنها تظل ضئيلة العدد نسبيًّا.

فضلًا عن ذلك، فإن بعضًا من شروطه معقدة، قد يصعب على غير المتخصص فهمها، مثال ذلك: تبريره لاستحالة أن تكون الحجة ذات المقدمتين الجزئيتين صحيحة. يقر هذا التبرير أن هاتين المقدمتين إما أن تكونا موجبتين، والقضايا الجزئية الموجبة لا تستغرق مواضيعها ولا محاميلها، ومن ثم لا يستغرق الحد الأوسط؛ أو تكونا سالبتين، ولا إنتاج من سالبتين؛ أو تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة، وفي هذه الحالة الأخيرة، يتوجب أن تكون النتيجة سالبة، ما يستلزم أن يكون الحد الأكبر (محمول النتيجة) مستغرقًا؛ إذ محمول أية قضية سالبة مستغرق، لكن هذا يستدعي أن يكون الحد الأكبر مستغرقًا أيضًا في المقدمة الكبرى، وفق الشرط الذي يقول إنه لا يستغرق في النتيجة ما لم يسبق استغراقه في إحدى المقدمتين. يتوجب أيضًا أن يستغرق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل في إحدى المقدمتين. هذا يعني أنه يتوجب أن يكون هناك حدان مستغرقان. ولأن لدينا افتراضًا قضية جزئية موجبة وأخرى جزئية سالبة، لا يستغرق في كليهما سوى حد واحد، هو محمول السالبة منهما، فإما أننا استغرقنا في النتيجة حدًّا لم يسبق استغراقه، أو أننا لم نستغرق الحد الأوسط.

تخيل أنك تحاول إقناع شخص ما، عرض عليك حجة بها مقدمتين جزئيتين، بأن حجته فاسدة، أيًا كانت نتيجتها، عبر سرد مبررات من هذا القبيل. غالبًا أنه لن يفهم ما تقول. ومن لا يفهم ما يقال أدعى ألا يقتنع بوجاهته، وهكذا نفشل في تحقيق أهم مهام الجدل.

كل هذا إنما يلزمنا بتبني نسق حملي معاصر. ثمة أنساق مختلفة، مثل نسق الشجرة والنسق الأكسيوماتي، غير أن المقام يضيق بالحديث عنها. وبحسبان أننا تعرفنا في هذا الفصل على نسق جداول الصدق، وبمقتضى بساطته النسبية، سوف أحاول هنا تطويره بحيث يتسنى له التعامل مع القضايا الحملية. غير أن إجراء هذا التطوير يستدعي بعض التمهيد. تحديدًا فإنه يتطلب تقصي دلالة القضايا التقليدية الأربعة.

أول وأهم حقيقة منطقية تتعلق بالقضية الكلية أنها شمولية. إنها تقر حكمًا يسري على كل ما يتعين فيها محمولها. هذ مفاد حكم أرسطو بأن موضوع القضية الكلية مستغرق. لكن هذا يعني أننا ملزمون حين نقوم بتحليلها أن نحافظ على دلالة سريانها على كل ثابت يعرض لنا، أي سريانها على كل حالاتها العينية. رمزيًا، إذا صدقت:

(∀سـ) (م سـ ← ع سـ)

صدقت أيضًا كل من القضايا الشرطية التالية:

(م بـ ← ع بـ)

(م تـ ← ع تـ)

(م جـ ← ع جـ)، ...

في المقابل، فإن القضية الجزئية لا تقر سوى حكم يسري على

فرد واحد على الأقل. غير أننا نجهل هذا الفرد، ولذا فإننا لا نستطيع مثلًا أن نستعيض عن:

(∃سـ) (م سـ . خ سـ)

بالقضية:

(م هـ . خ هـ)

لأننا لا نعرف أن حكم القضية يسري على الفرد "هـ" بالذات. إن كل ما نعلمه هو أنه يسري على فرد أو آخر. حين أقر أن "بعض الساسة محتالون"، فإن إقراري هذا يستلزم وجود سياسي محتال واحد على الأقل، لكن لا يستلزم أن "هنري كيسنجر" تحديدًا سياسي محتال.

هذا يعني أن القضية الكلية أصعب على الإثبات، حين ترد في شكل نتيجة، من القضية الجزئية. السبب في ذلك أن إثبات صدق حكم يسري على الجميع أصعب منطقيًا من إثبات حكم يسري على فرد واحد على الأقل. قد يقال إن القضية الكلية قد تصدق لمجرد عدم وجود ما يقابل موضوعها، وأنه وفق هذا، لا أيسر، على سبيل المثال، من إثبات أن "كل الأشباح بلورية الشكل"؛ إذ يكفي أن نثبت أنه ليست هناك أشباح. غير أن إثبات هذه القضية الأخيرة يظل صعبًا؛ لأنها قضية كلية سالبة تقر أنه لا أشباح في العالم. قد يقال أيضًا إن علاقة موضوع القضية الكلية بمحمولها علاقة شرطية، وفي حالة القضية الجزئية وصلية، والوصل أقوى من

الشرط، وأصعب من ثم على الإثبات. غير أن ما يتعين إثباته في حالة القضية الكلية هو أن القضية الشرطية المعنى تصدق في جميع حالاتها العينية، وهذا بطبيعة الحال يظل أصعب من إثبات صدق حالة عينية واحدة على الأقل في حالة الوصل.

من شأن هذا أن يثير السؤال ما إذا كانت القضية الكلية حين ترد مقدمة تؤمن تعزيزًا للنتيجة تقصر عنه القضية الجزئية. غير أن مطاردة الإجابة عن هذا السؤال، الذي لا يبدو سهلًا، قد تشتت انتباهنا عن المهمة التي تشكل موضع عنايتنا في هذه الفقرة. حسبنا أن نقول إن الأمر قد يرتهن بطبيعة النتيجة المراد إثباتها، وأن القضية الكلية التي تصدق بسبب خلو الفئة التي تشكل ماصدقات محمولها تبدو أضعف من أن تثبت نتائج قوية.

ومهما يكن من أمر، بيّن أنه كي يكون اختيارنا للثابت الذي نستعيض عنه في حالة القضية الجزئية اعتباطيًّا، لا يشي بأية دراية خاصة بخصائصه، يتعين علينا ألا نستخدم أي ثابت سبق ذكره. وعلى وجه الخصوص، إذا ذكر في الحجة أي ثابت، توجب تحليل القضية الجزئية باستخدام ثابت مغاير، وإذا كنا نقوم بتحليل قضيتين جزئيتين، فإننا سوف نكون ملزمين باختيار ثابتين مختلفين.

لهذا السبب يتعين علينا دومًا أن نشرع في تحليل القضايا الجزئية قبل الكلية؛ ذلك أننا إذا بدأنا بتحليل القضية الكلية قبل الجزئية، لن يتسنى لنا استخدام الثابت نفسه الذي سبق لنا اختياره للكلية، رغم أن دلالة القضية الكلية تجوّز لنا استخدامه.

ولكي يتسنى لنا التعامل مع القضايا الكلية المسلوبة والقضايا الجزئية المسلوبة (أي الذي يرد رابط السلب فيها قبل المكمم)، نستطيع أن نعول على مبادئ منطقية سلف لنا ذكرها، وقد نكون في حاجة إلى التذكير بها:

سلب القضية الكلية الموجبة، قضية جزئية سالبة

- (∀سـ) (م سـ ← ص سـ) ⇔

(∃ سـ) (م سـ . - ص سـ)

سلب القضية الكلية السالبة، قضية جزئية موجبة

- (∀سـ) (م سـ ← - ص سـ) ⇔

(∃ سـ) (م سـ . ص سـ)

سلب القضية الجزئية الموجبة، قضية كلية سالبة

- (∃ سـ) (م سـ . ص سـ) ⇔

(∀سـ) (م سـ ← - ص سـ)

سلب القضية الجزئية السالبة، قضية كلية موجبة

- (∃ سـ) (م سـ . - ص سـ) ⇔

(∀سـ) (م سـ ← ص سـ)

قد يتبادر إلى الذهن أن هذا يكفي للحصول على قواعد تمكن من اختبار صحة الحجج الحملية، بحسبان أن لدينا الآن آلية للتعبير عن القضايا الحملية في شكل قضايا يمكن التعامل معها باستخدام

نسق قضوي من قبيل نسق جداول الصدق. كل ما علينا أن نقوم به هو التخلص من رابط السلب إذا كان يسبق المكمم، ثم تحليل القضايا المكممة بنوعيها الكلي والسلبي، شريطة أن نبدأ بتحليل القضايا الجزئية قبل الكلية. بعد ذلك، وكما كنا نفعل في حالة نسق جداول الصدق القضوي، نضع المقدمات أولًا، ثم النتيجة، فإذا عثرنا على خط أفقي يعين القيمة الصدقية "صادقة" للمقدمات، والقيمة الصدقية "باطلة" للنتيجة، نحكم بفساد الحجة. خلافًا لذلك، نحكم بصحتها.

غير أن المثال التالي يبين أن الأمر ليس بهذا اليسر. اعتبر الحجة:

بعض الظن إثم؛ إذن كل ظن إثم.

يستبان أن هذه حجة فاسدة؛ فالقضية الجزئية تعجز عن ضمان نظيرها الكلي، ما لم يكن موضوع الأخيرة يصف فئة خالية. هذا ما يُعرف في المنطق بالقفزة الاستقرائية، وهي قفزة غير مشروعة من وجهة نظر استنباطية. غير أننا نستطيع إثبات صحتها رغم الالتزام بالقواعد سالفة الذكر. بداية نقوم بترميزها على النحو التالي:

(∃ ســ) (ظ ســ . ث ســ)

(∀ســ) (ظ ســ ← ث ســ)

ثم نبدأ بتحليل المقدمة والنتيجة، أي نستعيض عن متغير كل منهما بثابت، مبتدئين بتحليل القضية الجزئية، بحيث نحصل على:

(ظ هـ . ث هـ)

(ظ هـ ← ث هـ)

الجدول التالي، الذي يستعيض عن المتغير بالثابت "هـ"، والذي يعول على فكرة أن الوصل أقوى من الشرط، يبين أنها صحيحة:

ظ هـ	ث هـ	(ظ س هـ . ث هـ)	(ظ س هـ ← ث هـ)
صادقة	صادقة	صادقة	صادقة
صادقة	باطلة	باطلة	باطلة
باطلة	صادقة	باطلة	صادقة
باطلة	باطلة	باطلة	صادقة

ليس هناك خط أفقي يعين القيمة الصدقية "صادقة" للمقدمة، والقيمة الصدقية "باطلة" للنتيجة؛ ما يستلزم أن الحجة صحيحة. ولأنها فاسدة بداهة، يتعين أن يكون هناك خلل في طريقتنا في تطوير نسق جداول الصدق.

اختبار صحة الحجج الحملية عبر تطوير هذا النسق يستدعي الإفادة من حقيقة منطقية تفيد منها أنساق منطقية أخرى: أن الحجة تكون صحيحة إذا كانت فئة مقدماتها ونفي نتيجتها فئة غير متسقة. هذا يعني أنه إذا استبين أن الفئة المكونة من مقدمات الحجة المعنية وسلب نتيجتها فئة متسقة يحتمل صدق عناصرها، فقد ثبت أن الحجة فاسدة. خلافًا لذلك، فالحجة صحيحة.

مبرر هذه الحقيقة هو التالي: الحكم بأن الحجة صحيحة، إنما يعني الحكم باستحالة صدق مقدماتها وبطلان نتيجتها. لكن هذا يعني استحالة أن تصدق عناصر الفئة المكونة من مقدماتها ونفي نتيجتها (وذلك بحسبان أن النفي إنما يعكس القيم الصدقية). أيضًا، فإن الحكم بفساد الحجة إنما يعني الحكم بإمكان صدق مقدماتها وبطلان نتيجتها. لكن هذا يعني أن الفئة المكونة من المقدمات ونفي النتيجة فئة متسقة يمكن أن تصدق جميع عناصرها.

نفيد من حقيقة أن الحكم بأن الحجة صحيحة إنما يعني الحكم باستحالة صدق مقدماتها وبطلان نتيجتها، عبر تبني الوسيلة التالية في اختبار الحجج. سوف نحلل القضايا الحملية بالطريقة السابقة، ولكن عوضًا عن وضع المقدمات تليها النتيجة، سوف نضع المقدمات يليها سلب النتيجة. إذا وجدنا خط أفقي تصدق فيه جميع عناصر هذه الفئة: فئة المقدمات وسلب النتيجة، نحكم بفساد الحجة. خلافًا لذلك نحكم بصحتها.

ولكن، لماذا لم نضطر إلى القيام بذلك في حالة المنطق القضوي؟ بتعبير أوضح، لماذا تسنى استخدام نسق جداول الصدق في اختبار صحة الحجج عبر اختبار ما إذا كان هناك خط أفقي تصدق فيه المقدمات وتبطل النتيجة، في حين استبين أن هناك خلل حال تطبيق طريقة الاختبار نفسها في حالة المنطق الحملي؟

في معرض الإجابة عن هذا السؤال، نلحظ بدايةً أننا نستطيع أن نستخدم الطريقة المقترحة للمنطق الحملي حتى في حالة المنطق

القضوي. نستطيع أن نختبر صحة الحجة القضوية عبر اختبار اتساق الفئة المكونة من مقدماتها وسلب نتيجتها. ليس ثمة فرق ينجم عن اختيار الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة. ذلك لأن سلب القضية في حالة المنطق القضوي يعكس القيم دون أن يؤثر ذلك في عملية حساب القيم الصدقية الممكنة. أما في حالة المنطق الحملي، فرغم أن سلب القضية يعكس القيم، إلا أنه قد يستلزم فرض بعض الضوابط على عملية التحليل التي تتم قبل إعداد الجدول. إذا كانت القضية التي نقوم بسلبها كلية، فسوف تصبح جزئية، وثمة قيود تفرض على عملية الاستعاضة عن متغيراتها بثوابت (ليس هناك ما يناظرها في حالة المنطق القضوي).

من شأن هذه الطريقة أن توضح السبب الذي يلزمنا بالبدء بتحليل القضايا الجزئية. لقد قلنا إننا إذا شرعنا في تحليل القضية الكلية قبل الجزئية، لن يتسنى لنا استخدام الثابت نفسه الذي سبق لنا اختياره للكلية، رغم أن دلالة القضية الكلية تجوّز لنا استخدامه. ولكن لماذا نحتاج أصلًا إلى استخدام الثابت نفسه. الإجابة هي أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لمنح التناقض بين المقدمات وسلب النتيجة فرصة في أن يظهر على السطح، وهذا التناقض هو محك اتساق الفئة المعنية وصحة الحجة التي تناظرها. إذا بدأنا بتحليل الجزئية قبل الكلية، نستطيع أن نعود إلى القضية الكلية ونستخدم الثابت نفسه، فإذا كان هناك تناقض بين ما تقره إحداهما والأخرى، استبين هذا التناقض عبر عزو خاصية إلى ثابت ما، وعزو نفيها إلى الثابت نفسه.

هكذا نختبر الحجة سالفة الذكر عبر اختبار اتساق الفئة التالية، التي تشكل مقدمة الحجة عنصرها الأول، ويشكل سلب نتيجة الحجة عنصرها الثاني.

{ (∃ سـ) (ظ سـ . ث سـ)، - (∀سـ) (ظ سـ ← ث سـ)}

بداية نعيد صياغة العنصر الثاني، وفق القاعدة التي تقول إن سلب الكل جزء سالب، بحيث نتخلص من رابط السلب الماثل أمام المكمم، وبذا نحصل على الفئة التالية:

{ (∃ سـ) (ظ سـ . ث سـ)، (∃سـ) - (ظ سـ ← ث سـ)}

بعد ذلك، نحلل عناصر الفئة، مستعيضين عن المتغير الأول بالثابت "هـ"، في القضية الأولى (المقدمة)، وعن المتغير الثاني بالثابت "يـ"؛ لأننا لا نستطيع أن نستخدم الثابت نفسه (إذ ما أدرانا أننا نتحدث عن الفرد نفسه).

هكذا نحصل على الفئة التالية:

{ (ظ هـ . ث هـ)، - (ظ يـ ← ث يـ)}

بعد ذلك، يفترض أن نعد جدولًا لاختبار اتساق هذه الفئة. غير أنه يتضح أنها متسقة؛ لأن كل عنصر من عنصريها يتحدث عن ثابت مختلف، وليس هناك أي تناقض داخل كل قضية على حدة (أي أن كلًا منهما قضية عرضية). وبطبيعة الحال، فإن هذا يثبت أن الحجة الأصلية فاسدة.

للتأكد من سلامة هذا التطوير لنسق جداول الصدق، دعونا نختبر صحة المزيد من الحجج. اعتبر الاستدلال التالي، الذي كنا ضربناه مثلًا على استخدام النظير المنطقي وبرهان الخلف:

كل شيوعي معجب بالنظام التعليمي الكوبي

أنت معجب بالنظام التعليمي الكوبي

إذن، فأنت شيوعي

هذه حالة لما يعرف بأغلوطة إقرار التالي، ما يعني أنها حجة فاسدة. الخطوات التالية تبين أنها كذلك.

الترميز:

(∀ســ) (ش ســ ← ك ســ)

ك نــ

ش نــ

الفئة التي يتعين اختبار اتساقها:

{ (∀ســ) (ش ســ ← ك ســ)، ك نــ ، - ش نــ}

بتحليلها نحصل على:

{ (ش نــ ← ك نــ)، ك نــ ، - ش نــ}

الجدول التالي يبين أن هذه الفئة متسقة، ما يثبت أن الحجة الأصلية فاسدة:

ش نـ	ك نـ	(ش نـ ← ك نـ)	- ش نـ
صادقة	صادقة	صادقة	باطلة
صادقة	باطلة	باطلة	باطلة
باطلة	صادقة	صادقة	صادقة
باطلة	باطلة	صادقة	صادقة

يبدو أن هذا التطوير يقوم بمهمة التحقق من صحة الحجة، دونما حاجة إلى الحديث الأرسطي عن الاستغراق والحدود الكبرى والصغرى والمتوسطة، ودون قصر موضع التحقق على نوع بعينه من الحجج. ولكن دعونا نتأكد مرة أخرى من هذا التطوير، وذلك باختبار علاقة القضية الجزئية الموجبة بالقضية الجزئية السالبة.

أسلفنا أن علاقة الدخول تحت التضاد تقوم بينهما وفق النسق الأرسطي (فهما لا يبطلان وقد يصدقان)، وأنها لا تقوم بينهما وفق المنطق المعاصر (أساسًا لأنهما قد يبطلان معًا، وهما قد يبطلان لأن سلبيهما، القضية الكلية السالبة والقضية الكلية الموجبة على التوالي، قد يصدقان معًا).

دعونا نحتكم بداية إلى أحداسنا، في الإجابة عن السؤال ما إذا كان صدق القضية الجزئية الموجبة يستلزم صدق القضية الكلية السالبة. يبدو أن من يقول: "إن بعض الطلاب قد نجحوا"، يضمّن أن "بعض الطلاب لم ينجحوا". غير أنه، وكما توضح "أغلوطة البعض كذا/ البعض ليس كذا"، ليس هناك ما يحول دون أن

تصدق القضية: "بعض الطلاب نجحوا" وأن تبطل في الوقت نفسه القضية: "بعض الطلاب لم ينجحوا". بتعبير آخر، ليس هناك ما يحول دون أن تصدق القضيتان "بعض الطلاب نجحوا" و"كل الطلاب نجحوا"، فهاتان قضيتان تتسق الواحدة منهما مع الأخرى. صحيح أنه ما كان لمن يعرف أن كل الطلاب قد نجحوا أن يقصر قوله في السياقات العادية على بعضهم، عملًا بمبدأ الاتصال الفعال الضمني الذي يوجب أن نقول الحقيقة، كل الحقيقة، وليس نصفها، إلا أن المنطق لا يحول دون ذلك. ووفق تمييز سبق لنا عقده، لنا أن نقول إن القضية الجزئية الموجبة تستلزم القضية الجزئية السالبة ضمنيًّا أو تحادثيًّا، لكنها لا تستلزمها منطقيًّا.

نشرع الآن في توظيف نسق جداول الصدق وفق تطويرنا إياه في إثبات اتساق القضية الكلية الموجبة مع نظيرتها الجزئية الموجبة، والذي يثبت بدوره أن صدق الجزئية الموجبة لا يستلزم بطلان الجزئية السالبة.

اعتبر القضيتين:

س: بعض الممنوع مرغوب.

ص: بعض الممنوع ليس مرغوبًا.

السؤال هو ما إذا كان صدق القضية الأولى يستلزم صدق الثانية. أسلفنا أن س تستلزم ص إذا استحال صدق س وبطلان ص، ما يعني أن س تستلزم ص إذا كانت الفئة المكونة من س

وسلب ص فئة غير متسقة. دعونا إذن نثبت أن القضية س لا تستلزم بطلان ص عبر إثبات أن الفئة المكونة من س & ص فئة متسقة.

بداية نقوم بترميز القضيتين، وذلك على النحو التالي:

(∃ سـ) (م سـ . ر سـ)

(∃سـ) (م سـ . - ر سـ)

بعد ذلك نستعيض عن المتغير بثابت مختلف نسبةً لكل قضية:

(م جـ . ر جـ)

(م خـ . - ر خـ)

وأخيرًا نعد جدولًا نختبر وفقه اتساق الفئة التالية عبر اختبار ما إذا كان هناك خط أفقي يعين القيمة الصدقية "صادقة" لكل من عنصريها:

{ (م جـ . ر جـ)، (م خـ . - ر خـ)}

مرة أخرى نجد أننا لا نحتاج إلى إعداد الجدول؛ إذ يستبان من مجرد النظر أن ثمة خطًا من هذا القبيل. ذلك أن القضايا الأربعة المعنية قضايا بسيطة لا واحدة منها تقر ما تنفيه الأخرى. بكلمات أوضح، ليس هناك أي تناقض في إقرار أن شيئًا ما ممنوع ومرغوب، وأن شيئًا آخر ممنوع لكنه ليس مرغوبًا. التناقض في هكذا سياق لا يكون إلا حال الحديث عن الشيء نفسه.

لنختبر الآن حجة كنا أقررنا فسادها في معرض التمييز بين الاستقراء، عنيت الحجة التي تقر:

كل العلوم الطبيعية حسية، وكل العلوم الطبيعية استقرائية؛ ولذا فإن كل الاستقراء حسي.

بداية نرمز الحجة على النحو التالي:

(∀سـ) (ط سـ ← ح سـ)

(∀سـ) (ط سـ ← س سـ)

(∀سـ) (س سـ ← ح سـ)

سوف نختبر هذه الحجة باختبار اتساق الفئة المكونة من مقدمتيها وسلب نتيجتها، أي باختبار الفئة التالية:

{ (∀سـ) (ط سـ ← ح سـ)، (∀سـ) (ط سـ ← س سـ)، - (∀سـ) (س سـ ← ح سـ) }

ولأن سلب الكل جزء سالب، نستعيض عن العنصر الثالث في هذه الفئة بالقضية (∃ سـ) - (س سـ . ح سـ)، وهكذا نحصل على الفئة التالية:

{ (∀سـ) (ط سـ ← ح سـ)، (∀سـ) (ط سـ ← س سـ)، (∃ سـ) - (س سـ ← ح سـ) }

بعد ذلك، نستعيض عن المتغير "سـ" بالثابت ""هـ" بداية في

العنصر الثالث؛ لأنه قضية جزئية، ثم نستخدم الثابت نفسه في العنصرين الآخرين؛ لأن كلًّا منها قضية كلية، وهكذا نحصل على:

{ (ط هـ ← ح هـ)، (ط هـ ← س هـ)، - (س هـ ← ح هـ) }

الجدول التالي، في سطره السابع، يبين أن هذه فئة متسقة، ما يثبت أن الحجة الأصلية فاسدة:

ط هـ	ح هـ	س هـ	(ط هـ ← ح هـ)	(ط هـ ← س هـ)	- (س هـ ← ح هـ)
ص	ص	ص	ص	ص	ك
ص	ص	ك	ص	ك	ك
ص	ك	ص	ك	ص	ص
ص	ك	ك	ك	ك	ك
ك	ص	ص	ص	ص	ك
ك	ص	ك	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ص	ص	ك

لنختتم هذا الفصل بحجة مركبة أخرى كي نبين كيف نوظف نسق جداول الصدق، في صورته المختزلة، في اختبار سلامتها. اعتبر الحجة التالية:

كل مثقف ملتزم

كل مثقف عالم

ولذا، فإن بعض العلماء ملتزمون

والتي تشكل حالة عينية لما يعرف باسم "أغلوطة القياس الافتراضي". بداية نرمز إلى الحجة على النحو التالي:

(∀سـ) (ث سـ ← ل سـ)

(∀سـ) (ث سـ ← ع سـ)

(∃سـ) (ع سـ . ل سـ)

نسلب النتيجة، فنحصل على:

(∀سـ) - (ع سـ . ل سـ)

ولأن كل القضايا الناتجة، أي التي تشكل عناصر الفئة التي يتعين اختبار اتساقها للتحقق من صحة الحجة الأصلية، قضايا كلية، لنا أن نختار أي ثابت ونستعيض به عن متغير كل منها. هكذا نحصل على الفئة التالية:

{ (ث طـ ← ل طـ)، (ث طـ ← ع طـ)، - (ع طـ . ل طـ)}

باستخدام قانون دي مورجان، نستطيع إعادة صياغة العنصر الثالث على النحو التالي:

(- ع طـ v - ل طـ)

كما لنا أن نعيد صياغة هذه القضية الفصلية في شكل قضية شرطية، وهذا أمر كنا أوضحناه في معرض الحديث عن القضايا المتكافئة، بحيث نحصل على:

(ع ط ← - ل طـ)

هكذا يتوجب علينا التحقق من اتساق الفئة التالية:

{ (ث طـ ← ل طـ)، (ث طـ ← ع طـ)، (ع ط ← - ل طـ)}

مرة أخرى، لن نحتاج إلى إعداد جدول لمعرفة أن هـذه الفئـة متسقة، وأن الحجة الأصلية وفق ذلك فاسدة. في الخط الأفقي، أي وفق القيمة الصدقية الممكنة، حيـث تبطـل "ث طــ" و تبطـل "ل طـ"، وتصدق "ع طـ"، تصدق جميع العناصر. ذلـك أن "ث طــ" مقدم المقدمة الأولى، ومقدم القضية الثانية، وكلتا المقـدمتين قـضية شرطية، والقضية الشرطية تصدق حال بطلان مقدمها. صـدق "ع طـ" وبطلان "ل طـ" يضمن صدق العنصر الثالث في الفئة، ويتسق من ثم مع بطلان النتيجة (سلب هذا العنصر)، وهكذا نحصل على خط أفقي يثبت اتساق هـذه الفئـة، بقـدر مـا يثبـت فـساد الحجـة الأصلية.

وبالطبع، نستطيع استخدام جدول كامل لإثبات ذلـك، لكننـا سوف نحتاج إلى جدول يتكون من 16 خطًا. غير أنه من المفيـد أن نستثمر الاستراتيجية التـي قمنـا بتوظيفهـا هنـا، والتـي سـبق لنـا توظيفها في سياق تحديد أنواع القضايا. مفاد الفكـرة: البحـث عـن قيم صدقية تصدق فيها عناصر الفئة الأولى، دون أن تجعـل عنـصر الفئة الأخيرة باطلًا. إذا وجدنا مثل هذه القيمة، ثبت اتـساق الفئـة وثبت من ثم فساد الحجة التي تتكون مقـدماتها مـن عنـاصر الفئـة الأولى، وتتكون نتيجتها من عنصرها الأخير في صورته الموجبة.

نستطيع أيضًا إثبات فساد الحجة عبر استخدام النظير المنطقي. الحجة التالية، التي تتخذ صورة حجة مثالنا الأخير، تثبت فساد حجة هذا المثال، كونه يتضح أن مقدماتها صادقة ونتيجتها باطلة:

كل مربع دائري مستطيل.

كل مربع دائري مثلث.

إذن، بعض المثلثات مستطيلات.

المقدمات صادقة لأنه ليست هناك مربعات دائرية أصلًا، والنتيجة باطلة لأنه لا مثلث مستطيل.

قد يقال إننا نستطيع أن نثبت فساد الحجة الأصلية بمجرد الإشارة إلى أن المقدمات كلية، والنتيجة جزئية، والمقدمات الكلية لا تستلزم أية نتيجة جزئية. هذا صحيح في حالة مثالنا، لكن الحكم ليس صحيحًا بوجه عام. القضية الجزئية التي تشكل النتيجة قد تكون تكرارية، والحجة التي تكون نتيجتها تكرارية صحيحة تلقائيًّا؛ لأنه يستحيل صدق مقدماتها (أيًا كانت) وبطلان نتيجتها (لمجرد استحالة بطلان نتيجتها، كونها تكرارية). إمكان أن تكون النتيجة تكرارية سوف نثبته بعد قليل، في معرض تحديد أنواع القضايا.

أسلفنا أن هناك ثلاثة أنواع من القضايا: تكرارية ومتناقضة وعارضة؛ الأولى يستحيل صدقها، والثانية يستحيل بطلانها، والأخيرة يحتمل صدقها كما يحتمل بطلانها. القضايا التالية أمثلة حملية على كل منها (على التوالي):

- كل الورود ورود.
- بعض الورد ليس وردًا.
- بعض الورود تستخدم في إنتاج العطور.

لإثبات أن الأولى تكرارية، نقوم بترميزها على النحو التالي:

(∀سـ) (و سـ ← و سـ)

ونثبت أن افتراض بطلانها يفضي إلى تناقض. إذا كانت هذه القضية باطلة، توجب أن تصدق القضية التالية:

(∃سـ)- (و سـ ← و سـ)

ونستعيض عن هذه القضية الجزئية بإحدى حالاتها العينية:

- (و سـ ← و سـ)

سلب القضية الشرطية يعني إثبات مقدمها وإنكار تاليها، لكن هذا مستحيل لأن المقدم هو التالي.

وعلى نحو مماثل يمكن إثبات أن القضية الثانية باطلة. بداية نرمزها على النحو التالي:

(∃سـ) (و سـ . - و سـ)

صدق هذه القضية الكلية يتطلب صدق حالة واحدة على الأقل من حالاتها العينية، وهذا مستحيل لأنه يعني أن هذه الحالة العينية سوف تتصف في آن واحد بالخاصية "و" ولا تتصف بها.

في المقابل، القضية الثالثة عرضية لأنه يحتمل صدقها كما يحتمل بطلانها. ترمز هذه القضية على النحو التالي:

(∃سـ) (و سـ . خ سـ)

وحالتها العينية عبارة عن قضية وصلية تصدق إذا صدق طرفاها وتبطل إذا بطل أي منهما، وليس ثمة ما يحول منطقيًا دون أي من هذين الإمكانين.

قد نحسب أن القضية "لا ورد ورد" قضية متناقضة، لكنها ليست كذلك. إذا لم يكن ثمة ورد في العالم، سوف تكون صادقة، وهذا الإمكان يحول بذاته دون تكراريتها. الحال أن القضية "لا ورد ورد" تستلزم أنه ليس هناك ورد في العالم. لكن هذا يعني أنها باطلة، ولا يعني أنها متناقضة.

لنعتبر الآن مثالًا مثيرًا ضربه كواين في معرض تبيان أنه يمكن للقضية الجزئية أن تكون تكرارية. القضية: ثمة شيء إذا اختص بخاصية، اختص كل شيء بها، ترمز على النحو التالي:

(∃سـ) (∀صـ) (خ سـ ← خ صـ)

سوف نثبت أن هذه قضية تكرارية عبر تبني استراتيجية برهان الخلف. لنفترض أنها باطلة. سلب القضية الجزئية قضية كلية سالبة، ولذا فإن هذا الافتراض يعني صدق القضية التالية:

(∀سـ) - (∀صـ) (خ سـ ← خ صـ)

إذا صدقت هذه القضية، لزم أن تصدق حالتها العينية التالية ن حيث نستعيض عن المتغير "سـ" بالثابت "عـ":

- (∀صـ) (خ عـ ← خ صـ)

سلب القضية الكلية قضية جزئية سالبة، وهكذا نحصل على:

(∃صـ)- (خ عـ ← خ صـ)

لنا أن نستعيض عن المتغير "صـ" بثابت لم يسبق استخدامه، وهكذا نحصل على:

- (خ عـ ← خ هـ)

هذه قضية تسلب قضية شرطية، أي تقر بطلانها، والقضية الشرطية لا تبطل إلا إذا صدق مقدمها وبطل تاليها، وهكذا نحصل على:

(خ عـ . - خ هـ)

التي تستلزم، مقتضى كونها قضية وصلية، (خ عـ) كما تستلزم (- خ هـ).

نعود الآن إلى القضية الكلية، ونستخدم حقنا في الاستعاضة عن متغيرها بالثابت "هـ"، فنحصل على:

- (∀صـ) (خ هـ ← خ صـ)

مرة أخرى، سلب القضية الكلية قضية جزئية سالبة، وهكذا نحصل على:

(∃صـ)- (خ هـ ← خ صـ)

لنا أن نستعيض عن المتغير "صـ" بثابت لم يسبق استخدامه، وهكذا نحصل على:

- (خ هـ ← خ كـ)

هذه قضية تسلب قضية جزئية، أي تقر بطلانها، والقضية الشرطية لا تبطل إلا صدق مقدمها وبطل تاليها، وهكذا نحصل على:

(خ هـ . - خ كـ)

التي تستلزم (خ هـ)، وتتناقض مع (- خ هـ) التي سبق لنا اشتقاقها. ولأن التناقض لزم عن افتراض بطلان

(∃سـ) (∀صـ) (خ سـ ← خ صـ)

فإنه يثبت أن هذه قضية تكرارية يستحيل بطلانها.

لكن هذا يثير السؤال: أنّى لمثل هذه القضية أن تصدق ضرورة؟ لماذا يتعين أن يوجد شيء، إذا اختص بخاصية ما، اختصت كل الأشياء بها؟ لماذا يتعين أن يوجد شيء، إذا كان أحمر، فكل الكون أحمر؟ لماذا يتعين أن يوجد شيء، إذا كان أحمق، فالجميع مصابون بالحمق؟ بيّن أن السبب إنما يرجع إلى ما يعرف بمفارقات القضية الشرطية، التي قد تصدق لمجرد بطلان مقدمها، بصرف

النظر عن وضع تاليها. وعلى أي حال، فإن المقام لا يليق بنقاش هذه المسألة.

هكذا يتضح أن لدينا سبلًا متعددة في اختبار صحة الحجج، والأهم من ذلك، في الكشف عن الأغاليط. لقد تعرفنا على جملة من المفاهيم، وسبل التحقق، وضربنا من الأمثلة ما يهيئنا للتعامل مع الأغاليط التي سوف نناقش في الفصلين الثاني والثالث. غير أنه لا يفوتني في ختام هذا الفصل أن أنوه إلى أنه لا شيء أفضل من المران وسيلة لتنمية المهارات المنطقية، وأن الكتب والمواقع التي نثبتها في نهاية الكتاب تشمل العديد من الأمثلة التي نستطيع عبرها التأكد من نجاحنا في تنمية هذه المهارات.

الباب الثاني

الأغاليط

الفصل

الثالث

3

الأغاليط الصورية

الأغلوطة الصورية نوع من الحجج الفاسدة المضللة نقع فيها عادةً بسبب صورتها المنطقية التي تشبه صورة حجة منطقية صحيحة. في المقابل، فإن الخلل الذي تعاني منه الأغاليط اللاصورية إنما يكمن أساسًا في محتوى مقدماتها، التي إما أن تكون باطلة، أو تكون شواهدنا على صدقها واهية، أو تتوسل حيلًا لغوية مشبوهة في إقرار نتيجتها. أيضًا، عادةً ما ترد الأغاليط الصورية في سياقات استنباطية، في حين ترد الأغاليط اللاصورية في سياقات استقرائية. غير أن هناك استثناءات لهذه المثنوية، لعل أوضحها أغلوطة المصادرة على المطلوب.

وبطبيعة الحال، إذا كانت صورة الحجة صحيحة، فإن أية حالة من حالاتها العينية صحيحة. غير أن تشابه صورة أية حجة مع صورة حجة منطقية صحيحة لا يكفي بذاته لإثبات صحتها. التشابه وحده لا يكفي، بل المماثلة.

أيضًا، إذا كانت هناك حجة فاسدة، ونعرف أن مقدماتها صادقة ونتيجتها باطلة، فإننا نستطيع توظيفها في إثبات فساد أية حجة تتخذ صورتها. هذا ما اصطلحنا في الفصل الأول على تسميته بحجة النظير المنطقي، أو المثال المخالف. وفق هذا سوف نعرض في بعض الأحيان أمثلة مخالفة توظف في إثبات فساد الأغاليط المتعلقة.

فكرة النظير المنطقي أو المثال المضاد ترتد في النهاية إلى ما يعرف باسم برهان الخلف (Reductio ad Absurdum). هذا أحد سبل البرهنة غير المباشرة، وهو يستخدم خصوصًا في الرياضيات. لإثبات س، نفترض نقيض س، ونثبت أن هذا الافتراض يفضي إلى تناقض، (أو نتيجة ينبو عنها العقل أو حكم يقر الخصم بطلانه). هذا يكفي بذاته لإثبات س. ذلك أن حقيقة أن نقيض القضية يفضي إلى تناقض، إنما تكفي لإثبات بطلان هذا النقيض. ولأن

الوسط بين النقيضين مرفوع، بمعنى أن بطلان أحدهما يثبت صدق الآخر؛ فإن لنا أن نخلص إلى صدق س.

في حالة المثال المخالف، ما نود إثباته هو فساد حجة الخصم (ما نزعم أنه أغلوطة). ولإثبات ذلك، نجادل على النحو التالي: لو كانت هذه الحجة صحيحة، لكانت هذه الحجة (المثال المخالف) الذي يتخذ الصورة المنطقية نفسها صحيحة. لكن هذه الحجة فاسدة (حيث يتضح فسادها من صدق مقدماتها وبطلان نتيجتها)، ولذا فإن فرضنا القائل بصحة الحجة الأصلية (الأغلوطة) باطل، وهذا يكفي لإثبات فساد حجة الخصم (بحسبان أن الوسط بين صحة الحجة وفسادها مرفوع).

فيما يلي جدول للأغاليط الصورية يقسمها إلى سبعة أنواع من الحجج الفاسدة: أغاليط المبررات غير الوجيهة، أغاليط المنطق المقامي، أغاليط المنطق الحملي، أغلوطة الرجل المقنع، الأغاليط الاحتمالية، وأغاليط القياس. عن معظم الأغاليط تتفرع أغاليط فرعية، وفي حالة أغاليط القياس، تتفرع عن الفروع أغاليط أخرى.

في عرض الأغلوطة، نقوم ببعض المهام التالية: ذكر أسماء أخرى عرفت بها، ضرب أمثلة عليها، تحليل هذه الأمثلة، ذكر صورة الأغلوطة، ذكر صورة الحجة الصحيحة الشبيهة بها التي أغوى التشابه بينهما بالوقوع في الأغلوطة، ذكر اقتباس يقع صاحبه في الأغلوطة، أو سرد نبذة تاريخية تتعلق بأصولها.

الاختلاف في تعريف المفهوم إنما يورث اختلافًا في تحديد ماصدقاته. هكذا يحدد أرسطو 13 نوعًا من الأغاليط، فيما توجد تصنيفات للأغاليط تسرد أكثر من مائة أغلوطة. ليس هناك عدد متفق عليه للأغاليط، وبطبيعة الحال فإن الأمر لا يتوقف فحسب على تعريف المفهوم بل يرتهن أيضًا بطريقة التصنيف. غير أنه ليس هناك تصنيف للأغاليط لا يتسم بدرجة أو أخرى من الاعتباطية، غير أن الأمر المهم هو أن يكون التصنيف شاملًا قدر الإمكان.

في هذا الكتاب، تبنينا التصنيف الوارد في الموقع التالي، والذي يضم أكثر من 80 أغلوطة:

http://www.fallacyfile.org

الجدول التالي يوضح هذا التصنيف فيما يتعلق بالأغاليط الصورية، ويبين موضع كل أغلوطة فيه:

الأغاليط الصورية	1. أغاليط المبررات غير الوجيهة	1.1 أغلوطة الأغلوطة	
	2. أغاليط المنطق المقامي	2.1 أغلوطة المدى المقامي	
	3. أغاليط المنطق القضوي	3.1 إقرار أحد طرفي الفصل	
		3.2 إقرار التالي	
		3.3 إبدال طرفي الشرط	

		3.4 إنكار أحد طرفي الوصل	
		3.5 إنكار المقدم	
		3.6 نفي المقدم والتالي	
	4. أغاليط المنطق الحملي	4.1 الأغلوطة الوجودية	
		4.2 العكس المحظور	
		4.3 تغيير مواضع المكممات	
		4.4 البعض كذا والبعض ليس كذا	
		4.5 أغلوطة برهان الخلف	
	5. أغلوطة الرجل المقنع		
	6. الأغاليط الاحتمالية	6.1 أغلوطة النسبة الأساسية	
	7. أغاليط القياس	7.1 نتيجة موجبة من مقدمة سالبة	
		7.2 المقدمات الحصرية	

		7.3 أغلوطة الحدود الأربعة	7.31 الحد الأوسط المشترك	
		7.4 العملية المحظورة	7.41 أغلوطة الحد الأكبر	
			7.42 أغلوطة الحد الأصغر	
		7.5 نتيجة سالبة من مقدمات موجبة		
		7.6 الحد الأوسط غير المستغرق		

1 . أغاليط المبررات غير الوجيهة (Bad Reasons Fallacies)

صورة الأغلوطة:

الحجة ح على النتيجة ن غير سلمية؛ إذن ن باطلة.

تكمن الأغلوطة في الجدل ببطلان نتيجة ما استنادًا على كون حجة ما عليها فاسدة أو تركن إلى مبررات تعوزها الوجاهة. عادةً ما يكون من المغري، في غمرة الجدل، أن يعتقد المرء أنه نجح في إثبات قضيته، في حين أن كل ما نجح في القيام به هو تقويض قضية خصمه. بيد أن خسارة خصم المرء، لا تعني ضرورة أنه نجح في إثبات صحة حجته. في الجدل، خلافًا للمباريات، قد يكون هناك أكثر من خاسر، وقد لا يتحقق النصر لأي طرف.

أسلفنا في الفصل الأول أن ثمة سبيلين لأن تكون الحجة غير سليمة (أي معتلة): أن تركن إلى مقدمة باطلة، أو تكون فاسدة (تفشل مقدماتها في ضمان نتيجتها). في الحالة الأولى، حتى لو كانت الحجة صحيحة، فإنها تظل تخفق في تسويغ نتيجتها، فالنتيجة لا تكون ملزمة إلا إذا كانت تركن إلى مقدمات صادقة تضمن صدقها.

غير أن ركون الحجة إلى مقدمات باطلة لا يثبت بذاته بطلان النتيجة؛ إذ يمكن الركون إلى مقدمات باطلة في إثبات نتيجة صادقة، كما أنه قد تكون هناك حجة أخرى، ذات مقدمات صادقة، تضمن صدق النتيجة نفسها.

إذا حاول محامٍ إثبات براءة متهمه وثبت أنه وظف في دفاعه معلومات ليست صحيحة، فقد يؤدي هذا إلى فشله في إثبات براءة موكّله. لكن فشله هذا لا يعني ضرورة أن موكله ليس بريئًا. لا شيء يحول دون أن يكون هناك محامٍ أقدر على إثبات براءته.

إذا حاول شخص إثبات وجود الله بالركون إلى مقدمة مفادها أن هناك كائن موضوعي يقابل أي مفهوم، ما يستلزم أن هناك كائنًا موضوعيًّا يقابل مفهوم "الله"، فإن حجته، رغم صحتها، ليست سليمة؛ لأن مقدمته باطلة. ثمة مفاهيم لا ماصدقات تتعين فيها، ومثالها مفهوم الدائرة المربعة والمثلث ثنائي الأضلاع. لكن اعتلال هذه الحجة لا يعني بحال أن نتيجتها باطلة؛ إذ لا شيء يحول منطقيًّا دون وجود حجة أخرى تنجح حقيقة في إثبات وجود الله.

قلنا إن ثمة سبيلين لأن تكون الحجة غير سليمة (أي معتلة): أن تركن إلى مقدمة باطلة، أو تكون فاسدة، وقد تحدثنا حتى الآن عن البديل الأول، وبيّنا كيف أنه يتسق مع صدق نتيجة الحجة المعنية. البديل الثاني أن تكون الحجة معتلة لأنها غير صحيحة (أي فاسدة). في هذه الحالة، حتى لو كانت المقدمات صادقة، فإنها تفشل في إثبات النتيجة. غير أن هذا أدعى إلى العجز عن إثبات بطلان النتيجة؛ إذ يمكن أن يجادل المرء بطريقة فاسدة على نتيجة صادقة.

من المغري أن نعتقد أن علاقة اعتلال الحجة ببطلان نتيجتها شبيهة بعلاقة سلامة الحجة بصدق نتيجتها. نتيجة الحجة السليمة صادقة دائمًا، لكن نتيجة الحجة المعتلة ليست باطلة دائمًا. سوء فهم هذا اللاتماثل مصدر نفسي لأغاليط المبررات غير الوجيهة.

في بعض الحالات، كما في المحاكم القانونية، من المشروع أن نستنتج بطلان قضية ما إذا استبين أن كل المبررات التي طرحت في صالحها ليست وجيهة. مثال ذلك، قد يتوجب على المحلفين استنتاج براءة المتهم إذا كانت كل حجج الادعاء بإدانته تعاني من اختلالات قانونية. هذا راجع أساسًا إلى مبدأ أن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، والذي يستلزم أن عبء الإثبات إنما يقع على المُدّعي، فيما يقتصر العبء الذي يقع على المنكر على اليمين. على ذلك، فإننا نظل نقع في أغلوطة المبررات غير الوجيهة إذا استنتجنا أن القضية باطلة لمجرد أن حجة ما عليها ليست سليمة، ما لم تكن بالطبع الحجة الممكنة الوحيدة عليها (وهذا غير متصور في حالات الجدل العادية).

1.1 أغلوطة الأغلوطة (Fallacy Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم:

Argumentum ad Logican, Fallacist's Fallacy

صورة الأغلوطة:

الحجة ح على النتيجة ن أغلوطة؛ ولذا فإن ن باطلة.

مثال:

لقد بدا أن الاختبار الجديد واعد، غير أن الدراسات الثلاثة التي دافعت عنه تعاني من اختلالات منهجية حاسمة، ولذا فإنه من المرجح أنه اختبار فاشل.

كأي شيء آخر، يمكن لمفهوم الأغلوطة المنطقية أن يُساء فهمه أو استخدامه، وقد يصبح هو نفسه مصدر استدلال أغلوطي. وفق تعريفنا للأغلوطة، من ضمن أشراط الأغلوطة ألا يكون هناك رابط منطقي قوي بين مقدمات حجتها ونتيجتها. لكن هذا لا يقول شيئًا عن صدق النتيجة. إنه يقر فحسب شيئًا عن علاقة صدق مقدماتها بصدق نتيجتها. لذا فإن إثبات أن حجة ما أغلوطة لا يشكل بذاته إثباتًا لبطلان نتيجتها. النتيجة التالية بنيت على مقدمات باطلة، وإن ظلت الحجة التي تخلص إليها صحيحة:

كل فيل يطير

كل ما يطير ضخم الجثة

إذن، كل فيل ضخم الجثة.

بيّن أن صحة هذه الحجة لا يجعل نتيجتها باطلة (فالأفيال ضخمة حقيقة).

أما النتيجة التالية فقد أسست على حجة فاسدة، ومقدمات باطلة، رغم أن هذا لم يحل دون صدق نتيجتها:

كل المدن الكبرى تقع على البحر

تقع القاهرة على البحر

ولذا فإن القاهرة مدينة كبيرة؛

(وفق ما سوف يتضح من عرض أغلوطة إقرار التالي، هذه حالة عينية لتلك الأغلوطة).

إذا جادل أحدهم بقوله إن 64 تقسيم 16 يساوي 4؛ لأن العدد 6 في 64 يلغي العدد 6 في 16، وبذا نحصل على 4 تقسيم 1، ويكون الناتج 4، فقد جادل بطريقة خاطئة رياضيًا. آية خطئه أننا لا نستطيع إثبات قضية مماثلة باستخدام الأسلوب نفسه. حقيقة أن 45 تقسيم 15 تساوي 3 ليست ناجمة عن كون العدد 5 في 45 تلغي العدد 5 في 15؛ لأن الناتج في هذه الحالة سوف يساوي 4. غير أن الخطأ الذي ارتكب في البرهان الأول لم يؤثر في صدق نتيجته. أن تجادل بخلاف ذلك هو أن تقع في أغلوطة الأغلوطة.

نستطيع أن نُعبّر عن مفاد الفكرة هنا بالقول إنه رغم أن ما بُني على حق، حق ضرورة، فإن ما بُني على باطل ليس باطلًا ضرورة. ذلك أن ما بني على باطل قد يكون قابلًا لأن يُبنى على حق. في المقابل، رغم أن ما بني على حق قابل لأن يبنى على باطل، فإن ذلك لا يشكك بذاته في حقيقته. أن تقر خلاف ذلك هو أن تغفل لا تماثلًا بين سلامة الحجة واعتلالها (كنا نوهنا إليه في معرض الحديث عن "أغاليط المبررات غير الوجيهة").

ليس ثمة أيسر من تشكيل حجة أغلوطية على أية قضية، مهما كانت قيم صدق هذه القضية. غير أن الأمر الصعب هو العثور على حجة مقنعة على أية قضية، حتى لو كانت صادقة. مثال ذلك، اعتقد علماء الرياضة منذ عصور أن "مبرهنة فيرمات" صادقة، لكن أمر إثباتها استغرقهم ثلاثة قرون. الحال أنه طُرحت إبان تلك الفترة العديد من الحجج الفاسدة على صدقها. يحدث هذا حتى في

السياقات الاستقرائية. لقد تسنى لأرستركوس أن يخمن فرض مركزية الشمس قبل كوبرنيكوس بمئات السنين، لكن أدلته عليه كانت واهية (الشمس أشرف منزلة من الأرض، ولذا توجب أن تدور الأرض على الشمس). على ذلك، فإن وهن شواهده لم يبرهن على بطلان فرضه، ولم يحُل دون حصول كوبرنيكس على أدلة أقوى عليه.

بيد أنه إذا تسنى لنا إثبات أن كل الحجج المعروفة عن قضية ما أغلوطية، وكان عبء الإثبات يقع على خصم يناصر هذه القضية، فإننا لا نقع في هذه الأغلوطة حين ننكرها. باختصار، لا نقع في الأغلوطة إلا حين نجادل بقولنا: لأن هناك حجة أغلوطية على القضية، فإنه لا حجة مقنعة عليها، ومن ثم فإن القضية باطلة.

2. أغاليط المنطق المقامي (أو منطق الجهة)

(Fallacies of Modal Logic)

المنطق المقامي (أو ما يعرف بمنطق الجهة) فرع من علم المنطق يدرس العلاقات المنطقية التي تتضمن مقامات (وهي مفاهيم من قبيل الضرورة والإمكان والاستحالة والواجب والجائز). المقامات سبل يمكن للقضايا أن تصدق أو تبطل وفقها. الضرورة مقام لأن بعض القضايا صادقة (أو باطلة) ضرورة، والإمكان مقام لأن بعض القضايا يمكن أن تصدق (أو تبطل).

مثال ذلك، قد نقول إن الله موجود ضرورة، بمعنى أنه واجب الوجود، في حين نقول إن وجود العالم ممكن، بمعنى أنه لا ضرورة منطقية تحتم وجوده. وبطبيعة الحال، كل واقعي ممكن، بمعنى أنه إذا صدق الحكم بصدق قضية ما، صدق الحكم بإمكان صدقها. غير أنه ليس كل ممكن واقعيًّا، ومثال ذلك أن قيام حرب ثالثة ممكن، لكن قيامها لم يتحقق واقعًا راهنًا (بل ونأمل ألا يتحقق).

هناك أيضًا المقامات الزمنية، فبعض القضايا صادقة (أو باطلة) في الماضي، وبعضها سوف تكون صادقة (أو باطلة في المستقبل). الحكم بأن عدد سكان العالم أقل من 5 بلايين كان صادقًا في القرن الثامن عشر، ولم يعد كذلك في القرن الواحد والعشرين، كما أن الحكم بأن عدد سكان العالم أكثر من 7 بلايين لم يكن صادقًا في الماضي وليس صادقًا الآن، وإن نتوقع أن يصدق في نهاية القرن.

غير أن هذا لا يعني أن قيم صدق القضايا ترتهن بالزمن. حين يتسنى لنا معرفة السياق الذي قيل فيه الحكم، نستطيع أن نُعبّر عن القضية بتضمين الزمن الذي قيلت فيه، وآنذاك نثبت قيم صدقها مرة وإلى الأبد. مثال ذلك، القضية: "عدد سكان العالم في القرن الثامن عشر أقل من 5 بلايين"، صادقة في الماضي، والحاضر والمستقبل، وفي أي مكان في الكون. هذا مفاد الحكم الفلسفي القائل أن الحقيقة لا زمان لها، ولا مكان، وهو يشير أيضًا إلى مكمن الخلل الذي تعاني منه الأنساق المنطقية متعددة القيم، التي تعلق الحكم بخصوص القضايا المستقبلية والقضايا الشرطية التي تبطل مقدماتها.

أما المقامات الواجبية فتتعلق بمفهومي الواجب والجواز. ثمة قضايا ينبغي أن تصدق (أو تبطل)، في حين أن هناك قضايا يجوز أن تصدق (أو تبطل). هناك أيضًا المقامات المعرفية، فبعض القضايا نعرف أنها صادقة (أو باطلة)، وبعضها نعتقد أنها صادقة (أو باطلة).

أسلفنا في الفصل الأول أن الروابط القضوية أدوات تدخل على قضية أو أكثر كي تشكل قضية واحدة أكثر تركيبًا. من أمثلة الروابط القضوية: حرف العطف "و"، فقد يتوسط هذا الرابط قضيتين بحيث ينتج قضية وصلية واحدة. النفي أيضًا رابط قضوي، وإن كان يدخل على قضية واحدة.

معظم المقامات روابط قضوية، لكنها تختلف عن الروابط

القضوية الخمسة التي عرضنا لها في الفصل الأول في كونها ليست دوال صدقية، أي أن قيم صدق القضية (أو القضايا) الأصلية لا يحدد كلية قيم صدق القضية المركبة الناتجة عن استخدام المقامات في شكل روابط قضوية. الوصل رابط قضوي دال-صدقي لأن القضية الوصلية تصدق إذا صدق طرفاها، وتبطل في سائر الأحوال. النفي أيضًا رابط قضوي دال-صدقي؛ لأنه يعكس قيم القضية الأصلية.

غير أننا لا نستطيع أن نحدد قيم صدق قضية مقامية تأسيسًا على قيم صدق القضية التي تشملها (وهذا ما يعنيه الحكم بأن المقامات روابط قضوية ليست دوال- صدقية). فكما أسلفنا منذ قليل، حقيقة أن قضية ما صادقة لا تضمن أنها صادقة ضرورة، ولا تضمن أنها ليست صادقة ضرورة، كما أن حقيقة أنه من الضروري أن تقوم غدًا معركة بحرية أو لا تقوم، لا تستلزم أنه من الضروري أن تقوم غدًا معركة حربية، ولا تستلزم أنه من الضروري ألا تقوم غدًا معركة حربية، رغم أن القضية الفصلية تستلزم صدق أحد طرفيها على الأقل. فضلًا عن ذلك، فإن حقيقة أن قضية ما صادقة لا تضمن أننا نعرف أنها صادقة، فنحن كائنات ليست كلية العلم. الأغاليط المقامية أغاليط صورية تقوم فيها المقامات بدور في فساد الحجج، وهي شائعة في البرهنة الفلسفية، بحسبان أن المقامات مواضيع مفضلة في الفلسفة.

1 .2 أغلوطة المدى المقامي (Modal Scope Fallacy)

مثال: ب

إذا عرفت شيئًا، استحال أن تكون مخطئًا بخصوصه. ولكن إذا استحال أن تكون مخطئًا بخصوص أي شيء، فإنك متيقن منه؛ وهكذا، فإن التيقّن شرط ضروري للمعرفة. إذا لم تكن متيقنًا، فإنك لا تعرف حقيقة. وبحسبان أن الأشياء الوحيدة التي نستطيع أن نتيقن منها حقيقة هي المنطق والرياضيات، لا معرفة خارج مجال المنطق والرياضيات.

هذه حجة استخدمت عبر تاريخ الفلسفة في الدفاع عن موقف ارتيابي يشكك في إمكان قيام أية معارف إمبيريقية. إنها تزعم إثبات أن المعرفة ممكنة في مجال المنطق والرياضيات، ومستحيلة في أي مجال آخر.

مثال مخالف:

إذا كان المرء أعزبًا، فإنه يستحيل أن يكون متزوجًا. ولكن إذا استحال عليه أن يتزوج، فلا بدّ أنه قسيس. لذا، فإن كل العُزَّاب قساوسة.

للمقام، كأي مفهوم منطقي آخر، مداه الذي يحدد مجال تأثيره المنطقي في الجملة التي يرد فيها. غير أن مدى المقام في أية لغة طبيعية قد يكون قابلًا لأكثر من تأويل. قارن بين الجملتين:

- إذا كان أمين لحود رئيسًا، فمن الضروري أن يربو عمره على أربعين عامًا.

- إذا كان الله موجودًا، فمن الضروري أن يكون موجودًا.

رغم اختلاف مواضيع هاتين الجملتين، يبدو أن صورتهما المنطقية واحدة، فكلاهما، فيما يتبدى، قضية شرطية، كما أن العبارة المقامية "من الضروري" متضمنة في تالي كل منهما (تالي القضية الشرطية وفق تعريفنا في الفصل الأول هو ما يرد في جواب الشرط). على ذلك، فإن مدى المقامين قد يختلف، أقله وفق بعض التأويلات. يقر التأويل الأوضح للجملة الأولى التالي:

- يصدق القول ضرورة إنه إذا كان أمين لحود رئيسًا، فإن عمره يربو على أربعين عامًا.

هنا يطول مدى المقام "ضرورة" القضية الشرطية بأسرها. بكلمات أوضح فإن القضية تقر أنه يصدق ضرورة، بمقتضى الدستور اللبناني، أنه إذا كان أمين لحود رئيسًا، فإن عمره يربو على أربعين عامًا. في المقابل، لو كان لهذا المقام مدى ضيّقًا، لأقرت القضية أنه إذا كان أمين لحود رئيسًا، فإن عمره يربو ضرورة على أربعين عامًا. لكن هذا حكمًا باطلًا؛ إذ لا ضرورة في أن يربو عمر أحد على الأربعين. إن كون عمر المرء هو ما هو، مجرد حقيقة عرضية وليست ضرورية.

اعتبر الآن القضية:

• إذا كان الله موجودًا، فإنه موجود ضرورة.

هنا يقتصر مدى "ضرورة" على تالي القضية عوضًا عن القضية بأسرها. إنها تقر أنه إذا كان الله موجودًا، فإن وجوده ضروري. هذا زعم خاص بالله لا يسري على أي كائن آخر. إنه - بحمد الله - لا يسري مثلًا على أية طاغية من الطغاة، وإلا تأبد طغيانه أبد الآبدين.

في المثال السابق: إذا عرفت شيئًا، استحال أن تكون مخطئًا. ولكن إذا استحال أن تكون مخطئًا بخصوص أي شيء، فإنك متيقن منه، وهكذا، فإن التيقن شرط ضروري للمعرفة؛ قد يكون مدى مقام "استحال" في المقدمة الأولى ضيقًا يسري فحسب على عبارة "أن تكون مخطئًا"، وقد يكون واسعًا بحيث يشمل المقدمة بأسرها. هكذا يكون لدينا تأويلان:

- حين تعرف شيئًا، يستحيل أن تكون مخطئًا بخصوصه.
- يستحيل أن تعرف شيئًا وتكون مخطئًا بخصوصه.

كي تكون حجة المثال صحيحة، بحيث تنجح في إثبات أن التيقن شرط ضروري للمعرفة، يتعين أن يكون مدى المقام "يستحيل" ضيّقًا (يسري فحسب على تالي القضية، كما في التأويل الأول). غير أن صدق المقدمة الأولى قد يشترط أن يكون مداه واسعًا. تأويل المقدمة واسع المدى ينتج قضية لا خلاف عليها؛ إذ يستحيل أن يعرف المرء شيئًا باطلًا. لكن التأويل ضيق المدى

خلافي؛ إذ إن المعرفة لا تشترط بداهة استحالة الخطأ، بل تشترط فحسب عدم وقوعه.

لكن هذا يعني أننا أمام خيارين ليسا في صالح سلامة الحجة: إما أن المقدمة صادقة، وفق التأويل واسع المدى، لكنها تفشل في ضمان النتيجة، أو أن المقدمة تنجح في ضمان النتيجة، بسبب تأويلها ضيق المدى، لكنها باطلة (ما يعني أن الحجة صحيحة لكنها ليست سليمة). في الحالين، فإن الحجة غير مقنعة، ولا تلزمنا بإقرار نتيجتها. هذا برهان يتخذ صيغة مأزق الإحراج، ولا يقع في أغلوطة الإحراج؛ لأن الوسط بين البديلين: "المقدمة صادقة أو المقدمة باطلة"، مرفوع.

كي يتضح الأمر، قارن الحجة بالمثال المخالف سالف الذكر. إذا جادل شخص على النحو التالي:

> إذا كان أمين لحود رئيسًا، فمن الضروري أن يربو عمره على أربعين عامًا.
>
> أمين لحود رئيس
>
> ولذا، من الضروري أن يربو عمره على أربعين عامًا.

وفق التأويل الضيق لمدى المقام "من الضروري"، الحجة صحيحة، لكنها معتلة؛ لأن المقدمة الأولى سوف تكون باطلة؛ إذ لا ضرورة في أن يربو عمر أي أحد على الأربعين. وفق التأويل الواسع لذلك المقام، المقدمة صادقة، فالقضية التي تقر أنه إذا كان أمين لحود

رئيسًا، فإن عمره على أربعين عامًا، قضية صادقة ضرورة بمقتضى الدستور اللبناني. غير أن الحجة فاسدة، بمعنى أنها لا تضمن نتيجتها التي تقر تأويلًا ضيقًا للمقام.

الراهن أن الحجة الصحيحة في هذا السياق هي التي تقر التالي:

إذا كان أمين لحود رئيسًا، فإن عمره يربو على أربعين عامًا.

أمين لحود رئيس.

ولذا، فإن عمره يربو على الأربعين عامًا.

الضرورة هنا لا تكمن إلا في الانتقال من المقدمات إلى النتيجة، ولا تكمن في المقدمات، فهي عرضية، ولا في النتيجة. بتعبير آخر، فإن الحجة إنما تخلص من مقدمات عرضية إلى نتيجة عرضية، وإن كان الخلاص إليها يتم هنا بصورة ضرورية لمجرد أن المقدمات تضمن النتيجة. يمكن التعبير عن هذه الفكرة بالقول إن القضية "إذا كان أمين لحود رئيسًا، فإن عمره يربو على أربعين عامًا" ليست تكرارية، وأن تكراريتها وحدها التي تستلزم ضرورة أن يكون عمر لحود يربو على الأربعين حال كونه رئيسًا.

3. أغاليط المنطق القضوي

(Fallacies of Propostional Logic)

أسلفنا في الفصل الأول أن المنطق القضوي نسق منطقي يتعامل مع علاقات منطقية تقوم بين قضايا حال اعتبارها ككل، ومع قضايا مركبة من قضايا أبسط يتم إنتاجها عبر استخدام روابط قضوية دال- صدقية. أيضًا أوضحنا أن الرابط القضوي أداة تدخل على قضية أو أكثر فتجعلها أكثر تركيبًا، ومثالها "قبل، وبعد، وبسبب، وليس"، وأن الرابط القضوي يكون دالة صدقية إذا كانت قيم صدق المركب الناتج دالة على قيم صدق مكوناته.

يدرس المنطق القضوي العلاقات المنطقية القائمة بين القضايا والناتجة عن توليفات دوال- صدقية. وبحسبان أن صورة الحجة تكون صحيحة إذا استحال صدق مقدماتها وبطلان نتيجتها، نستطيع استخدام الدوال الصدقية في اختبار صحة الحجج. مثال ذلك، صورة الحجة:

س و ص

إذن، س

صحيحة؛ لأنه بصرف النظر عما نستعيض به عن س، و ص، إذا صدقت المقدمة صدقت كل من س، و ص، ما يستلزم أن النتيجة س صادقة. ولإثبات فساد صورة أية حجة، يكفي أن نعد

جدولًا يتضمن خطًا أفقيًا (يمثل قيمة صدقية ممكنة) تصدق فيه المقدمات وتبطل النتيجة، أو نجد حجة تتخذ الصورة المنطقية نفسها، مقدماتها صادقة ونتيجتها باطلة. هذا ما يعرف بالنظير المنطقي أو المثال المخالف.

عادةً ما تنشأ أغاليط المنطق القضوي عن تشابه بين صورة الأغلوطة وصورة حجة صحيحة، ما يجعلنا نتوهم أن الأغلوطة مجرد حالة عينية لهذه الحجة الصحيحة. هذا ما يجعلنا نعرض في بعض الحالات صورة الحجة الصحيحة التي قد تلتبس في ذهن البعض مع صورة الأغلوطة.

1 . 3 إقرار أحد طرفي الفصل

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة القياس البديل، وإقرار بديل، والقياس الفصلي الفاسد.

صورة الأغلوطة:

س أو ص؛ س؛ إذن ليس ص.

س أو ص؛ ص؛ إذن ليس س.

صور الحجج الصحيحة المشابهة:

س أو ص؛ ليس س؛ إذن ص.

س أو ص؛ ليس ص؛ إذن س.

أمثلة:

إما أن سعد الدين إبراهيم يحمل جواز سفر مصري أو أنه يحمل جواز سفر أمريكي؛ ولأنه يحمل جواز سفر مصري لا مراء في أنه لا يحمل جواز سفر أمريكي.

يتضح أن نتائج هذا التحليل خاطئة، إما لأن المعني يتمارض أو لأنني لم أتقن عملي. ولأنه ثبت أن المعني يتمارض، فلا ريب أنني أتقنت عملي.

إقرار أحد طرفي الفصل صورة حجة فاسدة حين ترد "أو" بمعناها الشمولي، كما تؤول عادةً في المنطق القضوي، الذي يتسق وإمكان أن يصدق طرفي الفصل. ذلك أن لكلمة "أو" معنيين:

- الفصل الشامل: أحد طرفي الفصل أو كلاهما صادق.
- الفصل الحصري (أو الاستبعادي): واحد بالضبط من أطراف الفصل صادق.

إقرار أحد طرفي الفصل، بوصفه صورة حجة، صحيح في حالة المعنى الحصري لكلمة "أو". إنه لا يشكل حجة فاسدة إلا في حالة المعنى الشامل. وفق هذا، كي يحق لنا اتهام حجة بالوقوع في أغلوطة إقرار أحد طرفي الفصل، يتعين أن نحدد دلالة كلمة "أو" الواردة في أولى مقدماتها.

وكما هو الحال مع أغاليط قضوية أخرى، من المرجّح أن تبدو الحجة التي تقر أحد طرفي الفصل صحيحة حين نأخذ في اعتبارنا

معلومات مضمرة في الحجة. في حالة إقرار الفصل، تقر المقدمة المضمرة:

- ليس كل من س و ص.

إذا كان لدينا مبرر للاعتقاد في أن طرفي الفصل متضادان (أي لا يجتمعان)، قد تكون الحجة حجة إضمارية صحيحة (valid enthymeme). في المقابل، إذا لم يكن في وسعنا استبعاد صدق طرفي الفصل في آن واحد، فإن الحجة تشكل أغلوطة.

في المثال الأول، ليس هناك ما يحول دون أن يحمل سعد الدين إبراهيم جواز سفر مصري وآخر أمريكي، ولذا فإن حقيقة أنه يحمل جواز سفر مصري لا تثبت ضرورة أنه لا يحمل جواز سفر أمريكي. أيضًا، لا شيء في المثال الثاني يحول دون أن يتمارض المريض وألا يكون خبير التحاليل قد أتقن عمله. في المقابل، في المثال:

إما أن يفوز الأفريقي أو يفوز الهلال

فاز الأفريقي

إذن لم يفز الهلال.

لدينا مبرر للاعتقاد في استحالة الجمع بين طرفي الفصل؛ إذ لا سبيل لأن يفوز فريقان في مباراة تجمع بينهما.

3 .2 إقرار التالي (*Affirming the Consequent*)

وتعرف أيضًا باسم:

إثبات التالي.

صورة الأغلوطة:

إذا س فـ ص؛ ص؛ إذن س.

صور الحجج الصحيحة المشابهة:

إذا س فـ ص؛ س؛ إذن ص (مـودس بـوننز) (Modus Ponenes)

إذا س فـ ص، ليس ص، إذن ليس س (مـودس تـولنز) (Modus Tollens)

أمثلة:

حين تمطر السماء، تكون الشوارع مبتلة

الشوارع مبتلة الآن

إذن، السماء تمطر الآن.

إذا كانـت الأرض تـدور حـول الـشمس، فـستبدو النجـوم القريبـة كأنهـا تغـير مواقعهـا نـسبة إلى النجـوم البعيـدة. ولأن الملاحظات تبين هذا، فإن الأرض تدور حول الشمس.

الأشخاص الذين يعانون من مشاكل نفسية يتصرفون بطريقـة غريبة. هذا الشخص يتصرف بطريقة غريبة، ما يستلزم أنه يعاني من مشاكل نفسية.

أمثلة مخالفة:

حين تنزل السماء ثلجًا، يتكدس الثلج في الشوارع
الشوارع مكدسة بالثلوج الآن
إذن السماء تنزل ثلجًا الآن.

من يتجرع سمًّا يموت، ولأن المجني عليه مات، فلا بدّ أنه تجرع سمًّا.

إقرار التالي صورة حجة فاسدة في المنطق القضوي. غير أن القضية الشرطية التي تستهل بها مقدمات هذه الحجة قد تصدق بسبب بطلان مقدمها وصدق تاليها. هكذا، إذا كانت س باطلة، وص صادقة، تصدق المقدمة الشرطية: "إذا س فـ ص"، هذا يجعل مقدمات الحجة (إذا س فـ ص؛ ص؛ إذن س) صادقة ونتيجتها باطلة، الأمر الذي يثبت فسادها.

في مثالنا المضاد الأول، تصدق المقدمتان وتبطل النتيجة، إذا كانت الشوارع ابتلت بسبب قيام هيئة المرافق برشها. لكن هذا يعني أنه يحتمل صدق المقدمتين وبطلان النتيجة، الأمر الذي يثبت فساد الحجة.

في مثال دوران الأرض حول الشمس، حقيقة اتساق نظرية ما مع مجموعة من الحقائق لا يعني أنها صادقة؛ إذ لا شيء يحول دون اتساق نظرية أخرى مع المجموعة نفسها من الحقائق. النظرية العلمية تكون صادقة إذا اتسقت مع كل الحقائق، ولأنه يستحيل

إثبات اتساق أية نظرية مع كل الحقائق، أقلّه بمقتضى لا تناهي عددها، فإنه يستحيل إثبات أية نظرية علمية.

كي يتضح فساد حجة دوران الأرض، اعتبر نظيرًا منطقيًا لها:

> إذا كانت هناك مخلوقات فضائية تخطف الناس، فلا ريب أنها سوف تفقدهم ذاكرتهم. ولأن لدينا الكثير ممن فقدوا ذاكرتهم، فلا بد أنه سبق لهم أن اختطفوا من قبل كائنات فضائية.

الحال أنه لو كانت حجة إقرار التالي صحيحة، لما وجد المحققون عناء في اكتشاف سبب وفاة أي شخص. لو كانت حقيقة أن حادثًا ما (يفضله المحققون) يسبب الموت، مضافًا إليها حقيقة أن المنية وافت الشخص موضع التحقيق، تكفي لإثبات أنه مات نتيجة ذلك النوع من الحوادث، لاكتفوا بإعلان سبب الوفاة بمجرد سماعهم بها، ودونما حاجة إلى إجراء أي تحقيق. غير أن أسباب الموت متعددة، وإن ظل الموت واحدًا. بكلمات أخرى، فإن الشروط الكافية للموت كثيرة، لكنه لا واحد منها ضروري، ولذا فإن موت أي شخص لا يكفي بذاته للدراية بسبب موته. وكما يتضح، هذا إثبات لفساد حجة إقرار التالي يتوسل استراتيجية النظير المنطقي.

من المرجح أن تبدو حالات إقرار التالي صحيحة حين نفترض معكوس المقدمة الشرطية (يسري هذا حتى في حالة أغلوطة إنكار المقدم؛ انظر أدناه). في مثالنا، قد نفترض مقدمة مضمرة مفادها أنه إذا كانت الشوارع مبتلة فإنها تمطر. ولأن الشوارع عادةً ما تجف

بسرعة، فإن لنا غالبًا أن نقر أن الشوارع المبتلة تدل على المطر. وفق هذه المقدمة المضمرة، حجة المثال صحيحة. حين يكون من الوجيه أن نعتبر معكوس القضية الشرطية مقدمة مضمرة، لا تكون هناك أغلوطة، بل حجة إضمارية صحيحة (valid enthymeme).

ولكن ليس لنا أن نفترض دائمًا معكوس القضية الشرطية، أساسًا لأن الشرط ليس من ضمن الروابط القضوية التبديلية (إذا س فـ ص، لا تستلزم إذا ص فـ س). يتضح هذا من المثال المضاد. لن يكون من الوجيه أن نعتبر المثال المضاد حجة إضمارية؛ لأن معكوس القضية الشرطية فيه (إذا كانت الشوارع مكدسة بالثلوج الآن، فإن السماء تنزل ثلجًا الآن) ليس معقولًا، وذلك بحسبان أن ذوبان الثلج في الشوارع يستغرق وقتًا طويلًا. هكذا، فإنه في حين أن وجود الثلج في الشوارع دليل على نزول سابق للثلج، فإنه دليل واهٍ على استمرار نزوله. ووفق هذا، فإن المثال المضاد حالة أغلوطية لإقرار التالي.

يمكن موضعة الخلل في أغلوطة إقرار التالي، وشبيهتها في هذا الخصوص، أغلوطة إنكار المقدم، بالقول إن كلًّا منهما يخلط بطريقته بين الشرط الضروري والشرط الكافي. إذا صدقت القضية الشرطية: "إذا س فـ ص"، فإن هذا يعني أن صدق س شرط كافٍ لصدق ص. لكن هذا لا يستلزم ضرورة، وخلافًا لما تقر الأغلوطة، أن س شرط ضروري لـ ص (أو أن ص شرط كافٍ لـ س). كون المرء عمانيًّا شرط كافٍ لعروبته، لكن عمانيته ليست شرطًا ضروريًّا لعروبته.

وكمثال آخر، هب شخصًا أبدى إعجابه لصديقه بالتقنية الغربية، وأن صديقه استنتج أنه مناصر للغرب، وذلك على اعتبار أن مناصري الغرب يبدون إعجابهم بالتقنية الغربية. بيّن أنه يرتكب بذلك أغلوطة إثبات التالي. إنه يقر ضمنًا صحة الحجة التالية:

كل أنصار الغرب معجبون بالتقنية الغربية

أنت معجب بالتقنية الغربية

إذن أنت مناصر للغرب

(راجع: إثبات فساد هذه الحجة في الفصل الثاني، تحت عنوان "اختبار صحة الحجج الحملية").

الراهن أن كثيرًا منا يرتكب هذه الأغلوطة دون أن يدري، فملاحقة الموضة وأحدث صرعات الأزياء قد يكون محاولة للتشبه بطبقة اجتماعية بعينها (أفراد تلك الطبقة يلبسون هكذا، وأنا ألبس مثلهم، فأنا منهم). في السبعينيات ظهر كتاب باسم "لماذا يحب المثقفون فيروز"، وقد تظاهر البعض بحبها كي يحسبوا من ضمن المثقفين، مرتكبين بذلك أغلوطة إقرار التالي.

3.3 إبدال طرفي الشرط (Commutation of Conditionals)

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة التالي، وعكس الشرط.

صورة الأغلوطة:

إذا س فـ ص؛ إذن إذا ص فـ س.

صور الحجة الصحيحة المشابهة:

إذا س فـ ص؛ إذن إذا ليس ص، فليس س.

مثال:

إذا كان علي أعزبًا، فإنه غير متزوج

إذن، إذا كان علي غير متزوج، فإنه أعزب.

مثال مخالف:

إذا كان هذا الشكل مثلثًا، فإن مجموع زواياه يقبل القسمة على 18.

إذا كان مجموع زوايا هذا الشكل يقبل القسمة على 18، فإنه مثلث.

ثمة تحذير لغوي (دفعًا لسوء الفهم) بخصوص تطبيق هذه الأغلوطة. يدأب بعض علماء الرياضيات على إقرار تعريفاتهم في شكل قضايا شرطية (تتخذ الصيغة "إذا س فـ ص")، عوضًا عن عرضها في شكل قضايا تشارطية (أي تتخذ الصيغة " س إذا وفقط إذا ص"). مثال ذلك:

المجال المتجه م متناهي الأبعاد إذا كانت له قاعدة متناهية.

سوف يكون من الخطأ أن نستنتج من هذا التعريف أنه إذا كان المجال المتجه متناهي الأبعاد، فإن له قاعدة متناهية.

تاريخ: هذه إحدى أغاليط أرسطو البالغ عددها ثلاث عشرة أغلوطة، وقد وردت في تصنيفه ضمن الأغاليط المستقلة لغويًا. غالبًا ما تعزى أغلوطة إقرار التالي المرتبطة بهذه الأغلوطة إلى أرسطو، غير أن وصفه لها أقرب إلى إبدال الشرط منه إلى إقرار التالي.

عادةً ما نفترض أن طرفي الشرط قابلان للإبدال. غير أنه يحدث كثيرًا أن تصدق القضية الشرطية دون أن يصدق معكوسها. المثال المخالف يبين ذلك. كون مجموع زوايا هذا الشكل يقبل القسمة على 18 لا يضمن أنه مثلث الأضلاع، رغم أن كونه مثلث الأضلاع يضمن قابلية مجموع زواياه القسمة على هذا الرقم. مجموع زوايا المربع يقبل القسمة على 18، لكن هذا لا يعني أن المربع مثلث الأضلاع.

3.4 إنكار أحد طرفي الوصل (Denying a Conjunct)

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة القياس الفصلي.

صور الأغلوطة:

س و ع لا يصدقان معًا؛ ليس س؛ إذن ع

س و ع لا يصدقان معًا؛ ليس ع؛ إذن س.

صور حجج صحيحة مشابهة:

س و ع لا يصدقان معًا؛ س؛ إذن ليس ع

س و ع لا يصدقان معًا؛ ع؛ إذن ليس س.

مثال:

لا يكون المرء مدمنًا وصحيح البدن في آن واحد

ولأنني لست مدمنًا،

فأنا صحيح البدن.

مثال مخالف:

لا يحدث أن تمطر السماء وتثلج في الوقت نفسه.

السماء لا تمطر الآن

إذن، فإن السماء تنزل ثلجًا الآن.

نفي الوصل إنما يعني أن أحد طرفي الوصل على الأقل باطل. لكن هذا يتسق مع إمكان أن يبطلا معًا. لذا، إذا عرفنا أن أحد طرفي الوصل باطل، لنا أن نستنتج أن الطرف الآخر صادق. في المقابل، إذا عرفنا أن أحد طرفي الوصل باطل، ليس لنا أن نستنتج من هذه المعلومة وحدها أن الطرف الآخر صادق، بحسبان أنهما قد يبطلان معًا.

من المرجح أن يبدو إنكار الوصل وجيهًا إذا كانت لدينا مبررات مستقلة للاعتقاد أن أحد طرفي الوصل على الأقل صادق.

هبنا أضفنا إلى إنكار الوصل مقدمة فصلية تقر "إما س أو ع". في هذه الحالة تكون الحجة الناتجة صحيحة:

س و ع لا يصدقان معًا؛ إما س أو ع؛ ليس س؛ إذن ع.

هذا ما يثبته الجدول التالي:

س	ع	- (س . ع)	(س v ع)	- س	ع
ص	ص	ك	ص	ك	ص
ص	ك	ك	ص	ك	ك
ك	ص	ك	ص	ص	ص
ك	ك	ص	ك	ص	ك

لاحظ أن الجدول يثبت أيضًا فساد الأغلوطة، أي فساد الحجة:

س و ع لا يصدقان معًا؛ ليس س؛ إذن ع

حيث يتضح من السطر الأخير إمكان أن تصدق مقدماتها وتبطل نتيجتها، وهذا ما يثبت الحاجة إلى المقدمة الثانية.

ولكن لاحظ أيضًا أنه بإضافة المقدمة الفصلية تنتهي مهمة المقدمة الأولى، وآية ذلك أن الحجة، وفق ما يبين الجدول نفسه، صحيحة في غيابها.

وعلى أي حال، حين يكون من الوجيه افتراض أن القضية الفصلية مضمرة، تصبح الحجة حجة إضمارية صحيحة (valid enthymeme)، ولا تكون أغلوطة.

مثال ذلك:

لا يحدث أن يكون المرء حيًّا وميّتًا في الوقت نفسه؛

سقراط ليس حيًّا؛

ولذا لا ريب أنه ميت.

حيث تضمر هنا القضية: "سقراط حي أو ميت"، التي تغنينا حال إضافتها عن القضية: "لا يحدث أن يكون المرء حيًّا وميّتًا في الوقت نفسه".

وبمناسبة الحديث عن سقراط نذكر الواقعة التالية المتعلقة بنفي قضية فصلية: بعد صدور الحكم بإدانة سقراط، صاح أحد حواريه، أبولودورس، قائلًا: "لا أستطيع يا سقراط تحمل رؤيتك تعدم ظلمًا وجورًا"، فرد عليه سقراط: "وهل كنت تفضل أن تراني أعدم عدلًا وإنصافًا؟" بيّن هنا أن سقراط يداعب تلميذه، لكن ما أراده أبولودورس هو نقيض ما حدث. وما حدث قضية وصلية تقر أن سقراط أعدم، وبطريقة ظالمة جائرة، ونقيض ما حدث هو ألا يرى سقراط يعدم ظلمًا، وهذا يحتمل أن يعني أنه يفضل ألا يراه يعدم وألا يرى الظلم يمارس عليه، أو أن يراه يعدم ولكن عدلًا، أو يرى الظلم يمارس عليه دون أن يعدم. وبطبيعة الحال، فإن السياق يحدد تمامًا مراد أبولودورس.

3.5 إنكار المقدم (Denying the Antecedent)

وتعرف أيضًا باسم:

نفي المقدم.

صورة الأغلوطة:

إذا س فـ ص؛ ليس س؛ إذن ليس ص.

صور الحجج الصحيحة المشابهة:

إذا س فـــ ص؛ س؛ إذن ص (مـــودس بـــونتز) (Modus Ponenes)

إذا س فـــ ص؛ لـــيس ص؛ إذن لـــيس س (مـــودس تـــولنز) (Modus Tollens)

اقتباس: "... سوف آتي على ذكر سبع عشرة قضية تؤمّن، حال صدقها، مبررًا وجيهًا لرفض القارئ نظرية التطور ولقبـول نظريـة الخلق بوصفها رؤية أساسية في العالم.

القضية الرابعة عشرة: الاعتقـاد في التطـور مكـون أسـاسي في الموقف الإلحادي، في القول بوحدة الوجود، وفي سائر الأنساق التي تنكر السلطة السيادية التي يحوزها كائن إلهي مشخص".

Henry M. Morris, ***The Remarkable Birth of Planet Earth***, (Creation_Life Publishers, 1972), pp. vi-vii.

مثال:

إذا ذاكرت تنجح

ولإنك لم تذاكر،

محتم ألا تنجح.

مثال مخالف:

إذا رأيت الضفة الأخرى من النهر، فلا بدّ أن الجو صحو؛
لم تستطع رؤية الضفة الأخرى من النهر،
ولذا لا بد أن الجو ليس صحوًا.

تقع أغلوطة إنكار المقدم حين تنكر إحدى مقدمات الحجة صدق مقدم قضية شرطية. هذه صورة حجة فاسدة؛ لأننا لا نستطيع أن نستنتج من حقيقة أن شرطًا كافيًا لقضية ما لم يتوفر أن القضية باطلة، وذلك بحسبان أنه قد يكون هناك شرط كافٍ آخر قد توفر فعلًا. في مثالنا، المذاكرة شرط كافٍ للنجاح، لكن للنجاح سبلًا أخرى، قد تكون سهولة الامتحان إحداها (دعونا لا نذكر الغش). في المثال المخالف، عدم قدرتك على رؤية الضفة الأخرى قد لا يكون سببها تلبد السماء بالغيوم، بل كون الوقت ليلًا، أو لأن نظرك ضعيف ولم تستخدم نظارتيك.

وكما سلف أن لاحظنا في معرض الحديث عن أغلوطة إقرار التالي (انظر أعلاه)، فإن أغلوطة إنكار المقدم تخلط بطريقتها بين الشرط الكافي والشرط الضروري. إذا كان السم شرطًا كافيًا للموت، فإن الكف عن تجرعه لا يضمن الخلود في الحياة؛ ذلك أنه ما لم يمت بالسم مات بغيره، ولهذا السبب، فإن الحجة التالية فاسدة:

إذا تجرع صابر السم، يموت

لم يتجرع صابر السم

إذن، فإن صابر لن يموت.

وكذا شأن الحجة التالية:

إذا حدث اشتعال، فقد توفر أكسجين،

لم يحدث اشتعال،

إذن، لم يتوفر أكسجين.

واضح في المثال الأخير أنه يخلط بين شرط كاف (الاشتعال كاف لتوفر الأكسجين) وشرط ضروري (توفر الأكسجين ضروري لحدوث الاشتعال).

فكرة الاقتباس هي أن كون فكرة التطور مكونًا أساسيًّا من مكونات الرؤية الإلحادية، أي إذا كان المرء ملحدًا، فهو يقر فكرة التطور، وكون المرء ليس ملحدًا، يلزمانه برفض هذه الفكرة. غير أن كون الملاحدة يقرون فكرة التطور، لا يعني بحال أن لا أحد سواهم يقرها، ولا يعني من ثم أن كل من يقرها ملحد.

نستطيع تبيان الخلل في حجة إقرار التالي عبر طرح حجة مماثلة أو نظير منطقي، أي حجة تحتاز على الصورة المنطقية نفسها، يتضح فيها إمكان صدق المقدمتين وكذب النتيجة. مثال ذلك:

ليست سعاد الصباح شاعرة إماراتية ما لم تكن شاعرة خليجية؛

سعاد الصباح ليست شاعرة إماراتية؛

ولذا فإنها ليست شاعرة خليجية.

لاحظ أن اعتبار هذه الحجة حالة لأغلوطة إنكار المقدم يتطلب إعادة صياغتها. الجملة: ليس س ما لم ص، إنما تعني أنه إذا ليس ص فليس س، التي تعني بدورها إذا س ف ص. هكذا، فإن "ليست سعاد الصباح شاعرة إماراتية ما لم تكن شاعرة خليجية" تعني أنه "إذا لم تكن سعاد الصباح شاعرة خليجية، فإنها ليست شاعرة إماراتية"، وتعني من ثم أنه "إذا كانت سعاد الصباح شاعرة إماراتية فإنها شاعرة خليجية". يتضح الآن أن المقدمة الثانية تنكر ما يقره مقدم الأولى. ولأن سعاد الصباح شاعرة كويتية، ومن ثم خليجية، يستبان أن هذه الحجة تركن إلى مقدمات صادقة وتخلص إلى نتيجة باطلة، الأمر الذي يثبت فساد صورتها.

نستطيع أخيرًا أن نوظف نسق جداول الصدق في إثبات فساد أغلوطة إنكار المقدم، وذلك على النحو التالي:

خ	ظ	(خ ← ظ)	- خ	- ظ
صادقة	صادقة	صادقة	باطلة	باطلة
صادقة	باطلة	باطلة	باطلة	صادقة
باطلة	صادقة	صادقة	صادقة	باطلة
باطلة	باطلة	صادقة	صادقة	صادقة

يستبان هنا أن ثمة قيمة صدقية (الخط الأفقي الثالث) تصدق فيها جميع المقدمات وتبطل النتيجة، وهذا كما بيّنا في الفصل الأول هو تعريف الحجة الفاسدة وفق نسق جداول الصدق.

3.6 نفي المقدم والتالي

(Negating Antecedent and Consequent)

مثال:

المحاور: كيف ترد على من يسأل عما يؤهلك لأن تكون القائد العام للقوات المسلحة في ضوء حقيقة أنك لم تلبس الزي العسكري قط؟

المرشح الرئاسي: أعتقد أن كون المرء قد ارتدى بزة عسكرية لا يجعله كفؤا لأن يكون قائدًا عامًّا للقوات المسلحة.

صور الأغلوطة:

إذا س فـ ص؛ إذن، إذا ليس س فـ ليس ص.

إذا ليس س فـ ليس ص؛ إذن إذا س فـ ص.

صور حجج صحيحة شبيهة:

إذا س فـ ص؛ إذن، إذا ليس ص فـ ليس س.

إذا ليس س فـ ليس ص؛ إذن إذا ص فـ س.

مثال:

إذا كانت هناك نار، فهناك دخان

لذا، إذا لم يكن هناك دخان، فليست هناك نار.

مثال مخالف:

إذا قطع رأس الجاني بالمقصلة، سوف يموت

لذا، إذا لم يقطع رأس الجاني بالمقصلة، لن يموت.

صورة الأغلوطة شبيهة بصور بعض الحجج الصحيحة إلى حد يسهل الخلط بينهما. لاحظ أن علاقة أغلوطة نفي المقدم والتالي بأغلوطة نفي المقدم كعلاقة أغلوطة إبدال طرفي الشرط بأغلوطة إقرار التالي. وكما هو الحال في تلك الأغاليط الشرطية، فإنها تكون أكثر ما تكون وجاهة حين يصدق أيضًا معكوس المقدمة الشرطية.

تحليل المثال:

يقول المحاور إن البعض سوف يثير اعتراضًا مفاده أنه إذا لم يجند المرء في العسكرية، فإنه ليس كفؤا لأن يكون القائد العام للقوات المسلحة. هذا يتكافأ منطقيًا مع القول بأنه "إذا كان المرء كفؤا لأن يكون القائد العام للقوات المسلحة، فلا بد أن سبق له أن جُنّد في العسكرية". ولأن المرشح الرئاسي لم يسبق له أن جند في العسكرية، فإنه ليس كفؤا لهذا المنصب. غير أن المرشح قال إنه سوف يرد على من يثير ذلك الاعتراض بإنكار أنه إذا جُنّد المرء في العسكرية، فإنه كفؤ لأن يكون القائد العام للقوات المسلحة؛ وهكذا فإنه يقع في الأغلوطة.

بكلمات أوضح، الاعتراض الذي توقعه المحاور وجيه: "الالتحاق بالعسكرية شرط ضروري لأن يكون المرء كفؤا لمنصب

القائد العام للقوات المسلحة". غير أن محاوره يرد على زعم يسهل دحضه، مؤداه أن الالتحاق بالعسكرية شرط كاف لذلك التأهل. هكذا فإنه لا يرد حقيقة على الاعتراض المثار ضد أهليته لأن يكون قائدًا عامًّا للقوات المسلحة.

وكما سوف يتضح، يمكن توظيف هذا المثال في توضيح أغلوطة لاصورية تعرف باسم أغلوطة "رجل القش". ذلك أن المرشح الرئاسي إنما يعمد إلى تشويه موقف المعترض على نحو يسهل عليه دحضه. إنه يخلق رجلًا من قش، ثم يوجه له ضربة قاضية.

4. أغاليط المنطق التكميمي

(Fallacies of Quantificational Logic)

رأينا في الفصل الثاني كيف أن المنطق التكميمي بسط للمنطق القضوي يُعنى بتقصي الخصائص المنطقية التي تختص بها بنية بعض القضايا التي تعد بسيطة من وجهة نظر المنطق القضوي.

العبارة: "سقراط حكيم"، قضية بسيطة من منظور المنطق القضوي لأنها تخلو من الروابط القضوية الدال- صدقية. غير أنها تحوز من منظور المنطق التكميمي بنية داخلية تتكون من موضوع ومحمول. وفضلًا عن الأسماء، لدى المنطق التكميمي متغيرات فردية تقوم مقام الأسماء، كما يشتمل أيضًا على متغيرات و"مكممات" من قبيل "كل" و"بعض".

للمنطق الحملي أغاليطه، تمامًا كما أن للمنطق القضوي أغاليطه. وكما هو الحال نسبةً إلى أغاليط المنطق القضوي، لتبيان فساد أية صورة حجة، يكفي أن نجد حالة عينية لها تصدق مقدماتها وتبطل نتيجتها، أي أنه يكفي أن نعثر على مثال مخالف. غير أنه لنا أيضًا أن نوظف التطوير الذي اقترحنا في الفصل الثاني في اختبار صحة الحجج وتبيان أيها يقع في أغلوطة.

4.1 الأغلوطة الوجودية (Existential Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة الافتراض الوجودي.

صورة الأغلوطة:

أية حجة تستلزم نتيجتها أن فئة ما تشمل عنصرًا واحدًا على الأقل، رغم أن مقدماتها لا تقر ذلك.

مثال:

كل مخالف للقانون سوف يقدم للمحكمة

إذن، بعض من قدم للمحكمة مخالف للقانون.

مثال مخالف:

كل الخيول المجنحة تطير

إذن، بعض الخيول المجنحة تطير.

تحوز القضية محتوى وجوديًا إذا كانت تستلزم أن فئة ما ليست خالية، أي أن بها عنصرًا واحدًا على الأقل. حين نستدل من مقدمات لا محتوى وجودي تقره نسبة إلى فئة بعينها على نتيجة تقر مثل هذا المحتوى، فإننا نقع في الأغلوطة الوجودية.

تاريخ:

في المنطق الصوري التقليدي الذي طوره أرسطو وبعض من أخلافه المناطقة في العصور الوسطى، افترض ضمنًا أن فئات الأشياء المشار إليها من قبل حدود (مواضيع ومحاميل) القضايا الكلية ليست خالية. لهذا السبب، اعتبرت بعض الحجج صحيحة،

رغم أنه ما كان لها أن تكون صحيحة لو أن فئات بعينها كانت خالية. مثال ذلك، القضية الكلية الموجبة في المنطق التقليدي تستلزم القضية الجزئية الموجبة، والقضية الكلية السالبة تستلزم القضية الجزئية السالبة. هذا ما يعرف باسم التداخل، ومثاله:

كل كاثوليكي مسيحي

إذن، بعض الكاثوليك مسيحيون.

لا ملحد مسيحي

إذن، بعض المسيحين ليسوا ملاحدة.

لسوء الحظ، وكما سبق أن أوضحنا في الفصل الثاني، فإن "التداخل" أو "الاستلزام" يُعبّر عن صورة حجة فاسدة إذا كانت الحدود تشير إلى فئة خالية، كما في حالة "الخيول المجنحة" في المثال السابق.

تخلَّى مناطقة القرن التاسع عشر عن افتراض أن بعض الفئات غير خالية، وتبنوا ما يعرف باسم "التأويل البوليني" - نسبةً إلى عالم المنطق جورج بول - للمكمات الكلية. وفق هذا التأويل، القضايا الكلية بنوعيها الموجب والسالب لا تحوز محتوى وجوديًّا، في حين تحوزه كل من القضيتين الجزئية الموجبة والسالبة. هكذا أصبحت بعض الحجج التي تعد صحيحة من منظور المنطق التقليدي حالات للأغلوطة الوجودية. وبطبيعة الحال، إذا حدث أن عرفنا أن الفئات المعنية ليست خالية، فإنه يتوجب علينا أن نعتبر الحجة المعنية حجة إضمارية صحيحة عوضًا عن اعتبارها أغلوطة. ولأن

كثيرًا من الفئات التي نتعامل معها في سياقات الجدل اليومية ليست خالية، كثيرًا ما تكون الحجج المعنية إضمارية.

تحول النظرية التقليدية دون الاستدلال بخصوص الفئات الخالية، وهذا يبدو ثمنًا زهيدًا إذا كان كل ما نضحي به فئات من قبيل فئة وحيد القرن (الكائن الخرافي). غير أن بعض الفئات قد تكون خالية وفق ما نعرف، وإن تسنى لنا الاستدلال بخصوصها. مثال ذلك، قد تكون هناك كائنات تعيش في كواكب أو مجرات لا نعرفها، لكننا لن نستطيع التعبير عن هذا الإمكان باستخدام النظرية التقليدية، ناهيك عن استخدام مثل هذه القضية في حجج بعينها، لمجرد أننا لا نعرف أن ثمة كائنات من هذا القبيل.

أيضًا، فإن هناك نظريات علمية تقر قضايا كلية لا محتوى وجودي لها. مثال ذلك، الفرض القائل بأن الأجسام التي تتحرك في فراغ، بحيث لا تقاوم حركتها أية أجسام أخرى، تتحرك إلى ما لانهاية، يعبر عن مبدأ أساسي في الميكانيكا المعاصرة، رغم أنه ليست هناك، وفق ما نعرف، أجسام تتحرك في فراغ مطلق.

وحتى في سياقات الحياة اليومية، وكما بيّنا في الفصل الثاني، قد نقر جملًا كلية دون أن نتأكد من احتيازها على أي محتوى وجودي. هبني أدرّس مادة ما، وأنني انتهيت من تصحيح أجوبة طلابها، فوجدت أن ثلاثة منهم فقط قد رسبوا، وحين تعرفت على أسمائهم اكتشفت أن كلهم من مواطني الدولة التي أدرس بها. ثم هب أن شخصًا ما سألني عن نتيجة الوافدين في ذلك الامتحان. أليس لي

أن أقول، حتى إن لم أكن أعرف أن لدي طلبة وافدين أصلًا، إن كل الوافدين قد نجحوا؟ يبدو أن ذلك كذلك، رغم أن أرسطو سوف يخالفنا الرأي. عنده، القضية الكلية تبطل في حالتين: إذا لم يكن لديها محتوى وجودي، وإذا تعينت الخاصية الواردة في مقدمها دون أن تتعين الخاصية الواردة في تاليها. في مثالنا، القضية "كل الوافدين نجحوا" تبطل في حالتين: إذا لم يكن ثمة وافد، وإذا كان هناك وافد واحد على الأقل لم ينجح. أما من منظور المنطق المعاصر، فإن القضية الكلية لا تبطل إلا في الحالة الأخيرة. إذا لم يكن هناك وافد، فكل الوافدين قد نجحوا (وكل الوافدين قد رسبوا أيضًا)!

على ذلك، فإن القضية الكلية قد تستلزم تحادثيًّا نظيرتها الجزئية. ما كان لأحد في الظروف العادية أن يقر أن كل الوافدين نجحوا ما لم يكن يعتقد أن ثمة وافدين ضمن طلابه. هذا ما قصدنا بالقول إن الحجة الوجودية كثيرًا ما تكون إضمارية.

4.2 العكس المحظور (Illicit Conversion)

وتعرف أيضًا باسم: العكس الفاسد.

صور الأغلوطة:

كل أ هو ب؛ إذن كل ب هو أ.

بعض أ ليس ب؛ إذن بعض ب ليس أ.

صور حجج صحيحة شبيهة:

لا أ هو ب؛ إذن لا ب هو أ

بعض أ هو ب؛ إذن بعض ب هو أ.

أمثلة:

كل الشيوعيين ملاحدة

إذن، كل الملاحدة شيوعيون.

بعض الكلاب ليست حيوانات أليفة

إذن، بعض الحيوانات الألفية ليست كلابًا.

أمثلة مخالفة:

كل الكلاب حيوانات ثديية

إذن، كل الحيوانات الثديية كلاب.

بعض الحيوانات الثديية ليست قططًا

إذن، بعض القطط ليست حيوانات ثديية.

لا سبيل لعكس القضية الكلية الموجبة، ولا لعكس القضية الجزئية السالبة، رغم أنه يجوز عكس القضية الكلية السالبة والقضية الجزئية الموجبة. كون كل الفئران تمشي على أربع، لا يستلزم أن كل ما يمشي على أربع فأر. "المشي على أربع" حد مستغرق في القضية الثانية، رغم أنه ليس مستغرقًا في الأولى، ولذا فإن من يقلب حدي

القضية الأولى إنما يستغرق حدًّا لم يسبق لـه اسـتغراقه، وهـذا غـير جائز لأنه يتضمن ما يعرف بالقفزة الاستقرائية.

أيضًا، وللسبب نفسه، كون بعض المؤمنين بالله ليسوا موحدين (أي أنهـم يؤمنـون بـالله ويؤمنـون بغـيره) لا يـستلزم أن بعـض الموحدين لا يؤمنون بالله، فهـذا قـول متنـاقض يتـضح بطلانـه. في المقابل، إذا صح القول أنه لا أفريقـي أوروبي، صـح القـول أنـه لا أوروبي أفريقي، وإذا صح القول بأن بعض العرب مسلمون، صـح القول بأن بعـض المـسلمين عـرب. في الحـالين، نحـافظ عـلى قـيم الصدق (فكل القضايا صادقة)، والكم (في الحالة الأولى القـضيتان كليتان، وفي الثانية القضيتان جزئيتـان) والكيـف (في الحالـة الأولى القضيتان سالبتان، وفي الثانية القـضيتان موجبتـان)، ولا نـستغرق حدًّا لم يسبق استغراقه.

لاحظ الشبه القائم بين أغلوطـة العكـس المحظـور وأغلوطـة إبدال طرفي القضية الشرطية، وهو شبه راجع إلى استخدام القـضية الكلية الموجبة رابط الشرط. وبطبيعة الحال، فإن الخلـل في الحـالين إنما يتعين أساسًا في توهم اختصاص الشرط بخاصية التبادلية.

ولكن هذا يطرح السؤال عن علة جواز عكس القضية الكليـة السالبة رغم استخدامها رابط الشرط. السبب هو أننا في هذه الحالة لا نعول على تبادلية الشرط بل على تكافؤ القضيتين:

إذا س فـ ص

إذا ليس ص فـ ليس س.

لكن هذا ليس إبدالًا لطرفي الشرط في حالتها الموجبة، بل إبدالًا يسلب كل طرف، وهو جائز للسبب التالي: القضية "إذا س فـ ص" لا تبطل إلا في حالة واحدة، حالة صدق مقدمها س وبطلان تاليها ص. لكن هذا يسري أيضًا على القضية: "إذا ليس ص فليس س"، فهي لا تبطل إلا حال بطلان ص وصدق س؛ الأمر الذي يثبت تكافؤ هاتين القضيتين. في المقابل، فإن الحالة التي تبطل فيها: "إذا س فـ ص" (صدق س وبطلان ص)، تختلف عن الحالة التي تبطل فيها: "إذا ص فـ س" (صدق ص وبطلان س)؛ ما يثبت أنهما ليستا متكافئتين، ويثبت من ثم عدم اختصاص الشرط بخاصية التبديلية.

4.3 تغيير مواضع المكممات (Quantifier_Shift Fallacy)

صورة الأغلوطة:

كل أ يشكل حدًّا في العلاقة ع مع ب ما؛

إذن، توجد ب تشكل حدًّا في معكوس العلاقة ع مع كل أ.

صور حجج صحيحة مشابهة:

توجد ب تشكل حدًّا في العلاقة ع مع كل أ

إذن، كل أ يشكل حدًّا في معكوس العلاقة ع مع ب ما.

مثال:

لكل حادث سبب، أي أن كل حادث يشكل حدًّا في علاقة الأثر مع حد ما.

إذن، ثمة سبب لكل حادث، أي يوجد حادث يشكل حدًّا في معكوس علاقة الأثر - أي في العلاقة السببية - مع كل حادث. هذا ما يسمى بالعلة الأولى أو الله.

مثال مخالف:

كل شخص يحب شخصًا ما.

إذن، ثمة شخص يحبه الجميع.

لكل عضو من أعضاء النادي سيارة يقودها بنفسه؛

إذن توجد سيارة يقودها كل أعضاء النادي.

تشير عبارة "تغيير مواضع المكممات"، إلى المكممين الوارد ذكرهما في بداية كل من المقدمة والنتيجة ("كل" و"بعض"). في المقدمة يرد المكمم الكلي ثم الجزئي، في حين أنه في النتيجة يرد المكمم الجزئي ثم الكلي. هذا يعني أن المكمم الكلي في المقدمة يحوز المدى الأوسع، بينما يحوز المكمم الجزئي في النتيجة مدى أوسع.

يستبان الخلل في الأغلوطة عبر فحص أمثلة مخالفة لا تنطلي على أحد. مثال ذلك: لكل شخص أم. لكن ذلك لا يستلزم وجود أم للجميع (ما لم نقصد حواء). على ذلك، وهذا ما تبينه صور الحجج الصحيحة المشابهة، فإن العكس صحيح. إذا كان ثمة

شخص يحب الجميع، سوف يلزم عن ذلك أن كل شخص محبوب من قبل شخص ما. غير أنه لا يلزم عن حقيقة أن كل شخص محبوب من قبل شخص ما، وجود شخص يحب الجميع. حقيقة أن هذين الاستدلالين لا يختلفان إلا في وجهة تغير مواضع المكممين مبرر نفسي يفسر سهولة الوقوع في هذه الأغلوطة.

قد نفيد لتفهم أهمية ترتيب المككمات المتغايرة من موقفين يتخذان في سياق فلسفة العلم. ثمة من يذهب إلى أن موضوعية العلم موضع اشتباه لأن هذه الموضوعية تشترط أن تكون هناك لغة محايدة نسبة إلى أية نظريتين علميتين. في المقابل، ثمة من يرى أنه يكفي للحفاظ على موضوعية العلم أن نتأكد من أنه نسبة إلى أية نظريتين علميتين، هناك لغة محايدة. في الحالة الأولى، المطلوب لغة محايدة بشكل مطلق، أي محايدة نسبةً إلى كل النظريات. أما في الحالة الثانية، فكل ما هو مطلوب هو الحياد النسبي، أي نسبة إلى أي نظريتين بعينهما، ثمة لغة محايدة، وهي لغة قد لا تكون محايدة نسبةً إلى نظريات أخرى.

رمزيًا، تقر القضية: "نسبة لكل عدد، ثمة عدد أكبر منه" التالي:

(∀سـ) ((ن سـ ← (∃ صـ) ب صـ سـ))

هذه قضية صادقة، أساسًا لأن الأعداد الطبيعية مرتبة تصاعديًا ولامتناهية. غير أن هذا لا يعني أن ثمة عددًا أكبر من كل الأعداد، وهذه قضية يمكن ترميزها على النحو التالي:

(∃ صـ) ((∀سـ) (ن سـ ← ب صـ سـ)).

وكما يستبان من الترميز، فإن الفرق الأساسي بين القضيتين إنما يتعين في ترتيب موضعي المكممي الكلي والجزئي.

ثمة أغلوطة تعرف باسم أغلوطة التركيب، وهي من ضمن الأغاليط اللاصورية التي سوف نناقشها في الفصل الأخير، تتأسس على حكم خاطئ مفاده أن ما يسري على جميع الأجزاء يسري على الكل الذي يشتمل على هذه الأجزاء. قد نتوهم أن هناك شبهًا بين هذه الأغلوطة وأغلوطة تغيير مواضع المكممات، لكن الأمر خلاف ذلك. يستبان ذلك من مثال أعضاء النادي. لو جادلنا بقولنا:

كل عضو من أعضاء النادي يقود سيارة تخصه؛

إذن النادي يقود سيارة تخصه؛

نكون وقعنا في أغلوطة التركيب.

أما إذا جادلنا بقولنا:

لكل عضو من أعضاء النادي سيارة يقودها بنفسه؛

إذن توجد سيارة يقودها كل أعضاء النادي؛

فقد وقعنا في أغلوطة تغيير مواضع المكممات. تحديدًا، فإننا في هذه الأغلوطة لا نستخدم فحسب نوعين من المكممات، جزئي وكلي، ونخلط في ترتيبهما، بحيث ننتقل من حكم كلي إلى حكم جزئي، بل نقوم بما هو أكثر من ذلك؛ إذ نعكس العلاقة التي يتم إقرارها في الحكم الجزئي. أما في أغلوطة التركيب، فنقتصر على

الانتقال من حكم كلي يسري على أفراد فئة إلى إقرار سريانه على الفئة نفسها، متغاضين عن حقيقة أن الكل ليس مجرد مجموع أجزائه.

في سياق حديثنا عن الغموض الدلالي سوف نستخدم المثال التالي:

الحوادث غير المحتملة تحدث كل يوم تقريبًا، لكن ما يحدث كل يوم تقريبًا حدث جد محتمل، ولذا فإن الحوادث غير المحتملة جد محتملة.

سوف نبين أن ثمة تلاعبًا يمارس هنا بمعنى عبارة "غير محتملة". ترتيب سير سيارات في شارع مزدحم بها على نحو بعينه غير محتمل. كل ترتيب في أية فترة زمنية نختار غير محتمل. هل يعني هذا أن غير المحتمل يحدث دائمًا ويعد من ثم جد محتمل. الإجابة لا. في كل مرة ثمة ترتيب ما، ولكن ليس هناك ترتيب يتكرر كل مرة. هذا شبيه إلى حد بالفرق بين القضيتين: "نسبة لكل عدد، ثمة عدد أكبر منه" و"ثمة عدد أكبر من كل عدد"، لكنه ليس شبيهًا تمامًا. مرة أخرى، ثمة خلط بين المكممات، لكن ليس هناك عكس للعلاقة.

4.4 البعض كذا والبعض ليس كذا (Some Are, Some Are Not)

وتعرف أيضًا باسم:

المقابلة غير المسوغة.

صور الأغلوطة:

بعض أ هو ب؛ إذن بعض أ ليس ب

بعض أ ليس ب؛ إذن بعض أ هو ب.

مثال:

بعض الساسة محتالون

إذن، بعض الساسة ليسوا محتالين.

كي نفهم طبيعة هذه الأغلوطة، نحتاج إلى تذكر الفرق بين الاستلزام المنطقي والاستلزام الضمني (أو التحادثي) الذي كنا أشرنا إليه في الباب الأول.

الاستلزام المنطقي: علاقة تقوم بين القضايا، أي بين معاني الجمل. س تستلزم ص منطقيًّا إذا وفقط إذا استحال صدق س وبطلان ص.

الاستلزام الضمني: علاقة تقوم بين حقيقة أن شخصًا ما أقر جملة وقضية ما. س تستلزم ص ضمنيًّا إذا ما كان لقائل س، في الظروف العادية، أن يقول س لولا أنه يقصد ص.

الاستلزام الضمني مؤسس على قواعد تحكم عملية الاتصال التعاوني. من بين هذه القواعد قاعدة تقول إنه يتعين على المرء ألا يقر إلا ما يعتقد في صدقه، وأخرى تقر أنه يتعين على المرء أن يقر جملًا تتسق منطقيًّا قدر الإمكان مع قول الحق.

هكذا، في حين أن الجملة "بعض أ هو ب" لا تستلزم منطقيًا أن "بعض أ ليس ب"، فإن حقيقة أن شخصًا ما أقر الأولى تستلزم ضمنيًا الجملة الثانية. بكلمات أخرى، لو عرف المرء أن كل أ هو ب، لقال ذلك، وحقيقة أنه لم يقل سوى ما قال إنما تستلزم ضمنيًا (دون أن تستلزم منطقيًا) أنه لا يعتقد أن كل أ هو ب.

وكما سبق أن نوهنا، إذا عرفت أن كل أ هو ب، فإن إقرار أن بعض أ هو ب إقرار لنصف الحقيقة. وهكذا، فإن أغلوطة البعض كذا، والبعض ليس كذا، إنما تكمن في الخلط بين الاستلزام المنطقي والاستلزام الضمني أو التحادثي، وذلك عبر افتراض أن "البعض كذا" تستلزم منطقيًا: "البعض ليس كذا"، في حين أنها لا تستلزمها إلا ضمنيًا.

نلحظ أيضًا أن ثمة سياقات نقر فيها أن "البعض كذا" دون أن نريد من ذلك أن "البعض ليس كذا". إذا قام مدرس إحدى المواد بتصحيح بعض أجوبة طلابه، ووجد أن كل من قام بتصحيح إجابته قد نجح، فله قبل أن يكمل التصحيح أن يقر أن بعض الطلاب نجحوا. لكن قوله هذا لا يلزمه (لا منطقيًا ولا ضمنيًا) بأن بعضًا آخر لم ينجح، ما دام قال ما قال في سياق يعرف المعنيون ضمنه أنه لم ينته بعد من تصحيح جميع الأجوبة.

عند أرسطو، العلاقة بين القضية الجزئية الموجبة والقضية الجزئية السالبة علاقة دخول تحت التداخل. إنهما لا يبطلان معًا لكنهما قد يصدقان معًا. لكن إمكان أن يصدقا معًا إنما يستلزم أنه لا

تناقض في إقرارهما معًا، ما يستلزم بدوره أن إقرار إحداهما لا يعني ضرورة إنكار الأخرى.

أيضًا، فإن المنطق المعاصر يقر إمكان أن تصدق القضية الجزئية الموجبة وتصدق في الوقت نفسه نظيرتها الجزئية السالبة. الراهن أن الموضع الذي يختلف فيه المنطق المعاصر عن المنطق الأرسطي في هذا السياق إنما يتعين في إمكان أن يبطلا معًا. ففي حين ينكر المنطق الأرسطي هذا الإمكان، فإن المنطق المعاصر يُجوّزه، وذلك بحسبان أن إمكان بطلانهما مستلزم من إمكان أن يصدق نقيض كل منهما معًا. ولأن النقيضين هنا هما الكلية الموجبة والكلية السالبة، ولأنه بالمقدور وفق المنطق المعاصر أن يصدقا معًا، حال عدم وجود ما يقابل مقدم شرط الكلية الموجبة؛ فإنه يحتمل أن يصدقا معًا، ما يستلزم أنه يمكن للقضيتين: الجزئية الموجبة والجزئية السالبة أن يبطلا معًا.

ولأن الأغلوطة لا تتعلق بهذا الإمكان الأخير، فإن هناك اتفاقًا بين أرسطو والمعاصرين على فساد حجة البعض كذا، والبعض ليسوا كذا.

4.5 أغلوطة الخلف

(The Fallacy of Reductio Ad Absurdum)

صورة الأغلوطة:

لإثبات أن كل سـ هو صـ، افترض مضادها (أن لا سـ هو

صـ)، واثبت أن هذا الفرض يسلم إلى قضية باطلة (أو تنـاقض، أو نتيجة ينبو عنها العقل، أو نتيجة ينكرها الخصم).

صورة الحجة الصحيحة المشابهة:

لإثبات أن كل سـ هو صـ، افترض نقيضها (أن بعض سـ ليس ص)، واثبت أن هذا الفرض يسلم إلى قضية باطلة (أو تنـاقض، أو نتيجة ينبو عنها العقل، أو نتيجة ينكرها الخصم).

برهان الخلف، كما أسلفنا في الفصل الأول، حجة صحيحة. تقع أغلوطة برهان الخلف عندما نحاول إثبات قضية عبر إثبات أن ضدها (عوضًا عن نقيضها) يفضي إلى تناقض. المتناقضتان قضيتان لا يصدقان معًا ولا يبطلان معًا، ومثالهما: "كل الحيوانات مفترسة" و"بعض الحيوانات ليست مفترسة"، ولـذا فـإن إثبـات أن إحـدى المتناقضتين يفضي إلى قضية باطلة (أو تناقض، أو نتيجة ينبو عنها العقل، أو نتيجة ينكرها الخصم) يضمن بذاته صدق الأخرى.

في المقابل، المتضادان قضيتان لا يـصدقان معًـا وقـد يـبطلان، ومثالهما: "كل الحيوانات مفترسـة"، و"لا حيـوان مفـترس" (أقلّـه وفق المنطـق الأرسـطي)، ولـذا فـإن إثبـات أن إحـدى القـضيتين المتضادتين تفضي إلى قضية باطلة (أو تناقض، أو نتيجـة ينبـو عنهـا العقل، أو نتيجة ينكرها الخصم) لا يضمن بذاته صـدق الأخـرى، فقد تكذبان معًا. بكلمات أخرى، فإن الوسط بين المتضادين، خلافًا للوسط بين المتناقضين، ليس مرفوعًا.

غير أنه وفق المنطق المعاصر، إذا كانت القضية الكلية الموجبة المراد إثباتها ترد في سياق نقرّ وفقه أن ثمة ما يقابل مقدم الشرط، فإنه لا سبيل لإثباتها بمجرد إثبات أن القضية الكلية السالبة المناظرة لها تفضي إلى قضية باطلة (أو تناقض، أو نتيجة ينبو عنها العقل، أو نتيجة ينكرها الخصم). ولأنه لا حاجة أصلًا لتبني استراتيجية برهان الخلف في إثبات القضية الكلية الموجبة التي لا مناظر موضوعي لمقدم شرطها؛ إذ إنها سوف تصدق تلقائيًّا دون حاجة إلى أي برهان، فإن الموقف الذي يتخذه المنطق الأرسطي من أغلوطة برهان الخلف يتماهى عمليًّا من موقف المنطق المعاصر.

ارتكب "ديفيد هيوم" أغلوطة الخلف حين جادل على النحو التالي. لإثبات أن كل العلل تسبق معلولاتها، افترض أن العلل متعاصرة بمعنى أنها تحدث في الوقت الذي تحدث معلولاتها. لكن هذا يستلزم أن الكون انبثق إلى الوجود فجأة، ما يستلزم بدوره أن الإنسان لن يحصل على فكرة الزمان. ولأن الإنسان لديه فكرة الزمان، فإن فرضنا باطل، ما يثبت أن العلل تسبق معلولاتها.

غير أن الفرض الذي افترضه هيوم لا يتناقض مع الفرض الذي يود إثباته، بل يتضاد معه. نقيض الفرض أن كل العلل تسبق معلولاتها إنما يقر أن بعض العلل تسبق معلولاتها، ولا يقر أن العلل متعاصرة. لهذا السبب، فإن كون افتراض هيوم يفضي إلى قضية باطلة، وإن ظل يعني أنه فرض باطل، لا يعني صدق القضية الأصلية التي يرغب في إثباتها، فقد يبطلان معًا.

الراهن أنه ما كان لهيوم أن يخلص إلى التناقض الذي خلص إليه لو أنه افترض نقيض ما أراد إثباته. افتراض أن بعض العلل ليست متعاصرة لا يستوجب أن الكون انبثق إلى الوجود فجأة، ولا يستلزم من ثم عدم حصول الإنسان على فكرة الزمان. ذلك أن هذا الافتراض لا يحول بذاته دون وجود علل ليست متعاصرة تكفي لحصول الإنسان على فكرة الزمان.

يمكن الجدل بأن أغلوطة برهان الخلف ترتد في النهاية إلى أغلوطة إقرار أحد طرفي الفصل. تذكر أن برهان الخلف قائم على صحة الحجة التالية:

(- س ← ص)، - ص، إذن س.

هذه حجة صحيحة وفق ما أثبتنا في الفصل الأول باستخدام الجدول التالي:

س	ص	(- س ← ص)	- ص	س
صادقة	صادقة	صادقة	باطلة	صادقة
صادقة	باطلة	صادقة	صادقة	صادقة
باطلة	صادقة	صادقة	باطلة	باطلة
باطلة	باطلة	باطلة	صادقة	باطلة

إذا رغبنا في التفصيل في فكرة البرهان، لنا أن نصوغ الحجة على النحو التالي:

(- س ← (ص . - ص)؛ إذن س؛

حيث يستبان أن الحجة تقر أنه إذا كان نقيض الفرض يسلم إلى تناقض، فإن الفرض صادق. في حالة أغلوطة برهان الخلف، مفاد الفكرة هو أنه يكفي لإثبات الفرض س أن نثبت أن مضاد س يسلم إلى تناقض. لا سبيل للتعبير قضويًا عن مضاد س إلا باستخدام سلب الوصل، الذي يقر أنهما لا يصدقان معًا، ويترك إمكان أن يبطلا معًا قائمًا. هكذا فإنه يمكن التعبير عن هذه الأغلوطة على النحو التالي:

(ص ← (ص. – ص))، – (س .ص)؛ إذن س.

لكن هذه الحجة فاسدة. ذلك أن كون ص تفضي إلى تناقض إنما يعني أن ص باطلة. غير أن بطلان ص، في ضوء حقيقة بطلان الجمع بين س و ص، لا يثبت صدق س. ولأنه يمكن التعبير عن حقيقة بطلان الجمع بين س و ص بقضية فصلية كل من طرفيها سالب، وذلك وفق قانون دي مورجان، أن تقر أن بطلان ص في ضوء حقيقة بطلان الجمع بينهما يثبت صدق س، هو أن تقع في أغلوطة إقرار أحد طرفي الفصل. بكلمات أوضح، يقر برهان الخلف التالي:

– ص، – (س . ص)؛ إذن س.

باستخدام قانون دي مورجان، نستطيع إعادة صياغته على النحو التالي:

– ص، (– س V – ص)؛ إذن س.

الجدول التالي يثبت فساد هذه الحجة:

س	ص	– ص	(– س ∨ – ص)	س
صادقة	صادقة	باطلة	باطلة	صادقة
صادقة	باطلة	صادقة	صادقة	صادقة
باطلة	صادقة	باطلة	صادقة	باطلة
باطلة	باطلة	صادقة	صادقة	باطلة

هنا يعين السطر الأخير قيمة صدقية تصدق فيها المقدمات وتبطل النتيجة.

5. أغلوطة الرجل المقنّع (The Masked Man Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم: الاستعاضة المحظورة للمتماهيات.

صور الأغلوطة:

سـ = صـ

ق سـ (حيث ق سياق قصدي)

إذن، ق صـ

ق سـ (حيث ق سياق قصدي)

ليس ق صـ

إذن، سـ ≠ صـ

أمثلة:

الرجل المقنع أحد أصدقائك.

يعتقد الشاهد أن الرجل المقنع ارتكب الجريمة.

إذن، يعتقد الشاهد أن أحد أصدقائك ارتكب الجريمة.

يعتقد الشاهد أن الرجل المقنع ارتكب الجريمة.

لا يعتقد الشاهد أن أحد أصدقائك ارتكب الجريمة.

لذا، فإن الرجل المقنع ليس أحد أصدقائك.

أمثلة مخالفة:

الرجل المقنع أحد أصدقائك.

يزعم الشاهد أن الرجل المقنع ارتكب الجريمة.

إذن، يزعم الشاهد أن أحد أصدقائك ارتكب الجريمة.

يزعم الشاهد أن الرجل المقنع ارتكب الجريمة.

ينكر الشاهد أن يكون أحد أصدقائك ارتكب الجريمة.

لذا، فإن الرجل المقنع ليس أحد أصدقائك.

تشكل الاستعاضة بالمتماهيات، التي تعرف أيضًا باسم "قانون ليبنتز"، صورة حجة صحيحة ما دام كان السياق شفافًا. مثال ذلك، بحسبان أن الغزالي مؤلف *تهافت الفلاسفة* وأن الغزالي هو حجة الإسلام، فإن حجة الإسلام مؤلف *تهافت الفلاسفة*. السياق "س مؤلف *تهافت الفلاسفة*" شفاف، ما يعني أننا نستطيع أن نستعيض فيه عن المتماهيات. في المقابل، لا يلزم عن حقيقة أن شخصًا ما قال إن "الغزالي مؤلف *تهافت الفلاسفة*"، أنه قال أيضًا: "حجة الإسلام مؤلف *تهافت الفلاسفة*". ذلك أن سياق القول ليس شفافًا.

السياقات التالية أمثلة على السياقات المعتمة (غير الشفافة) التي لا يصح فيها الاستعاضة عن المتماهيات:

- المواقف القضوية: الاعتقاد، الرغبة، الخوف، القول، المعرفة، ...
- السياقات المقامية: الضرورة، الإمكان، ...

أغلوطة الاستعاضة المحظورة عن المتماهيات، أو "أغلوطة الرجل المقنع"، تطبيق لقانون "ليبنتز" في سياق قصدي. الاستخدامات الأكثر ألفة للاستعاضة عن المتماهيات استخدامات رياضية، حيث السياقات شفافة دائمًا. ربما هذا ما يجعلنا نعتقد خطأ أن الاستعاضة عن المتماهيات جائزة في كل السياقات. لكن هذا الاعتقاد، كما بيّنا، اعتقاد خاطئ.

كمثال آخر، كوني أرى زيدًا، وكونه أخاك، يستلزم أني أرى أخاك. غير أن كوني أرى أن زيدًا أخوك، وكونه أخاك، لا يستلزم أني أرى أنه أخوك. ذلك أني قد أجهل أن زيدًا أخوك. بتعبير آخر، "رؤية أن كذا" سياق قصدي معتم لا يجوز فيه الاستعاضة عن المتماهيات، أما "رؤية كذا" فسياق شفاف تصح فيه مثل هذه الاستعاضة.

6. الأغاليط الاحتمالية (Probabilistic Fallacies)

الحجة الاحتمالية حجة تخلص إلى نتيجة مؤداها احتمال وقوع حدث ما، تأسيسًا على معلومات عن احتمالات تقرها المقدمات. مثل هذه الحجة تكون فاسدة حين يخترق الاستدلال من المقدمات على النتيجة قوانين الاحتمال. الأغاليط الاحتمالية أغاليط صورية لأنها تتضمن استدلالات تخترق قواعد صورية في نظرية الاحتمال. لهذا السبب فإن فهم الأغاليط الاحتمالية يستدعي الدراية بهذه النظرية.

مقدمة مختصرة لنظرية الاحتمال

في قوانين الاحتمال التالية، نُعبّر عن احتمال الجملة س بالرمز ح(س).

1. ح (س) ≥ 0

حيث احتمال الجملة عدد حقيقي يساوي أو أكبر من الصفر، وحيث يعني الاحتمال صفر أن الجملة باطلة ضرورة. هذا يعني أن لنا من حيث المبدأ أن نقر أية قيمة لاحتمال القضية، ما دامت هذه القيمة لا تقل عن الصفر (ولا تتجاوز الواحد)؛ إذ لا معنى للقول إن احتمال حدث ما أقل من الصفر (أو أن احتماله أكثر من واحد؛ لأن هذا يعني أن نسبة احتماله أكثر من 100٪).

2. ح(ك) = 1

إذا كانت كـ قضية تكرارية (تحصيل حاصل).

3. ح(سـ أو صـ) = ح(سـ) + ح(صـ) إذا كانت سـ و صـ لا تصدقان معًا.

الاحتمال الشرطي هو احتمال جملة على افتراض صدق جملة ما. مثال ذلك، احتمال الإصابة بسرطان احتمال غير شرطي، في حين أن احتمال الإصابة بسرطان على افتراض أن المعني مُدخِّن احتمال شرطي، وكذا شأن احتمال إصابته بالسرطان على افتراض أنه ليس مدخنًا. لاحظ أن احتمال الإصابة بسرطان حال التدخين أعلى من احتمال الإصابة بالسرطان، كما أن احتمال الإصابة بالسرطان أعلى من احتمال الإصابة به حال عدم التدخين. نُعبّر عن احتمال سـ على افتراض صـ بالرمز: ح(سـ/ صـ)

4. ح(سـ/ صـ) = ح(سـ & صـ)/ ح(صـ)

وعلى نحو مكافئ: ح(سـ & صـ) = ح(سـ/ صـ)/ ح(صـ)

تكفي هذه القوانين الأربعة لإثبات كل حقائق نظرية الاحتمال، بما فيها مبرهنة تهمنا في توضيح الأغاليط الاحتمالية تعرف باسم مبرهنة بيز:

مبرهنة بيز:

ح(صـ/ سـ) =

ح(صـ/ سـ)ح(سـ)

―――――――――――――――

ح(صـ/ سـ)ح(سـ) + ح(صـ/ ليس س) ح(ليس سـ)

الإثبات: وفق القانون 4، نعرف أن

ح(سـ/ صـ) = ح(سـ & صـ)/ ح(صـ).

ولأن "سـ & صـ" تتكافأ منطقيًا مع "صـ & سـ"، فإن

ح(سـ/ صـ) = ح(صـ& سـ)/ ح(سـ)،

وفق القانون نفسه، وهذا هو بسط مبرهنة بيز.

"صـ" تتكافأ منطقيًا مع "(ص & س) أو (صـ & ليس س)"، ولذا فإن:

ح(صـ) = ح[(صـ & سـ) أو (صـ & ليس سـ)].

ولأن "(صـ & سـ)" و "(صـ * ليس سـ)" متضادتان، لا يصدقان معًا، يلزم وفق القانون 3 أن:

ح(صـ & سـ) أو (صـ & ليس سـ) =

ح(صـ & سـ) + ح(صـ & ليس سـ).

بتطبيق القانون 4 مرة أخرى، نحصل على:

ح(صـ/ سـ)ح(سـ) + ح(صـ/ ليس س)ح(ليس سـ)،

وهذا مقام الكسر في المبرهنة.

يحجم المناطقة عادةً عن اعتبار الأخطاء الاستدلالية الخاصة بالاحتمالات أغاليط صورية. يفترض أن هذا راجع إلى أنهم لا يقومون عادةً بدراسة نظرية الاحتمال. غير أن علماء النفس اكتشفوا

مؤخرًا عبر الملاحظة والتجربة أن البشر ينزعون إلى الوقوع في أنواع بعينها من الأخطاء حين يستدلون بخصوص الاحتمالات. الحال أنه تتوفر الآن شواهد إمبيريقية تدل على أن البشر أنزع للوقوع في الأغاليط احتمالية منهم للوقوع في معظم الأغاليط التقليدية. المناطقة لا يدرون بهذه الشواهد؛ غير أن الوقت قد أزف لأن يوسّعوا آفاقهم الفكرية ويشرعوا في الاهتمام بما تم اكتشافه في فرع مهم من فروع علم النفس يعرف بعلم نفس الاستدلال.

6.1 أغلوطة النسبة الأساسية (The Base Rate Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم:

إغفال النسب الأساسية.

تجربة ذهنية:

هب أن نسبة المرض م بين الوافدين أعلى ثلاث مرات منها في حالة المواطنين، بمعنى أن نسبة من يصاب به من الوافدين تساوي ثلاثة أضعاف نسبة من يصاب به من المواطنين. افترض أيضًا أن التشخيص قد أوضح إصابة س بهذا المرض، وأن هذا مبلغ علمك بحالته. تحديدًا، فإنك لا تدري ما إذا كان مواطنًا أو وافدًا، وأنك لا تدري حتى ما إذا كان ذكرًا أو أنثى. ما احتمال أن يكون س وافدًا؟

حين نحكم على احتمال حدث ما، مثال تشخيص مرض عند شخص ما، قد يتوفر لدينا صنفان من المعلومات:

- معلومات عامة عن تكرار وقائع من النوع المعني. في حالة تشخيص الأمراض، تتعلق هذه المعلومات بانتشار المرض.
- معلومات محددة عن الحالة المعنية. في حالة تشخيص الأمراض، هذه معلومات عن حالة المريض تم الحصول عليها نتيجة إجراء بعض الفحوصات أو التحاليل.

حين تقارن معلومات الصنف الأول بالثاني، تسمى معلومات الصنف الأول بمعلومات "النسبة الأساسية". مثال ذلك: إذا كان الطبيب مهتمًا بما إذا كان مريضه يعاني من مرض نادر، فإن ندرة المرض تعد نسبة أساسية. بتعبير آخر، النسبة الأساسية هي تكرار نوع عام من الحوادث، يغفل أية معلومات عن الحالات المعنية الخاصة.

ينزع من تقتصر معلوماته على المعلومات العامة إلى استخدامها في الحكم على الاحتمالات. هذا مسلك وجيه؛ لأن هذا كل ما لديه. في المقابل، حين تكون لدى المرء معلومات من الصنفين، فإنه ينزع إلى إصدار أحكامه الاحتمالية وفق المعلومات الخاصة وحدها، أي بحيث يغفل النسبة الأساسية. هذه هي أغلوطة النسبة الأساسية.

حين يستخدم المرء كلًا من صنفي المعلومات، قد يبدو من المناسب أن يغفل المعلومات العامة في صالح المعلومات الخاصة. هذا مسلك مناسب إذا أرغم على الخيار بينهما. غير أنه يتوجب عليه أن يوظف كل ما يتوفر لديه من معلومات. ذلك أن هناك احتمال أن

يكون أحد الفحوص غير دقيق، وأن يؤثر احتمال خطأ هذا الفحص في النسبة الأساسية.

الإجابة عن سؤال التجربة الذهنية:

تتوقف الإجابة على نسبة الوافدين إلى المجتمع الكلي. إننا لا نعرف هذه النسبة على وجه الضبط، ولكن لنفترض أنها 10٪. لا مدعاة للدقة هنا؛ لأن هذه حسابات مؤقتة والمقصود منها اختبار أحداسنا البدهية. لنفترض أيضًا أن المجتمع الكلي مكون من 100 شخص، 10 منهم وافدون، وأن ثلاثة من هؤلاء الوافدين مصاب بالمرض م. هذا يعني أن نسبة المرض بين الوافدين 30٪. ولأننا نعرف أن نسبة المرض بين المواطنين ثلث نسبته بين الوافدين، يتعين أن نفترض أن 10٪ من المواطنين يعاني من م، أي 9 من التسعين مصاب به. هكذا فإن مجموع المصابين بالمرض في المجتمع الكلي يبلغ 12، ثلاثة منهم وافدون. ولأن مبلغ علمنا بـ س أنه مصاب بالمرض، فإنه واحد من هؤلاء الـ 12 سيئي الحظ. وفق هذا فإن احتمال أن يكون وافدًا هو 25٪ (3 إلى 12).

لو كنت تفكر كما يفكر عموم الناس، فلعلك قدرت أن يكون الاحتمال أكثر من هذا بكثير. إذا قدرت أنه 75٪ فلأنك أسست تقديرك على حقيقة أن نسبة المرض بين الوافدين أعلى ثلاث مرات منه بين المواطنين. هكذا تكون أسقطت من حسابك النسبة الأساسية للوافدين في المجتمع الكلي، ووقعت في أغلوطة النسبة الأساسية. قد لا تكون لديك إحصائية دقيقة للوافدين، لكنهم عادةً ما يكونون أقلية (ما لم تكن معنيًّا بدول تعاني من خلل في التركيبة

السكانية، مثل الإمارات، والكويت، وهذه حالات استثنائية). لذا رغم أن نسبة الإصابة أعلى ثلاثة أضعاف في حالة الوافدين، يظل من المرجّح أن يكون الشخص المختار عشوائيًا مواطنًا لمجرد أن المواطنين يشكلون الأغلبية.

نستطيع استخدام مبرهنة بيز لإثبات هذا الحكم. دع "فـ" ترمز للقضية أن سـ وافد، و"طـ" ترمز للقضية أن سـ مواطن. نفترض أن نسبة الوافدين تساوي 10٪. هكذا فإن ح(فـ) = 0.1. احتمال أن سـ ليس وافدًا هو 90٪، أي أن ح(ليس فـ) = 0.9. نحن لا نعرف على وجه الدقة نسب م بين الوافدين أو بين غير الوافدين، لكننا نعرف أن نسبته في حالة الوافدين أعلى ثلاث مرات منها في حالة غير الوافدين، ولذا فإن ح(م/ فـ) = 3 ح(م/ ليس فـ). باستخدام هذه المعلومة، نخلص وفق مبرهنة بيز إلى التالي:

ح(فـ/ م) =

[3ح (م/ ليس فـ) X 0.1]/ [3ح(م/ ليس فـ) X 0.1]
+ 0.9 ح(م/ ليس فـ).

بعد إتمام عمليات الضرب والجمع نحصل على:

ح(فـ/ م) = [(0.3 ح (م/ ليس فـ) / 1.2 ح(م/ ليس فـ).

ولأن ح(م/ ليس فـ) بسط ومقام، فإن كلًا منهما تلغي الأخرى، وهكذا نحصل على:

ح(فـ/ م) = 3/ 12 = 0.25.

7. أغاليط القياس (Syllogistic Fallacies)

صورة الأغلوطة:

أي من صور القياس الفاسدة.

القياس جزء من أقدم أنساق المنطق الصوري، الذي استحدثه أول علماء المنطق الصوري أرسطو. ثمة أساليب عديدة تستخدم في اختبار صحة صور القياس، من بينها القواعد والأشكال والقصائد التي تذكر بصور القياسات.

الأهم من ذلك، نسبة إلى مقاصدنا، أن هناك مجموعة من الأغاليط التي تنتهك قواعد القياس. إذا لم يقع القياس في أي من الأغاليط الفرعية التي سوف نأتي على ذكرها، فإنه يشكل صورة حجة صحيحة. غير أن فهم هذه الأغاليط الفرعية يستدعي الدراية ببعض المصطلحات الأساسية.

مقدمة موجزة للقياس:

سبق أن أشرنا في الفصل الثاني إلى القياس الأرسطي، وسوف نذكر هنا بأهم النقاط. القياس نوع من الحجج يتكون من مقدمتين ونتيجة. كل واحدة من هذه القضايا تتخذ إحدى الصور التالية:

النوع	الصورة	مثال
ك م	كل سـ هو صـ	كل القطط حيوانات ثديية
ك س	لا سـ هو صـ	لا مؤمن منافق
ج م	بعض سـ هو صـ	بعض المناطقة فلاسفة
ج س	بعض سـ ليس صـ	بعض الفلاسفة ليسوا مناطقة

المتغيران سـ، صـ هنا مواضع تشغلها حدود تنتقي فئة أو مقولة من الأشياء. غير أن هذه القضايا الأربع تعرف أيضًا باسم القضايا التقليدية.

في القياس ثلاثة حدود، يرد حدان منها في كل قضية، ويرد كل حد مرتين. الحد إما موضوع أو محمول. موضوع ومحمول النتيجة يسميان على التوالي: "الحد الأصغر" و"الحد الأكبر". يرد الحد الأكبر مرة واحدة في إحدى المقدمتين، وتسمى "المقدمة الكبرى"، كما يرد الحد الأصغر مرة واحدة في إحدى المقدمتين، وتسمى "المقدمة الصغرى". أما "الحد الأوسط" فيرد مرة في كل مقدمة، لكنه لا يرد في النتيجة.

يقوم مفهوم الاستغراق بدور في أغاليط القياس. يوصف الحد الذي يرد في القضية بأنه "مستغرق" أو "غير مستغرق" وفقًا على نوع القضية، وما إذا كان الحد موضوعًا أو محمولًا. وبوجه خاص، الموضوع مستغرق في نوعي القضيتين ك م، ك س، فيما يستغرق المحمول في نوعي القضية ج س، ك س. أما سائر الحدود فغير

مستغرقة. باختصار، موضوع الكلية مستغرق، وكذا شأن محمول السالبة. في الجدول السابق، الحدود المستغرقة طبعت بلون داكن.

من شروط القياس الصحيح شرط مؤداه ضرورة أن يستغرق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل، وآخر يقر وجوب ألا يستغرق في النتيجة إلا ما سبق استغراقه في إحدى المقدمتين، وثالث يحول دون اشتقاق نتيجة من مقدمتين سالبتين، ورابع يستوجب أن تكون النتيجة سالبة إذا كانت إحدى المقدمتين سالبتين. وعن هذه الشروط الأخيرة تلزم مترتبات تستوجب عدم جواز اشتقاق أية نتيجة من قضيتين جزئيتين، كما تستوجب أن تكون النتيجة جزئية إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية، فيما تحول مترتبة أخرى دون الاشتقاق من مقدمة كبرى جزئية وصغرى سالبة.

نحن الآن في وضع يمكننا من فهم أنواع الأغاليط التالية:

- نتيجة موجبة من مقدمة سالبة.
- مقدمات حصرية.
- أغلوطة الحدود الأربعة.
- العملية المحظورة.
- نتيجة سالبة من مقدمات موجبة.
- الحد الأوسط غير المستغرق.

7.1 نتيجة موجبة من مقدمة سالبة

(Affirmative Conclusion from a Negative Premise)

صورة الأغلوطة:

أية صورة لقياس به نتيجة موجبة ومقدمة سالبة واحدة على الأقل.

مثال:

كل القضاة ساسة

بعض المحامين ليسوا قضاة

إذن، بعض المحامين ساسة.

مثال مخالف:

كل القطط حيوانات ثديية

بعض الكلاب ليست قططًا

إذن، بعض الكلاب حيوانات ثديية.

قاعدة القياس المخترقة:

إذا كانت إحدى مقدمتي القياس سالبة، توجب أن تكون نتيجته سالبة أيضًا.

السبب في ذلك أنه إذا كانت إحدى مقدمتي القياس سالبة،

توجب أن تكون الأخرى موجبة (إذ لا إنتاج من سالبتين) تربط كليًا أو جزئيًا بين الحد الأوسط والحد الأكبر (أو الأصغر)، فيما تقوم المقدمة السالبة بعملية فصل كلية أو جزئية بين الحد الأوسط والحد الأصغر (أو الأكبر)، الأمر الذي يستوجب أن تكون النتيجة سالبة لأننا لا نستطيع وفق علاقة الحد الأوسط تلك بالحدين الأصغر والأكبر إلا أن نقر انفصالهما في النتيجة.

الأغلوطة أقرب ما تكون في أمثلتنا لأغلوطة إنكار المقدم. لاحظ أننا لو استعضنا عن المقدمة الثانية بقضية جزئية موجبة تناظرها، فإن الحجة تكون صحيحة. الحال أنها سوف تعد حالة شبيهة بحجة إقرار المقدم. مثال ذلك، الحجة التالية صحيحة:

كل القضاة ساسة

بعض المحامين قضاة

إذن، بعض المحامين ساسة.

المنطق المعاصر يتخذ موقفًا مشابهًا في حالة أمثلتنا، وإن لم يتخذ موقفًا عامًّا بخصوص استحالة اشتقاق نتيجة موجبة من مقدمات بعضها سالب أساسًا؛ لأن النتيجة قد تكون تكرارية، أو تصدق تلقائيًا بسبب خلو فئة محمولها. فيما يلي إثبات لفساد الأغلوطة، يوظف نسق جداول الصدق وفق تطويرنا إياه في الفصل الثاني:

بداية نرمز الحجة الأغلوطية على النحو التالي:

(∀سـ) (ق سـ ← س سـ)

(∃ سـ) (م سـ . - ق سـ)

(∃ سـ) (م سـ . س سـ)

نسلب النتيجة، ونستخدم مبدأ أن سلب الجزء كل سالب، فنحصل على الفئة التالية:

{(∀سـ) (ق سـ ← س سـ)، (∃ سـ) (م سـ . - ق سـ)، (∀سـ) - (م سـ . س سـ)}

نستعيض عن المتغير الجزئي بالثابت هـ، ثم نستخدم الثابت نفسه في حالة القضيتين الكليتين، فنحصل على الفئة التالية:

{(ق هـ ← س هـ)، (م هـ . - ق هـ)، - (م هـ . س هـ) }

لنا إعادة صياغة العنصر الثالث عبر استخدام قانون دي مورجان أولًا ثم قلب الفصل إلى شرط بعد سلب أول طرفيه، وهكذا نحصل على:

{(ق هـ ← س هـ)، (م هـ . - ق هـ)، (م هـ ← - س هـ)}

نستطيع الآن إثبات أن هذه الفئة متسقة عبر تصور قيمة صدقية تجعل جميع عناصرها صادقة. إذا صدقت م هـ، وبطلت كل

من س هـ، م هـ، ق هـ، سوف يصدق العنصر الأول، بسبب بطلان مقدمه، ويصدق الثاني بسبب صدق طرفي القضية الوصلية، ويصدق الثالث بسبب صدق تالي القضية الشرطية. غير أن اتساق هذه الفئة إنما يثبت فساد الحجة الأصلية (الأغلوطة) لأن الفئة مكونة من مقدمات الحجة وسلب نتيجتها.

في المقابل، فإن الحجة المشابهة التالية صحيحة، فيما يبين الإثبات الذي يليها:

كل القضاة ساسة

بعض المحامين قضاة

إذن، بعض المحامين ساسة.

بداية نرمزها على النحو التالي:

(∀سـ) (ق سـ ← س سـ)

(∃ سـ) (م سـ . ق سـ)

(∃ سـ) (م سـ . س سـ)

نسلب النتيجة، ونستخدم مبدأ أن سلب الجزء كل سالب، فنحصل على الفئة التالية:

{ (∀سـ) (ق سـ ← س سـ)، (∃ سـ) (م سـ . ق سـ)، (∀سـ) - (م سـ . س سـ) }

نستعيض عن المغير الجزئي بالثابت هـ ثم نستخدم الثابت نفسه في حالة القضيتين الكليتين، فنحصل على الفئة التالية:

{ (ق هـ ← س هـ)، (م هـ . - ق هـ)، - (م هـ . س هـ)}

ثم نحصل باستخدام طريقة إعادة الصياغة سالفة الذكر على الفئة:

{(ق هـ ← س هـ)، (م هـ . ق هـ)، (م هـ ← - س هـ)}

نستطيع الآن إثبات أن هذه الفئة غير متسقة عبر إثبات استحالة تصور قيمة صدقية تجعل جميع عناصرها صادقة. صدق العنصر الثاني يستوجب صدق كل من م هـ ق هـ. صدق الأول يستوجب صدق س هـ بحكم افتراض صدق ق هـ. لكن من شأن هذا أن يجعل العنصر الثالث باطل؛ لأن مقدم الشرط سوف يكون صادقًا، فيما يبطل تاليه. وبطبيعة الحال، فإن عدم اتساق هذه الفئة إنما يثبت صحة الحجة الأصلية لأن الفئة مكونة من مقدمات الحجة وسلب نتيجتها.

7.2 المقدمات الحصرية (Exclusive Premises)

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة المقدمتين السالبتين.

صورة الحجة:

أي قياس مقدمتاه سالبتان.

مثال:

لا مسلم مسيحي

لا يهودي مسلم

إذن، لا يهودي مسيحي.

مثال مخالف:

لا طائر حيوان ثدیي

لا كلب طائر

إذن، لا كلب حيوان ثديي.

قاعدة القياس المخترقة: لا إنتاج من سالبتين.

السبب في ذلك أنه إذا كانت المقدمتان سالبتين، لن يتسنى لنا معرفة العلاقة القائمة بين الحدين الأصغر والأكبر، الأمر الذي يحول دون تحديد طبيعة هذه العلاقة في النتيجة.

7.3 أغلوطة الحدود الأربعة (The Four Term Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم: Quaternio Terminorum

صورة الحجة:

مقدمتان ترد فيهما أربعة حدود، بحيث يستعاض عن متغير واحد بحدين متمايزين.

مثال:

لا "جمهوري" "ديمقراطي"

كل المحافظين "جمهوريون"

إذن، لا محافظ *ديمقراطي*.

(لاحظ كيف أن "ديمقراطي" الواردة في المقدمة الكبرى تعني عضو في الحزب الديمقراطي، في حين تفهم *ديمقراطي* في النتيجة بمعنى أوسع، بحيث تعني أي شخص يناصر المبادئ الديمقراطية، بصرف النظر عمّا إذا كان عضوًا في الحزب الديمقراطي. لكن هذا يعني أن هذه الحجة تشمل أربعة حدود).

قاعدة القياس المخترقة: يتضمن القياس الصحيح ثلاثة حدود بالضبط.

القياس حجة تشمل ثلاثة حدود. يتوجب أن نفهم معنى كلمة "حد" هنا بالمعنى السيمانتي (الدلالي)، لا المعنى السنتاكتي (التركيبي). بكلمات أخرى، معنى الكلمات هو الأمر المهم. هكذا فإن الكلمتين المترادفتين اللتين تعنيان الشيء نفسه يشكلان حدًّا واحدًا، والكلمة المشتركة التي تحمل معنيين مختلفين تشكل حدين، رغم أنها كلمة واحدة. تقع الحجة في أغلوطة الحدود الأربعة حين يبدو أنها تستوفي شروط القياس الصحيح لكنها تشمل أربعة حدود.

لهذا السبب، فإن أغلوطة الحدود الأربعة تختلف عن سائر أغاليط القياس. في سائر الأغاليط نجد قياسات تستوفي الشروط الشكلية، لكنها تخترق قاعدة من قواعد القياس، في حين أننا في حالة أغلوطة الحدود الأربعة لا نجد أصلًا قياسًا يستوفي الشروط الشكلية.

حين يكون الحد المشترك الذي يسبب اللبس هو الحد الأوسط، فإننا نقع فيما يسمى بأغلوطة الحد الأوسط المشترك.

7.3.1 الحد الأوسط المشترك (Ambiguous Middle)

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة الحدود الأربعة.

صورة الأغلوطة:

أية صورة قياس صحيحة تشمل حدًّا أوسطًا مشتركًا (يحمل أكثر من معنى).

مثال:

كل جنين بشري إنسان

لكل إنسان الحق في الحياة

إذن، لكل جنين بشري الحق في الحياة.

مثال مخالف:

كل إنسان عاقل

كل عاقل يسلك بشكل وجيه

إذن كل إنسان يسلك بشكل وجيه.

القياس بالتعريف حجة تشمل ثلاثة حدود، لا واحد منها يستخدم بأكثر من معنى. حين يكون الحد الأوسط مشتركًا، كما في كلمة "عاقل" في المثال المخالف، يحدث لبسًا فنقع في أغلوطة الحد الأوسط المشترك. "عاقل" في المقدمة الكبرى تعني أن لديه قدرات ذهنية، في حين أن "عاقل" في المقدمة الصغرى تعني التصرف وفق عمليات العقل. أيضًا، فإن كلمة "إنسان" في المثال الأول قد تحمل أكثر من معنى، معنى يكون وفقه الجنين إنسانًا، أيًا كان عمره، وهذا هو المعنى المستخدم في المقدمة الكبرى، وآخر لا يكون وفقه الكائن إنسانًا إلا بعد أن يبلغ عمرًا بعينه، وهذا هو المعنى المراد في المقدمة الصغرى.

7.4 العملية المحظورة (Illicit Process)

صورة الأغلوطة:

أية صورة قياس يشمل حدًّا مستغرقًا في النتيجة غير مستغرق في أي من المقدمتين.

مثال:

كل الأدباء مبدعون

بعض الكتاب أدباء

إذن، كل الكتاب مبدعون.

قاعدة القياس المخترقة: يتعين ألا يستغرق حد في النتيجة ليس مستغرقًا في أيٍّ من المقدمتين.

ولأن الحد غير المستغرق في المقدمتين قد يكون حدًّا أكبر وقد يكون حدًّا أصغر، فإن لدينا أغلوطتين فرعيتين: أغلوطة الحد الأكبر غير المستغرق، وأغلوطة الحد الأصغر غير المستغرق.

استغراق حد في النتيجة لم يسبق استغراقه في إحدى المقدمتين إنما يعني القيام بما يعرف بالقفزة الاستقرائية. ذلك أننا حين نقوم بذلك، فإننا ننتقل من حكم يسري على بعض الأفراد إلى حكم يسري على كل الأفراد. في مثالنا، الحكم في النتيجة يسري على كل الكتاب، رغم أن الحكم في المقدمة الصغرى لا يسري إلا على بعضهم.

7.4.1 أغلوطة الحد الأكبر (Illicit Major)

صورة الأغلوطة:

أي قياس حده الأكبر مستغرقًا في النتيجة دون أن يكون مستغرقًا في أي من المقدمتين.

مثال:

كل شيوعي يساري

لا محافظ شيوعي

إذن، لا محافظ يساري.

مثال مخالف:

كل الكلاب حيوانات

لا قطة كلب

إذن، لا قطة حيوان.

7.4.2 أغلوطة الحد الأصغر (Illicit Major)

صورة الأغلوطة:

أي قياس حده الأصغر مستغرقًا في النتيجة دون أن يكون مستغرقًا في أي من المقدمتين.

مثال:

كل إرهابي متطرف

كل متطرف راديكالي

كل راديكالي إرهابي.

مثال مخالف:

كل الكلاب ثدييات

كل الثدييات حيوانات

إذن، كل الحيوانات كلاب.

7.5 نتيجة سالبة من مقدمات موجبة

(Negative Conclusion from Affirmative Premises)

وتعرف أيضًا باسم:

السلب/ الإيجاب المحظور، نتيجة موجبة/ مقدمات سالبة.

صورة الأغلوطة:

أية صورة قياس نتيجته سالبة ومقدماته موجبة.

مثال:

كل الحجج صحيحة

بعض الأغاليط سليمة

إذن، بعض الأغاليط ليست صحيحة.

مثال مخالف:

كل الكلاب حيوانات

بعض الجراء كلاب

إذن، بعض الجراء ليست حيوانات.

لاحظ أنه بالمقدور وفق المنطق المعاصر استنتاج قضية سالبة من قضية موجبة. إذا كانت النتيجة سلب لقضية متناقضة، فإنها قضية تكرارية، والحجة التي تخلص إلى نتيجة تكرارية صحيحة، أيًا كانت مقدماتها. وكما سبق أن أوضحنا، هذا راجع إلى مبدأ منطقي مفاده أنه إذا استحالت س، استحالت (س & ص). إذا كانت النتيجة تكرارية، استحال أن تبطل، وإذا استحال أن تبطل النتيجة استحال أن تصدق المقدمات وتبطل النتيجة، مهما كانت طبيعة هذه المقدمات. لكن هذا يعني أن الحجة سوف تكون صحيحة (وإن لم يضمن سلامتها).

7.6 الحد الأوسط غير المستغرق

(Undistributed Middle Term)

صورة الأغلوطة:

أي قياس حده الأوسط لم يستغرق مرة واحدة على الأقل.

مثال:

كل شيوعي معجب بالتجربة الكوبية

كل مناضل معجب بالتجربة الكوبية

إذن، كل مناضل شيوعي.

أمثلة مخالفة:

كل إماراتي خليجي

كل سعودي خليجي

إذن، كل سعودي إماراتي.

بعض الأرقام فردية

بعض الأرقام زوجية

إذن بعض الأرقام فردية وزوجية.

أغلوطة الحد الأوسط غير المستغرق من أشهر الأغاليط، إلى حد أن البعض يظن أن أية أغلوطة محتم أن تقع في خطأ عدم استغراق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل، أي يحسبون أن أغلوطة الحد الأوسط غير المستغرق هي الأغلوطة الوحيدة.

بتعبير آخر، فإنهم يستدلون على النحو التالي:

كل الحجج التي تشمل حدًّا أوسطًا غير مستغرق فاسدة

هذه حجة فاسدة

إذن، محتم أن تشمل حدًّا أوسطًا غير مستغرق.

لاحظ أن هذه حجة فاسدة؛ لأن حدها الأوسط غير مستغرق!

قاعدة القياس المخترقة:

يتوجب أن يستغرق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل.

السبب هو أن الحد الأوسط هو الذي يربط بين الحدين الأصغر والأكبر، ولو لم يكن مستغرقًا لما كان هناك ضمان أن ما ينطبق عليه الحكم من الحد الأوسط في المقدمة الأولى ذات ما ينطبق عليه في الثانية.

الفصل

الرابع

4

الأغاليط اللاصورية

الأغاليط اللاصورية حجج يرجع الخلل فيها إلى محتواها، وقد يرجع إلى أسباب معرفية أو جدلية أو براجماتية أو لغوية؛ غير أنه لا يتعلق بصور هذه الحجج. عادةً ما تقع الأغاليط اللاصورية في الاستدلال غير الاستنباطي، الذي يعول في وجاهته أساسًا على محتوى المقدمات (قيم صدقها، الأدلة المستقلة على صدقها، ...). ولأن المحتوى مهم في الأغاليط اللاصورية، ثمة حجج تتخذ صورة هذه الأغاليط نفسها لكنها تظل مقنعة. لذا، فإنه ليس بمقدور المرء أن يعرف من صورة الحجة وحدها ما إذا كانت حالاتها العينية تشكل أغاليطًا. عوضًا عن ذلك، فإن صور الحجج تعين في أفضل الأحوال على التفريق بين أنواع مختلفة من الأغاليط اللاصورية.

يبدو أننا نستطيع أن نضيف إلى الأغاليط اللاصورية التي يشتمل عليها هذا الفصل، الأغاليط الصورية التي أتينا على ذكرها

في الفصل الثالث عبر إحداث تعديل طفيف، يوضحه المثال التالي. أن تقع في الأغلوطة الصورية المعروفة باسم "أغلوطة الأغلوطة" هو أن تجادل بقولك: بحسبان أن الحجة على ن أغلوطية، فإن ن باطلة. إذا أضفنا إلى هذه الحجة مقدمة مفادها أن الحجة الأغلوطية على ن هي الحجة الممكنة الوحيدة، إلى تلك الحجة، فرغم أنها تصبح صحيحة صوريًّا، فإنها تظل أغلوطية لأسباب لا صورية. ذلك أن المقدمة المضافة عادةً ما تكون باطلة. في حالة أغلوطة إقرار التالي، نستطيع أن نضيف مقدمة مؤداها معكوس القضية الشرطية التي يتم إقرار تاليها. على هذا النحو تصبح الحجة صحيحة صوريًّا، وإذا كان معكوس القضية الشرطية باطلًا، تصبح أغلوطة لا صورية.

فيما يلي قائمة بالأغاليط اللاصورية التي سوف نأتي على نقاشها:

الأغاليط اللاصورية	1. أغلوطة الاستثناء	1.1 الاحتكام إلى الطبيعة		
	2. أغلوطة الغموض	2.1 أغلوطة التنبير		
		2.2 الغموض التركيبي	2.21 أغلوطة المدى	2.211 أغلوطة المدى المقامي (انظر أعلاه)
				2.212 تغيير مواضع المكممات (انظر أعلاه)
		2.3 الغموض الدلالي	2.31 الحد الأوسط المشترك (انظر أعلاه)	
			2.32 إعادة التعريف	
		2.4 الاقتباس خارج النص		

	3. التعلل بالجهل		
	4. المصادرة على المطلوب	4.1 الكلمات المشحونة	4.11 الاحتكام إلى الطبيعة (انظر أعلاه)
		4.2 مماثلة المصادرة على المطلوب	
	5. أغلوطة أسود-أبيض	5.1 أغلوطة الإحراج	
		5.2 أغلوطة الحل المثالي	
	6. أغلوطة التركيب		
	7. أغلوطة التقسيم		
	8. أغلوطة المقامر		
	9. العلة المتوهمة	9.1 أثناءها إذن بسببها	
		9.2 عقبها إذن بسببها	
		9.3 الخلط بين العلة والمعلول	
		9.4 أغلوطة الانحدار	
		9.5 أغلوطة قناص	

		تكاس 9.6 التفسير بالتسمية		
	10. أحادية المنظور			
	11. تشتيت الانتباه	11.1 الاحتكام إلى العواقب	11.11 الاحتكام إلى القوة	
			11.12 التفكير الرغبوي	
		11.2 أغلوطة عربة الفرقة		
		11.3 الاحتكام إلى العاطفة	11.31 التفكير الرغبوي (انظر أعلاه)	
		11.4 الأغلوطة الوراثية	11.41 الأغلوطة الشخصية	11.411 تسميم البئر
				11.412 وحتى أنت
			11.42 الاحتكام إلى سلطة مضللة	11.421 الاحتكام إلى المشاهير

			11.43 أغلوطة التأصيل
		11.5 الذنب بالمعية	11.51 كرت هتلر
		11.6 أغلوطة رجل القش	
		11.7 خطآن ينتجان صوابًا	
	12. الالتماس الخاص	12.1 وحتى أنت (انظر أعلاه)	
	13. الإبهام	13.1 الاحتكام إلى الطبيعة (انظر أعلاه)	
		13.2 الدقة المفتعلة	
		13.3 المنحدر الزلق	
	14. المماثلة الضعيفة	14.1 العينة غير الممثلة	14.11 التعميم الطائش
			14.12 أغلوطة الفولفو
السؤال المشحون			

1. أغلوطة الاستثناء (Fallacy of Exception)

وتعرف أيضًا باسم: التعميم الجارف، Dicto Simpliciter, A dicto simpliciter ad dictum secunum.

اقتباس:

ليست هناك قاعدة لا استثناء لها.

صورة الأغلوطة:

أ عادةً ما تكون ب

سـ هو أ (حيث س حالة شاذة)

لذا، فإن سـ هو ب.

مثال:

الطيور تستطيع الطيران عادةً

هذا طائر بطريق

إذن، فإنه يستطيع الطيران.

اعتبر التعميم "الطيور تستطيع الطيران". إذا تحرينا الدقة، لا نستطيع أن نقر أن كل الطيور تستطيع الطيران، فطائر البطريق لا يطير. القول بأن "بعض الطيور تطير" أو "الكثير من الطيور تطير" أضعف من أن يُعبّر عن الحقيقة. إنه لا يقول الحقيقة كلها، وقد

يستدعي السياق الذي نتحدث فيه أن نقول الحقيقة، كل الحقيقة، وليس نصفها. "معظم الطيور تطير" أقرب إلى التعبير عنها. ومهما يكن من أمر فإن عبارة "الطيور تطير" مجرد قاعدة عامة، ولكل قاعدة عامة استثناءتها.

الفرق بين القاعدة العامة والتعميم الكلي هو أن التعميم الكلي لا استثناء له. أما الفرق بين القاعدة العامة والتعميم الإحصائي (مثال "90٪ من الطيور تطير") فيتعين في أن القواعد العامة لا تحدد نسبًا بعينها.

تقع أغلوطة الاستثناء حين نحاول تطبيق قاعدة عامة على حالة شاذة، أي حين نعتبرها تعميمًا كليًّا. بكلمات أخرى، تقع هذه الأغلوطة حين نجادل عبر تطبيق قاعدة عامة بخصوص حالة خاصة، دون اعتبار للظروف الخاصة التي تحول دون هذا التطبيق. مثال ذلك: حين نستند على حق المواطن في الانتخاب في إقرار أحقية من ارتكبوا جرائم في الانتخاب، أو حين نطالب بالسماح باستخدام المخدرات تأسيسًا على السماح لمن يعانون آلامًا مبرحة باستخدامها، أو حين نجادل بأن كون المكلف يحرم عليه شرب الخمر، على أن المكلف المكره يحرم عليه الخمر، رغم أن الشرع يستثنيه، أو حين نقر أن كذب الطبيب على مريضه الميؤوس من شفائه خطيئة استنادًا على أن الكذب حرام.

أيضًا قد ترتكب الأغلوطة عبر محاولة تسويغ رفض قاعدة عامة استنادًا على حالات شاذة، كأن نجادل بوجوب رفض فكرة

أنه من العدل رد الأمانات إلى أهلها استنادًا على حالة من يأتمن شخصًا على سلاحه، ويصاب بالجنون، حيث يفترض أن يحجم المرء عن رد أمانته إليه.

لتوضيح الفرق بين هذين الاستخدامين للأغلوطة، اعتبر المثالين التاليين:

- المرأة ناقصة عقل ودين؛

عائشة بنت أبي بكر امرأة؛

ولذا، فإنها ناقصة عقل ودين.

- عائشة بنت أبي بكر عالمة في الدين، وذات عقل راجح؛

إذن يبطل الحكم بأن المرأة ناقصة عقل ودين.

في الحالين نغض الطرف عن خصوصية عائشة - رضي الله عنها- ؛ الفرق هو أننا في الحالة الأولى نطبق قاعدة عامة على حالة خاصة دون مراعاة أن خصوصيتها تستثنيها من التطبيق. في الحالة الثانية، ننكر قاعدة عامة تأسيسًا على حالة خاصة دون مراعاة لخصوصيتها.

معظم القواعد العامة تقر ضمنيًا أنها تسري على الجميع، ما ظلت سائر الأشياء على حالها. إذا لم تظل سائر الأشياء على حالها، مثال حالة الجنون، والكذب على مريض لا أمل في شفائه، يمكن السماح بالاستثناء دون رفض القاعدة.

وأخيرًا، يمكن وصف هذه الأغلوطة بأغلوطة التنميط، حيث إن مفادها يتعين أساسًا في رسم صورة نمطية لجماعة ما، وشحنها بأفكار مسبقة، بحيث نوظف هذه الأفكار في فهم مسلكيات أي عضو ينتمي إليها، ونحكم مسبقًا على أخلاقياته وفقها. هناك شعوب توصف بالكرم، وأخرى بالشجاعة، وثالثة بالغباء، ولكن لا شيء يحول دون أن يكون بعض أبنائها بخلاء، أو جبناء، أو غاية في الذكاء. لكن هذا المثال إنما يبين كيف تقترب أغلوطة الاستثناء من أغلوطة التقسيم، المؤسسة على اعتقاد مفاده أن ما يسري على الكل يسري على كل الأجزاء. على ذلك، ثمة فرق يتعين في أننا في حالة أغلوطة الاستثناء نتحدث عن أوضاع خاصة، فيما أن هذا لا يصدق ضرورة في حالة أغلوطة التقسيم.

1.1 الاحتكام إلى الطبيعة (Appeal to Nature)

وتعرف أيضًا باسم:

الأغلوطة الطبيعية، Argumentum ad Naturam.

صورة الأغلوطة:

ط طبيعي؛ إذن ط صحيح أو حسن.

غ غير طبيعي؛ إذن غ خطأ أو شائن.

اقتباس:

اعتبر ... الحجة أن ما هو طبيعي خير، وما هو غير طبيعي شر... نادرًا ما يتم التصريح بهذا المبدأ، ولكن إذا أمعنا النظر فيما

يقوم به الناس، يبدو أنه افتراض يؤسس سلوكياتهم. اعتبر مثلًا شيوع أنواع العلاج الطبيعي. كثير من الناس يفضلون العلاج الطبيعي على العلاج "الصناعي"، ويفضلون الغذاء الطبيعي على الغذاء الصناعي.

يجدر أن نلاحظ أن وصف بعض الأشياء بأنها "طبيعية" مثير للمشاكل. وحتى لو اتفقنا على دلالة هذه الكلمة، واتفقنا على أن بعض الأشياء طبيعية حقيقة، فإنه قد لا يلزم عن هذا أي شيء. تحديدًا، ليس هناك مبرر واقعي لافتراض أن كل طبيعي حسن (أو أفضل) أو أن كل غير طبيعي شائن (أو أسوأ).

ولكن ما الاختلالات المنطقية التي يعاني منها الاحتكام إلى الطبيعة؟ لا ريب أن أحدها يتعين في غموض مفهوم الطبيعية نفسه. هل استخدام النار، أو ارتداء البشر للملابس طبيعي؟ نعم ولا. صحيح أن غموض هذا المفهوم لا يعني أنه لا جدوى منه، فثمة العديد من الحالات الواضحة للطبيعي وغير الطبيعي. غير أن الركون إلى الطبيعة في الحالات الملتبسة قد ينتج حججًا معتلة (غير سليمة) لأنه لا يتضح ما إذا كانت مقدماتها صادقة.

من منحى آخر، فإن لفظة "طبيعي" مشحونة بتقويم إيجابي، مثلها في هذا مثل كلمة "سوي". هذا يعني أن وصف شيء ما بأنه طبيعي لا يقتصر على وصفه، بل يتعدى ذلك إلى تبجيله وتوقيره. هكذا، أن تصف شيئًا بأنه طبيعي، ثم تستنتج أنه خير، هو أن تصادر على المطلوب.

على ذلك، قد نشعر أنه من حقنا أحيانًا الركون إلى الطبيعة. مثال ذلك: الوجبة الغنية بالغذاء الطبيعي (الخضروات، والفواكه مثلًا) أفضل من تلك التي تحتوي مواد صناعية (الحلوى، والنقانق مثلًا).

يمكن اعتبار مثل هذه الحجج قواعد عامة، ثمة استثناءات لها، لكنها تظل مفيدة. وفق هذه الرؤية، كون الشيء طبيعيًا إنما يفترض أنه خير، لكن هذا الافتراض قابل لأن يدحض بشواهد مخالفة. أن تنكر مثل هذه الشواهد هو أن تقع في أغلوطة الاستثناء أو التعميم الجارف، أي تعامل القواعد العامة كما لو أنها تعميمات كلية صحيحة. باختصار، الاحتكام إلى الطبيعة في أفضل الأحوال قاعدة عامة ثمة استثناءات واضحة لها.

يستخدم الفيلسوف جي. إي. مور عبارة "الأغلوطة الطبيعية" لوصف خطأ في علم الأخلاق: تعريف "الخير" باستخدام تعبيرات طبائعية. لذا حين نُعرّف "الخيّر" بأنه "الطبيعي" فإننا نقع في هذه الأغلوطة، أو هكذا يزعم مور؛ ذلك لأننا نشحن مفهوم "الطبيعي" بكل ما تستدعيه كلمة "خير" في الأذهان، ثم نماهي بين الاثنين عبر مصادرة ضمنية على المطلوب. أيضًا، فإن التعريف النفعي لمفهوم "الخير"، الذي يقر أنه "القدر الأعظم من السعادة للقدر الأعظم من البشر" يقع في الأغلوطة نفسها. غير أن هناك ثلاثة مبررات للتمييز بين أغلوطة الاحتكام إلى الطبيعة والأغلوطة الطبائعية.

* الأغلوطة الطبائعية خطأ في التعريف، وليست خطأ في الحجاج.
* الأغلوطة الطبائعية خطأ في علم الأخلاق، وليست خطأ في علم المنطق.
* تعريف "الخير" على أنه ما هو طبيعي يشكل في أفضل الأحوال حالة عينية لأغلوطة الاحتكام إلى الطبيعة.



2. أغلوطة الغموض (The Fallacy of Ambiguity)

مثال:

الموت نهاية الحياة

نهاية الشيء غايته

إذن، الموت غاية الحياة.

وفق تقسيم الغزالي، الألفاظ من المعاني على أربعة، فقد يتعدد اللفظ بتعدد المعنى، وهذا حال الألفاظ المتباينة أو المتزايلة، كالفرس والذهب؛ وقد يتعدد اللفظ والمعنى واحد، وهذا حال الألفاظ المترادفة، كالخمر والراح (المائع المسكر المعتصر من العنب)؛ وقد يتعدد المعنى واللفظ واحد، وهذا حال اللفظة المشتركة، كالعين تطلق على العين الباصرة، والجاسوس، وينبوع الماء، وقرص الشمس؛ والمتواطئة التي تدل على أعيان متعددة بمعنى مشترك بينها، كدلالة اسم الإنسان على زيد وعمرو، ودلالة اسم الحيوان على الإنسان والفرس. أحيانًا يضاف نوع خامس، هو المتضادة، رغم أنها نوع من أنواع الألفاظ المشتركة، التي تحمل معنيين، لكن كل واحد يتضاد مع الآخر، ومثالها "الجون"، الذي يعني الأبيض والأسود، و"القرء" الذي يعني الحيض والطهر.

قد يحدث الغموض بسبب وجود لفظة مشتركة (تحمل أكثر من معنى)؛ لكنه قد يحدث لأسباب أخرى سوف نُفصّل فيها. الغموض ظاهرة لغوية. الحال أنه نادرًا ما نجد في المعاجم لفظة

تحمل معنى واحدًا. يبدو أن الألفاظ الاصطلاحية وحدها التي تحمل معاني مفردة.

قد تقع أغلوطة الغموض حين تستخدم لفظة مشتركة بمعنى ما في إحدى المقدمات، وتستخدم بمعنى مختلف في مقدمة أخرى (أو في النتيجة). ورغم أن الاشتراك لا يسبب دائمًا الوقوع في أغلوطة الغموض، فإنه كثيرًا ما يسبب سوء الفهم، وقد يستخدم في تضليل المتلقي.

غير أنه قد يقع أيضًا لأسباب سنتاكتية صرفة، أي بسبب غموض جملة لأسباب تركيبية نحوية، وقد ينتج عن إعادة تعريف لفظة، والركون ضمنيًّا إلى دلالتها الأصلية، وهكذا.

يمكن تبديد الغموض إما عن طريق السياق اللغوي أو سياق الموقف. أحيانًا يتضح معنى الكلمة أو الجملة عبر قراءتها في السياق الذي وردت فيه. في الآية الكريمة: "ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط"، تحتمل كلمة "الجمل" معنيين: الحيوان الذي نعرف والحبل الغليظ، ويبدو أن المعنى الأخير، وفق ما تشي قرينته اللغوية، أقرب إلى أن يشكل الدلالة المقصودة. وكذا الحال في الآية الكريمة: "النجم والشجر يسجدان"، حيث تبين القرينة اللغوية، عنيت ورود كلمة "النجم" معطوفة على كلمة "الشجر"، أن المقصود ليس نجم السماء بل نوع من الأعشاب يعرف بهذا الاسم. أما في الآية الكريمة: "وإن أردتم استبدال زوجٍ مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارًا فلا تأخذوا منه شيئًا أتأخذونه بهتانًا وإثمًا

مبينًا"، فرغم أن كلمة "زوج" تحتمل معنيين: الزوج والزوجة، فإن بقية الآية توضح أن الحديث فيها عن الزوجة.

أما المقصود من سياق الموقف، فمؤداه أن الظروف والملابسات المحيطة بالموقف الذي قيلت فيه العبارة الغامضة قد تعين على ترجيح معنى بعينه من معانيها. إذا كنا في معرض الإشادة العلمية بمحاضرة ألقتها "خبيرة الأزهار الجميلة"، فلا ريب أننا نتحدث هنا عن "الأزهار الجميلة" لا "الخبيرة الجميلة". إذا مررت بقاعة محاضرات في إحدى الكليات وسمعت المحاضر يقول: "أنت طالق"، لن أجد صعوبة في أنه يضرب مثلًا توضيحيًا، ربما على الجملة الاسمية، أو على الصيغ التي تلزم قائلها بوضع اجتماعي بعينه. بكلمات أخرى، فإن مقام قول المحاضر ما قال لا يسمح باستنتاج أنه يقوم بتطليق حليلته.

2.1 أغلوطة التنبير (The Fallacy of Accent)

تاريخ:

هذه واحدة من الأغاليط الثلاث عشرة التي سماها أرسطو في كتابه، *On Sophistical Refutations*، وهي واحدة من الأغاليط اللغوية الستة، التي يقول عنها أرسطو إنها "سبل الفشل في قصد الشيء نفسه من التعبير نفسه". هكذا، فإن التنبير وفق أرسطو نوع من أغاليط الغموض.

لفهم ما يعنيه أرسطو من التنبير، يجب أن نلحظ أن التنبير في

عهده لم يكن جزءًا من اللغة المكتوبة، بل تؤمنه معلومات قارئ اللغة اليونانية. ثمة كلمات في اليونانية تنطق بشكل مختلف، رغم أن حروفها واحدة. إنها تكتب بالطريقة نفسها، لكنها لا تنطق بالطريقة نفسها. هكذا قد تكون الكلمة مشتركة بطريقة تتوقف على تنبيرها.

النبر أو التنبير لغةً هو البروز والظهور، ومنه "المنبر" في المساجد ونحوها. والنبر ملمح صوتي مكمل للبناء اللغوي، وهو من وجهة نظر فيزيقية: نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد؛ تحديدًا، هو نطق مقطع من مقاطع الكلمة (أو كلمة من كلمات الجملة) بصورة أوضح وأجلى نسبيًا من بقية المقاطع (أو الكلمات). على مستوى الجملة، يقوم التنبير بوظائف منها التأكيد والمفارقة.

ثمة لغات نبرية يعتمد المعنى فيها على نوع النبر ودرجاته، ومواقعه من الكلمة، ومن أمثلتها الإنجليزية والألمانية والإسبانية. مثال ذلك، في الكلمات الإنجليزية:

Increase, import, subject, conduct, record,

إذا نبر المقطع الأول صنفت الكلمة اسمًا، وإن كان الأخير (أو الثاني) صنفت فعلًا.

أما في اللغات غير النبرية، ومنها العربية واليابانية، فالنبر له قواعد ثابتة مطردة، ومثال ذلك في العربية أن النبر في الفعل الثلاثي يكون على المقطع الأول، كما في "كتب" و"ضرب". وعلى مستوى الجملة، الأسماء والصفات والحال والتميز والظرف والأفعال

الرئيسة وأساليب التحذير والإغراء والتعجب والاختصاص تـأتي منبرة، ما يدل على أهميتها النسبية؛ أما الضمائر وأسماء الموصول والعبارات الاعتراضية وكثير من الأدوات فلا تنبر عادةً.

ثمة مقامات لغوية تقتضي توظيف التنبير توظيفًا خاصًا. في الجملة: "أنا لا آكل في الصباح عادةً"، يغلب أن يكون النبر على الفعل "آكل" والاسم "الصباح"، ولكن قد يقتضي الموقف نبر الضمير، عند إرادة التوكيد أو بيان أن المتكلم يعني نفسه بالذات لا غيره؛ وقد يقع على أداة النفي بقصد إزالة الشك عند السامع، أو كلمة "عادة" لبيان أن هذا السلوك دأب المتكلم.

في الجملة: "هل سافر أخوك أمس؟"، يختلف الغرض باختلاف الكلمة التي زيد نبرها. حين ينبر السائل "سافر" فإنه يريد أنه يشك في حدوث السفر، وحين ينبر "أخوك" فإنه لا يشك في فعل السفر بل في فاعله؛ فإن نبر "أمس" فهذا يعني أنه يعرف وقوع فعل السفر ويعرف هوية فاعله، لكنه يجهل وقته.

تقع الأغلوطة حين ينجم تغير في المعنى عن تغير في تنبير بعض الكلمات؛ حين تركن مقدمة في معناها الظاهر إلى تنبير كلمة، وتركن النتيجة إلى تنبير معنى آخر. اعتبر الجملة:

يتعين علينا ألا نتحدث بسوء عن أصدقائنا.

يمكن أن تكون هناك عدة معاني لهذه الجملة، وفقًا على أي كلمة يتم تنبيرها. إذا نبرنا الكلمة الأولى، فقد تعني توكيد حقيقة أن الجملة معيارية وليست وصفية. إذا نبرنا الثانية، فقد تعني أننا دون

غيرنا ملزمون بهذا الحكم المعياري. إذا نبرنا الثالثة قد تعني أنـه لنـا أن نسلك بسوء (ما دام السلوك لم يكن شـفهيًا) مـع أصـدقائنا. إذا قرأنا العبارة دون تنبير، فإنها تبدو صادقة تمامًـا. إذا اسـتنتجنا منهـا مثلًا أنه يتعين علينا أن نتحدث بسوء عمن هم ليسوا أصـدقاء لنـا، فإنا نعول على تنبير ضمير الجمع الوارد في آخر مقاطع آخر كلمة في الجملة. غير أن تنبير هذا الضمير قد يجعلها باطلـة بوصـفها قانونـًا أخلاقيًا. في الإنجليزية، العبارة: "I resent that letter"، قد تعني أنك أعـدت إرسـال الرسـالة، وقـد تعنـي أنـك تـشمئز منهـا. إذا استخدمت كلمة "resent" بمعنى في المقدمات، وبآخر في النتيجـة، تكون وقعت في الأغلوطة. غير أن تنبير الكلمة حـال نطقهـا يبـدد الغموض ويجعل الأغلوطة بينة الفـساد. في العربيـة، حـين تقـول: "السكر حلال"، قد تخفف حرف السين، فيكون حكمـك صـادقًا، وقد تشدده فيكون باطلًا. إذا انتقلت من معنى إلى آخر، فإنك تقـع في الأغلوطة. غير أن التشديد في العربية غير التنبير.

قد نجد في العربية وضعًا مشابهًا يغـوي بـالوقوع في الأغـاليط اللغوية يرتبط بما يعـرف بظـاهرة تنقـيط الحـروف. ذلـك أنـه مـن المعروف أن حروف العربية لم تكن منقطة في أصلها، ولذا قـد نعثـر على وثائق تاريخية كتبت بالعربيـة قبـل عمليـة التـصحيف (وضـع النقاط على الحروف) التي طرأت على العربية، وقد يعمـد المـرء إلى قراءة نص بعينه وفق مذهب ينحو إليه أو موقف يتنباه. من الأمثلـة الشهيرة: قراءة بعض أشياع المعتزلة، الذين يقولـون بفكـرة العـدل الإلهي المطلق، الآية الكريمة: "عذابي أصيب به من أشاء" على أنهـا

تقول: "عذابي أصيب به من أساء". ثمة قراءات لآيات لا تحدث تغييرًا جذريًا كهذا، كما حالة من يقرأ "فتثبّتوا" بدلًا من "فتبينوا" في الآية الكريمة: "يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا"، حيث هناك غموض يعتري الكلمة قبل تصحيفها لا يبدده السياق اللغوي.

أيضًا فإن موضع الكلمة قد يحدث فرقًا في دلالة الجملة، فقولنا: "جاء زيد"، غير قولنا: "زيد جاء"، ففي الأولى يتم التوكيد على فعل مجيء زيد، في حين أن التوكيد في الثانية إنما يسري على هوية القائم بهذا الفعل. في الكتابة، قد يستعاض عن التنبير باستخدام تقنيات مثل تكبير حجم الكلمة، طباعتها باللون الأسود الداكن، أو بالبنط المائل، وفي حالة بعض اللغات، باستخدام حروف كبيرة. يحدث هذا خصوصًا في الإعلانات، حيث تطبع الأشياء التي لا ترغب الشركة في توكيدها بأحرف صغيرة، وبلون باهت نسبيًا، وبحجم صغير. هكذا قد تجد إعلانًا يقول: "كل شيء بخمس دراهم، فما فوق"، حيث تظهر الكلمات الأربع الأولى بحجم كبير، فيما لا يكاد المرء يتبين الكلمتين الأخيرتين. أحيانًا تجد الاستدراك يرد في هوامش تذيّل بها شركة التأمين عروضها المغرية. يحدث أيضًا أن تستخدم شركة اسم شركة شهيرة مع تغيير طفيف في اسمها، فـ Parke مثلًا، تصبح Barker، وفي هذا تضليل متعمد، قد ينطلي خصوصًا على من لا يتقن الإنجليزية، ولا يفرق بين الحرفين المتشابهين في النطق.

ولكن لاحظ أن التنبير نفسه، أو التصحيف، لا يشكل أغلوطة إلا حين يوظف الغموض الذي يسببه في جعل مقدمات حجة ما تبدو أقوى مما هي حقيقة. بكلمات أخرى، التنبير وحده لا يكفي لتوجيه تهمة الأغلوطة، لكنه قد يكون شركًا يستدرج الغافل للوقوع في الأغلوطة. لاحظ أيضًا أن الوقوع في أغلوطة التنبير نادر في الإنجليزية وحتى العربية، وإذا كان من شروط الأغلوطة رواجها، فإن التنبير لا يشكل أغلوطة أصلًا. الحال أن قيمة الحديث عن هذه الأغلوطة تظل في أفضل الأحوال تاريخية.

2.2 الغموض التركيبي (Syntactic Ambiguity)

مثال:

اعتبر النص التالي في الدستور الأمريكي:

لا يسأل المرء عن جريمة قتل أو أية جريمة مخلة بالشرف إلا بعد أن تدينه هيئة للمحلَّفين، ما لم تحدث الجريمة في القوات البرية أو البحرية، أو الميليشا، أثناء وقوع الحرب أو التعرض لمخاطر تهدد الدولة.

لا يتضح هنا ما إذا كان التعبير "أثناء وقوع الحرب أو التعرض لمخاطر تهدد الدولة " يستدرك على الميليشا فقط، أو يشمل القوات البرية والبحرية. لا ريب أن المسألة هنا تحدث فرقًا كبيرًا نسبةً إلى مجند بالقوات البرية أو البحرية اتهم بجريمة في زمن السلم.

الغموض التركيبي غموض ناجم عن النحو، لا عن دلالات

الألفاظ، وهي تقع حين تستغل حجة غموضًا تركيبيًا للإيهام بصحتها.

قد ينجم الغموض التركيبي عن غموض ما تشير إليه الضمائر، كما في قولنا: "التقطت صورًا لبعض المشاهد، وقد كانت رائعة"، فلا ندري هل الضمير المستتر (اسم كان) يعود على الصور أو المشاهد. في المثال الشهير، تنبأ عراف للملك ليديا بأن حربه مع الفرس سوف تنجم عن تدمير دولة عظيمة، ففهم الملك أنه يقصد دولة الفرس، وحين خسر الحرب، وشكى إلى وسيط الوحي، أخبر أن المقصود كان دولته هو لا دولة الفرس. أيضًا قد ينشأ الغموض عن عدم تحديد ما يتعلق به جار ومجرور، كما في قولنا: "تناولت الشاي الذي أعدته ابنتي في الحديقة"، فلا ندري هل المقصود أن ابنتي أعدت الشاي في الحديقة، أم أنني تناولته في الحديقة.

وقد يكون الغموض ناجمًا عن عدم تحديد متعلق حد من الحدود، أو تردد الضمائر بين أشياء متعددة تحتمل الانصراف إليها، كما في الجملة: "نيكارجوا ترفض الانصياع لأوامر أمريكا بأن تنسحب امتثالًا لقرار مجلس الأمن"، حيث لا ندري هل رفض نيكارجوا كان امتثالًا لقرار مجلس الأمن، أو أن هناك قرار أصدره مجلس الأمن ترفض الامتثال له. وكذا الحال في العبارة: "قال زيد ذلك وحده"، التي قد تعني:

* زيد وحده الذي قال ذلك، ولم يكن ثمة من يؤيد قوله.

* قال زيد ذلك ولم يقل غيره.

أيضًا قد ينشأ الغموض التركيبي عن تردد الصفة بين أن تكون صفة للموضوع وصفة للمحمول المذكور قبله، فقد نقول: زيد بصير (أي ليس بأعمى)، وزيد طبيب، ونؤلف بينهما فنقول زيد طبيب بصير، فيظن السامع أنّا نريد أنه بصير في الطب.

فضلًا عن ذلك، فإن غياب علامات الترقيم قد تُحدِث لبسًا، كما في المثال الشهير: "براءة مستحيل تنفيذ الحكم" الذي قد يعني "براءة؛ مستحيل تنفيذ الحكم"، أو "براءة مستحيل؛ تنفيذ الحكم"؛ وفي الجملة "المدرس يقول زيد مغفل" التي قد تعني أن "المدرس يقول: "زيد مغفل"، وقد تعني "المدرس، يقول زيد، مغفل"؛ وفي الآية الكريمة: "ولا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون"، وإن كان السياق يبين في هذه الآية أن المقصود "ولا يحزنك قولهم، إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون" وليس "ولا يحزنك قولهم "إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون"، كما أن أحكام الوقف بوجه عام تبدد كل غموض ممكن في سياق الآيات القرآنية. أيضًا فإن علامات الترقيم تحتاز على أهمية مكافئة في الرياضيات. في غياب عرف خاص نتفق عليه، ليس ثمة عدد يشار إليه على نحو متفرد بـ 2 × 3 + 5، رغم أنه حين تتضح كيفية تجميع مكونات هذه الصيغة، فإنها تشير إلى 11 أو 16.

بعد أن قرأ الأستاذ بحث أحد الطلاب، علق عليه بقوله: "بحثك جيد وأصيل"، غير أنه أضاف: "لكن الجيد في بحثك ليس أصيلًا، والأصيل فيه ليس جيدًا". تبدد هذه الإضافة الغموض

الذي يكتنف دلالة الرابط "و" في التعليق الأول؛ إذ إن المقصود ليس وصف البحث بأنه جيد وبأنه أصيل، بل قوله كقول من قال: إن الخمسة ثلاثة واثنان، الذي يعني أن جزءًا منها ثلاثة وجزءًا آخر اثنان. البحث في مجموعه لا يتميز بالجدة والأصالة في آن، بل يتميز جزء منه بالجدة وجزء آخر بالأصالة، ولأن الجديد فيه ليس أصيلًا، والأصيل ليس جديدًا، فلا ريب أنه بحث رديء، أو هكذا أراد الأستاذ أن يقول.

وبطبيعة الحال، لو أن الطالب اجتزأ في سيرته الذاتية العبارة: "بحثك جيد وأصيل"، فإنه إنما يهيء نفسه للوقوع في أغلوطة الاقتباس خارج السياق التي سوف نأتي على نقاشها.

وكما أسلفنا، فإن الأغلوطة لا تتم إلا بعد أن يوظف مثل هذا الغموض التركيبي في حجة تركن مقدماتها إلى معنى بعينه وتخلص إلى معنى لجملة تحتمل بسبب تركيبها النحوي أكثر من دلالة، كما في الحجة التالية:

لا شيء أفضل من السعادة الأبدية

لعب الورق أفضل من لا شيء

لعب الورق أفضل من السعادة الأبدية.

1.2.2 أغلوطة المدى (Scope Fallacy)

قد تصف الصفة التي تلحق اسمين متتاليين أيًا منهما. في العبارة: "منجم الماس المفقود"؛ أيهما المفقود: أتراه المنجم، أم الماس؟

"المدى" مفهوم اصطلاحي، يوضحه المثال التالي:

ما كل ما يبرق ذهبًا.

ثمة تأويلان محتملان، وفقًا على مدى النفي:

* كل ما يبرق ليس ذهبًا (حيث مدى أداة النفي "ما" ضيق يسري فحسب على كلمة "ذهب"، وفي هذه الحالة تكون الجملة كلية سالبة مفادها أنه لا شيء يبرق ذهبًا).
* ليس كل ما يبرق ذهبًا (حيث مدى أداة النفي واسع يسري على الجملة بأسرها، فتكون الجملة جزئية سالبة مفادها أن بعض ما يبرق ليس ذهبًا).

وبطبيعة الحال ثمة فرق كبير بين التأويلين: التأويل الثاني يتسق مع وجود ذهب يبرق، في حين أن التأويل الأول لا يتسق معه.

أوضحنا في الفصل الأول أن للحد المنطقي، من قبيل النفي، مدى بعينه، بمعنى أن له مجال تأثير. كلمة "ما" في المثال السابق قد تنفي جزءًا من الجملة، وقد تنفيها كلها. في اللغات الرمزية تحل مشكلة الغموض الناجم عن عدم تحديد المدى بالأقواس. في اللغات الطبيعية، رغم وجود أدوات نحوية تسهم في تحديد المدى،

يظل الغموض ممكنًا. غالبًا ما يتبدد الغموض عبر توظيف معلومات بدهية. هكذا قد نرفض تأويلًا ما لأنه يجعل الجملة المعنية واضحة البطلان.

للأصناف المنطقية التالية مديات، ولذا فإنها عُرضة لغموض المدى:

* الروابط القضوية، مثل "و"، "أو"، "ليس".
* المكمات، مثل "كل"، و"بعض" (انظر أغلوطة تغيير مواضع المكمات).
* ألفاظ الحال والنعت، كما في قولنا: "مدارس البنات الصغيرة"، "خبيرة الأزهار الجميلة"، "رأيت الملك واقفًا".

2.21.1 أغلوطة المدى المقامي (Modal Scope Fallacy) (انظر أعلاه).

2.212 تغيير مواضع المكمات (Quantifier Shift) (انظر أعلاه).

2.3 الغموض الدلالي (Semantic Ambiguity).

أمثلة:

الجنين كائن بشري
لكل كائن بشري الحق في الحياة
إذن، للجنين الحق في الحياة (ومن ثم فإن إجهاضه أيًا كان عمره جريمة).

لكل شيء ثقيل كتلة كبيرة

هذا ضباب ثقيل (كثيف)

إذن، كتلة هذا الضباب كبيرة.

الزمن يداوي كل الجراح

الزمن نقود

ولذا فإن النقود تداوي كل الجراح.

أمثلة مخالفة:

الزائدة الدودية كينونة بشرية

لكل كينونة بشرية الحق في الحياة

إذن، للزائدة الدودية حق في الحياة (ومن ثم فإن استئصالها جريمة).

لكل الخنافس ستة أرجل

جون لينون أحد الخنافس

ولذا فإن له ستة أرجل.

نهاية الشيء كماله

الموت نهاية الحياة

إذن، الموت كمال الحياة.

يحدث الغموض الدلالي حين تكون هناك لفظة مشتركة تحمل أكثر من معنى. عادةً ما يسعفنا السياق في معرفة دلالة اللفظة المقصودة (لاحظ الغموض التركيبي في العبارة: "دلالة اللفظة المقصودة"، هل "المقصودة" تعود على كلمة "دلالة" أو "اللفظة"؟).

من السياقات التي يحدث فيها الغموض الدلالي: تردد الحروف الناسخة (الروابط القضوية) بين معنيين تصدق في أحدهما وتكذب في الأخرى، كقولنا: "الخمسة زوج وفرد"، وهو صادق، بمعنى أن خمسة ناتج جمع اثنين وثلاثة، وناتج جمع أربعة وواحد، لكن هذا لا يستلزم أن خمسة زوج وفرد في آن واحد. سبب الاشتباه: دلالة العطف بحرف الواو، فإنه يدل على جمع الأجزاء، كما قولنا: الإنسان عظم ولحم، أي فيه عظم ولحم، كما يدل على جمع الأوصاف، كقولنا: الإنسان حي وجسم، لكنه في حالة العدد لا يصدق إلا بطريق جمع الأجزاء.

لاحظ أن الحجة:

الفيل حيوان، ولذا فإن الفيل الرمادي حيوان رمادي،

حجة صحيحة؛ لأن كلمة "رمادي" ليست نسبيا. غير أن الحجة:

الفيل حيوان، ولذا فإن الفيل الصغير حيوان صغير،

ليست صحيحة؛ لأن كلمة "صغير" نسبيًّا. حتى الفيل الصغير حيوان كبير.

اعتبر الحجة التالية:

الحوادث غير المحتملة تحدث كل يوم تقريبًا، لكن ما يحدث كل يوم تقريبًا حدث جد محتمل، ولذا فإن الحوادث غير المحتملة جد محتملة.

ثمة تلاعب يمارس هنا بمعنى عبارة "غير محتملة". صحيح أن غير المحتمل يحدث كل يوم. جلوس أية مجموعة من المتفرجين على مباراة يحضرها الآلاف بالترتيب الذي جلسوا به غير محتمل. ترتيب سير سيارات في شارع مزدحم بها على نحو بعينه غير محتمل هو الآخر. أي ترتيب بعينه للمتفرجين أو السيارات غير محتمل. كل ترتيب في أية فترة زمنية نختار غير محتمل. هل يعني هذا أن غير المحتمل يحدث دائمًا ويُعدّ من ثم جد محتمل. الإجابة: لا. في كل مرة ثمة ترتيب ما، ولكن ليس هناك ترتيب يتكرر كل مرة. الذي يحدث كثيرًا ليس الواقعة غير المحتملة نفسها، بل نوعها، أي ليس جلوس أشخاص بعينهم جنب بعضهم البعض، بل جلوس أشخاص وفق ترتيب ما. باختصار، الحوادث غير محتملة لكن أنواعها جد محتملة. الذي يحدث كل يوم، وتشير إليه المقدمة الثانية، ليس الحوادث العينية، بل أنواعها. غير أن النتيجة تتحدث عن الحوادث العينية.

بعد أن قامت الشرطة المصرية بحملة لتصفية الكلاب الضالة، نشرت إحدى الصحف العنوان التالي: "مجزرة حيوانية". يستبان هنا أن الصفة "حيوانية" نعت للمجزرة، ولذا فإن المعنى واضح

تركيبيًا. غير أن هناك غموضًا دلاليًا في كلمة "مجزرة"؛ فقد يكون المقصود من الوصف الإضافة، بمعنى أن المقصود أنها مجزرة حيوانات، أي مجزرة ضحيتها حيوانات، وقد يكون المقصود وصف فعل الجزر نفسه، في مقابل ما تم جزره، فتكون العبارة فادحة في حق من قام بهذا الفعل؛ كونها تعني أنه فعل لا إنساني. وبالطبع، قد يكون المعنى المقصود مزدوجًا، بمعنى أن تكون هناك تورية تحتمل معنيين: قريب، هو الأول، وبعيد، هو الثاني.

لاحظ أخيرًا أن الغموض الدلالي نفسه ليس أغلوطة. الأغلوطة تقع حين تجعل كلمة مشتركة حجة فاسدة تبدو كأنها صحيحة.

2.31 الحد الأوسط الغامض (Ambiguous Middle) (انظر أعلاه).

2.32 إعادة التعريف (Redefinition).

اقتباس: "لماذا أعرف أكثر من الآخرين؟ لماذا أنا أذكى منهم بوجه عام؟ لأني لم أهتم بالأسئلة التي ليست أسئلة. لم يحدث قط أن أهدرت طاقتي" (نيتشه).

مثال: إن روسيا تحظى بحرية حقيقية، والدول الرأسمالية هي التي تعاني من فقدها. ذلك لأن الرأسمالية بالتعريف هي النظام الاقتصادي الذي يستعبد العمال.

أن تعيد تعريف لفظة هو أن تعزو إليها معنى جديدًا. لا خلل

منطقيًا في هذا. عادةً ما نقوم بإعادة تعريف بعض الألفاظ كي نستخدمها بطريقة اصطلاحية. غير أن هناك خطر الركون إلى المعنى القديم بحكم العادة، ما يسبب أغلوطة الغموض الدلالي (انظر أعلاه).

هناك طريقتان لإعادة التعريف:

1. بسط دلالة الكلمة بحيث تحصل على معنى أوسع. مثال ذلك أن نعيد تعريف كلمة "خفاش" بحيث تسري على كل حيوان يطير. وفق هذا، تسري الكلمة بعد إعادة تعريفها على حالات لم تكن تسري عليها وفق دلالتها القديمة.
2. تضييق دلالة الكلمة بحيث تسري على عدد أقل من الأشياء. مثال ذلك، قد نعيد تعريف كلمة "طائر" بحيث تعني "حيوان يطير له ريش"، وبحيث يستثنى النعامة والبطريق.

غير أنه ليس ثمة ما يحول دون أن نعيد تعريف لفظة بحيث تضم دلالتها الجديدة أشياء لم تكن تسري عليها، وتستبعد في الوقت نفسه أشياء كانت تسري عليها. بكلمات أخرى، فإن الطريقتين سالفتي الذكر ليستا متنافيتين، أو متضادتين، فقد تجتمعان دون تناقض. مثال ذلك، قد نعيد تعريف كلمة "طائر" بحيث تعني "حيوان يطير"، ما يستلزم أن الخفاش طائر، رغم أنه لم يكن كذلك وفق التعريف الأصلي، وأن البطريق ليس طائرًا، رغم أنه كان

كذلك وفق التعريف الذي نألف.

يحدث أيضًا أن تنفصل الكلمة كلية عن دلالاتها الأصلية، وهذا كثير في حالة التعريفات الاصطلاحية (وهذا، كما سوف نرى، يغوي بالوقوع في أغلوطة التأصيل). لحسن الحظ أن الألفاظ التي تعرف اصطلاحيًّا لا تثير لبسًا لأن الاختلاف بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد عادةً ما يكون بيّنًا.

الساسة مغرمون بالمبالغة، ولذا تراهم يعيدون تعريف المفاهيم بحيث تسري على أشياء لم تكن تسري عليها. رجالات الإعلام يبالغون بدورهم، تحقيقًا لمطلب الإثارة.

هناك أيضًا ما يعرف بالتعريفات الإجرائية، وهي نوع من إعادة تعريف المفاهيم تتم في السياقات العلمية. عندما يقوم الباحث مثلًا بتعريف مفهوم الذكاء عبر إجراء محدد (الحصول على حد أدنى من درجات اختبار ما مثلًا)، فإنه يعيد في واقع الأمر تعريف مفهوم الذكاء، رغم أن التعريف الأصلي لهذا المفهوم قد لا يكون محددًا تمامًا بسبب إبهام هذه اللفظة. الحال أن عدم تحددها هو ما يجعل العلماء يضطرون إلى إعادة تعريفها.

ولكي يتجنب الباحث أغلوطة إعادة التعريف (أو الغموض الدلالي، بوجه عام)، يفترض أن يُعبّر ولو ضمنيًّا عن نتائجه بصيغة شرطية مفادها أنه إذا كان المفهوم المعني يقر الدلالة التي تمت إهابتها إليه (عبر التعريف الإجرائي)، فإن النتائج التي انتهى إليها سليمة. من شأن هذا أن يحول دون استخدام المفهوم بمعنى في

مقدمات بحثه، وبمعنى آخر في نتائجه.

وبطبيعة الحال، فإن إعادة التعريف تظل تعريفًا، وملزمة من ثم باستيفاء أشراط التعريف الجيد التي يمكن أن نوجزها في التالي:

- أن يكون التعريف واضحًا لا لبس فيه، مختصرًا لا تزيد فيه. من شأن هذا الشرط أن يحول - مثلًا - دون التعريفات التي تعرّف الشيء بما أخفى منه، كمن يُعرّف النار بأنها جسم شبيه بالنفس.
- أن يخلو من الأدوار المنطقية الصريحة (التي تذكر المعرّف في التعريف) والمسترة (التي تتضمن مفاهيم لا سبيل إلى تعريفها إلا بذكر المعرف الأصلي). ومثال ذلك: تعريف الشيء بضده، كقولنا: الزوج ما ليس فردًا، ثم قولنا: الزوج ما ليس فردًا، أو قولنا: العلم ما يكون الذات به عالمًا، ثم قولنا: العالم ما قام به العلم، أو قولنا: الشمس كوكب جرم يطلع نهارًا، رغم أن النهار لا يعرف إلا بطلوع الشمس.
- أن يكون جامعًا مانعًا (بحيث يضم كل ماصدقات المفهوم المراد تعريفه، ولا يضم سواها).

أما في حالة شبه الماصدقات، التي لا يتضح ما إذا كان المفهوم المعني يشملها أو يستثنيها، فيتخذ التعريف الجامع المانع صبغة معيارية، بمعنى أن يكون له الحق في تصنيفها وفق الطريقة التي

صنف بها الماصدقات وغير الماصدقات. قد لا يتضح مثلًا ما إذا كان الكذب على المريض الذي يعاني من مرض ميؤوس من شفائه ماصدقًا لمفهوم السلوك الأخلاقي، ولكن إذا عثرنا على تعريف جامع مانع لهذا المفهوم يميز كما يجب بين الماصدقات وما ليست ماصدقات للسلوك الأخلاقي، فلنا أن نطبق هذا التعريف في حالة الكذب هذه.

لاحظ أن شبه الماصدقات مأتى الكثير من الخلافات، وأن هذا إنما يبين أهمية العثور على تعريفات جامعة مانعة، رغم صعوبة العثور عليها. الخلاف حول علمية التخصصات الإنسانية مثلًا إنما يحتم البحث عن تعريف جامع مانع (قدر الإمكان) للأنشطة العلمية، وتقصي ما إذا كانت تلك التخصصات تستوفي استحقاقات هذا التعريف. وكذا شأن العمليات الفدائية التي تقوم بها الشعوب المستعمرة، والتي تشكل موضع خلاف بين من يرى أنها عمليات استشهادية ومن يرى أنها أعمال إرهابية.

لا شيء يمكن تعلمه عبر التعريفات التحليلية، يقول تشارلز بيرس، رغم أنه لا سبيل لتنظيم معتقداتنا إلا عبر هذه العملية. وكما يضيف فريجه: ليست كل الأشياء قابلة للتعريف. السبب في ذلك، فيما يوضح رسل، إنما يرجع إلى أنه محتم على تعريف أي مفهوم أن يركن إلى مفاهيم أخرى، ولا سبيل لاستمرار ذلك إلى ما لا نهاية، ما يستوجب أن تكون هناك مفردات أولية لا تعرّف إطلاقًا.

إعادة التعريف قد تكون وسيلة لدفع التهم. حين يتهم نظام

سياسي بأنه ليس ديمقراطيًّا، لن يجد أنصاره صعوبة في إعادة تعريف مفهوم الديمقراطية على نحو يستلزم أن نظامهم السياسي أكثر ديمقراطية من كثير من النظم التي نتفق على ديمقراطيتها. قد يقولون - مثلًا - إن الديمقراطية تعني أن يمتلك الناس أدوات الإنتاج عوضًا عن أن تكون ملكًا لأفراد بعينهم. وكذا الشأن حين يتهم النظام بأنه يقيد الحريات، أو يساند الإرهاب، أو يفشل في تحقيق نموًّا اقتصاديًّا. لكن السؤال يظل قائمًا، ما إذا كان التعريف يستوفي أشراط التعريف الجيد، خصوصًا فيما يتعلق بكونه جامعًا مانعًا (قدر الإمكان على أقل تقدير).

2.4 الاقتباس خارج السياق (Quoting Out of Context)

وتعرف أيضًا باسم:

التجريد.

اقتباس:

النص، دون سياق، ذريعة (Text, without context, is pretext)

أن تقتبس خارج السياق هو أن تستأصل النص من بيئته بحيث تشوه معناه. عادةً ما يسهم السياق الذي يرد فيه النص في تحديد معناه. لذا، حين تقتبس، يتعين أن نحرص على أن تقتبس ما يكفي من السياق بحيث لا نسيء عرض معنى ما قمنا باقتباسه.

وبطبيعة الحال، فإن كل اقتباس هو اقتباس خارج السياق، غير أننا نتحدث هنا عن الاقتباس الذي يتغير معناه بسبب عوز السياق الكامل.

تقع أغلوطة الاقتباس خارج السياق حين يعرض النص المقتبس خارج السياق شاهدًا في حجة. مثل هذا الاقتباس الأغلوطي قد يحدث في حالتين متمايزتين:

1. رجل القش: وهذا سائد في المناظرات السياسة، حيث يقتبس من الخصم نصًّا خارج سياقه كي يتم تشويه موقفه، ويسهل دحضه. عادةً ما يجعل عوز النص حجة الخصم متطرفة أو تسرف في التبسيط.

2. الاحتكام إلى السلطة: من الطبيعي أن الحجج التي تركن إلى السلطة تستشهد بأقوالها. غير أننا قد نقتبس من سلطة، حتى إن كانت مشروعة، خارج السياق كي نسيء عرض موقف رأي الخبير، وهذا نوع من الركون للاحتكام المضلل للسلطة.

لاحظ أن عملية الاقتباس خارج النص لا تشكل بذاتها أغلوطة. اقتباس الآية الكريمة "ويل للمصلين" خارج سياقها لا يشكل أغلوطة إلا حين يوظف - مثلًا - في الدفاع عن موقف يشكك في الحاجة إلى ممارسة الطقوس الدينية.

3. التعلل بالجهل (An Appeal to Ignorance)

وتعرف أيضًا باسم:

Argumentum ad Ignorantiam

اقتباس: أعلن "جو مكارثي" في مجلس الشيوخ عام 1950م أنه اخترق ستار السرية الحديدي الذي ضربه ترومان. لديه سير ذاتية لواحد وثمانين شخصًا يعتبرهم شيوعيين في وزارة الخارجية. بخصوص الحالة رقم 40، يقول: "ليست لدي معلومات كثيرة عنه باستثناء حكم الوكالة العامة أنه لا شيء في ملفاته يدحض ارتباطاته بالشيوعيين".

هذه حجة في صالح أو ضد قضية تأسيسًا على الجهل بأدلة ضدها أو عليها. غير أن عوز الأدلة لا يشكل بذاته دليلًا.

صور الأغلوطة:

ليس هناك دليل على سـ؛ إذن سـ باطلة.

ليس هناك دليل ضد سـ؛ إذن سـ صادقة.

مثال:

في السنوات الستة التي مارست فيها طريقتي الجديدة في العلاج النفسي، لم تنشر دراسة واحدة تبين أنها ليست طريقة ناجعة في علاج المرضى الذين يعانون من اختلالات نفسية، ولم يثبت أنها

سببت الأذى لأي شخص. يستبان إذن أنها أفضل علاج استحدث حتى الآن.

مثال مخالف:

بحسبان أن أحدًا لم يزعم أن هذه الحقيبة التي وجدت في المطار حقيبته، فإنها لا تخص أحدًا.

نلحظ بدايةً أن هناك الكثير من القضايا الباطلة لم يثبت بعد بطلانها، وأن هناك الكثير من القضايا الصادقة لم يثبت بعد صدقها. هذا يعني أن الجهل بكيفية إثبات أو دحض أية قضية لا يؤسس صدقها ولا يؤسس بطلانها. من أشهر حالات التعلل بالجهل في تاريخ العلم: الحجة التي عرضت في سياق نقد جاليليو، حين استخدم مقرابه في جعل علماء فلك مبرزين في عصره يرون بأعينهم الجبال والوديان التي يعج بها القمر، ما يشكك في المثنوية التقليدية بين الأرض وأجرام السماء. لقد جادل بعض منهم بأن القمر، كما كان يفترض أرسطو، كرة كاملة الشكل لا تضاريس تشوه كماله، وأن الجبال التي يبدو أنها تبرز منه ليست في الواقع جبالًا؛ لأن الوديان الفاصلة بينها مليئة بمادة بلورية لا ترى. جاليليو، فيما أقر أولئك العلماء، عاجز عن إثبات بطلان هذا الفرض الذي ينقذ فرض كمال الأجرام السماوية. غير أن جاليلو لم يجد صعوبة في الرد بقوله: "إذا سلمنا بادعاء وجود مواد خفية غير منظورة، فإني أؤكد أن هناك جبالًا هائلة على سطح القمر تمتد بحيث تتجاوز المحيط الخارجي لجرم القمر الكروي التام وهي مصنوعة من نفس هذه

المادة الخفية". بكلمات أخرى، ثمة قمم جبال أعلى تبرز من تلك المادة البلورية اللامرئية، ولأنها هي نفسها مصنوعة من المادة نفسها، فإنها لا مرئية.

وبطبيعة الحال، لم يكن جاليلو يعتقد في هذا، لكنه استخدم استراتيجية النظير المنطقي؛ إذ إن مجايليه الذين تعللوا بالجهل وطالبوه بإثبات بطلان فرضهم، عاجزون بدورهم عن إثبات بطلان فرض جاليلو الجديد. جاليلو، ينجح في اكتشاف أغلوطة مجايليه، دون أن يقع في أغلوطة أخرى، أغلوطة: "وحتى أنت" (انظر أدناه). وفق قراءة متعاطفة مع موقفه، يمكن اعتبار حجته نظيرًا منطقيًّا يثبت بطلان حجة خصومه، كما لو أن لسان حاله يقول، لو صح أن العجز عن إثبات الشيء دليل صدقه، لصح فرضي حول قمم الجبال الوهمية؛ ولأنه فرض يتضح بطلانه، فكذا شأن فرضكم حول المادة البلورية. يمكن أيضًا اعتبار حجته إحراجًا مضادًا، يركن إلى مقدمات مشابهة ويخلص إلى نتيجة مختلفة تمامًا.

في حادثة تاريخية أخرى، اعترض الراغبون في وقف الأبحاث على الدنا بقولهم: "إذا استمر دكتور فرانكنشتين في تخليق وحوش بيولوجية، فما الذي يضمن لنا ما سوف يحدث لو هربت هذه الوحوش الصغيرة من معمله؟"، في إشارة صريحة إلى جهلنا بالعواقب المحتملة.

ثمة أنواع من الاستدلال تشبه التعلل بالجهل، لكنها تختلف عنه:

1. أحيانًا يكون من الوجيه أن نركن إلى عوز الشواهد التي تدل على قضية في الجدل ببطلانها، وذلك حين يكون هناك افتراض وجيه ببطلانها. في القانون، ثمة افتراض للبراءة، ما يعني أن عبء الإثبات يقع على المدعي، فإذا فشل في عرض أدلة تدين المتهم، يتعين الحكم ببراءته. إننا نركن هنا إلى مبدأ مؤداه أن الخطأ في إدانة بريء أبشع بكثير من الخطأ في تبرئة مذنب. أيضًا، يقع عبء الإثبات على من يزعم صدق قضية احتمالها ضعيف، حيث يفترض أن تكون باطلة. مثال ذلك: لو زعمت أن صحنًا طائرًا اختطفني إلى كوكب آخر، لن يكون من حقي أن أركن إلى جهلك بأية شواهد تدل على خلاف ما أزعم. لن تقع في أغلوطة التعلل بالجهل إذا استدللت بقولك: "حيث إنه لا دليل لديك على اختطافك، فإن زعمك باطل". أيضًا، فإن غياب أية آثار سمومية ناجمة عن تجريب عقار ما على الفئران قد يعد دليلًا (جزئيًّا) على أنه ليس سام في حالة البشر. غير أننا هنا لا نعول على الجهل بقدر ما نعول على معرفة أو عرف مؤداه أنه لو كان العقار سامًّا، لأظهرت التجارب أنه كذلك.

2. أحيانًا تكون لدينا معلومات تخول لنا استنتاج نتيجة تأسيسًا على عوز الأدلة. من الوجيه أن أزعم أنه ليست هناك رحلة على الخطوط الجوية الإماراتية إلى بنغازي تأسيسًا على عدم وجود ما يدل على وجود هذه الرحلة. المعلومة التي تخول لي هذا، هو أن شركات الطيران عادةً ما تضمن في جداولها كل

رحلاتها. تقوم هذه المعلومة العامة بدور المقدمة المضمرة في الحجة التالية: لا رحلة معلن عنها في الجدول إلى بنغازي، كل الرحلات يعلن عنها (مقدمة مضمرة)، إذن ليست هناك رحلة إلى بنغازي.

3. أخيرًا، قد نركن إلى معلومات شخصية عن أنفسنا، كما في قولنا: لو كنت متبنيًا من قبل من أزعم أنهم والديّ، لعرفت ذلك منذ زمن طويل. ولأنني لم أعرف ذلك، فلا بد أنني من صلبهما. هذا استدلال وجيه، بمقتضى الخبرات الشخصية التي اكتسبتها طيلة هذه السنين.

على ذلك، وكما أسلفنا، لنا أن نقول بوجه عام إن الجهل بما يشهد على س لا يعني ضرورة بطلانها، كما أن الجهل بما يشهد ضد س لا يدل على صدقها، الأمر برمّته إنما يتوقف على من يلزمه عبء الإثبات. يلزمنا على ذلك أن نستدرك بالإشارة إلى سياقات لنا أن نفترض فيها الحصول على كل المعلومات المتعلقة (كما في مثال شركة الطيران) أو على قدر لا يستهان به منها (كما في مثال التبني)، وأن مثل هذه السياقات، غياب ما يدل على س، إنما يشهد ببطلانها.

4. المصادرة على المطلوب (Begging the Question)

وتعرف أيضًا باسم:

الحجة الدائرية، الدائرة المفرغة، Cirulus in Probando, Petitio Principii.

اقتباس: "يتعين علينا أن نقبل موروث من يقولون عن أنفسهم أنهم أبناء الله. هذا ما يقولون ولا ريب أنهم يعرفون أصولهم. أنى لنا أن نشك في أقوال أبناء الله؟" (أفلاطون).

"ليست هناك معرفة لا تطبق؛ لأن المعرفة التي لا تطبق ليست معرفة أصلًا" (وانج شو- جن).

"السبب الذي يجعل الأفيون يبعث عن النوم هو أن به مادة منومة" (موليير، على لسان إحدى شخصيات مسرحياته).

في الإنجليزية تستخدم عبارة "Begging the question"، ترجمة للعبارة اللاتينية Petitio Principii (التي تعني تسوّل السؤال) حيث الإشارة هنا إلى "السؤال" في مناظرة ما، أو القضية المجادل بخصوصها. في مثل هذه المناظرة، قد يطلب طرف من الطرف الآخر أن يسلم بأشياء بعينها كي يسرّع من إجراءات عملية التناظر. أن "تستجدي" المسألة هو أن تطلب التسليم بذات المسائل موضع الخلاف، وهذا بطبيعة الحال مسلك غير مشروع.

صورة الأغلوطة:

أي صورة حجة ترد فيها النتيجة ضمن المقدمات، أو أية

سلسلة من الحجج نتيجتها النهائية مقدمة في إحدى حجج السلسلة. وبوجه أعم، تقع الأغلوطة حين نفترض موقفًا خلافيًا لا يسلم بها الخصم.

أمثلة:

أن تعتبر الإجهاض مسألة خصوصية، هو تعارض أحكام البداهة: ذلك أن مجال المسائل الخاصة إنما يتعين في كيفية تعامل البشر مع بعضهم البعض. وبطبيعة الحال، ثمة جوانب خصوصية كثيرة في العلاقات البشرية، غير أن مسألة ما إذا كان يتوجب السماح لكائن بشري أن يلحق ضررًا مميتًا بآخر ليس أحد هذه الجوانب. إن الإجهاض بالضرورة مسألة عامة.

يقر الإنجيل أن الله موجود، وما يقوله الإنجيل صحيح لأنه كلمة الله.

الدليل على أن زيدًا ابن لعمرو، أن عمرًا أب لزيد.

بوجه عام، السماح لكل إنسان بحرية مطلقة في التعبير عن رأيه مفيد للدولة؛ ذلك لأنه من صالح المجتمع أن يتمتع كل فرد بحرية لا قيود عليها في التعبير عن مشاعره.

يستحيل أن نكون جميعًا مشاهير؛ لأنه يستحيل أن نكون جميعًا معروفين للجميع.

خلافًا لمعظم الأغاليط اللاصورية، المصادرة على المطلوب حجة صحيحة. فضلًا عن ذلك، إذا تصادف أن كانت مقدماتها

صادقة، فإنها حجة سليمة أيضًا. ما الخلل إذن في أغلوطة المصادرة على المطلوب؟

نلحظ بدايةً أنه ليست كل الاستدلالات الدائرية أغلوطية. هبنا نجادل أن عددًا من القضايا سـ، صـ عـ، لـ، متكافئة منطقيًّا بالجدل على النحو التالي:

سـ ← صـ ← عـ ← لـ ← سـ.

لا ريب أننا جادلنا هنا في دائرة، رغم أن هذه طريقة مشروعة وتقليدية في الحجاج في الرياضيات تستخدم في إثبات أن عناصر فئة من القضايا متكافئة. ما الخلل إذن في الجدل بطريقة دائرية؟

في رده على من يقول: "إن الطريق الذي ذكرتموه في الإنتاج لا ينتفع به؛ لأن من علم المقدمات على شرطكم فقد عرف النتيجة مع تلك المقدمات، بل في المقدمات عين النتيجة، فإن من عرف أن الإنسان حيوان وأن الحيوان جسم، فقد عرف في جملة ذلك أن الإنسان جسم، فلا يكون العلم بكونه جسمًا علمًا زائدًا مستفادًا من المقدمات"، يجادل الغزالي بقوله: "العلم بالنتيجة علم ثالث زائد على العلم بالمقدمتين. وأما مثال الإنسان والحيوان فلا نورده إلا للمثال المحض، وإنما ينتفع به فيما يمكن أن يكون مطلوبًا مشكلًا، وليس هذا من هذا الجنس بل يمكن ألا يتبين للإنسان النتيجة وإن كان كل من المقدمتين بينة عنده". والدليل على ذلك، أن الحجة قد تكون صحيحة، بمعنى أن نتيجتها متضمنة في مقدماتها، لكن الأمر

يلتبس علينا، فلا نعرف أنها صحيحة إلا باستخدام نسق منطقي أو آخر، وهذا ما أوضحنا في الباب الأول.

كي تحوز الحجة أية قوة معرفية أو جدلية، يتوجب أن تبدأ من مقدمات يعرفها متلقيها أو يعتقد في صدقها، ثم تخلص إلى نتيجة لم تكن معروفة للمتلقي أو لم يكن يعتقد في صدقها. وفي كل الأحوال، يتعين أن تكون المقدمات أعرف من النتيجة. إذا جادلنا بأن تخصصًا ما علم؛ لأن القائمين عليه علماء، نكون وقعنا في أغلوطة المصادرة على المطلوب؛ لأن حقيقة أن القائمين على تخصص ما علماء ليست أعرف من حقيقة أن ما يمارسونه نشاط علمي.

وبطبيعة الحال، فإن سياق جهل الخصم بالنتيجة على قبوله مقدمات تسلم إليها إنما يستبعد أسوأ أنواع المصادرة، حيث تكون النتيجة إحدى مقدمات الحجة، وذلك بحسبان أنه يستحيل على المرء أن يعتقد في شيء ولا يعتقد فيه. كل حجة تدور في دائرة مغلقة تحاول أن تستنتج نتيجة تأسيسًا على النتيجة نفسها. وبطبيعة الحال ليس بمقدور مثل هذه الحجة أن تنمي معارفنا.

لكن هذا يعني أن الخلل في أغلوطة المصادرة على المطلوب لا يكمن في صورتها بل في محتواها، ومن ثم فإنها تعد إحدى الأغاليط اللاصورية.

وكما يشير جيرمي بنثام، قد تتخفى أغلوطة المصادرة على المطلوب في إزار كلمة واحدة، كأن يوصف سلوك ما بأنه "غير

متحضر". ذلك أن مثل هذه العبارة إنما تختزل حجة إضمارية، تشمل تعريفًا، مختلف عليه، للتحضر، يجعل السلوك موضع التقصي غير متحضرًا بالتعريف.

عبارة وانج شو- جن تصادر على المطلوب، فهي تستنتج أنه ليست هناك معرفة لا تطبق من افتراض أن المعرفة التي لا تطبق ليست معرفة. لكن القضية الأخيرة مجرد إعادة صياغة للأخرى. لا معنى لقول إن "المعرفة التي لا تطبق ليست معرفة" سوى أنه "ليست هناك معرفة لا تطبق".

قد نصادر على المطلوب بطريقة غير مباشرة. حين أطلب منك تعريف السببية، أي تحديد متى تعد س سببًا لـ ص، وتجيب: "حين تكون س علة ص"، فإنك في واقع الأمر لا تجيب عن السؤال بل تؤجله. أيضًا، إذا سألتك عن السبب الذي يجعل العينة العشوائية أفضل من العينة المقصودة (أو الانتقائية)، وتقول لأن احتمال أن تكون العينة العشوائية ممثلة أكبر من احتمال أن تكون العينة المقصودة ممثلة، فإن إجابتك هي، في واقع الأمر، إعادة صياغة للسؤال؛ إذ يظل من حقي أن أسأل عما يجعل احتمال أن تكون العينة العشوائية ممثلة أكبر من احتمال أن تكون العينة المقصودة ممثلة.

4.1 الكلمات المشحونة (Loaded Words)

وتعرف أيضًا باسم:

اللغة المشحونة.

مثال:

لعل أعظم خطبة أمريكية في هذا القرن هي تلك التي وجهها الجنرال "دوجلاس مكارثي" إلى الكونجرس بعد عودته من كوريا. راجع كل الخطب، واقرأ هذه التحفة الفنية، وسوف تعرف ما أقصد. اللغة الجيدة لا تعوز الكثيرين، غير أن الخطبة العظيمة لا تتطلب فحسب لغة جيدة، بل تستدعي حكمة عظيمة تقال في لحظة عظيمة من قلب رجل عظيم.

لم يكن ليصعب عليه كتابتها؛ لأنه فهمها. لقد قال الحق لأنه يعرف الحق. الحرية كانت أعظم مطالبه. الحال أننا كنا نواجه وقائع مرعبة ومؤسية، وكانت ثمة حاجة لمن يذكر أبناء وطنه بأن الذين كانوا يحاربون من أجله كانوا رجالنا.

لقد كانت نبوءة واضحة للعيان؛ كان هناك أمل في التفاني من أجل العيش في عالم بمقدور الأمريكي أن يشعر بالاعتزاز فيه. كانت تاريخًا يقرع الأجراس، تحذيرًا من أنه ليس في وسع أمريكا، ما إن تدخل الحرب، أن تخسرها.

لقد قيلت في أقل من نصف ساعة، وبكلمات بلغ عددها أكثر من ثلاثة آلاف وأربع وسبعين كلمة.

هذا مثال للنص المعبر عنه بلغة مشحونة. إنه يخبرنا بأشياء تعوزها القيمة بخصوص خطبة مكارثي، أنها مثلًا استغرقت نصف ساعة وبلغ عدد كلماتها أكثر من ثلاثة آلاف كلمة. لكن لا شيء

منها يتعلق بـما إذا كانت الخطبة أعظم خطبة أمريكية في القرن العشرين. عوضًا عن ذلك، فإن ما نحصل عليه هو الكثير من الكلمات التقويمية أو المشحونة، دون أي شيء يدعم التقويم. اعتبر مثلًا كلمة "نبوءة". المعنى الحرفي لهذه الكلمة هو "التنبؤ"، لكن هذه اللفظة ترتبط بالدين وتقترح أهمية الخطبة من منظور ديني.

العربية خصوصًا تحشد بالألفاظ الخطابية، كما أن دأبنا أن نحاول تسويغ بعض النتائج عبر استخدام أساليب بيانية. غير أن محتوى الحجج التقريري، بصرف النظر عن اعتبار أية مسح جمالية، هو فيصل التفرقة بين الحجج الصحيح، والصحيح التي تفشل في دعم نتائجها.

تكون الكلمة "مشحونة" حين تحوز، فضلًا عن معناها الوصفي الأساسي، معنى ثانويًا تقويميًا. حين تكون اللغة مشحونة، فإنها تكون مشحونة بالمعنى التقويمي. كلمة "حيوان" ليست مشحونة، لكن كلمة "بهيمة" كذلك.

اللغة المشحونة ليست أغلوطية بالضرورة، وإلا كان معظم الشعر يقع فيها. غير أنها قد تستدرج المرء إلى القفز إلى نتائج تقويمية غير مشروعة. تقع الأغلوطة حين يحاول المجادل استخدام كلمات مشحونة بديلًا للحجاج، أو حين يقوّم موقفًا تأسيسًا على لغة عاطفية يصوغ بها الحجة، بدلًا عن تقويمه وفق مناقب الحجة نفسها.

أغلوطة الكلمات المشحونة فرع من أغلوطة المصادرة على

المطلوب؛ لأن استخدام اللغة المشحونة بطريقة أغلوطية إنما يعني افتراض تقويم لا حجة عليه، ومن ثم فإنه يراوغ تحمل عبء الإثبات. غير أنها قد تعد أيضًا فرعًا من فروع أغلوطة الاحتكام إلى العاطفة، وذلك بحسبان أن شحنة اللغة المستخدمة في الحجاج قد تكون شحنة عاطفية.

أحيانًا تكون اللغة نفسها مشحونة، في مقابل الأساليب العينية التي يستخدمها المجادل. مثال ذلك، في اللغة العربية، قد يجادل المرء بأن كلمة "شيء" مشتقة من المشيئة، وكلمة "الكون" من الفعل "كن"، وقد يوظف هذه التأصيلات في الجدل مثلًا بأن وجود الأشياء في العالم دليل وجود كائن ذي مشيئة، ووجود الكون دليل وجود مكون له، وهكذا. في مثل هذه الحالات قد نقع أيضًا فيما يسمى بأغلوطة التأصيل.

أيضًا ثمة مفردات مشحونة في اللغة الإنجليزية لأسباب اجتماعية (عرقية) أوضحها كلمة "black" التي ترتبط بكل شيء موحش وكئيب ومستهجن، وقد توظف التضمينات التي تتداعى صحبة مثل هذه اللفظة في شحن الحجة بمقدمات عاطفية مضمرة لا مسوغ لها. أيضًا فإن كلمة "دعاية" في العربية مشحونة بدلالات سلبية، خلافًا للتعبير "إعلان تجاري"، حيث ترتبط "الدعلية" بأساليب الكذب والتضليل. وكما سوف ننوه في معرض الحديث عن أغلوطة التأصيل، قد نفيد من الترجمة في الحول دون الوقوع في شرك الأغاليط المستحثة لغويًا.

تعمد بعض المؤسسات إلى اختيار أسماء وتصنيفات مشحونة إيجابيًا. "الدرجة الثالثة" تصبح "الدرجة السياحية"، و"نزل الميؤوس من شفائهم" يصبح "مؤسسة الأمراض طويلة الأجل"، و"مستشفى المجانين" يصبح "مستشفى الأمراض الذهنية"، والسجون: "إصلاحيات إعادة التأهيل"، فيما يوصف العناد بالحزم، والتطرف بالولاء للمبادئ، والاستسلام والخنوع بالمرونة. غير أن الاسم مجرد اسم، مجرد عكاز نشير به إلى المسمى، على حد تعبير الصادق النيهوم، وإذا طرأ طارئ على هذا العكاز، فإنه لا يؤثر ضرورة فيما نشير به إليه. "الإيجار" الذي يدفعه مؤجر الشقة يظل يكلف القيمة نفسها حين يسمى "بدل انتفاع". وكما يقول شكسبير على لسان شكسبير: "ماذا في الاسم؟ إن الذي نسميه وردة سيكون له نفس الشذى والعبير لو أطلقنا عليه أي اسم آخر".

4.11 الاحتكام إلى الطبيعة (انظر أعلاه).

4.2 مماثلة المصادرة على المطلوب

(Question_Begging Analogy)

وتعرف أيضًا باسم:

المماثلة الضعيفة.

صورة الأغلوطة:

سـ يشبه صـ (حيث تتوقف قوة التشابه على افتراض يصادر على المطلوب)، سـ تختص بالخاصية ق؛ إذن صـ تختص بالخاصية ق.

تصادر حجة المماثلة على المطلوب حين ترتهن قوة المماثلة بمسألة موضع جدل في السياق.

مثال:

يعقد بعض المدافعين عن حقوق الحيوانات مماثلة مفصلة بين المعاملة اللاإنسانية للحيوانات في أمريكا في الوقت الراهن ومحرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية. مجازر الحيوانات تقارن بمعسكرات النازية المخصصة لعمليات التصفية، حيث عدد الضحايا في الحالين كبير، وحيث عملية التصفية تتم بعد صف الضحايا في طوابير. مؤدى النتيجة التي يتم الخلاص إليها أن معاملة الحيوانات تتشابه أخلاقيًّا مع معاملة اليهود.

هذه الحجة تصادر على المطلوب فيما يتعلق بالمنزلة الأخلاقية للحيوانات غير البشرية. وبالطبع كثير من مناصري حقوق الحيوان يعتبرون كل الحيوانات متساوية من وجهة نظر أخلاقية، ولذا فإن هذا لا يشكل مماثلة ضعيفة عندهم. غير أن خصومهم، الذين توجه إليهم هذه الحجة، يعتقدون أن هناك فرقًا أخلاقيًّا بين البشر والحيوانات. الحال أن كثيرًا من الرفض الأخلاقي لممارسات النازية مؤسس على كونها تعامل اليهود "مثل الحيوانات"، بحيث تعبث بكرامتهم الإنسانية. هكذا، في غياب افتراض المساواة الأخلاقية بين البشر وسائر الحيوانات، تظل المماثلة بين المحرقة وما يحدث في مجازر الأبقار سطحية. إذا لم يكن من الخطأ ذبح الحيوانات من أجل توفير مصدر للغذاء، قد لا يكون هناك تثريب على ذبحها بطريقة منظمة وبأعداد كبيرة.

هذا لا يعني إنكار أن الحيوانات تعامل بطريقة لاإنسانية، بل يعني أن هناك تكافؤًا أخلاقيًا بين مثل هذه المعاملة اللاإنسانية والمعاملة اللاإنسانية التي لقيها اليهود في المعسكرات النازية. فضلًا عن ذلك، لو كانت الحيوانات متساوية أخلاقيًا حقيقة، فإن قتلها جريمة. غير أنه يتعين إثبات هذا الزعم في حجة منفصلة، لا أن يؤسس على مماثلة مع المحرقة تفترض الزعم نفسه.

لاحظ أن مثالنا هذا يقع أيضًا في ما أسميناه بأغلوطة التنميط (في سياق حديثنا عن أغلوطة الاستثناء)، حيث يعول على مجموعة من الأفكار السائدة التي تم الترويج لها في الإعلام الغربي حول ما تعرض له اليهود في المعسكرات النازية.

5. أغلوطة أسود- أو- أبيض (Black_or_ White Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم: أغلوطة إما- أو.

اقتباس:

"الفكرة أمة من الأمم، وهي ذات خطر عظيم، فإما هادية سواء السبيل أو ضالة مضلة".

أمثلة:

يعتقد البعض أن للإيمان بالخرافات أثرًا إيجابيًّا. إنها تمنح الإحساس بالسيطرة على ما سوف يحدث. عندما تخاطر فإنها تجعلك تشعر بأنك محظوظ. هنا تكون الخرافة طريقة مفيدة في التفكر؛ لأن البديل هو أن تؤمن بالجبرية وتستسلم لما سوف يحدث. في أسوأ الأحوال، الإيمان بالخرافة يجعل المرء يشارك في صنع مصيره.

إما أن نقبل نتائج هذه الدراسة التي تبين أن هذا العلاج أفضل سبيل للتعامل مع هذا المرض، أو نتوقف عن وصف أنفسنا بالعلماء.

إذا لم تكن معنا، فأنت ضدنا.

الزوج: الملح في الطعام قليل.

الزوجة: إذا أكثرت الملح شكوت، وإذا أقللته، شكوت؛ لم أعد أعرف متى سترضى عن طعامي؟

الخلل في هذه الأغلوطة ليس صوريًا، بل مؤسس على مقدمة فصلية أدلتنا على صدقها واهية.

مثل أغلوطة المصادرة على المطلوب، هذه صورة حجة صحيحة، لكن الخلل فيها إنما يتعين في أنها ليست سليمة، أو ليس لدينا ما يشهد على سلامتها (تحديدًا، ما يشهد على صدق مقدماتها).

صورة الحجة:

إما س أو ص؛ ليس س؛ إذن ص.

هذه صورة حجة صحيحة، لكن السؤال هو ما إذا كانت سليمة.

عادةً ما تكون مسألة قيم صدق مقدمات الحجة مسألة غير مهمة من وجهة نظر منطقية. حين تكون مقدمات الحجة باطلة، تكون الحجة معتلة، لكنها لا تشكل أغلوطة ضرورة. على ذلك، حين تبطل المقدمة الفصلية لأسباب موضوعية محددة، أو حين تكون أدلتنا عليها مؤسسة على أغلوطة، فإن الحجة تقع في أغلوطة أسود- أو- أبيض.

من بين هذه الأسباب الخلط بين التضاد والتناقض. يستحيل على القضيتين المتناقضتين (مثل: الجو اليوم حار، والجو اليوم ليس حارًا) أن يصدقا معًا، لكن هذا ممكن في حالة القضيتين المتضادتين (مثل: الجو اليوم حار، والجو اليوم بارد).

حين يكون طرفا الفصل متناقضين، تكون لدينا حالة من حالات قانون الوسط المرفوع (إما س أو ليس س)، وهذه قضية تصدق ضرورة (مثال: إما أن الجو اليوم حار، أو أن الجو اليوم ليس حارًا). في المقابل، حين يكون طرفا الفصل متضادين، فإن القضية الفصلية المعنية تكون عرضية (تصدق إن صدقت عرضًا) (مثال: إما أن الجو اليوم حار، أو أن الجو اليوم بارد). حين يخلط المرء بين هاتين القضيتين في مقدمة حجته، يقع في أغلوطة أسود- أو- أبيض.

في مثال الخرافة، الإيمان بالخرافة لا يتناقض مع الإيمان بالجبرية، فالوسط بين هذين البديلين ليس مرفوعًا، بحسبان أن القضيتين ليستا متناقضتين بل متضادتين.

في مثال: "إذا لم تكن معنا، فأنت ضدنا"، التي تعني: "إما أنك معنا أو ضدنا"، ثمة بدائل تغفلها هذه القضية الفصلية: قد أكون معك في أشياء، ضدك في أخرى؛ وقد لا أعبأ أصلًا بأن أكون معك أو ضدك. وكما يوضح اسم الأغلوطة، ثمة ظلال كثيرة من الألوان بين الأسود والأبيض.

ترتكب الأغلوطة أيضًا في الاستبيانات التي تطرح أسئلة ولا تتيح إلا نوعين من الأجوبة: "نعم" أو "لا". (أغلوطة السؤال المشحون). أحيانًا يرى المستبان أن كلتا الإجابتين لا تُعبّر عن رأيه.

في المثال التالي:

إذا كان الناس أخيارًا، فلا حاجة لقوانين تردع الجريمة، وإذا كانوا أشرارًا، لن تنجح القوانين في ردعهم. لذا، إما أنه لا حاجة إلى قوانين، أو أن القوانين لا تحقق وظيفتها.

يتم التغاضي عن أوضح الإمكانات، أن يكون بعض الناس أخيارًا وبعضهم أشرارًا، وأن يكون الواحد منهم خيّرًا بعض الوقت، شريرًا بعض الوقت.

أيضًا يستبان أن الزوجة التي تحتج على شكوى زوجها من قدر الملح في الطعام، تتجاهل عمدًا بديلًا يرضي زوجها: ألا يكون الملح في الطعام كثيرًا ولا قليلًا.

أيضًا هناك مزاعم نأخذ بها تتميز بتطرف يشي بالوقوع في أغلوطة أسود- أو- أبيض. كثيرون منا إما يؤمنون بالشيعة إيمانًا متعصبًا، أو ينكرونها كلية؛ يؤمنون بالوهابية أو يرمون أنصارها بأنهم علة تخلفنا؛ وهكذا، كما لو أنه لا وسط بين هذين الموقفين المتطرفين.

أما في الاقتباس الذي استشهدنا به، فبيّن أن الوسط بين الإهداء والتضليل ليس مرفوعًا، ومثال ذلك أن الفكرة القائلة بأن عدد كواكب المجموعة الشمسية فردي ليست هادية ولا مضلة.

1 . 5 أغلوطة الإحراج (The Fallacy of Dilemma)

نقول إن المرء يواجه إحراجًا [مأزقًا] حين يتعين عليه التخير

بين بديلين، أحلاهما مر. هكذا يوصف المرء هنا بأنه "مطوق بين قرني المعضلة [المأزق]". يستخدم قياس الإحراج في طرح بدائل أمام الخصم، محتم عليه أن يختار بينها، ثم يتم إثبات أنه بصرف النظر عن أي بديل يختار، فإنه ملزم بنتيجة غير مقبولة.

ثمة ثلاثة سبل لتجنب أو دحض نتيجة قياس الإحراج: "المروق بين قرني المأزق"، "المسك بأحد قرنيه"، و"الرد بقياس إحراج مضاد". لاحظ أن هذه ليست سبلًا لإثبات فساد قياس الإحراج، بل سبلًا لتجنب نتيجته دون التشكيك في صحة الحجة.

المروق بين قرني الإحراج يعني تلمس سبيل ينكر في آن طرفي المقدمة الفصلية التي تستهل بها حجة الإحراج. المسك بأحد قرني الإحراج يعني تقبل أحد طرفي القضية الفصلية، والحجاج بأن مترتبات هذا القبول ليست سيئة إلى الحد الذي تقر حجة الإحراج.

أحيانًا نخطئ في الاستدلال ويرد علينا الآخر خطأنا بطريقة تسبب لنا بعض الحرج؛ لأن كان أجدر بنا أن ننتبه بأنفسنا إلى الخطأ الذي ارتكبنا. يروى أنه كان لأينشتاين قطتان: قطة كبيرة وأخرى صغيرة، وكانتا تسببان له إزعاجًا في وقت الشتاء بسبب دخولهما عليه من الباب، الذي كان يفتح بمجرد دفعه، ودخول موجات البرد وربما نتف الثلج إلى بيته. ذهب إلى نجار وطلب منه أن يحفر في الباب دائرتين واحدة صغيرة والأخرى كبيرة، يغطي كل منهما غطاء مشدود بلولب، بحيث يسهل عليهما دفعه. فما كان للنجار إلا أن تساءل: "ولماذا تحتاج إلى فتحتين؟ أم أنك مصرّ على دخول القطتين معًا؟".

لا يعين المنطق على تشكيل ردود من هذا القبيل، فمثل هذه الردود قد تحتاج إلى سرعة بداهة وذكاء وهذه مهارات ليس من مهام المنطق تنميتها. غير أنه يستطيع أن يؤمن استراتيجة لتشكيل حجج شبيهة من حيث أثرها، وهي استراتيجية تعرف باسم قياس الإحراج.

الرد بقياس إحراج مضاد يعني تشكيل حجة تتخذ صورة منطقية مماثلة، وتستند على مقدمات شبيهة، لكنها تسلم إلى نتيجة تتضاد مع تلك التي تسلم إليها حجة الإحراج.

كمثال تقليدي على هذا النوع الأخير من الردود، نذكر الحجة التي تحاول فيها أم أثينية أن تثني ابنها عن الدخول في السياسية:

> إذا قلت ما هو عدل، سوف يغضب عليك الناس؛ وإذا قلت ما ليس عدلًا سوف تغضب الآلهة؛ ولكن يتوجب عليك أن تقول هذا أو ذاك؛ ولذا فأنت مغضوب عليك في الحالين.

وقد رد ابنها على حجتها على النحو التالي:

> إذا قلت ما هو عدل، سوف تحبني الآلهة، وإذا قلت ما ليس عدلًا سوف يحبني الناس، ولكن يتوجب علي أن أقول هذا أو ذاك؛ ولذا فأنا محبوب في الحالين.

قد لا يكون التعبير عن الإحراج المضاد في شكل حجة

ضرورة. يقال إن برنارد شو بعث بتذكرتين إلى صديقه تشرشل، صحبة رسالة قصيرة يقول فيها: "السبت القادم موعد أول عرض لمسرحيتي الجديدة؛ أبعث لك بتذكرتين، واحدة لك، والأخرى لأحد أصدقائك، إن كان لك أصدقاء". فما كان من تشرشل إلى أن رد عليه برسالة يقول فيها: "أشكرك على دعوتك الكريمة، وأعتذر عن تلبيتها لانشغالي؛ غير أنني أعد بحضور العرض الثاني للمسرحية، إن كان هناك عرض ثانٍ".

يروى أيضًا أن تشرشل التقى بأحد خصومه عند الباب المؤدي خارج أحد الأبنية، فما كان من خصمه إلا أن أفسح له الطريق قائلًا: "أنا لا أمر على الكلاب". غير أن تشرشل أسرع إلى الخروج قائلًا: "أما أنا فأمر عليها".

غير أن أشهر أمثلة الإحراج المضاد: الدعوى القضائية بين براتوجراس وإيواثلس. كان براتوجراس مُعلّمًا عاش في اليونان في القرن الخامس قبل الميلاد، درّس الكثير من المجالات، لكنه تخصص في فن الترافع أمام المحلفين. أما إيواثلس فقد رغب في أن يصبح محاميًا، ولأنه لم يستطع دفع الرسوم المتطلبة، عقد اتفاقًا يعلمه براتوجراس بمقتضاه ولا يتقاضى أجره إلى أن يكسب إيواثلس أول قضية.

بعد أن أكمل إيواثلس دراسته، تلكأ في الممارسة؛ وبعد أن كلّ براتوجراس من انتظار حقه، تقدم بدعوة ضد تلميذه للحصول على

المبلغ الذي هو مدين له به. قرر إيواثلس الدفاع عن قضيته في المحكمة. حين بدأت المحكمة، طرح براتوجراس قضيته على النحو التالي:

> إذا خسر إيواثلس قضيته، محتم عليه أن يدفع لي (وفق قرار المحكمة)، إذا كسبها، محتم عليه أن يدفع لي (وفق العقد المبرم بينهما). محتم أن يكسب أو يخسر. ولذا، لا مناص من أن يدفع لي.

بدا الوضع سيئًا نسبةً إلى إيواثلس، لكنه كان تعلم فن الخطابة جيدًا. هكذا طرح أمام المحكمة الرد التالي:

> إذا كسبت هذه القضية، لن يكون لزامًا علي الدفع لبراتوجراس (وفق قرار المحكمة)؛ إذا خسرت هذه القضية، لن يكون لزامًا علي الدفع لبراتوجراس (وفق العقد المبرم بيننا)؛ إذ إنني لن أكون آنذاك قد كسبت أول قضية. محتم أن أكسب أو أخسر، ولذا ليس لزامًا علي أن أدفع له.

لاحظ أن الحجتين صحيحتان، وأن الخلل إنما يرجع أساسًا إلى التناقض القائم بين القانون الذي تعمل وفقه المحكمة والعقد المبرم بينهما.

الصورة الأساسية لحجة مأزق الإحراج هي:

(ن ∨ م)

(ن ← ع)

(م ← ع)

ع

وكما أوضحنا في الفصل الأول، هذه حجة صحيحة وفق ما يثبت الجدول التالي:

ن	م	ع	(ن ∨ م)	(ن ← ع)	(م ← ع)	ع
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ص	ك	ص	ك	ك	ك
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص
ص	ك	ك	ص	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ك	ص	ص	ك	ك
ك	ك	ص	ك	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ك

سوء تطبيق فكرة قياس الإحراج يوقعنا في أغلوطة الإحراج. يحدث هذا عندما لا يكون سرد البدائل المتوفرة لدينا تامًّا، بحيث نستبعد دون وجه حق بديلًا من شأنه أن يعوق خلاصنا إلى النتيجة التي انتهينا إليها، مثال أن نركن إلى مقدمة فصلية ظانين أن طرفيها يستنفدان الإمكانات المتاحة، وتكوّن ما يعرف باسم قرني المعضلة،

في حين نغفل إمكان المروق بين ذينك القرنين، عبر تبني بديل أو بدائل تم إغفالها، أي نسقط من حسابنا إمكان أن يكذب كل من أجزاء الفصل الذي ركنا إليه. المثال التالي يوضح هذا الأمر:

إما أن تكون ضد الإرهاب أو تكون مع الإرهاب؛

إذا كنت ضده، فإنه يتوجب أن تحارب (بكسر الراء)،

إذا كنت معه، فإنه يتوجب أن تحارب (بفتح الراء)

إذن، يتوجب في الحالين أن تتورط في حرب.

بيّن أن ثمة بديلًا يغفله الفصل الذي يشكل المقدمة الأولى في هذه الحجة، ألا وهو بديل ألا تكون ضد الإرهاب ولا تكون معه.

يقال إن أحد زعماء التتار تبنى حجة مماثلة حين حاول إقناع المسلمين بوجوب حرق مكتبة بغداد. وبغض النظر عن صحة هذه الواقعة من وجهة نظر تاريخية، فإن لنا أن نتخيل الحجة التي ربما استند إليها:

إما أن الكتب التي تضمها هذه المكتبة مع القرآن، أو أنها ضده؛

إذا كانت معه، فلا حاجة لنا بها (فالقرآن بين أيدينا يكفينا)،

وإذا كانت ضده، فلا حاجة لنا بها أيضًا (فهي كفر وضلال)،

ولذا، لا حاجة لنا بها.

وبطبيعة الحال فإن هذه المقدمات لا تبرر حرق الكتب لأنها تغفل بديلًا ثالثًا مفاده أن بعض كتب المكتبة ليست مع القرآن ولا ضده، كونها معنية بقضايا لا تشكل موضعًا لآياته. هذا يعني أن المقدمة الفصلية في الحجة لا تستنفد البدائل، وثمة سبيل للمرور بين قرني الحجة. غير أننا نستطيع التمسك بأحد القرنين وإنكار ما تفترض الحجة أنه يترتب عليه، كأن نقول: إن حقيقة أن الكتاب مع القرآن لا يعني أنه لا حاجة لنا به. وبطبيعة الحال، فإن أبلغ رد على مثل هذه الحجة هي أن نشكل حجة مضادة، تخلص إلى نتيجة تقر خلاف نتيجتها،كأن نقول:

إما أن الكتب التي تضمها هذه المكتبة مع القرآن، أو أنها ضده؛

إذا كانت مع القرآن، فنحن في حاجة ماسة إليها (لأنها توضح تعاليمه وتنشر هديه، ..).

وإذا كانت ضده، فإننا نظل في حاجة إليها (لأننا نود أن نعرف أين يطعن منكروه فيه، كي نرد عليهم).

ولذا، فإننا في الحالين في حاجة إليها.

وكمثال آخر، قد نجادل بأنه لا حاجة لبناء نزل للشباب في المنطقة التي نعيش فيها لأنه إما سوف يبقى دون رواد، ما يعني أنه سوف يكون هدرًا للمال العام، أو يعج بالزوار، ما يسبب الكثير من المشاكل الاجتماعية. غير أنه يتضح أن ثمة بديلًا تغفله هذه الحجة:

أن يكون النزل مشغولًا بعدد من الزوار ليس صغيرًا بـما يـؤدي إلى خسارته، ولا كبيرًا بما يسبب مشاكل اجتماعية.

وكمثال أخير على حجة الإحـراج التـي تؤسـس عـلى مقدمـة فصلية لا تستنفد البدائل المتاحة، اعتبر السيناريو التالي:

تقابل مريم صديقتها هند التي تخبرها بأنها ستزورها الليلة كي تستعيد منها كتابًا كانت استعارته مريم منها، لكن مريم ما زالت في حاجة إليه، ولذا فإن زيارة هند أمر لا ترحـب بـه مـريم. في الليلـة نفسها، كانت صديقتها عائشة قـد وعـدتها بزيـارة، لكـن مـريم لا تروق لها زيارات عائشة؛ لأنها ثرثارة وتبعث على الضجر. في الليلة الموعودة، تخبر أم مريم ابنتها بأن ثمة من ينتظرها في حجرة استقبال الضيوف، فتقول مريم: "يا لها من ليلة كئيبة". تتساءل الأم عن علة انزعاج مريم من خبر زيـارة صـديقتها لهـا، فتطـرح مـريم الحجـة التالية:

إما أن الضيفة هند أو عائشة؛

إذا كانت هندًا، فسوف أمضي ليلة كئيبة (إذ ستأخذ كتابًا ما زلت في حاجة إليه)،

وإذا كانت عائشة، فـسوف أمـضي ليلـة كئيبـة أيـضًا (إذ ستسبب لي صداعًا بحكاياتها المملة)؛

إذن سوف أمضي ليلة كئيبة.

هذه حجة صحيحة، ما يعني أن صدق مقدماتها يضمن صدق نتيجتها. غير أن مريم لم تقض ليلة كئيبة، فما السر في ذلـك؟ صـحة

الحجة لا تعني بذاتها صدق نتيجتها، أي لا تستلزم سلامة الحجة، ما لم تكن مقدماتها صادقة. إن مريم تعرف أن ثمة زائرة في انتظارها، لكنها لم تفكر إلا في بديلين، أن تكون الزائرة هندًا أو عائشة، وهكذا أسقطت من حسابها أن تكون الزائرة سعاد التي لم ترها منذ فترة طويلة وهي في شوق لرؤياها.

لكن ذلك إنما يعني أن أغلوطة الإحراج ليست أغلوطة بالمعنى المنطقي، كونها ترتهن بإغفال بدائل، ما يعني ارتهانها بكذب بعض المقدمات. هذا ما يجعلها تصنف ضمن الأغاليط اللاصورية. على ذلك فإنها قد تنطلي على المتلقي، فيحسب أنها تنجح في إثبات صدق ما تخلص إليه، وهذا هو الجانب الأغلوطي فيها.

يبقى أن نقول إننا في معرض حديثنا عن أغلوطة أسود- أو- أبيض، استشهدنا بالمثال التالي:

> إذا كان الناس أخيارًا، فلا حاجة لقوانين تردع الجريمة، وإذا كانوا أشرارًا، لن تنجح القوانين في ردعهم. لذا، إما أنه لا حاجة إلى قوانين، أو أن القوانين لا تحقق وظيفتها.

غير أنه يتضح أن هذا المثال يصلح أيضًا مثالًا على أغلوطة الإحراج المضاد. القضية الفصلية المضمرة، إما الناس أخيار أو أشرار، لا تستنفد كل البدائل، بل تتجاهل أوضحها: أن يكون بعض الناس أخيارًا وبعضهم أشرارًا، وأن يكون الواحد منهم خيّرًا بعض الوقت، شريرًا بعض الوقت.

5.2 أغلوطة الحل المثالي

(The Fallacy of the Ideal Solution)

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة الحل الكامل.

صورة الحجة:

الحل المقترح لا يحل كل المشاكل، ولذا فإنه غير مقبول.

مثال:

يعرض حل لمشكلة الأكياس التي تملأ الشوارع، فيعترض أحدهم قائلًا: "وهل إذا قمنا بحل هذه المشكلة، انتهت مشاكلنا؟".

يمكن اعتبار هذه الأغلوطة فرعًا من أغلوطة أسود- أو- أبيض لأنها مؤسسة على فكرة مشابهة، مؤداها أن حل أي مشكلة إما أن يكون مثاليًا، بحيث يحل كل المشاكل المتعلقة، أو لا يعد حلًّا أصلًا. وكما يتضح، فإن الوسط بين هذين البديلين ليس مرفوعًا. ثمة دائمًا حلول تقصر عن معالجة كل الاختلالات التي يعاني منها أي مجتمع، لكن ذلك لا يشكك بذاته في وجاهتها.

الحال أن مطلب الحلول المثالية مطلب خطير؛ لأنه يشكك في أهمية أي خطوة يحرزها المجتمع على درب تنميته والإصلاح من أحواله. أكثر من ذلك، لو أننا طبقنا مبدأ الحل المثالي، لما تسنى لنا

إحراز أي تقدم مهما قل شأنه. ذلك أن أي تقدم نحرزه إن هو إلا نتيجة لحل مشكلة ما، وهو حل يتوقع ألا ينجح في حل كل المشاكل.

غالبًا ما تُعبّر العبارة الشائعة: "تترك كل المصائب التي نعاني منها، وتعنى بهذه المشكلة"، عن حجة مضمرة يمكن التصريح بمقدمتيها على النحو التالي:

المشكلة التي نواجه ليست المشكلة الوحيدة

الحل لا يكون وجيهًا إلا عالج كل المشاكل

إذن الحل المطروح ليس وجيهًا.

بيّن هنا أن الخلل يتعين هنا في المقدمة المضمرة (المقدمة الثانية)، التي يستبان أنها باطلة. لكن هذا يعني أن الخلل في الحجة لا يرجع إلى فسادها بل إلى اعتلالها، أي إلى بطلان بعض مقدماتها.

على ذلك، فإننا نحتاج في بعض السياقات إلى تحديد الأولويات، وقد يكون لنا أن نعترض على الاهتمام بمشكلة ما تأسيسًا على عوزها الأهمية نسبةً إلى مشاكل أخرى. في مثل هذا السياق، قد يكون مفاد العبارة الشائعة: "تترك كل المصائب التي نعاني منها، وتعنى بهذه المشكلة"، أن ثمة مشاكل أجدر بعنايتنا في الوقت الراهن، وهذا حكم قد لا تعوزه الوجاهة، وإن كان ذلك يتوقف على السياق الذي قيل فيه، وطبيعة المشكلة المعنية.

6. أغلوطة التركيب (Composition)

صورة الأغلوطة:

كل أجزاء أ تختص بالخاصية س، ولذا فإن أ يختص بالخاصية س (حيث س خاصية لا تسري على الكل لمجرد سريانها على كل الأجزاء).

اقتباسات: "إذا كانت أجزاء الكون لم تحدث مصادفة، كيف يتسنى للكون بأسره أن يحدث مصادفة؟" (موسى بن ميمون).

"سعادة كل فرد خير له، ولذا، فإن السعادة العامة خير لمجموع البشر" (جون ستيوارت مل).

"الكون كروي الشكل .. لأن كل أجزائه المكونة، الشمس، القمر، والكواكب تبدو كروية" (كوبرنيكس).

"في ضوء حقيقة أن للعين ولليد وللقدم ولكل عضو من أعضاء الجسم وظيفة، يتعين أن نعتقد أن للكائن البشري وظيفة تتجاوز وظائف أجزائه" (أرسطو).

"لكن المكان ليس سوى علاقة. ذلك أنه يتعين أولًا على كل مكان أن يتكون من أجزاء؛ وإذا لم تكن الأجزاء أمكنة، فإن الكل ليس مكانًا" (برادلي).

أمثلة:

لكل عضو من أعضاء الجسد وظيفة، ولذا فإن للجسد وظيفة.

منذ عدة سنوات، بدأت مجموعة من علماء النفس في تنفيذ برنامج تدريب نفسي. كل منهم كفؤ في عمله، ويحظى باحترام الجميع، ولذا فإن هذا البرنامج التدريبي فعال وجدير بالاحترام.

الفيلم بطولة روبرتو دينيرو وآل باتشينو، ومخرجه حائز على ثلاثة جوائز أوسكار، وكل مشهد من مشاهده أنجز بإتقان، وصرف عليه الكثير؛ ولذا لا بد أنه فيلم رائع.

السيارة تلوث البيئة أقل مما تلوثها الحافلة. ولذا فإن السيارات لا تشكل مشكلة بيئية بقدر ما تشكلها الحافلات.

يتعين أن تكون هذه فرقة موسيقية بارعة، فكل عضو من أعضائها موهوب.

لا ريب أن فريق ريال مدريد فريق جيد، فرونالدو وبيكام وزيدان من ضمن أعضاء الفريق.

أمثلة مخالفة:

كل أعضاء الجسد مكونة من خلايا لا ترى، ولذا فإن الجسد لا يرى.

هناك فرق بين الكل ومجموع أجزائه. الكل ليس مجرد مجموع أجزائه. الآلة ليست مجرد مجموعة من القطع، والبيت ليس مجرد مجموعة الأحجار. الكل كينونة أجزاؤها منظمة بطريقة بعينها.

ورغم أن هناك خصائص إذا اختص بها كل جزء اختص بها الكل (القابلية للرؤية مثلًا)، هناك خصائص قد تختص بها كل الأجزاء دون أن يختص بها الكل (عدم القابلية للرؤية مثلًا). حين نجادل وفق مبدأ عام يقر أن ما تختص به الأجزاء يختص به الكل، فإننا نكون عُرضة للوقوع في هذه الأغلوطة.

قد تتخذ هذه الأغلوطة صورة أغلوطة المماثلة الضعيفة، وذلك بحسبان أن من يجادل بأن كون الأجزاء تختص بخاصية ما يثبت اختصاص الكل بها إنما يماثل الكل الذي يتحدث عنه بكل يصدق عليه القول إن ما يسري على أجزائه يسري عليه كله.

ثمة فرق بيّن اللغة الإنجليزية كما يتحدثها الأمريكيون، واللغة الإنجليزية كما يتحدثها الإنجليز. في الأولى نقول: "The crew is a good one" إذا كنا نتحدث عن الطاقم بوصفه وحدة واحدة، فيما نقول: "The crew are tired" إذا كنا نتحدث عن أعضاء الطاقم. في الثانية يستخدم الفعل المفرد في الحالين، ما يجعل الأمريكيين أكثر عُرضة للوقوع في أغلوطة التركيب (حكم مماثل يسري في حالة أغلوطة التقسيم).

في مثال السيارات، بيّن أن الحجة تغفل أن عدد السيارات في أية دولة عادةً ما يفوق عدد الحافلات. أما عبارة جون ستيوارت مثلًا، فتشي بوقوع الأنظمة الرأسمالية في أغلوطة التركيب، سيما حين يجادل أنصارها بأنه إذا تدبر كل شخص أمره، فإن المجتمع سوف يتدبر أمره؛ أو حين يجادل بأنه إذا كان كل فرد من أفراد المجتمع حرًّا في تصرفاته، يكون المجتمع حرًّا، أو حين يكون كل فرد سعيدًا، يحقق المجتمع في مجموعة هذه الغاية السامية.

7. أغلوطة التقسيم (Division)

صورة الأغلوطة:

أ يختص بالخاصية س، ولذا فإن كل جزء من أجزاء أ يختص بالخاصية س (حيث س خاصية لا تسري على الكل لمجرد سريانها على كل الأجزاء).

مثال:

وجد الكون من بلايين السنين، ولذا فإن كل جزيئات الكون وجدت من بلايين السنين.

أمثلة مخالفة:

السيارة باهظة الثمن، ولذا فإن كل جزء من أجزائها باهظ الثمن.

الهنود الحمر مهددون بالانقراض، ولذا فإن هذا الهندي الأحمر مهدد بالانقراض.

الآيسلنديون أقدم شعوب الأرض، ولذا لا بد أن المذيع ماجنوس ماجنوسن أكبر عمرًا من أي مذيع آخر.

القطن مصدر أساسي لاقتصاد أي بلد تنتجه، ولذا فإن القطن الذي أمسك به بيدي الآن (المنتج في مصر) مصدر أساسي للاقتصاد المصري.

البحر يبدو أزرق اللون، ولذا فإن كل قطرة من قطراته تبدو زرقاء اللون.

التعليم في بلادنا سيء للغاية، ولأنك مدرس في وزارة التعليم، فلا بدّ أنك لا تقوم بواجبك.

ثمة خصائص إذا اختص بها الكل اختص بها كل جزء من أجزائه (عدم القابلية للرؤية مثلًا). غير أن هناك خصائص قد يختص بها الكل دون أن يختص بها كل من أجزاء الكل (القابلية للرؤية مثلًا). حين نجادل وفق مبدأ عام يقر أن ما يختص به الكل تختص به الأجزاء، فإننا نكون عُرضة للوقوع في هذه الأغلوطة.

وكما هو الحال نسبةً إلى أغلوطة التركيب، يمكن التعبير عن أغلوطة التقسيم في شكل أغلوطة المماثلة الضعيفة، وذلك بحسبان أن من يجادل بأن اختصاص الكل بخاصية يثبت اختصاص الأجزاء بها إنما يماثل الكل الذي يتحدث عنه بكل يصدق عليه القول إن ما يسري عليه يسري على جميع أجزائه.

8. أغلوطة المقامر (Gambler's Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة مونتو كارلو.

صورة الأغلوطة:

يحالف المرء الحظ مرات عديدة في مناسبة ما، فيستنتج أنه سوف يستمر في محالفته.

مثال:

رميت عملة متوازنة تسع مرات، وحصلت على تسعة نقوش، فأستنتج أن احتمال الحصول على نقش عاشر أكبر من النصف.

يجادل المقامر حين يرتكب هذه الأغلوطة على النحو التالي: "حالفني الحظ عدة مرات هذا اليوم، ولذا فإنه من المرجح أن يحالفني في المرة التالية". وقد يجادل خلافًا لذلك بقوله إن حقيقة أن الحظ حالفه اليوم عدة مرات إنما تقلل من فرص محالفته إياه مرة أخرى في اليوم نفسه، فيرتكب بذلك ما يعرف باسم أغلوطة المقامر المتشائم.

أغلوطة المقامر (المتفائل) شيدت على أساسها مدينة لاس فيجاس، ومدينة مونتو كارلو. غير أن كلتا الأغلوطتين مؤسسة على الخطأ نفسه: سوء فهم الاستقلالية الإحصائية.

يكون الحدثان مستقلين إحصائيًا إذا لم يكن لحدوث أي منهما أثر إحصائي على حدوث الآخر. يرتبط مفهوم الاستقلالية الإحصائية بمفهوم العشوائية على النحو التالي. ما يجعل السلسلة عشوائية هو استقلال عناصرها إحصائيًا عن بعضها البعض. مثال ذلك: معرفتنا ببعض عناصر مجموعة أعداد اختيرت عشوائيًا لا يُمكّننا من التنبؤ بشكل أفضل بأي عنصر آخر.

لفهم الاستقلالية الإحصائية، حاول التنبؤ بالعدد التالي في السلسلتين التاليتين:

2، 5، 7، 11، ...

8، 1، 7، 6، ...

السلسلة الأولى بداية سلسلة الأعداد الأولية، أما الثانية فسلسلة أخذت بطريقة عشوائية من آخر خانة في أول أربعة أرقام هواتف في أحد أدلة الهواتف. السلسلة الثانية عشوائية لا سبيل للتنبؤ بعناصرها، ما لم نقم بفحص دليل الهواتف المعني، وفي تلك الحالة لن يكون هذا تنبؤًا.

الكثير من ألعاب القمار مؤسسة على سلاسل عشوائية عناصرها مستقلة إحصائيًا عن بعضها البعض، كما في السلاسل التي تنتج عن تدوير عجلة الروليت، أو رمي نرد متوازن. عملية رمي عملة متوازنة تنتج بدورها سلسلة عشوائية من حالات النقش أو الكتابة، بمعنى أن وضع العملة عقب كل رمية مستقل إحصائيًا

عن وضعها في أية رمية أخرى. هذا في واقع الحال ما يعني أن العملة متوازنة.

إذا كانت العملة متوازنة، فإن فرص الحصول على "نقش" يساوي نصف عدد الرميات. بصرف النظر عن عدد المرات التي نحصل فيها على "نقش"، تظل فرص الحصول على حالة أخرى مماثلة على حالها، أي أن نسبة الحصول على "نقش" في الرمية التالية يساوي نصف.

كل منظومة قمار مؤسسة على أغلوطة المقامر (المتفائل). بكلمات أخرى، فإنها تستثمر نزوعًا بشريًا نحو الاعتقاد بأن الحظ حين يحالف امرأ فإنه سوف يستمر في محالفته إياه. غير أن أي مقامر يحسب أنه يستطيع رصد نتائج عجلة الروليت والإفادة من المعلومات التي يحصل عليها في التنبؤ بنتاج عملياتها المستقبلية إنما يقع في هذه الأغلوطة.

وكما أسلفنا، هناك أيضًا ما يعرف بأغلوطة المقامر المتشائم، حيث يحالف الحظ المرء عدة مرات، فيتوقع أن يتخلى عنه. كثير من المقامرين يجادل على هذا النحو، فيقرر التوقف عن اللعب، وهذا أمر يفترض ألا يحبذه بطبيعة الحال مُلّاك صالات القمار، وإن حدث أن حبذه أحدهم، فلا ريب لأنه وقع ضحية في الأغلوطة نفسها. ذلك أن فرص المرء في الكسب لا تقل (ولا تزيد) لمجرد أنه فاز أي عدد من المرات، ما دامت فرص الكسب مستقلة إحصائيًا. الأب الذي ولدت له ست بنات ويرجح أن يكون المولود القادم أنثى يقع

في أغلوطة المقامر. الأب الذي ولدت له ست بنات ويرجح أن يكون المولود القادم ذكرًا، بحسبان أن احتمال أن يكون للمرء سبع بنات احتمال ضئيل، يقع في أغلوطة المقامر المتشائم. غير أن احتمال أن يكون المولود ذكرًا هو نفس احتمال أن يكون أنثى، ما لم تكن لدينا أية معلومات أخرى تؤثر على هذا الاحتمال. حقيقة أن الست مواليد الأول إناث لا تؤثر بذاتها في ترجيح جنس بعينه للسابع.

المفارق أن كثيرًا من الناس يعتقد في المبدأين اللذين تؤسس عليهما الأغلوطتين، رغم أنهما يفضيان إلى نتيجتين متعارضتين.

لاحظ أن المرء الذي يقرر شراء العديد من تذاكر اليانصيب كي يرجح فرصه في الفوز لا يقع في هذه الأغلوطة. فرص من يشتري مائة تذكرة أفضل بكثير من فرص من يشتري عشر تذاكر. الفرق بين حالة المواليد وحالة اليانصيب تتضح لو أنا عرفنا بطريقة أو أخرى أن هناك مولودًا ذكرًا من بين كل عشرة مواليد من الإناث. في هذه الحالة، حقيقة أن الست مواليد الأول إناث ترجح أن السابع ذكرًا. غير أن شيئًا من هذا القبيل يحدث في حالة اليانصيب، كوننا نعلم أن هناك تذكرة فائزة.

9. العلة المتوهمة Non Causa Pro Causa

وتعرف أيضًا باسم:

العلة الفاسدة.

اقتباس: "لا ريب أن القمر أهم من الشمس؛ إنه يظهر ليلًا، حين تكون هناك حاجة إليه؛ ولكن أي حاجة للشمس في وضح النهار؟" (جورج جامو).

هذه هي الأغلوطة الأكثر عمومية فيما يتعلق بالاستدلالات التي تخلص إلى نتائج عن العلية. البعض يصفها بقوله إنها استنتاج أن شيئًا ما يشكل العلة في حين أنه ليس كذلك، وهذا تأويل يشجع عليه اسم الأغلوطة. على ذلك، فإن استنتاج علة فاسدة غالبًا ما يكون مجرد خطأ، وقد ينجم عن استدلال مقنع، بحسبان أن كل الاستدلالات على النتائج العلية استقرائية في النهاية. بكلمات أخرى، فإن كون شخص أخطأ في تحديد علة ظاهرة ما لا يعني ضرورة أنه وقع في أغلوطة العلة المتوهمة. في السياقات العلمية عادةً ما نكتشف أن ما حسبناه علة تأسيسًا على شواهد إمبيريقية بعينها، ليس كذلك. هذا على وجه الضبط ما يجعل النظريات العلمية المعتمدة لا تثبت على حال. التحليل التالي يوضح هذا الأمر.

هناك ثلاثة شروط يتوجب توفرها كي تكون س على ص:

التجاور المكاني (س قريبة نسبيًا من ص).

الأسبقية الزمنية (تحدث س قبل ص).

الارتباط الضروري.

يمكن في أفضل الأحوال التحقق من استيفاء الشرطين الأولين، غير أنه لا سبيل للتأكد من توفر الشرط الثالث، فالملاحظة كما يقول الغزالي تدل على الحصول عندها، ولا تدل على الحصول بها، ولذا فإنه لا شيء يحول دون وقوع أخطاء في تحديد البشر للعلل. قد نتأكد من تجاور حدثين مكانيًا ومن أسبقية أحدهما على الآخر، ولكن لا سبيل للجزم بوجود ارتباط ضروري بينهما. حتى إذا مارسنا عمليات ضبط متنوعة، لتحديد علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، لا شيء يحول من حيث المبدأ من وجود متغيرات دخيلة، يصعب ضبطها، أو نجهلها كلية تؤثر في المتغير التابع، لكننا نعزو تأثيرها إلى المتغير المستقل.

مثال ذلك: قد نعتقد أن السبب الذي يجعل شخصًا يعاني من آلام حادة في معدته هو أنه وحده، دون سائر الضيوف، تناول طعامًا بعينه. غير أنه لا شيء يحول دون أن تكون علة مرضه راجعة إلى أسباب أخرى نجهلها. حين ندرّس كتابًا لمجموعة من الطلاب، وندرّس آخر يغطي المادة العلمية نفسها لمجموعة أخرى، فإننا لا نستطيع أن نجزم بأن الأول أفضل من الثاني لمجرد أنه اتضح أن درجات طلاب المجموعة الأولى في الامتحانات النهائية أفضل من نظيرتها في المجموعة الثانية. قد يكون مدرس المجموعة الأولى أقدر على توصيل المعلومات من مدرس الثانية، وقد يكون موعد محاضراتها أكثر مناسبة لعملية التعلم. وحتى إذا حاولنا ضبط مثل

هـذه العوامـل الدخيلـة، كـأن نجعـل المـدرس نفسـه يـدرس المجموعتين، في أوقات تناسب كليهما، لا شيء يحول دون أن تكون المجموعة الأولى قـد حققـت نتـائج أفـضل بـسبب تفـوق طلابهـا النسبي، أو لظروف طرأت على بعض طلاب الثانية، وهكـذا. ثمـة باستمرار عوامل دخيلة تشكك في أية اسـتنتاجات تجريبيـة، وهـذا على وجه الضبط ما يجعل العلم نشاطًا ظنيًّا.

كي تكـون الحجـة العليـة أغلوطيـة يتعـين أن تخترق قواعـد الاستدلال الوجيه بخصوص العلية بطريقة عامـة أو مـضللة. لـذا فإن فهم الأغاليط العلية، يحتاج إلى معرفة الكيفية التي تعمل وفقها الاستدلالات العلية، والسبل التي تخفق بها.

يمكن للنتيجة العلية أن تتخذ إحدى صورتين:

- مستوى الواقعة: أحيانًا نرغب في معرفة علة واقعة بعينها، مثل وفاة شخص ما. الوقائع المحددة تسببها وقائع محـددة أخرى، ولذا فإن نتيجة هذا النوع مـن الاسـتدلال العـلي تتخذ الصورة: الواقعة س سببت الواقعة ن.

تنتج الأخطاء في هذا السياق بسبب الخلـط بـين المـصادفة والسببية. قد تحدث س في الوقت الذي وقعت فيـه ن، أو قبلها بقليل، مصادفة، أي دون أن تكون سببًا لها. كي نعثر على العلة الصحيحة التي أدت إلى وقوع هذا الأثر، يتعـين أن نستدل وفق قانون سببي، وهذا يحيلنا إلى المستوى الثاني من مستويات الاستدلال السببي.

- مستوى النوع: يتخذ القانون السببي الصورة: وقائع من النوع س تسبب وقائع من النوع ن. لا نتحدث هنا عن علاقة سببية تقوم بين واقعتين محددتين، بل نتحدث عن العلاقة السببية العامة التي تقوم بين حالات نوعين من الحوادث. مثال ذلك: حين نقول إن تدخين السجائر يسبب الإصابة بسرطان الرئة، فإننا لا نتحدث عن حالة تدخين فردية تسبب حالة إصابة فردية، بل نعني أن التدخين نوع من الوقائع يسبب نوعًا آخر، هو الإصابة بالسرطان.

في نص لافت، يعقد الغزالي بطريقته تمييزًا مماثلًا، حيث يقول:

"فإن قال قائل: فلم قضيتم ببطلان البرهان الدوري؟ ومعلوم أنه إذا سأل الإنسان عن الأسباب والمسببات على ما أجرى الله سنته بارتباط البعض منها بالبعض، ففيها ما يرجع بالدور إلى الأول إذ يقال: لم كان السحاب؟ فيقال: لأنه كان بخارًا فكثف وانعقد. فقيل: لم كان البخار؟ فيقال: لأن الأرض كانت ندية فأثر الحر فيها فتبخرت أجزاء الرطوبة وتصعدت. فقيل: ولم كانت الأرض ندية؟ فقيل: لأنه كان مطرًا. فقيل: ولم كان المطر؟ فقيل: لأنه كان سحاب. فرجع الدور إلى السحاب، فكأنه قيل: لم كان السحاب؟ فقلت لأنه كان سحاب. والدوري باطل سواء كان الحد المتكرر تخلله واسطة أو وسائط، أو لم يتخلل؛ فنقول: ليس هذا هو الدوري الباطل، إنما الباطل أن يؤخذ الشيء في بيان نفسه بعينه بأن يقال: لم

كان السحاب؛ فيعلل بما يرجع بالآخر إلى التعليل بعينه؛ فأما أن يرجع إلى التعليل بسحاب آخر فالعلة غير المعلول بالعدد، إلا أنه مساوٍ له في النوع، ولا يبعد أن يكون سحاب بعينه علة لسحاب آخر بوساطة ترطيب الأرض، ثم تصاعد البخار ثم انعقاده سحابًا آخر".

واضح أن الغزالي هنا يريد التمييز بين مستويين: مستوى الواقعة (الذي يسميه العدد) ومستوى النوع. لا دور في قولنا إن التدخين يسبب السرطان، وأن السرطان يسبب التدخين (بمعنى أن من يعاني من السرطان قد يكون مهمومًا ويحسب أنه يفرج بعضًا من كربه بالتدخين)؛ لكن الدور يقع إذا قلنا إن واقعة بعينها س تسبب واقعة ص، وقلنا إن ص تسبب س، وهذا محال بمقتضى شرط الأسبقية الزمنية (الذي يسري في حالة الحديث عن علاقات سببية تقوم بين وقائع ولا يسري ضرورة في سياق العلاقات السببية التي تقوم بين أنواع).

وبوجه عام، تنتج الأخطاء حال الوقوع في أغلوطة العلة المتوهمة نتيجة للخلط بين الارتباط والسببية. قد يتزامن نوعان من الوقائع، أو يتبع الواحد منهما الآخر دون أن تقوم علاقة سببية بينهما. عادةً ما يحدث هذا لأن كلًّا من نوعي الوقائع المعنية آثار لنوع ثالث من الوقائع، لكنه قد يحدث أيضًا مصادفة.

ما يلي من أغاليط فرعية أمثلة على أغاليط العلية.

1 . 9 أثناءها، إذن بسببها Cum Hoc, Ergo Prpoter Hoc

اقتباس:

ثمة ارتباط شبه تام بين معدل الوفيات في هايدرباد، بالهند، منذ عام 1911م حتى عام 1919م، وتقلبات حدثت في عضوية الجمعية الدولية للميكانيكيين خلال الفترة نفسها. غير أنه لا أحد يعتقد جادًا بأن الأمر ليس مجرد مصادفة.

صور الأغلوطة:

حدثت الواقعتان س، ن في الوقت نفسه؛ ولذا فإن س سبب ن.

تزامنت وقائع النوع س دائمًا مع وقائع من النوع ن؛ ولذا فإن وقائع النوع س سبب وقائع النوع ن.

مثال: متهما الضمان الاجتماعي بأنه يسبب فقر الأطفال، يستشهد البعض بدراسة تبين أن أعلى معدلات فقر الأطفال في السنوات الأخيرة حدثت في الولايات التي تدفع أعلى مرتبات الضمان. في المقابل، فإن أقل تلك المعدلات نجدها في الولايات التي تدفع أقل مرتبات.

مثال مخالف:

كلما كان حجم حذاء الطفل أكبر، تحسن خطه؛ ولذا فإن الأقدام الكبيرة سبب تحسن الخط.

تقع هذه الأغلوطة حين نقفز إلى نتيجة سببية تأسيسًا على ارتباط بين واقعتين أو نوعين من الوقائع المتزامنة. هكذا قد يستشهد أحد البُحّاث على أن الرعاية الاجتماعية تسبب الفقر بدراسة تبين أن أعلى معدلات الفقر كانت في الدول التي ترصد أعلى ميزانيات لهذا النوع من الرعاية. غير أن مثل هذا التزامن لا يكفي وحده لإثبات علاقة علية بين الواقعتين.

لتجنب هذه الأغلوطة يتعين أن نستبعد تفسيرات أخرى لذلك النوع من الارتباط:

- واقعة ثالثة، أو نوع ثالث من الوقائع، هي سبب الارتباط. مثال ذلك، في المثال المخالف، النمو هو علة كل من كبر حجم الأقدام وتحسن الخط. انخفاض البارومتر ليس سببًا لارتفاع مياه النهر، وارتفاع مياه النهر ليس سببًا لانخفاض البارومتر؛ كل ما في الأمر أن العاصفة علة مشتركة تجعل البارومتر ينخفض ومياه النهر ترتفع. أيضًا قد تكون التهتهة والخجل أعراض مشكلة سيكولوجية، ورغم ارتباط الاثنين، لا واحدة منهما على للأخرى.
- قد يكون اتجاه العلاقة السببية عكس ما تقره النتيجة. مثال ذلك، إذا استبين أن هناك ارتباطًا إيجابيًّا بين امتلاك الأسلحة وجرائم العنف، من المغري أن نستنتج أن امتلاكها سبب هذه الجرائم، في حين قد تكون خشية الناس من وقوع جرائم العنف هي التي جعلتهم يبتاعون

أسلحة. إن هذا النوع من الخطأ هو ما يميز أغلوطة "أثناءها إذن بسببها" عن أغلوطة "عقبها إذن بسببها". في هذه الأغلوطة الأخيرة تسبق العلة المفترضة معلولها المفترض، ما يحول دون عكس العلاقة السببية.

- قد يكون الارتباط مجرد مصادفة (انظر مثال الاقتباس أعلاه).

باختصار، حين يكون هناك ارتباط بين س و ص، فإن س قد تكون علة ص، وقد تكون ص علة س، وقد تكون ل علة كليهما، وقد يكون الارتباط بينهما محض مصادفة.

9.2 **عقبها، إذن بسببها (Post Hoc)**

صور الأغلوطة:

حدثت الواقعة س مباشرة قبل الواقعة ن؛ ولذا فإن س سبب ن.

تحدث وقائع النوع س مباشرة قبل وقائع من النوع ن؛ ولذا فإن وقائع النوع س سبب وقائع النوع ن.

أمثلة:

السياسة الوحيدة التي تقلل فعلًا من حالات إطلاق النار في المجتمع هي إصدار قوانين تعطي المواطن حق امتلاك سلاح. إن من شأن هذا أن يقلل من جرائم العنف. في الولايات الثلاثين التي

أصدرت قوانين من هذا القبيل منذ منتصف الثمانينات، انخفض عدد حالات إطلاق النار بشكل حاد، كما انخفض معدل جرائم القتل بنسبة 7.65٪، والاغتصاب بنسبة 5.2٪، والسرقة بنسبة 3٪.

تبين الشواهد أن التحكم في بيع الأسلحة على مستوى الولاية والمستوى المحلي جد فعال. مثال ذلك: أقرت ولاية ماساتشوستس عام 1974م قانونًا يشترط الحصول على رخصة خاصة لحمل السلاح خارج المنزل أو محل العمل، ويعاقب من يثبت أنه لديه سلاح غير مرخص بالسجن. وكما تبين إحدى الدراسات، فإن معدل جرائم القتل في تلك الولاية انخفض بنسبة بلغت 50٪، وأن عدد حالات السطو المسلح انخفضت بنسبة 35٪.

كل مدمني الهروين كانوا بدأوا بتعاطي المارجوانا، ما يبين أن تعاطيها يسبب تعاطي الهروين.

الانتخابات تجعل الناس يسرفون في الإنفاق. فكما توضح الإحصاءات، يزيد معدل الإنفاق في السنة التي تُجرى فيها انتخابات.

في ظل حكم ولسون دخلت أمريكا الحرب العالمية الأولى، وأثناء حكم روزفلت تورطت في الحرب العالمية الثانية، ومع ترومان أتت الحرب الكورية؛ ولذا فإن الحكومات الديمقراطية سبب تورط أمريكا في الحروب.

حين كان الجنرال جرانت يقود المعارك في غرب أمريكا، تلقى الرئيس لنكولن شكاوى من كونه يسرف في الشرب، وحين أخبره أحد مبعوثيه بأن جرانت أصبح مدمنًا، أجاب بقوله: "بودّي أن يرسل الجنرال جرانت برميل ويسكي لكل جنرال".

مثال مخالف:

تصيح الديكة مباشرة قبل طلوع الشمس، ولذا فإن صياحها سبب شروق الشمس.

اعتقد الصينيون القدماء أن خسوف القمر ناجم عن التهامه من قبل تنين، ولذا فإنهم في حالة خسوفه يطلقون النار لإفزاعه، وقد اتضح أن محاولاتهم تنجح دائمًا؛ لأن القمر يعود دومًا للظهور.

تقع أغلوطة "عقبها إذن بسببها" حين نستدل على نتيجة سببية استنادًا على أن العلة المفترضة سبقت معلولها المفترض. وبطبيعة الحال، فإن الأسبقية الزمنية شرط ضروري لكنه ليس كافيًا. شاهد الأسبقية إنما يقترح افتراض العلاقة العلية، لكن الأمر يظل في حاجة إلى مزيد من التقصي.

يقع المؤمن بالخرافة في هذه الأغلوطة، كما يحدث حين يعالج شخص عند مشعوذ، وتتحسن صحته عقب ذلك، فيستنتج أن أوراد المشعوذ فعلت فعلها. بحسبان أن معظم أنواع المرض تخف بمرور الزمن، قد يغري أي تحسن يطرأ على المريض إلى أي علاج تلقاه. هذا ما يجعل اختبار العلاج المقترح أمرًا مهمًّا.

متوسط أعمار من يموتـون دون أن يعقبـوا وصـية يبلـغ وفـق دراسة أجرتها إحدى المؤسسات الأمريكية 72 وستة أشهر، في حين يبلغ متوسط أعمار من يموتون بعد أن يعقبوا وصية يزيد بأكثر مـن سبع سنوات. لكن ذلك لا يعني بحال أن تـرك الوصـايا يطيـل في أعمار البشر. أيضًا فإن ظهور بقع شمسية عقب كل أزمة اقتـصادية تمر بها البلاد لا يعني أن الأزمات الاقتـصادية هـي سـبب حـدوث هذه البقع.

في مثال الانتخابات، قد يحدث أن الحكومة قـد خفـضت مـن نسبة الضرائب كي تزيد من فرص الرئيس الحـالي مـن تجديـد فـترة رئاسية ثانية، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الإنفاق. لكن هذا يعني أن سبب زيادة الإنفاق يرجع إلى تخفيض الضرائب، ولا يرجع إلى الانتخابات. أما في مثال الجنرال المدمن على شرب الخمر، فبـين أن إدمانه لا يتعلق إطلاقًا بكسبه ما يخوض من معارك.

9.3 الخلط بين العلة والمعلول (Confusing Cause for Effect)

أمثلة:

كثرة رجال الشرطة في الشوارع تسهم في زيادة الجريمة، فكلـما تكاثر عددهم، ارتفع معدلها.

يتوجب على الكويتيين الاهتمام بفريقهم الوطني لكرة القـدم، فالدراسات تبين أنه كلـما تحـسنت نتـائج الفريـق، ازدهـر القطـاع الاقتصادي في بلادهم.

أوضحت أبحاث أجريت على عينة من الفلاحين في بريطانيا أن الكسالى منهم لا يمتلكون أبقارًا، وأن النشطين لديهم أبقارًا، وهكذا أوصت بمنح بقرة لكل فلاح كسول.

وكما تبين هذه الأمثلة، قد نخلط بين العلة والمعلول، فنحسب العلة معلولًا والمعلول علة. كثرة رجال الشرطة قد تكون نتيجة زيادة معدل الجريمة، وتحسن نتائج الفريق الوطني الكويتي قد تكون نتيجة ازدهار الوضع الاقتصادي، الذي جعل الدولة تغدق في الصرف عليه، كما أن الفلاحين ليسوا كسالى لأنه ليست لديهم أبقار، بل ليس لديهم أبقار لأنهم كسالى.

أيضًا، قد تبين الإحصاءات أن هناك علاقة ارتباط إيجابي بين عدد الأفراد الذين يمتلكون أسلحة وارتفاع معدل الجريمة، وقد يغرينا ذلك باستنتاج أن امتلاك أسلحة سبب ذلك الارتفاع، رغم إمكان أن يكون العكس هو الصحيح. قد تثير معدلات الجريمة المرتفعة الرعب في أنفس المواطنين، فيشرعون في شراء أسلحة لحماية أنفسهم.

9.4 **أغلوطة الانحدار** (**The Regression Fallacy**)

مثال:

هنأ د. مخاتير محمد البطل الرياضي حافظ هشام على إنجازه، لكنه حذر من أن تفسده الهدايا كما حدث مع أبطال سبقوه.

"يجب أن نتذكر ما حدث للأبطال الذين أفسدتهم الهدايا"،

هكذا قال حين طلب منه أن يعلق على انتصار حافظ. ثم أضاف: "آمل ألا تشرع الولايات بمنحه الهكتارات والملايين؛ لأنه يبدو أنهم يصبحون عاجزين عن اللعب بعد ذلك".

تنجم الأغلوطة عن ظاهر إحصائية تعرف باسم "الانحدار شطر الوسط". الوسط هو المتوسط الحسابي لمتغير ما في مجتمع ما، و"الانحدار" إنما يشير إلى قيمة المتغير التي تنزع إلى الاقتراب من الوسط والابتعاد عن القيم المتطرفة.

اعتبر عينة أخذت من مجتمع ما. سوف تبتعد قيمة المتغير قليلًا عن المتوسط. قد نأخذ مثلًا عينة من الأشخاص، ثلاثة أشخاص مثلًا، ونقيس أطوالهم، ونحدد متوسط الطول في العينة. سوف تبتعد هذه القيمة عن قيمة متوسط أطول أفراد المجتمع، وإن أمكن أن تتساوى معها. ولكن إذا أخذنا عينة أخرى من المجتمع نفسه، وكانت قيمة العينة الأولى متطرفة، أي بعيدة عن المتوسط، فمن المرجح أن تكون قيمة المتغير في العينة الثانية أقرب إليها. وكلما كانت قيمة الأولى أبعد، كان قرب العينة الثانية من المتوسط أكثر رجحانًا. هذا هو المقصود من الانحدار شطر الوسط.

عادةً ما يكونون أبناء طوال القامة ذوي قامات سامقة، ولكن ليس بطول والديهم. قد تنجم حقيقة نزوع الأبناء لأن يكونوا طوال القامة عن عوامل وراثية، لكنه حقيقة أنهم أقصر من آبائهم ناجمة عن الانحدار شطر الوسط. تقع هذه الأغلوطة حين نعتبر الانحدار شطر الوسط، وهو ظاهرة إحصائية، علاقة سببية. إذا استنتج والد

فتى طويل القامة أنه ليس أباه الشرعي لمجرد أنه أقصر منه، فقد وقع في هذه الأغلوطة.

د. مخاتير وقع فيها هو الآخر، فمعدل أداء الأبطال يهبط عادةً بعد حصولهم على بطولات، بصرف النظر عما إذا كانوا يحصلون على هدايا.

المرض مناسبة نمطية للوقوع في هذه الأغلوطة. عادةً ما يلجأ المريض إلى العلاج بعد أن يشتد به المرض (أي حين تبلغ حالته الصحية وضعًا متطرفًا). ورغم أنه قد يتحسن بعد تلقي العلاج بسبب الانحدار شطر الوسط لا بسبب العلاج، فإنه يعزو تحسن صحته إلى العلاج. هذا سبب انبهار البعض بالعلاج الروحاني والنفسي. بسبب الانحدار شطر الوسط يتحسن كثيرون مهما كانت طبيعة العلاج الذي تلقاه الواحد منهم. بعضهم يموت بسبب العلاج المشبوه، لكن هذا يعني أن العيش لم يطل بهم كي يسهموا في فضح الأمر.

الراهن أن الانحدار شطر الوسط يفسر صعوبة الجزم بفعالية أي دواء. تحديدًا، فإن فعالية الدواء لا تحسم بمجرد أن يستبان تحسن صحة من يتناوله.

مفاد الفكرة التي يتغاضى عنها مرتكب الأغلوطة حقيقة إحصائية أن الأمور تعود في النهاية إلى نصابها. إذا شفيت من الصداع اليوم، فإن هذا لا يعني ضرورة أن مفعول حبة البنادول التي تناولتها أمس قوي، فالصداع عادةً ما يختفي في اليوم التالي.

وكما يتضح من هذه الأمثلة، يمكن اعتبار أغلوطة الانحدار حالة خاصة من حالات أغلوطة: "عقبها، إذن بسببها". الفارق الوحيد أن من يرتكب أغلوطة الانحدار يقع ضحية لتأويل مغلوط لظاهرة الانحدار شطر الوسط، حيث يعزو إليها دلالة سببية.

9.5 أغلوطة قناص تكساس (Texas Sharpshooter Fallacy)

سبب التسمية:

يطلق قناص من تكساس النار بشكل عشوائي على لوحة كبيرة كان وضعها على بُعد منه، ثم يرسم دائرة صغيرة حول المنطقة التي تجمع فيها أكثر عدد من الطلقات. يبدو أن هذه الأغلوطة قد اكتشفت في سياق علم الأوبئة، المعني بدراسة طريقة تجمع حالات الإصابة بالأمراض.

مثال:

عدد حالات أمراض الرئة في المدينة أكبر من أن يكون مصادفة. في المدينة مصنع ينتج مخلفات كيميائية؛ لذا، فإن هذه المخلفات سبب تلك الأمراض.

تقع الأغلوطة حين يستنتج المرء أن تجمعًا في بيانات ما محتم أن ينتج عن علة بعينها، عادةً ما تشكل مركز هذا التجمع. ثمة سببان لكون هذا الاستنتاج أغلوطي:

* قد يحدث التجمع مصادفة، ما يعني أنه ليست هناك علة أصلًا.

* قد ينتج التجمع عن علة تغاير العلة التي تم استنتاجها (في مثالنا، إذا كان المرض معديًا، حيث تتجمع حالات الإصابة حول الشخص الذي نقل المرض).

في أفضل الأحوال، لا يدل تجمع البيانات على نتيجة سببية بل يمهد لصياغة فرض سببي يتعين اختباره. طريقة تجميع البيانات قد تكون مفيدة في صياغة الفروض، لكنها لا تشكل بذاتها شواهد كافية على أي فرض سببي. باختصار، ثمة فرق بين الارتباط والعلية.

9.6 التفسير بالتسمية (Explanation by Naming)

المصادرة على افتراض باطل مفاده أن تسمية الواقعة أو السلوك تكفل تفسيره تفسيرًا مناسبًا. حين يطلب منا تفسيرًا لواقعة ما، فإن تلبية هذا الطلب إنما ترتهن بشرح العلة التي أدت إلى حدوث هذه الواقعة. غير أننا نغوي تكرارًا بإخفاء جهلنا بعلتها عبر تسمية ما حدث. بعد ذلك نفترض أننا بمعرفة الاسم عرفنا السبب. إننا نقوم بذلك لأن التسمية تجعلنا نتوهم أننا حددنا سبب الحدث، أو شيئًا لدى الشخص، أو يختص به الشخص، جعله يسلك على النحو الذي فعل.

مثال:

عوضًا عن تحديد جملة العوامل الخارجية والداخلية المركبة التي جعلت شخصًا ما يطلق جماح غضبه على أصدقائه أو أخوته،

من قبيل الطريقة التي يعامله بها أبوه، أو ضغوطات الحياة، نقول إن لديه "مزاج سيء" أو إنه "شخص عدائي".

تسرف مثل هذه التفسيرات في التبسيط. أكثر من هذا، وهذا أكثر أهمية، فإنها تحول دون البحث عن فهم أعمق. هكذا يخفي الحديث عن الموهبة، في سياقات كثيرة، عجزنا عن تفسير تفوق بعض الأفراد، وكذا قد يكون شأن الحديث عن بعض الأعراض النفسية، من قبيل الكآبة. حين نفاجأ بقدرة طفل على العزف بمهارة فائقة، أو بقدرته على ضرب أرقام كبيرة، فإن القول بأن لديه موهبة لا يفسر أي شيء.

في تصور البعض أننا ما إن نقر أن شخصًا ما أصابه مس من الجن، فقد نجحنا في تفسير مسلكياته الغريبة. هنا لا نقع فحسب في أغلوطة التفسير بالتسمية، بل ونقحم كينونات لا تحس ولا تجس في سياقات تبدو علمية، رغم أن العلم لا يعترف بمقتضى طابعه الإمبيريقي إلا بما يمكن من حيث المبدأ ملاحظته (وربما قياسه والتجريب عليه).

الحديث عن الإلهام سياق آخر قد تقع فيه الأغلوطة. حين نتحدث عن كيف أن الشاعر يستلهم قصيدته، وقد نذهب إلى حد الحديث عن شياطين الشعر أو عرائسه، فإننا إنما نمهد الطريق أمام الرضا بقدرة هذه المفاهيم على التفسير، وبوصده أمام محاولة البحث في مستويات من قبيل الخبرات الماضية واللاشعور والوعي الباطن. الإلهام، فيما يقول محمود درويش، هو عثور اللاوعي على

كلامه. إذا صح هذا القول، فإن السبيل لفهم قدرة الشعراء على التعبير عما يعجز آخرون عن التعبير عنه، لا تتعين في الخوض في أحاديث عن عمليات سحرية أو فوق- طبيعية، بل في الخوض في اللاوعي وفي الكيفية التي يخزن بها اللاشعور عمليات تخفى عن الشعور. وبطبيعة الحال، فإن كثيرًا من الشعراء يروجون لأسطورة الإلهام، ربما لأنها تفضي عليهم مسحة فوق بشرية، أو أقله لأنها تجعلهم متميزين بطريقة ما عن سائر البشر.



10 . أحادية المنظور (One_Sidedness)

وتعرف أيضًا باسم:

تجاهل الأدلة، التقويم الأحادي، والشواهد المقموعة.

اقتباس:

من لا يعرف سوى منظور واحد للمسألة، لا يعرف سوى القليل. قد تكون مبرراته وجيهة، ولعله لم يصادف من يدحضها. ولكن إذا كان عاجزًا بالقدر نفسه عن دحض مبررات المنظور المعاكس، أو لا يدري أصلًا ما هي، فليس لديه مبرر لتفضيل أي من المنظورين.

John Stuart Mill, On Liberty

مثال:

في رد عن سؤال عما رآه في أحد سجون العراق المخصص للأطفال، يقول أحد الشهود: "يبدو أنه سجن لأطفال جريمتهم الوحيدة أنهم أبناء خصوم سياسيين لصدام حسين. لقد كان مشهدًا مروّعًا، لكنني لن أصف ما رأيت؛ لأن ما رأيت مرعب إلى حد أنه يدعم رؤية الراغبين في الحرب، وأنا أدعو للسلام".

Massimo Calabresi, Scott Ritter in His Own Words, *Time* 9/14/2002.

الموقف أحادي المنظور لا يعرض إلا لشواهد تعزز نتيجته، ويغفل أو يقلل من شأن الشواهد المخالفة. في الاستدلال الاستقرائي من المهم أن نعتد بكل الشواهد قبل الخلاص إلى أية نتيجة. هذا مفاد ما يعرف باسم "مجموع الشواهد". إذا رأيت عدة بجعات بيضاء، قد تستنتج أن كل البجع أبيض، ولكن إذا رأيت أيضًا بجعة سوداء، فلك أن تخلص إلى أن "كل البجع تقريبًا أبيض" أو "معظم البجع أبيض"، أو "عادةً ما يكون البجع أبيضًا". يتعين أن تتسق نتيجتك مع مجموع شواهدك. لكن "كل البجع أبيض" لا تتسق مع وجود بجعة سوداء. أن تغفل البجعة السوداء هو أن تستدل بطريقة أحادية المنظور.

بيد أن المنظور الأحادي ليس أغلوطيًا دائمًا. كما هو الحال مع سائر الأغاليط، ينبغي أن نراعي السياق. مثال ذلك أن المحامي ملزم بأن يُعبّر عن منظور أحادي الجانب، أن يعرض الأدلة التي تشهد على براءة موكله، وأن يغفل الأدلة التي تدينه. إذا لم يقم بذلك، فإنه لا يقوم بمهمته على أكمل وجه. أكثر من ذلك، إذا استبينت له منظورات أخرى تدين موكله، فقد يلزمه التخلي عن القضية. في المقابل فإن مهمة الدفاع إدانة المتهم. كلا المنظورين يعرضان في المحكمة، رغم أن كل منظور أحادي الرؤية. هذه هي الطريقة التي يعمل بها النظام القانوني. في النهاية يتخذ المحلفون أو القاضي قرارًا مؤسسًا على المنظورين.

شيء مماثل يحدث في الحملات الانتخابية. حملة المنتخب لا تعرض سوى ما يشيد بمرشحها. رصد أخطائه مهمة يقوم بها

الخصوم، وبمقدور المنتخبين اتخاذ قرارًا موضوعيًا بعد الاستماع إلى الطرفين. حين نأخذ بأقوال طرف دون الآخر، محتم أن ننتهي برأي أحادي الموضوع.

أيضًا لا نتوقع من شركة إعلان أن تخبرنا عن الأعطاب التي تعاني منها السلع التي تروج لها، ولا أن تنصح المستهلكين بأن يبتاعوا سلعهم من شركات أخرى. غير أننا لسوء الحظ نادرًا ما نسمع رأي الشركة المعلنة في الشركات الأخرى، فالمروجون يحجمون عادةً عن نقد منافسيهم، ليس التزامًا بشرف المهنة، بل ربما مخافة من التعرض لانتقادات مماثلة (مبدأ مَن بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجر).

وبوجه عام، فإن واحدية المنظور تكون أغلوطة حين يكون لدينا حق المطالبة بالموضوعية، كما في سياق المقالات الصحفية والأبحاث العلمية.

حين ترهلت نظرية بطليموس التي تقول بمركزية الأرض، بسبب ما طرأ عليها من تعديلات لم يكن القصد منها سوى الحفاظ على النظرية في وجه تعارضها مع الواقع، لم يكن في وسع ألفونس الكبير أن يتخلى عنها، أو يشكك في مبادئها الأساسية. غير أنه عبّر عن إصراره على صحتها بطريقة لم تستفز فحسب حفيظة المؤمنين، بل بينت إلى أي حد يمكن للبشر التشبث بأوهامهم، والتمسك بمنظورهم الواحد للأشياء، مهما استبين أن الوقائع تفندها. لقد قال عبارته الشهيرة: "لو استشارني الرب، لأسديت له نصيحة مجزية".

الخلل عنده لم يكن في نظرية بطليموس في الكون، بل في الطريقة التي صمم بها هذا الكون! أما منديليف، ففي معرض رده على نقاد رموا النظرية التي أسس عليها جدوله الشهير بتهمة التعسف في قراءة الواقع، فقد علق قائلًا: "إذا كانت نظريتي تعارض الواقع، فهذا من سوء طالعه".

في تصوره للنشاط العلمي، وهو تصور يظل خلافيًّا، يصر توماس كون على أن أغلوطة واحدية المنظور سائدة في العلم، رغم أنه لا يعتبرها أغلوطة بل شرطًا أساسيًّا لتطور العلم. البردايم السائدة إنما تكرس رؤية بعينها في العالم، وعلى العلماء أن يحققوا نبوءة مستحدث البردايم بأن يسهموا في حل المشاكل التي لم يقم بحلها، عبر استخدام الآليات نفسها التي استخدمت في حَلّ ما حُلَّ من مشاكل. واحدية المنظور هذه هي التي تجعل العلم يحقق تطورًا. النقد، وتعدد المعايير، والتشكيك في النظريات السائدة لا تتم، ولا تكون مشروعة، إلا بعد أن تستنفد البردايم السائدة قواها وتتعرض لأزمة، وهذا مآل كل بردايم علمية. إنها تدفع عبر هذه الأزمة ثمن واحدية منظورها، رغم أنه لا شيء منطقيًّا يحول دون التشبث حتى بالبردايمات التي تعرضت لأزمات، أو هكذا يزعم توماس كون.

غير أن هذه الروح سائدة حتى خارج الأوساط العلمية، ولا غرو في ذلك؛ إذ يفترض أن يكون النشاط العلمي أبعد ما يكون عنها. ثمة نزوع بشري شطر التشبث بالأفكار. إذا تصادف أن أقر شخص ما رأي ما، فإنه ينحو غالبًا للبحث عما يؤيده. يبدو أنه ليس

هناك حد لتشبث البشر بأوهامهم. الحال أن الحوار بين الأطراف المتخاصمة حول الكثير من القضايا الخلافية، خصوصًا في ثقافتنا العربية، إنما ينتهي من حيث بدأ، مع فارق واحد: فالأطراف المتحاورة تغدو أكثر اقتناعًا بآرائها، وأشد تشبثًا بها. الأدلة الجديدة التي يطرحها الخصوم إنما تقابل بتاريخ من الخبرات المكرسة والآراء المسبقة، ولذا فإن مآلها في نهاية المطاف أن ترد على أصحابها.

الغريب أن المرء الذي يتشبث شفاهة بآرائه، لا يجد في أغلب الأحوال حرجًا في التخلي عنها كتابة؛ كما لو أن لسان حاله يقول إنني أنا من اكتشف الخلل في آرائه السابقة، وأنا وحدي، دون عون من أحد، من قام بتعديلها؛ وكما لو أن تعديلها بسبب الآخرين سبة يندى لها الجبين، ووشاية بقصور قدراته على اكتشاف الحقيقة.

قد يقال إن في التشبث بالآراء سجية تحمد لأصحابها؛ لو لم يتشبث الأفراد بآرائهم، وأبدى الجميع استعدادًا للتخلي عنها وصولًا إلى اتفاقات مشتركة، لخسرت البشرية هذا التنوع المسؤول الأول عن ازدهارها. في ثقافة يجمع الجميع على كل شيء، لا أمل في تغيير أي شيء، أو هكذا يزعم من يقول بهذا الرأي.

بيد أن الحوار الذي تدعو إليه التوجهات التنويرية لا يستهدف أصلًا الاتفاق النهائي على حلول حاسمة لما يواجه البشرية من إشكاليات، ولا يبتغي القول برؤى لا تحيد عنها. خلافًا لذلك فإنه يروم التبني المؤقت لما أجمعت عليه الأطراف المتحاورة بسبب حواراتها العقلانية، إلى أن يستبين خلاف ما أجمعت عليه، ويدعو

إلى ممارسة نوع من التسامح مع الآراء التي لم يجمع عليها إلى أن يثبت أنها تجافي الواقع أو توظف في تسويغ ممارسات لا يقرها ما أجمعت عليه الأطراف المعنية من معايير أخلاقية. ولأنه مآل كل ما تجمع عليه أية أطراف أن يتغير، بحكم ما يطرأ من تغيرات في المفاهيم وما يستجد من وقائع، فإن الحوار لا يتناقض أصلًا مع التنوع، ولا يحول من ثم دون ازدهار الجنس البشري.

التشبث إنما يفترض أن الحقيقة واحدة، وجهها واحد، والسبيل إليها واحد، كما يفترض أن المتشبث بآرائه قد عرف هذه الحقيقة الواحدة، وعرف وجهها الوحيد، والسبيل الوحيدة إليها. هذا على وجه الضبط مكمن الداء في أغلوطة واحدية المنظور.

11. تشتيت الانتباه (Red Herring)

وتعرف أيضًا باسم:

المبررات غير المناسبة، Ignoratio Elenchi .

مثال:

اعترض البعض على الجهاز الجديد الذي قمنا بشرائه في الفترة الأخيرة. لقد زعموا أنه يعاني من بعض المشاكل، أنه لا يناسب مرضانا، خصوصًا منهم من يعاني من اختلالات نفسية. غير أنهم لم ينتبهوا إلا أن سعر الجهاز أرخص ثلاث مرات من سعر الجهاز الذي كنا نستخدم، وأنه أسهل على الاستخدام من أي جهاز في المصحة.

هذه حجة تشتت انتباه المتلقي عن موضع الجدل عبر عرض أمور لا علاقة لها به. عادةً ما يحدث هذا في المناظرات، حيث يكون هناك موضوع ضمني يسهل السهو عنه. غير أنها تنطبق أيضًا على أية حجة تكون مقدماتها غير متعلقة بنتيجتها.

تعرف هذه الأغلوطة في اللاتينية بـ Ignoratio Elenchi ، التي تعني "الجهل بالدحض"، حيث موضع الجهل إما النتيجة المراد دحضها ـ والتي يتم تجاهلها عمدًا - أو جهل ما يشكل دحضًا، بحيث تخطئ المحاولة بيت قصيدها. يرجع هذا التفسير إلى أرسطو، في كتابه *On Sophistical Refutations*، الذي يركز حالات الدحض الأغلوطية في المناظرات.

وبطبيعة الحال، فإن أغلوطة الغموض تقع في خطأ مماثل، بحسبان أن مقدماتها لا تتعلق بنتيجتها، وإن أخفيت هذه الحقيقة عبر الركون إلى لغة غامضة. ورغم أن أرسطو يصنف أغلوطة "جهل الدحض" ضمن الأغاليط غير اللغوية، إلا أنه يقول إننا نستطيع بشيء من التعسف أن نعتبرها أغلوطة ترتهن باللغة.

غير أن من شأن هذا أن يجعل كل الأغاليط، باستثناء أغلوطة المصادرة على المطلوب، فروعًا من أغلوطة الجهل بالدحض، ما يفرغ فكرة تصنيف الأغاليط من محتواها.

التعلق المنطقي نفسه مفهوم غامض مبهم. إنه غامض لأن أنواع الاستدلال المختلفة تتضمن أنوعًا مختلفة من التعلق. إنه مفهوم مبهم لأنه ليس هناك إجماع كافٍ بين المناطقة حول التعلق الاستنباطي، حيث يدافع بعض المناطقة المحدثين عن فهم محدد للتعلق المنطقي، فيما يقوم المناطقة التقليديون بتوسيع دلالة هذا المفهوم.

من منحى آخر، وهذا مصدر غموض ثانٍ، فإن مفهوم التعلق المنطقي قد يختلط مع مفهوم التعلق النفسي. حقيقة أن فكرتين متعلقتان منطقيًا قد تكون أحد الأسباب التي تجعلنا إحداهما نفكر في الأخرى، غير أن هناك أسبابًا أخرى، وتيار الوعي عادةً ما يربط بين أفكار لا علاقة منطقية بينها. فضلًا عن ذلك، ليست كل العلاقات المنطقية بينة، ولذا فإن العلاقة المنطقية قد لا تسبب قيام علاقة نفسية.

11.1 الاحتكام إلى العواقب

وتعرف أيضًا باسم:

الاحتكـــام إلى عواقـــب الاعتقـــاد، Argumentum ad Consequentiam.

صور الأغلوطة:

(الاعتقاد في) س يفضي إلى عواقـب حميـدة (حيـث العواقـب الحميدة لا تتعلق بصدق س)؛ إذن، س صادقة.

(الاعتقاد في) س يفضي إلى عواقب وخيمـة (حيـث العواقـب الوخيمة لا تتعلق بصدق س)؛ إذن، س باطلة.

مثال:

"... سوف آتي على ذكر سبع عشرة قضية تؤمن، حال صدقها، مبررًا وجيهًا لرفض القارئ نظريـة التطـور ولقبـول نظريـة الخلـق بوصفها رؤية أساسية في العالم..

13. للاعتقاد في نظرية الخلق تأثير إيجابي على الجنس البشري؛ لأنه يشجع على عبادة مسؤولة للخالق واحترام لخلقه...

16. الاعتقـاد في التطـور وفي أخوّتنـا للحيوانـات إنـما ينمـي مشاعر الأنانية، والعدائيـة، والـصراع بـين الجماعـات، فـضلًا عـن السلوك الحيواني على مستوى الأفراد.

Henry M. Morris, _The Remarkable Birth of Planet Earth_, (Creation_Life Publishers, 1972), pp. vi-viii.

الجدل بأن قضية ما صادقة لأن للاعتقاد فيها عواقب حميدة، أو بأنها باطلة لأن للاعتقاد فيها عواقب وخيمة، إنما يركن إلى أمور لا علاقة لها بصحة الجدل. مثال ذلك: قد يكون لاعتقاد الأطفال في سانتا كلوز عواقب حميدة، فهو يجعلهم سعداء ويسلكون كما يجب، لكن هذه الحقائق لا تتعلق بها إذا كان هناك سانتا كلوز حقيقة.

للاعتقاد عواقب كثيرة، حميدة ووخيمة. مثال ذلك: الاعتقاد في أن تدخين السجائر يسبب سرطان الرئة قد يؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها من قبيل ترويع المدخنين أو جعلهم يشعرون بالكآبة، ناهيك عن خسائر شركات التبغ، بما تسببه من تسريح الآلاف من العمال. ولكن قد تكون له أيضًا عواقب حميدة؛ إذ قد يحفز المدخنين على الإقلاع عن التدخين، ومن ثم التقليل من فرص تعرضهم لذلك المرض. على ذلك، فإن أهم عواقب الاعتقاد بأن التدخين يسبب سرطان الرئة إنما تتوقف على حقيقة أنه يسبب سرطان الرئة. بتعبير آخر، نحن لا نستطيع تحديد قيم صدق الاعتقاد وفق عواقبه وحدها؛ لأن كثيرًا من هذه العواقب ترتهن بقيم صدقه. لو كان التدخين لا يسبب سرطان الرئة، لكانت أهمية العواقب الوخيمة الناجمة عن الاعتقاد فيه تفوق أهمية المنافع الناجمة عنه، ولأنه يسبب السرطان؛ فإن الوضع معكوس.

ولأن عدم تعلق الاعتقاد بقيم الصدق بيّن، أي لأن الاعتقاد في القضية لا يضمن صدقها، غالبًا ما يضمر هذا في حجج العواقب الأغلوطية. غير أننا نستطيع أن نعرف أن المجادل وقع في الأغلوطة

حين يستبان أن العواقب المفترضة لا تلزم عن القضية نفسها، بل تلزم فحسب عن الاعتقاد فيها.

ثمة نوعان من الحجج المقنعة قد نخلط بينهما وبين أغلوطة الاحتكام إلى العواقب.

- إذا كانت الحجة تتعلق بسياسة أو خطة عمل، عوضًا عن قضية، فإنه من الوجيه اعتبار عواقب تطبيقها. وجاهة السياسة أو خطة العمل تتوقف في مثل هذا السياق على عواقب تطبيقها المحتملة.

- حين تتعلق الحجة بقضية، لنا أن نشرع في تقويم قيم صدق أي من نتائجها المنطقية. غير أنه يتوجب علينا ألا نخلط بين النتائج المنطقية والعواقب السببية، كما يجب ألا نخلط بين الصدق والبطلان من جهة، والعواقب الحميدة والوخيمة من أخرى. في السياقات العلمية، يختبر العلماء مترتبات فروضهم (أي نتائجها المنطقية) عوضًا عن التحقق من فروضهم (التي لا يستطيعون اختبارها مباشرةً بسبب حجم محتواها). لكن مترتبات الفرض لا تشكل عواقبه السببية الممكنة، بل ما تلزم عن افتراض صدقه.

الاحتكام إلى العواقب يختلف عن هذين النوعين من الحجج فيما يلي:

- لا تتعلق الحجة بسياسة أو خطة عمل، بل بقضية، ومن ثم فإنها تتعلق بشيء له قيم صدقية.
- لا تتعلق الحجة بقيم صدق نتائج القضية المنطقية، بل بما إذا كانت العواقب السببية للاعتقاد فيها حميدة أو وخيمة.

11.11 الاحتكام إلى القوة (Appeal to Force)

وتعرف أيضًا باسم:

Argumentum ad Baculum (الحجاج بالعصا).

الاحتكام إلى القوة أسلوب في تشتيت الانتباه حين تكون القوة، أو التلويح بها، وسيلة في كسب المناظرة. غالبًا ما تستخدم هذه الوسيلة لإخفاء حقيقة أن مستخدمها قد خسر المناظرة. المقابلة الشهيرة بين قوة الحق وحق القوة إنما تومئ إلى الخلل الذي تعاني منه أغلوطة الاحتكام إلى القوة. القوة الوحيدة التي يجوز الاحتكام إليها هي قوة الحق، لا الحق الذي نظفر به باستخدام القوة أو التلويح باستخدامها.

هكذا تقع الأغلوطة حين تقحم القوة أو التهديد بها في نقاش عقلاني كي يحيد عن مساره. مثال ذلك: قد يلجأ المتطرفون إلى التمرد حين يتضح أنهم يخسرون نقاشهم مع الحكومة. أيضًا، حين يشرع المستمعون إلى نقاش ما في الصياح، فإنهم يحتكمون إلى القوة.

القوة، أو التلويح باستخدامها، ليس حجة. وبطبيعة الحال، هذا مكمن الخلل في الاحتكام إلى القوة؛ لأنه يعني التخلي عن

الإقناع العقلاني. غير أن هذا يجعل الاحتكام إلى القـوة "أغلوطـة" يصعب تصنيفها. بحسبان أن ضرب الآخر بعصا على رأسـه لـيس حجة، يلزم أنه لا يشكل حجة أغلوطية.

قد يبدو التهديد بالكلام أقرب إلى أن يكون حجة، ذات مقدمة ونتيجة، ما يستوجب قـصر الأغلوطـة عـلى التهديـد عوضًـا عـن العنف. غير أن التهديد نادرًا ما يكون مبررًا للاعتقاد في أي شي. إنه يعرض على أنه مبرر للفعل، وبوصفه كذلك قد يكون مبررًا وجيهًا. عادةً ما تكون الغاية من التهديد تغيير السلوك لا الاعتقـاد، وغالبًـا ما يتم ترويع البشر بحيث يتظاهروا بالاعتقاد في أشياء لا يعتقـدون فيها حقيقة، أو أقله بحيث يحجمون عن التصريح بمعتقداتهم. لكن هذا لا يعني الاعتقاد في شيء بسبب الخوف من تنفيذ التهديد.

وفق كل ذلك، يبدو أنه يـصعب وصـف الاحتكـام إلى القـوة بالأغلوطة. حتى الحجج الأغلوطية محاولة للاستدلال، وإن كانـت محاولـة فاشـلة. اللجـوء إلى القـوة أو التهديـد حـين يكـون عـبء الإثبات ملقى على عاتق المرء لا يعني أنه فشل في الاستدلال بطريقة وجيهة، بل يعني أنه لم يقم بعملية استدلال أصلًا.

على ذلك، إذا جادل المرء على النحو التالي: إمـا أن تأخـذ بهـذا الرأي أو يتعين إنزال العقوبة بـك (عـلى الطريقـة التـي جـادل بهـا معاوية دفاعًا عن خلافة يزيد)؛ ولأنك لم تأخـذ بهـذا الـرأي، فإنـه يتعين إنزال العقوبة بك؛ فإن حجته صحيحة، لكنهـا معتلـة؛ لأنـه ليس هناك ما يبرر مقدمتها الفصلية. في العصر الحديث، يتم تبريـر

مثل هذه المقدمة، حين تكون الدول المستهدفة دولًا خرجت عن طوع الولايات المتحدة، عبر استصدار قرارات من مجلس الأمن. غير أن هيمنة الولايات المتحدة على هذا المجلس إنما تشكك في وجاهة مثل هذا التبرير. غير أننا نستطيع أن نتخيل مواقف تكون فيها الحجة سليمة، خصوصًا حين تكون العقوبة المهدد بها شرعية تركن إلى قوانين مؤسسة أخلاقيًا.

11.12 التفكير الرغبوي

صورة الحجة:

أرغب في أن تكون س صادقة، ولذا فإن س صادقة.

مثال:

حضرت محاضرة ألقاها مشعوذ يزعم أن لديه قدرة على قراءة أفكار الآخرين. اعتاد المشعوذ أن يطلب من الحاضرين أن يكتب كل اسمه وسؤالًا في ورقة ثم يثنيها. يكلف شخص بجمع الأوراق في سلة ووضعها بجانب المشعوذ. يضع المشعوذ غطاء على عينيه، ويشرع في سحب الأوراق ووضعها أمام جبينه. بعد وقفة دراماتية، يبدأ في الإعلان عن أول الأسماء. يقف الشخص المعني، فيما يجيب المشعوذ عن السؤال الذي كان كتبه في ورقته. يفترض أن الأرواح هي التي أبلغته عن الإجابة...

غير أنه يبدو أن المشعوذ قد واجه في هذه المناسبة بعض الصعوبات. لقد تقدم به العمر، وقدراته البصرية لم تعد تسعفه...

لذا فقد أزاح الغطاء عن عينيه بإحدى يديه أثناء قيامه بفتح الرسالة باليد الأخرى. بعد أن قرأ محتواها، قام بثنيها ثانية، أعاد الغطاء إلى مكانه، وواصل ما كان يقوم به.

نظرت إلى الحاضرين كي أعرف ردة فعلهم لهذا العرض المشبوه.. غير أنني فوجئت بأنه لا أحد منهم كان ينظر إليه. بعضهم كان يحملق في السقف، وبعضهم ينظر إلى موضع قدميه، فيما أغمض آخرون أعينهم. السيدة التي كانت تجلس بجانبي كانت تتشاغل بالنظر إلى السقف. أومأت إليها أثناء قيام المشعوذ بالنظر إلى الرسالة كي ترى ما كان يقوم به أثناء فتحها. غير أنها نظرت إلي دون أن تبدي اهتمامًا بمحاولتي لفت انتباهها. همست لها طالبًا أن تنظر إليه، غير أنها شرعت ثانية في النظر صوب السقف.

السلوك الغريب الذي قام به الحاضرون أشعرني في آن بالحيرة والتسلية... إن هؤلاء الناس لم يكونوا راغبين في رؤية المشعوذ وهو يمارس عملية غش واضحة. لقد أرادوا أن يعتقدوا بأنه يبلغهم رسائل من أحبابهم الذين رحلوا... لقد آثروا التعامل مع عملية الغش الواضحة بتجاهلها تمامًا..

Ray Hyman, "Foreword" to *The Psychic Mafia*, by M. Lamar Keene, Prometheus, 1977, pp. xii-xv.

نفسيًا، التفكير الرغبوي هو الاعتقاد في شيء بسبب الرغبة ـ أو الأمل - في أن يكون صادقًا. التفكير الرغبوي حجة تُعبّر مقدمتها عن رغبة في صدق نتيجتها.

وبطبيعة الحال، فإن هذا النوع من التفكير نادرًا ما يتخذ صراحة صورة حجة تركن إلى مقدمات عن اعتقاد المرء في النتيجة التي يأمل في صدقها. الراجح أن مثل هذا التفكر الرغبوي سوف يبدو أغلوطيًا حتى لصاحبه. عوضًا عن ذلك، عادةً ما يتخذ التفكير الرغبوي صورة انحياز شطر الاعتقاد في قضية ما، يؤدي إلى المبالغة في قوة الشواهد التي يفترض أن تعززها، والتقليل من شأن الأدلة المخالفة. وكما هو الحال في مثالنا، قد يؤدي إلى تجاهل أدلة ضد المعتقد الموقر، وهذه حالة من حالات واحدية المنظور.

أحيانًا يمارس التفكير الرغبوي تحت مسميات من قبيل "التفكير الإيجابي"، "الروح التفاؤلية"، و"الإيمان". وفق هذه المسميات، فإن لديه أشياعه المتميزون.

يتخذ الدفاع عن التفكير الرغبوي الأشكال التالية:

- دفاع أخلاقي: عادةً ما يقال إن الإيمان الديني إما فضيلة أو واجب. الإيمان بعقيدة لا شواهد عليها، أو بالرغم من وجود أدلة مناهضة، يعد مسلكًا أكثر جدارة بالتبجيل من الاعتقاد وفق الأدلة. هذا هو الإيمان الحقيقي، فيما يقال؛ لأنه يسلّم بأمر رغم أنه لا دليل عليه. وتحضرني في هذا السياق عبارة روسو الشهيرة: "أما بخصوص ... العناية الإلهية، فإنني أعتقد فيها، أريدها، آمل فيها، وسأظل أتشبث بها إلى أن ألفظ أنفاسي الأخيرة". لسوء الحظ، أنه ليس أمام هذا المذهب إلا أن يكون هو نفسه موضع إيمان؛ إذ لا شواهد (إمبيريقية) عليه.

- **دفاع براجماتي**: يتأسس على زعم مفاده أن مثل هذا الاعتقاد مفيد، وأن هذا مبرر كافٍ للاعتقاد (قد يقال إن من شأن هذا أن يحيلنا إلى أغلوطة الاحتكام إلى العواقب، ولكن لاحظ أن أغلوطة التفكير الرغبوي صنف من أصنافها). دفاع وليم جيمس الشهير عن "إرادة الاعتقاد" من هذا القبيل. إنه يجادل بأن هناك قيمة براجماتية في الاعتقاد في شيء وفق فعل الإرادة، حين تقصر الأدلة عن تبرير الاعتقاد أو الإمساك عنه. إذا كانت هناك قيمة براجماتية في الاعتقاد في الصدق، دون دليل، فإن السبيل الوحيدة للحصول على هذه القيمة إنما يتعين في "القفزة الإيمانية".

لاحظ أن هذا الدفاع لا يزعم صدق القضية المؤمن بها، ولا حتى أرجحيتها. إن مبلغ ما يقره هذا الدفاع هو أن بمقدور المرء أن يكسب شيئًا بطريقة ما من الاعتقاد في شيء قد يكون في النهاية باطلًا. غير أن هذا ليس دفاعًا منطقيًا ولا نفسيًا عن التفكير الرغبوي، ما لم نطابق بين القيمة البراجماتية والصدق. إذا عرضت جائزة مليون دولار على أي شخص يعتقد أن للخنازير أجنحة، فلا ريب أنك لو استطعت أن ترغم نفسك على القيام بذلك، لحققت نفعًا لنفسك. غير أن حقيقة أنك سوف تكسب مليون دولار لا تبين أن للخنازير أجنحة.

مشكلة هذين النوعين من الدفاع أنهما لا يبينان أن التفكير الرغبوي مقنع، بل يعززان حجج من قبيل:

- س موضع إيمان؛ ولذا فإنه ينبغي علي، أخلاقيًا، أن أعتقد في س.
- أفيد من الاعتقاد في س؛ ولذا فإن من الحكمة أن أعتقد في س.

غير أنه لا يلزم عن نتيجة أي من هاتين الحجتين أن س صادقة أو حتى مرجحة. يظل التفكير الرغبوي أغلوطة، حتى لو قبلنا أنه من المفيد أو من الحكمة أن نعتقد في أشياء بعينها.

وبطبيعة الحال، فإننا لا نعدم وجود من يعيشون في أوهام الأماني، ويحسبون أنهم على حق، أو يحاولون جاهدين إقناع أنفسهم بأنهم على حق. يحدث هذا خصوصًا حين يتولى المرء منصبًا قياديًا، ويتصادف أن يكون من ولي عليهم أناسًا يمارون ويداهنون رؤساءهم أيًا كانت وجهة نظرهم الحقيقية في مسلكياتهم. ثمة شعوب تخلق طغاتها بأن تزين لهم طغيانهم، وثمة من يثقون في قدراتهم الفكرية وتميزهم ونبوغهم بسبب ما يلقونه من إعجاب ظاهر بكل ما يفصحون عنه من أفكار.

يلخص شوبنهاور في عبارة شهيرة الفكرة التي يتأسس عليها التفكير الرغبوي، حيث يقول: "نحن لا نريد لأنا وجدنا أسبابًا، بل نجد الأسباب لأنا نريد". مفاد الفكرة هنا أن ثمة نزوعًا بشريًا شطر محاولة تحقيق رغباتهم، أن الإرادة سابقة على العقل، وتحاول دائمًا توظيف العقل في خدمتها وتحقيق مآربها.

وبطبيعة الحال فإن التفكير الرغبوي قد يكون مجرد مرض نفسي، فالقدرة على خلق عوامل تتحقق فيها الذات ليست بالضرورة قدرة سوية. في النهاية، مآل أوهام الأماني أن تتبدد، وأن يكتشف المرء أنه كان مخطئًا طيلة الوقت، وأنه فوت على نفسه فرصة الإصلاح من أخطائه.

11.2 أغلوطة عربة الفرقة (Bandwagon Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم:

الاحتكام إلى الجمهور، الحجاج بالإجماع، سلطة الأغلبية، Argumentum ad Populum.

اشتق اسم هذه الأغوطة من عبارة "الانضمام إلى عربة الفرقة"، حيث العربة كبيرة بما يكفي لتتسع لفرقة موسيقية. في الحملات الانتخابية، كان المرشح يستقل عربة ويتجول فيها في أرجاء المدينة، حيث يُعبّر كل من يدعمه عن دعمه إياه بالانضمام إليه في العربة. غير أن العبارة أصبحت تعني مناصرة قضية ما بسبب شيوع مناصريها.

صورة الحجة:

تحظى الفكرة س بقبول واسع؛ ولذا فإن س صادقة.

مثال:

كل إنسان أناني؛ كل شخص يقوم بما يعتقد أنه سوف يجعله سعيدًا. من شأن الاعتراف بهذا أن يفرغ تهمة الأنانية من محتواها

السلبي. لماذا يتعين عليك أن تشعر بذنب لسعيك وراء سعادتك إذا كان هذا ما يفعله الناس كلهم؟

Harry Brown, "The Unselfishness Trap", from *How I found Freedom in an Unfree World* (1973).

في التراث العربي، يشي الاستشهاد بالعبارة الشهيرة: "وما أنا إلا من غزية" بالوقوع في الأغلوطة، فلسان حال من يستشهد بها يقول: "لست وحدي الذي أمارس هذا المسلك، فالجميع يقوم به".

تقع أغلوطة عربة الفرقة حين يجادل المرء دفاعًا عن فكرة عبر احتكام لا علاقة له إلى حظوتها بأنصار كثيرين. الإعلانات مصدر خصب لحجج عربة الفرقة، حيث يزعم أن سلعة ما هي الأكثر شعبية، رغم أنه لا علاقة لهذا بجودتها.

في لقاء مع محمد سعد، الممثل الكوميدي المصري، أثار المحاور الانتقادات التي وجهت إلى فيلم "اللمبي" الذي قام ببطولته، فما كان منه إلا أن قال: "لقد حقق هذا الفيلم أكبر إيراد في تاريخ السينما العربية". واضح أنه يحتكم إلى الجمهور، في سياق لا يصح فيه الاحتكام إلا إلى النقاد، فهم أولو الاختصاص في الحكم على قيمة الأعمال الفنية. لو لم يكن ذلك كذلك، لجاز لنا أن نبجل قيمة المجلات الفضائية التي تحظى بأكبر المبيعات. باختصار، إجماع الناس على أمر، لا يعني ضرورة أنه صحيح. وحدهم أولو الاختصاص، إن كان ثمة مجال للحديث عن أولي اختصاص في الموضوع المعني، هم الذين يحق لهم فعل التقويم.

قد يشي بيت الشعر: "لست العاشق الوحيد، كي أحمل عبء الهوى على كتفي"، بالترويج لأغلوطة الاحتكام للجمهور. حين يتهم شخص بأنه يزور إحدى الوثائق الرسمية، قد يحتج بقوله إن الجميع يقومون بذلك. ورغم أن القضية "الجميع مزور" تستلزم منطقيًا "أنا مزور"؛ فإنها لا تبررها بأي حال.

يقول رسل إن "حقيقة أن معتقدًا ما شائع لا تشكل بأي حال دليلًا على أنه ليس منافيًا للعقل؛ الراهن أن بمقتضى منافاة أحكام الأغلبية للعقل، يرجح أن ما يجمع عليه الناس باطل". أما ديكارت فيقول إنه لم يعرض لحكم منافٍ للعقل، إلا ووجد أن ثمة من يقره. كل هذا، وإن كان مبالغًا فيه إلى حد، إنما يشي بأن الركون إلى ما أجمع عليه الناس لا يشكل بذاته دليلًا على شيء. وفي نهاية المطاف، المهم ليس الإجماع، بل الأسس التي ينهض عليها هذا الإجماع.

ولئن كان إجماع أولي الخبرة والاختصاص أكثر قيمة من إجماع غيرهم، فإنه حتى في العلم، حيث يتحقق المعنى الأكثر كمالًا للاختصاص، إجماع العلماء لا يحول دون بطلان النظرية التي أجمعوا عليها. آية ذلك أن مآل كل نظرية علمية أن يشكك فيها، وغالبًا ما يثبت بطلانها. العلم قلّب وحوّل كما يقال، وما من نظرية عبر تاريخ العلم تصمد عبر كل تاريخه.

11.3 الاحتكام إلى العاطفة (Emotional Appeal)

يقول فرانز بواس العالم الأنثروبولوجي: "إن الرجل البدائي يحوز ذات العقل الذي نحوز، باستثناء أنه واقع في أحبولة

الانفعالات". ورغم أن هذا القول قد يشي بنظرة استعلائية، إلا أنه لا ريب في أن العاطفة تضعف من قوى العقل. وكما يضيف بواس محقًا، فإن "الحضارة لا تحسن العقل بل تقلل من الترابط الانفعالي بالأفكار، وتعين من ثم على التفكُّر بطريقة أوضح".

الاحتكام إلى العاطفة نوع من الحجج التي تحاول إثارة مشاعر المتلقي لكسب موافقته على نتيجتها. ورغم أن هذا لا يعني أنه لا مكان للعواطف في التفكير المنطقي، فإن العواطف المتأججة قد تفسد التفكير العقلاني، كما أن إثارة العواطف في الحجج غالبًا ما يؤدي إلى الوقوع في أغلوطة.

السؤال الحاسم في هذا السياق هو: متى نحسن الاحتكام إلى العواطف، ومتى نقع في أغلوطة الاحتكام إليها؟

ليس هناك طالب يحاول إثبات مبرهنة رياضية عبر إثارة عاطفة مدرّسه حول الساعات الطوال التي أمضاها في محاولة إثباتها. سوف يبدو بيّنًا أنه لا علاقة لمثل هذا الاحتكام بصحة إثباته. ذلك أن الإثبات إما صحيح أو خاطئ، بصرف النظر عن الجهود التي بذلها هذا الطالب. في المقابل، إذا حاول المدرس تحفيز الطالب كي يعنى بحل المبرهنة عبر إثارة مخاوفه من الرسوب، فإن لهذا الاحتكام إلى الخوف علاقة بغايته.

هكذا يتعين أن نعقد تمييزًا بين الاحتكام الوجيه والاحتكام الأغلوطي للعاطفة يتأسس على تمييز بين الحجج الرامية إلى دفع الآخرين للعمل، وتلك الرامية إلى جعلهم يعتقدون شيئًا ما.

الركون إلى العاطفة أغلوطي ما دام استهدف التأثير على المعتقدات، لكنه قد يكون وجيهًا إذا كان المقصود التأثير على السلوك ودفع الآخرين للعمل.

حقيقة أننا نرغب في أن يكون شيئًا ما صادقًا لا تشكل أي مبرر للاعتقاد في صدقه (أغلوطة التفكير الرغبوي)، وحقيقة أننا نخاف عواقب صدق الحكم ليست مبررًا لبطلانه (أغلوطة الاحتكام إلى العواقب)؛ غير أن الرغبة في الشيء عادةً ما تكون مبررًا وجيهًا للسعي وراءه، والخوف منه مبرر وجيه للهرب منه.

على ذلك، حتى إذا احتكمنا إلى العاطفة بغية دفع الآخرين إلى العمل، قد نظل نسلك بطريقة غير عقلانية، إذا لم تكن هناك علاقة بين ما نحاول إقناعهم القيام به وما يثير عاطفتهم. مثال ذلك، من حالات الاحتكام إلى العاطفة: الاحتكام إلى الشفقة أو التعاطف، وهذا ما تقوم به الكثير من الجمعيات الخيرية. صور المعاقين أو الأطفال الجوعى إنما تعرض لإثارة الرغبة في تقديم يد العون، ودفع الآخرين إلى التبرع بأموالهم. غير أنه ليست هناك علاقة قوية بين المال الذي تتبرع به والأطفال الذين رأيت صورهم وترغب في مساعدتهم. في أفضل الأحوال سوف تذهب أموالك إلى أطفال في أوضاع مماثلة. وفي أسوئها، قد تذهب إلى القائمين على تلك الجمعيات.

في أيام الحرب العالمية الثانية، في عام 1940م تحديدًا، ألقى ونستون تشرشل خطبة "الدم والعرق والدموع" الشهيرة على

أسماع الشعب البريطاني. وقد استنهض بخطبته تلك همم أبناء هـذا الشعب لبذل المزيد من التضحيات. الانفعال والعاطفة أعظم وقود لمثل هذا النوع من الطاقات، وقـد يكونـان لازمـين لتحقيـق أنبـل الغايات.

يحدث كثيرًا أن يحاول المحامي استدرار عاطفة القاضي أو هيئة المحلفين لتخفيف العقوبة التي يتوقع صدورها بحق موكله. الحـال أنه حين يقوم بذلك، إنما يقوم بمهمته ـ محاولة تبرئـة موكلـه ـ وقـد ينجح فعلًا في إنجـازها، لكـن ذلـك لا يـؤثر فـيما إذا كـان موكلـه جديرًا بالحكم الذي كان يفـترض أن يـصدر في حقـه. أيـضًا، فـإن الطالب الـذي رسـب في إحـدى المـواد ويحـاول اسـتدرار عطـف مدرسه كي يعدل درجته، قد ينجح في مسعاه، لكن ذلـك لا يعنـي بحال أنه جدير بالنجاح.

غير أنّا لا نعدم وجود مـن يـشكك في الاحتكـام إلى العاطفـة حتى في ظروف من هكذا قبيل. في دفاعه الشهير عن نفـسه، يقـول سقراط: "أما عن نفسي، أنا الذي قد تتعـرض حياتـه للخطـر، لـن أقوم بأي شيء من هذا القبيل. إني أختلف مع كل واحد فـيكم، يـا من قد تصوتون ضدي بـسبب غـضبكم منـي وسـخطكم عـلي... أصدقائي، أنا إنسان، وككل البشر، مخلـوق مـن لحـم ودم، لا مـن خشب أو حجر كما يقول هوميروس؛ ولدي أسرة، نعم، وأطفـال، أيها الأثينيون، ثلاثة مـنهم؛ أحـدهم يكـاد يـصبح رجـلًا، واثنـان صغيران في السن؛ لكني لم أحضر أيًّا منهم كي أستجدي عفوكم".

11.31 التفكير الرغبوي (انظر أعلاه).

11.4 الأغلوطة الوراثية (Genetic Fallacy)

اقتباس:

رغم صعوبة الأمر، يتعين دومًا أن نفصل مصادر وأساليب الحجة عن محتواها. في الحجة، الوسيط ليس الرسالة.

Bruce N. Waller, *Critical Thinking: Consider the Verdict* (Third Edition, Prentice Hall: 1988, p. 5).

الأغلوطة الوراثية هي الأغلوطة الأكثر عمومية فيما يتعلق بأصول أو تاريخ الفكرة. من الأغلوطي أن نصادق على فكرة أو نشجبها بسبب مناقبها أو مثالبها الماضية، عوضًا عن مناقبها أو مثالبها الحاضرة، ما لم يكن ماضيها يؤثر بطريقة ما في قيمتها الراهنة. مثال ذلك، قد يكون أصل الشاهد متعلقًا بتقويمه، خصوصًا في البحث التاريخي. في هذه الحالة، أصل الشهادة ـ أكانت شهادة عيان، أو إشاعة ـ مهم نسبةً لتقويمها.

في المقابل، فإن قيمة الكثير من الأفكار العلمية قابلة للتقويم عبر أساليب مكرسة، بحيث يكون أصل أو تاريخ الفكرة غير متعلق بقيمتها. مثال ذلك: زعم عالم الكيمياء كيكولي أنه اكتشف البنية الدائرية لجزيء عنصر ما في أحد أحلامه بثعبان يقضم ذيله. في حين أن هذه حقيقة مثيرة نفسيًا، فإنها لا تشكل دليلًا على فرضه ولا دليلًا ضده. أيضًا ادعى عالم الرياضيات الهندي زامنجان أن

الآلهة 'ناما كال' زارته في أحلامه وأعطته صيغًا رياضية، ولدى يقظته دوّنها وحققها، كما أن هناك حكاية مشهورة عن اكتشاف نيوتن الجاذبية تقول إنه كان جالسًا ذات يوم في الحديقة ورأى تفاحة تسقط على الأرض وفجأة تجلت في بصيرته بارقة: أن الكواكب السيارة في مداراتها والأشياء الساقطة على الأرض والمد والجزر كلها محكومة بقانون الجاذبية العام. غير أن الطريقة التي تم بها اكتشاف الفرض لا تتعلق بمسألة تبريره؛ فثمة، على حد تعبير بوبر، منطق للتبرير، ولكن ليس ثمة منطق للاكتشاف. يتوقف التبرير على الأدلة والشواهد، فيما يتوقف الاكتشاف على عوامل سيكولوجية لا أهمية تسويغية تنطوي عليها.

هكذا فإن الأغلوطة الوراثية تقع حين تقوّم الفكرة تأسيسًا على تاريخ لا علاقة له بقيمتها. أن تعرض حلم كيكولي بوصفها شاهدًا على فرضه، وبوجه عام، أن تعتبر العوامل الداخلة في اكتشاف القضية متعلقة بقيم صدقها، هو أن تقع في هذه الأغلوطة. قد يهيم العقل، وقد تراودنا أحلام يقظة؛ وهكذا تتوافد الخواطر وتتوارد الأفكار المتداعية. قد نسلك دروبًا مسدودة، ومع ذلك نخلص إلى علاقة بين البينة والنتيجة. كل هذا، فيما يوضح ويسلي سامون، ينتمي إلى الاكتشاف، ولا يؤثر بحال في قوة هذه العلاقة.

غالبًا ما يُعبّر عن التاريخانية (وهو الموقف الفلسفي الأكثر عرضة للوقوع في الأغلوطة الوراثية) بمقولات من قبيل: "ليس في الإمكان أبدع مما كان"، "ما ترك السلف للخلف شيئًا"، "الشيطان

الذي تعرف خير من الشيطان الذي لا تعرف"، و"هذا ما وجدنا عليه آباءنا". أما تجلياتها فتشمل تقديس أحكام الفهم المشترك، الأخذ بسياسة الأمر الواقع، مذهب الخطيئة الأصلية، وكل نزعة جبرية تقر أن المستقبل برمته كان قدّر وفق ضرورات منطقية أو طبيعية.

قد يتضمن ما يعرف باسم "سياسة الأمر الواقع" استخدامًا للأغلوطة الوراثية. حقيقة أن أرضًا ما قد استعمرت ردحًا طويلًا من الزمن ليست دليلًا على أحقية مغتصبها فيها. مفهوم "التحصن" الذي يقول به نيلسون جودمان حلًّا للغزه الشهير، والذي يقر أن المفهوم العلمي يكتسب شرعيته من تحصنه عبر الزمن، يتضمن بدوره استخدامًا للأغلوطة. لو صح هذا المذهب، لتوجب علينا سحب أهلية أي مفهوم علمي جديد. ولأن كل المفاهيم العلمية مر عليها زمن كانت فيه جديدة، فإن حل جودمان إنما يلزم في النهاية بسحب أهلية كل مفهوم علمي. أيضًا، قد يكون في الإصرار على أية مفاهيم تقليدية، بحور الشعر مثلًا، حائل أغلوطي دون إحداث تطورات في الأنشطة المعنية.

بالمقدور أيضًا العثور على التاريخانية مخبأة خلف الكثير من المواقف الثقافية والاجتماعية والسياسية الرائجة: الشرعنة استنادًا إلى التراث، أنظمة الحكم الوراثي، التطور عبر الانتخاب الطبيعي، الثورة البروليتارية المحتمة بتاريخية مادية، والرضا بالنظام السياسي القائم لمجرد أن عمره طال بما يكفي. مسألة ما إذا كانت هذه

المواقف تقع في الأغلوطة الوراثية تظل موضع خلاف، ولكن لا ريب أنها عرضة، ربما أكثر من غيرها، للوقوع فيها.

11.41 الأغلوطة الشخصية (Argumentum ad Hominem)

اقتباس: "أسلم بأن هناك من يجد حتى في وجود العالم مشكلة.. غير أني لا أوجه كلامي إليهم، فأنا أفترض في قرائي حدًّا أدنى من الوجاهة" (بول فيرابند).

مثال: نظرية نيتشه مجرد هراء. ماذا تتوقع من شخص أنهى حياته في مصحة عقلية.

يقع المناظر في الأغلوطة الشخصية حين يضمّن فيها مقدمات شخصية لا علاقة لها بموضوع المناظرة تخص خصمه. من شأن هذا أن يشتت انتباه الخصم أو المتلقين عن موضوع المناظرة.

الأغلوطة الشخصية أكثر الأغاليط اللاصورية ألفة لنا، وإذا ما استثنينا أغلوطة الحد الأوسط غير المستغرق، فإنها الأغلوطة المنطقية الأكثر شيوعًا. أيضًا فإنها واحدة من أكثر الأغاليط استخدامًا وإساءة في الاستخدام، كما أن التهم المبررة وغير المبررة بالوقوع فيها سائدة في مختلف المناظرات.

أحيانًا يستخدم التعبير "الأغلوطة الشخصية" في الإشارة إلى نوع مختلف من الحجج، يستخدم مقدمات يقبلها الخصم ويجادل دفاعًا عن موقف مناهض. بتعبير أوضح، إذا حاولت إقناع شخص بشيء ما، باستخدام مقدمات يقبلها هذا الشخص، بصرف النظر ما

إذا كنت تعتقد في صدقها، فإنك تستخدم الحجة بهذا المعنى الثاني. غير أنه لا ضرورة في أن تكون هذه الحجة أغلوطية، وغالبًا ما تكون فعالة من وجهة نظر خطابية. في نهاية المطاف، يبدو أنه يتوجب على الخصم أن يدفع ثمن مناصرته لقضايا باطلة.

تتفرع الأغلوطة الشخصية إلى أغلوطتين:

- الأغلوطة المسيئة: وهي تقع حين يستخدم الهجوم على شخصية الخصم أو سجايا شخصية لا علاقة لها، مثل مظهره، دليلًا ضد موقفه. غالبًا ما يكون مثل هذا الهجوم وسيلة فعالة في تشتيت الانتباه؛ لأن الخصم يشعر بأنه ملزم بالدفاع عن نفسه، ما يجعله يحيد عن مناقشة موضوع الجدل الأصلي.
- الأغلوطة الظرفية: وتقع حين تعد ظروف شخصية محيطة بالخصم، لا علاقة لها بموضوع الجدل، دليلًا ضد موقفه. عادةً ما تبدأ الأغلوطة بعبارة: "بالطبع، فهذا ما يتوقع منه أن يقول". تزعم الأغلوطة أن السبب الوحيد الذي يجعل الخصم يقول ما يقول هو ظروفه الشخصية، مثل كسبه المادي حال قبول حجته.

من أمثلة الأغلوطة الظرفية ما حدث حين تم تعيين دافيد ليلنتال رئيسًا للجنة الطاقة الذرية. لقد هاجم السيناتور ماك كيللر أهليته لهذا المنصب بقوله: "إني أعتبره رجلًا خطرًا فأبويه ولدا في المجر التي أصبحت الآن تحت سيطرة الشيوعيين".

أحيانًا ترتكب الأغلوطة باستخدام جملة واحدة، كما في قول أحدهم، موجهًا التهمة إلى خصمه: "أنت لا تملك السلطة الأخلاقية لقول هذا"، وهذه حجة إضمارية؛ لأنها تعني: "أنت، بحكم موقعك (أو ظروفك أو معتقداتك) لا تملك السلطة الأخلاقية لقول هذا، ولذا فإن ما تقوله باطل".

أيضًا قد يبدو أن المرء يهاجم حجة خصمه، في حين أنه يشن هجومًا شخصيًا عليه. حين يقول: "هذه حجة غبية"، يبدو أنه يتحدث عن الحجة، ولكن الحجج إما صحيحة أو فاسدة، سليمة أو معتلة، ولا تكون غبية أو ذكية. الراهن أن لسان حال من يصف حجة بالغباء إنما يقول إن الأغبياء وحدهم يعتقدون في صحة مثل هذه الحجة، وهكذا فإنه يهاجم صاحبها.

نرتكب الأغلوطة إذن حين نجادل ضد رأي عبر الهجوم الشخصي على صاحبه، لكننا نرتكبها أيضًا حين ندافع عن رأي عبر ذكر محاسن صاحبه. الأغلوطة الشخصية هجوم على الشخص (أو دفاع عنه) بدلًا من التعامل مباشرةً مع مبرراته، ولذا فإننا نقع فيها حتى حين نشرع في الثناء على الحجة عبر الثناء على صاحبها.

وقد يكون الهجوم متبادلًا، فيقع الطرفان في الأغلوطة. يُروى أن عالمًا من أشياع نظرية التطور (توماس هكسلي) دافع في حضرة الأسقف ولبرفورس عن هذه النظرية، وحين تساءل الأسقف: "وهذا القرد الذي تزعم أنه جدك، أتراه جدك لأبيك أم جدك لأمك؟ أما عن نفسي، فإنه لا يشرفني أن يكون أي منهما قردًا"؛

سارع هكسلي إلى القول "أما عن نفسي فإني أفضل الانحدار من سلالة قرد على سلالة رجل يستعمل مواهبه العظيمة ومقدرته العقلية العملاقة في تحويل انتباه سامعيه عن النقطة الحقيقية في الموضوع بهذه الاستطرادات البليغة والإثارة البارعة للتعصب".

في عام 1930م منع الحزب الشيوعي تدريس نظرية مندل في الوراثة لأن هذا العالم راهب برجوازي. غير أنه ليس في وسع المرء البرهنة على بطلان نظرية فرويد بالقول إنه يهودي، تمامًا كما أنه ليس في وسعه التدليل على صحة نظرية الحسن بن الهيثم بالإشارة إلى أنه عالم عربي.

يتعين أن نميز هذه الأغلوطة عن النقد الموجه إلى ما يدلي به الآخرون من شهادات، وهذا ليس أغلوطيًّا، وذلك بحسبان أن إثبات أن شخصًا ما يحقق نفعًا من إدلائه بشهادته على نحو بعينه قد يلقي بظلال من الشك عليها. مثال ذلك: حين يروج شخص مشهور لسلعة ما، فعادةً لأنه يحصل على مقابل مادي، ما يقلل من قيمة شهادته. على ذلك، فإن حقيقة أن المجادل قد ينتفع بطريقة ما من قبول حجته لا تؤثر ضرورة في قيمتها التدليلية؛ لأن الحجج قد تكون سليمة أو فاسدة وفقًا على مناقبها ومثالبها.

أيضًا، ليس هناك مصرف يرغب في توظيف محاسبًا تعوزه النزاهة، ولذا فإن حجة مديره (لن نقبل طلبك لأنه ثبت أنك محتال) حجة مقنعة رغم أن نتيجتها مؤسسة على اعتبارات شخصية. غير أنها اعتبارات تتعلق بهذه النتيجة. أيضًا يحدث أن

تكـون أخلاقيـات الـشخص موضـع اعتبـار، كـما في الحمـلات الانتخابية، وفي المحاكم، حيث قد يطعن في سلوك المرء، ويعد هـذا الطعن حجة ضـد ترشـيحه أو قبـول شـهادته. مـرة أخـرى، هـذه اعتبارات شخصية، لكنها اعتبارات متعلقة بموضع الجدل.

أيضًا فإن الحجة قد تكون شخصية بـأن تـدافع عـن رأي عـبر الدفاع عن شخصية صاحبه، ما لم يكن الـسياق سـياق ارتكـان إلى خبرة عليمة في مجـال خبرتهـا. بكلـمات أخـرى، لا يلـزم أن يكـون موقف من يقع في الأغلوطة هجوميًا، بل يقع فيها رغم أنـه موقفـه دفاعيًا.

لاحظ أن من يصف رأي آخر بأنه رأي وجيه، لمجرد أنه يأخـذ بهذا الرأي، يقع في الأغلوطة بشكل ضمني. إن لسان حاله يقـول: رأيي هو س؛ ولأن رأيك هو س، وأنا من أنا، فلا بد أنه وجيه.

إصرارنا في حالات كثيرة على معرفة قائل العبارة التي نجـادل في أمرها قـد يـشي بتهيئنـا للوقـوع في الأغلوطـة الشخـصية. عنـد كثيرين منا، هوية قائل المقولة يحدث فرقًا كبيرًا في استعداده للاقتناع بها. لا ريب أن هذا صحيح في بعض الحالات؛ فرأي الخبير – مـثلًا – ليس كـرأي غـير المتخـصص. غـير أن مواقفنـا الشخـصية مـن الآخرين قد تقوم بدور فاعل في تخير ما نـصدق مـن أقـوالهم. هـذا مفاد قول من قال إن "حقيقة من أنت تتكلم بصوت مرتفع لدرجة أننا لا نستطيع أن نسمع ما تقوله أنت". غير أنه يتوجب علينا، على حد تعبير الإمام علي ﷺ، أن نعـرف الرجـال بـالحق، لا أن نعـرف الحق بالرجال.

لاحظ أخيرًا أن الهجوم الشخصي لا يشكل بذاته وقوعًا في الأغلوطة الشخصية. الأغلوطة لا تقع إلا إذا اعتبر هذا الهجوم وسيلة حجاجية مقنعة تشهد على بطلان رأي الخصم.

11.411 تسميم البئر (Poisoning the Well)

تاريخ:

تحيلنا عبارة "تسميم البئر" مباشرة إلى الأسطورة الأوروبية الوسيطة أن الطاعون الأسود نتج عن قيام اليهود بتسميم آبار المدينة - وهي أسطورة وظفت ذريعة في محاكمة اليهود. أول من استخدم العبارة بمعناها المقصود هنا هو الكاردينال جون هنري نيومان أثناء خلافه مع تشارلز كنجزلي:

... ما نؤكده هنا ... هو هذه المحاولة الجبانة، في الفقرات التي أنهى بها كلامه، سحب البساط من تحت قدمي؛ كي يسمم الرأي العام ويغرس في مخيلة قرائي التوجس وعوز الثقة في كل ما قد أرد به عليه. هذا ما أسميه تسميم الآبار.

إنه يقول: "إنني في شك وخوف، كأي رجل شريف، من كل كلمة يقولها د. نيومان. فكيف أثق من أنني لن أكون ضحية خداع تلاعب ماكر بالألفاظ؟"...

John Henry Newman, Apologia Pro Vita Sua

مثال:

بودّي لو أنه بالإمكان أن نقحم عوطفنا في هذه المسألة [الإجهاض]. هل يمكن حقيقة للرجل، الذي يستحيل عليه أن يكون في موقف كهذا، أن ينظر إلى المسألة من منظور المرأة. هذا ما يجعلني منشغل بحقيقة أنه ليس هناك في هذا المجلس عددًا أكبر من النساء كي يفحصن عن رأي المرأة في مسألة الإجهاض.

House of Commons Debates of Canada, Volume 2, November 30, 1979, p. 1920.

هذا نوع شائع من تسميم البئر الظرفي، يزعم أنه ليس من حق الرجل أن يصدر حكمًا حول الإجهاض، فيصادر حقه سلفًا في الإدلاء برأيه، أيًا كانت مبررات هذا الرأي. يوضح هذا الأثر الذي قد يحدثه تسميم الآبار، ألا وهو إحباط مسبق للمعارضة. أيضًا فإنه يبين الخلل الذي تعاني منه عملية تسميم الآبار؛ إذ إن جنس المجادل لا يتعلق بمناقب حجته. لا ريب أنه بالمقدور أن نعثر على نساء يعرضن الحجة، أيًا كانت هذه الحجة.

أن تسمم البئر هو أن تقوم بهجوم استباقي ضد خصم مجادل. وكما هو الحال في الأغلوطة الشخصية في صورتها المألوفة، قد يسمم البئر بطريقة مسيئة أو ظرفية. مثال ذلك:

1. "الجهال وحدهم سوف يعترضون على إضافة فلوريدين للماء" (مسيئة).

2. "أنت لا تستطيع أن تقنعنا بأن رفع الميزانية العسكرية شيء مرغوب فيها، فكلنا يعرف أنك تعمل في مصنع للأسلحة". "من الطبيعي أن يدافع الفقراء عن برامج الرعاية الاجتماعية، فكلهم يفيدون منها".

كل من يجرؤ على المشاركة في جدل يبدأ بتسميم الآبار إما أن يهان أو يتعرض لهجوم يستهدف استقامته الشخصية. وكما هو الحال في الأغلوطة الشخصية في صورتها الرائجة، مآل الجدل أن يدور حول قضايا شخصية، عوضًا عن القضايا الأصلية. غير أن ما يميز أغلوطة تسميم البئر عن سائر حالات الأغلوطة الشخصية هو أن عملية التسميم تتم بشكل استباقي، أي قبل أن تتاح للخصم فرصة التعبير عن رأيه.

أيضًا، يمكن اعتبار تهمة "نظرية المؤامرة" محاولة لتسميم الآبار، فهي تحكم مسبقًا على الخصم بأنه يؤمن بنظرية ضعيفة لا دليل لديه عليها، وبذا فإنه يشتت الانتباه عن موضوع الجدل الأساسي. غير أن تبني نظرية المؤامرة قد يكون أقرب إلى أغلوطة رجل القش منه لأغلوطة تسميم الآبار.

قد يقال إن تسميم البئر ليس أغلوطة منطقية لأنه ليس حجة أصلًا. عوضًا عن ذلك، فإنها شرك للغافل يضعه مسمم البئر كي يغري بالوقوع في الأغلوطة الشخصية. غير أننا نستطيع أن نعتبرها حجة إضمارية، تقر شيئًا من القبيل التالي:

سجاياك (أو موقفك الظرفي) هو س

لا يحق لمن سجاياه أو موقفه س أن يبدي رأيًا في المسألة ص

إذن، لا يحق لك إبداء الرأي في ص.

هذه حجة يتعين خللها البادي في مقدمتها الثانية، كونها تسلب الحق من الخصم في إبداء رأيه. ومهما يكن من أمر، وكما هو الحال مع كل الحجج، يتعين على الحجة أن تصمد أو تنهار بسبب خصائص تختص بها، وبصرف النظر عمن يستخدمها.

على ذلك، يمكن أن نتخيل مواقف يكون فيها تسميم الآبار وجيهًا. للقاضي حق منع شاهد ما من الإدلاء بشهادته إذا تبين له أنه سبق أن أدلى في قضايا سابقة بشهادات محابية حصل بموجبها على مبالغ مالية.

11.412 وحتى أنت (Tu Quoque)

اقتباس: من المؤسى أن نرى البروفيسور بينديكت، وهو ليس فلبيني الأصل، يشجب الظروف السياسية والاجتماعية في الفلبين، في حين أن بلده هو نفسه في حاجة إلى إصلاح اجتماعي وأخلاقي.

أمثلة:

لقد اتهمت بالوقوع في الأغلوطة الشخصية في محاولتي الدفاع عن بحثي. ولكن من قاموا باتهامي وقعوا بدورهم فيها. الراهن أنه أول من بدأ بالهجوم الشخصي علي.

ينصح الطبيب، أثناء قيامه بتدخين سيجارة، بأن يتوقف مريضه عن التدخين، فيرد المريض، لكنك تدخن أنت نفسك.

يضبط مشرف على امتحان، معروف أنه تورط في محاولة الغش أيام كان طالبًا، أحد الطلاب متلبسًا بالغش، وما إن توجه إليه هذه التهمة، حتى يرد بقوله إن من ضبطه هو نفسه ارتكب جرمًا مماثلًا.



- هل أنت وندل فيلبس؟
- نعم.
- هل أنت المناوئ العظيم للاسترقاق؟
- لست عظيمًا، لكني مناوئ له.
- ألست من يلقي الخطب في نيويورك وبوسطن ضد الرق؟
- نعم.
- ولماذا لا تذهب إلى كنتاكي وتلقي خطبك هناك؟
- هل أنت رجل دين؟
- نعم.
- هل تحاول إنقاذ الأرواح من دخول الجحيم؟
- نعم.
- ولماذا لا تذهب إلى إنقاذها هناك؟

هذه أغلوطة شائعة يحاول فيها المرء دفع النقد عن نفسه أو عن غيره بتوجيه النقد نفسه إلى متهمه به. هذا تشتيت للانتباه؛ لأن كون المتهم مذنبًا بالتهمة نفسها لا يتعلق بصحة توجيه التهمة إلى غيره. على ذلك، يمكن لهذه الحجة أن تكون مؤثرة بوصفها تكتيكًا يستهدف تحويل مسار الجدل؛ لأن المتهم إنما يوضع هنا في موضع

الدفاع، وعادةً ما يشعر أنه ملزم بالدفاع ضد التهمة التي وجهت إليه.

يمكن أن نسمي هذه الأغلوطة بأغلوطة: "لا تنه عن خلق"، في إشارة إلى البيت الشهير. لاحظ أنه إذا قام شخص بالنهي عن خلق يعتاد القيام به، فإن ذلك يعني أن ثمة خللًا ما في سلوكه، كونه لا يتسق مع ما يفترض أنه مبدأ من مبادئه الأخلاقية. غير أن هذا الخلل بذاته لا يسحب منه حق النهي. الآية الكريمة: "أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم" لا تدعو بحال إلى الكف عن أمر الناس بالبر، ولا تلتمس العذر لمن لا يبر بالناس لمجرد أن آمريه بالبر لا يبرون بهم. إنها تأمر الناس بالأمر بالبر، قدر ما تأمرهم بالبر نفسه.

في قراءة متعاطفة مع مثال المناوئ للرق، يمكن أن يقال إنه ينجح في إحراج خصمه عبر تشكيل نظير منطقي، كما لو أن لسان حاله يقول: تمامًا كما أنه لا يلزمك أن تذهب إلى الجحيم كي تنقذ أرواح البشر منه، لا يلزمني أن أذهب إلى كنتاكي كي أحرر عبيدها.

11.42 الاحتكام إلى سلطة مضللة

(Appeal to Misleading Authority)

وتعرف أيضًا باسم:

الاحتكام إلى السلطة، الحجاج بالسلطة، (Argumentum ad Verecundiam).

صورة الأغلوطة:

تعتقد السلطة أ أن س، ولذا فإن س صادقة.

اقتباس:

"عندما يتفق الخبراء فإن الرأي المخالف لرأيهم لا يكون مؤكدًا؛ وحين لا يتفق الخبراء، فإنه لا يكون هناك رأي مؤكدًا" (رسل).

ليس ما يعتقده العالم هو ما يميزه، بل كيف ولماذا اعتقد فيما اعتقد. إن اعتقاداته مؤقتة، وليست دوجماطيقية؛ إنها مؤسسة على الشواهد، لا السلطة ولا الحدس.

Bertrand Russell, *History of Western Philosophy* (Book-of-the-Month Club, 1955), p. 527.

مثال:

في محاولته نقد مشروع ريجان الفضائي للدفاع ضد الصواريخ السوفيتية، استشهد باري شويد من وكالة الأسوشيتد برس بتقرير أعدته مجموعة من الأساتذة في جامعة ستانفورد يزعم أنه ليس هناك ما يشير إلى قيام الاتحاد السوفيتي باختراق معاهدة الحد من الأسلحة:

"أين كانوا حين قام وزير الدفاع ووزير الخارجية
وعدد من الضباط بسرد وتعداد حالات اختراق

الاتحاد السوفيتي لمعاهدة عام 1972م؟ هل يعتقد شويد حقيقة أن أساتذة ستانفورد أدرى بسياسة الحد من الأسلحة من خبرائنا العسكريين؟ لو كنت أحسب أن هذا صحيح، لما استطعت النوم، ولما استطاع شويد نفسه؟".

Middleton B. *Freeman*, Louisville, "Letters From Readers", *The Courier Journal*, April 1, 1987.

محتم علينا دومًا أن نعول على آراء الخبراء حين نستنتج نتائج تتعلق بمسائل تخصصية ليس لدينا الوقت ولا الخبرة لتشكيل رأي مستنير بخصوصها. الاقتصار على الركون إلى الخبرات الشخصية في اكتساب المعارف وتشكيل الآراء ثمين بجعل معارفنا غاية في المحدودية، وبجعل آرائنا غاية في الضعف، ليس فقط لأن الخبرات الشخصية قد تكون عرضة للأهواء والانفعالات والتشيعات والأفكار المسبقة، بل أيضًا لأن السبيل أمامها غير ميسرة في كثير الأمور.

هكذا يعول المرضى على رأي الأطباء، وهم محقون في ذلك، ويعول طالب العلم على رأي معلمه، وهو أيضًا محق في ذلك. ولأنه ليست كل الحجج التي تركن إلى السلطة أغلوطية، يفضل بعض المناطقة تسميتها بأغلوطة "الاحتكام إلى سلطة غير مناسبة أو لا سلطان لها" بدلًا من الاسم التقليدي "أغلوطة الاحتكام إلى السلطة". هكذا استخدمنا هنا "أغلوطة الاحتكام إلى سلطة

مضللة" كي نميز بين الحجاج المناسب بالسلطة والحجاج الأغلوطي.

هناك أربعة أنواع من الاختلالات التي قد تطرأ في سياق الركون إلى سلطات مغايرة للذات، أي مغايرة للخبرة الشخصية.

1. قد يكون الاحتكام إلى السلطة غير مناسب؛ لأنه:

أ) غير ضروري (كأن يكون بالإمكان الإجابة عن السؤال المعني باللجوء إلى الملاحظات أو الحسابات البسيطة)، وذلك لأن الحجج التي تحتكم إلى السلطة أضعف من تلك التي تعول إلى أدلة مباشرة. لقد قام تمرد عصر النهضة على سلطة أرسطو والإنجيل بدور مهم في الثورة العلمية. قبل ذلك، كان أرسطو موضع احترام العصور الوسطى إلى حد أن الناس كانوا يعتدون بأحكامه حتى في المسائل الإمبيريقية التي يمكن حسمها عبر الملاحظة. غير أن الثورة العملية نأت عن هذه المبالغة في الاحتكام إلى السلطة شرط استخدام الملاحظة والتجربة. أيضًا دأب الناس على الاحتكام إلى السلطة في حل مسائل إمبيريقية ورياضية (ثمة من أقر أن ط = 3 استنادًا إلى نصوص في العهد القديم)، رغم أن الاحتكام إليها في مثل هذه المسائل غير ضروري أصلًا.

ب) لأنه مستحيل. ثمة مسائل لا رأي خبيرًا فيها أصلًا، ومحتم على الاحتكام إلى السلطة أن يقع في أحد الأخطاء

الواردة أدناه. تفسير الأحلام أو الرؤى، وتقويم الأعمال الذوقية قد تكون أمثلة على المسائل التي لا رأي خبيرًا بها، لكن هذه الأمثلة قد تكون خلافية.

2. قد لا تكون السلطة المستشهد بها سلطة في المسألة المعنية، بمعنى أن الشخص الذي يعتد برأيه ليس خبيرًا أصلًا، أو خبيرًا في مجال آخر. المثال الكلاسيكي هو ذلك الإعلان التلفزيوني الذي يستهل بعبارة: "أنا لست طبيبًا، لكنني أقوم بدور طبيب في التليفزيون..". أيضًا، يقع جاليليو في هذا الخطأ حين يتساءل: "هل تستطيع أن تشك أن للهواء وزنًا ولديك شهادة أرسطو أن لكل العناصر، باستثناء النار، وزنًا؟".

3. السلطة خبيرة، لكن لديها مصالح، بحيث تكون منحازة إلى موقف بعينه في المسألة المعنية، ما يستلزم أن رأيها ليس ذا قيمة. مثال ذلك: حين يشهد عالم ما على أن تدخين السجائر لا يعرض غير المدخنين لأية مخاطر، ويستبان أنه يعمل مع شركة تصنع التبغ. ثمة مثل يقول: "إن الطبيب الذي يعالج نفسه إنما يعالج مريضًا مغفلًا". هناك أيضًا قول مماثل عن المحامين. السبب هو أن المرء لا يكون منصفًا حين يتعامل مع أمر يخصه. الطبيب الذي يعالج نفسه قد يفكر بطريقة أكثر تنموية، أو بطريقة تتحكم فيها العواطف، مما لو كان يعالج من قبل طبيب آخر.

4. رغم أن السلطة خبيرة، فإن رأيها لا يمثل رأي الخبراء في المسألة المعنية. الحال أنه بالمقدور أن نجد خبيرًا يعزز أي موقف

يمكن لنا تخيله. الخبراء كائنات بشرية، والبشر خطاؤون، حتى في مجال سلطتهم. هذا ما يحتم الاستعانة برأي خبير ثانٍ، حين يتعلق الأمر مثلًا بمسألة طبية حرجة، وقد يحبذ أن نلجأ إلى خبير ثالث إذا اختلف الأولان. وفي حين أن الناس يقومون بهذا عادةً حين يتعلق الأمر بمسائل صحية خطيرة، فإنهم غالبًا ما يرضون برأي أول خبير، سيما إذا وافق رأيه مصالحهم. الانحياز (في 3 أعلاه) مصدر من مصادر عدم التمثيل. العالم الذي ينحاز إلى موقف شركة التبغ لا يمثل آراء الخبراء في المجال المعني.

نوجز كل هذا بالقول إنه يتعين قبل التعويل على رأي أي خبير أن نتأكد من التالي:

- أن ثمة حاجة أصلًا إلى الاحتكام إلى الخبراء، أي أن المعني عاجز عن حسم المسألة بنفسه.
- أن المسألة من النوع الذي تتوفر بخصوصه آراء خبيرة.
- أن السلطة المحتكم إليها خبرة في المسألة.
- أن رأي السلطة يمثل الرأي الخبير.
- الخبير المحتكم إليه لديه رأي حقيقة في المسألة، ولم يقتبس رأيه خارج نصه.

إذا استبين أن الحجة التي تحتكم إلى السلطة لم تتخط هذه الاختبارات، فإنها تقع في أغلوطة الاحتكام إلى سلطة مضللة.

11.421 الاحتكام إلى المشاهير (Appeal to Celebrities)

صورة الأغلوطة:

ثمة شخصيات مشهورة تروج لسلعة (أو مرشح، أو قضية) ما، ولذا فإنها سلعة جيدة (أو مرشح جدير بالانتخاب، أو قضية عادلة).

الاحتكام إلى المشاهير من أوضح حالات الاحتكام الأغلوطي إلى السلطة. هذا مسلك شائع إلى حد أننا لا نتساءل ما إذا كانت الشخصية المشهورة خبيرة في المجال المعني. وفضلًا عن ترويج السلع، غالبًا ما يقوم المشاهير بمناصرة مرشحين سياسيين، أو قضايا دينية أو خيرية، إلى حد أن بعضهم قد أصبحوا أكثر شهرة أساسًا بسبب قيامهم بذلك.

يرجع الخلل في الاحتكام إلى المشاهير إلى أمرين:

1. نادرًا ما يكون المحتكم إليه خبيرًا في المسألة المعنية.
2. ثمة منافع يجنيها المشهور من ترويجه للرأي الذي يطلب منه ترويجه.

معظم المشاهير أشخاص معروفون للناس العاديين، ومعظمهم ممثلون أو موسيقيون أو لاعبون. بعض المشاهير مشهورون بكونهم مشهورين، بمعنى أن الناس يعرفونهم، لكنهم لم يعودوا يعرفون لماذا عرفوهم أصلًا. إنهم يعلمون أن هؤلاء الأشخاص قاموا بإنجازات أثارت انتباه وسائل الإعلام. لكنهم لم

يعودوا يذكرون هذه الإنجازات وإن ظلوا يذكرون أن شيئًا ما ارتبط بالشخص المعني احتفت به الصحف والمحطات الفضائية. نادرًا ما يكون المشهور ضابط شرطة، طبيبًا، عالمًا، أو أستاذًا في جامعة، رغم أنهم يدلون بآرائهم في مسائل تتعلق بهذه المجالات.

ومن البين أن الاحتكام إلى المشاهير حالة خاصة من حالات سحب السلطة إلى غير مجال سلطانها. ثمة نزوع بشري شطر القيام بذلك، وهو نزوع يستثمر بوجه خاص في الإعلانات.

مثال ذلك: لرولاندينهو سلطة على الناس في مجال كرة القدم، تسحب على مجال لا يمت للرياضة بصلة، المشروبات الغازية مثلًا. غير أنه لا أحد يتساءل: ما الذي يجعل رولاندينهو أكثر كفاءة في اختيار المشروبات الغازية؟

يُروى أن آرمسترونج، أحد رواد الفضاء الذين هبطوا على سطح القمر، كان يتجول في شوارع القاهرة، فسمع صوتًا تذكر سماعه فوق سطح القمر، وحين سأل عنه، قيل له إنه آذان المسلمين للصلاة. غير أني اطلعت على رسالة نشرها آرمسترونج ردًا على هذه القصة المختلقة يقول فيها إنه لم يسمع شيئًا فوق سطح القمر ولم يسبق له أن زار القاهرة أصلًا. ولنا أن نتخيل الدوافع وراء اختلاق هذه القصة. يفترض أن لآرمسترونج سلطة علمية ما، لكنها تسحب على غير مجال سلطانها، المجال الديني. شيء مماثل يحدث حين تستغل شهرة أحد أعلام الطرب في الدعاية لسلع بعينها، وحين نستدل على نسبية الأخلاق برأي ألبرت أينشتاين فيها، رغم

أن دراية المطربين بالسلع ليست ضرورة أفضل من دراية غيرهم، ودراية أينشتاين بالأخلاق ليست ضرورة أفضل من دراية عموم الناس بها، كون الفيزياء، والفيزياء وحدها، مجال تميزه وسلطانه.

11.43 أغلوطة التأصيل (The Etymological Fallacy)

مثال:

يخذلنا المنطق بسبب افتراضاته. عادةً ما تكون المصادرات التي تشكل مأتى الآلية المنطقية تجريدات تنتمي إلى مستوى أعلى، كلمات لا أشياء. أفضل العربات لا تسير على طرق من هواء، بل تحتاج إلى طرق صلبة تحت عجلاتها. ... "اللوغوس" (logos) هو "الكلمة" في اليونانية؛ المنطق مجرد مداولة للألفاظ.

Stuart Chasem *The Tyranny of Words*(1938), chapter 13, p. 226.

تأصيل الكلمة يعني تأمين تصور لاشتقاقها التاريخي من كلمات أخرى غالبًا ما تنتمي إلى لغة أخرى. مصطلح "أغلوطة التأصيل" إنما يسري على نوعين من الأخطاء:

1. دلالية: تتعين أغلوطة التأصيل بوصفها خطأ دلاليًا وخطأ في الخلط بين المعنى الراهن للكلمة ومعناها الأصلي، أو اعتبار المعنى التاريخي الأصلي المعنى الحقيقي. إذا كانت غايتنا هي الاتصال، فإن المعنى الحقيقي للكلمة هو معناها الراهن. وبحسبان التطور الدلالي الذي يطرأ

على الألفاظ، قد يختلف المعنى الراهن عن المعنى الأصلي اختلافًا بيّنًا. قد تكون حقيقة أن كلمة ما مشتقة من أصل ما حقيقة مثيرة من وجهة نظر تاريخية، غير أنها لا تحدد المعنى الراهن للكلمة.

2. منطقي: تنشأ أغلوطة التأصيل بوصفها خطأ منطقيًّا عندما يستدل المرء بخصوص المعنى الأصلي كما لو أن النتيجة تسري على المعنى الراهن. هذا خطأ منطقي شبيه بالغموض الدلالي، الذي يتضمن الخلط بين معنيين لكلمة واحدة؛ غير أنه يختلف عن الغموض الدلالي في أن أغلوطة تأصيل الكلمة تتضمن معنيي كلمتين مختلفتين، رغم ارتباطهما التاريخي.

في المثال السابق، يجادل صاحب النص بأن المنطق الصوري عديم الجدوى لأنه يداول كلمات لا علاقة لها بالواقع. يقع النص في أغلوطتين، ويعد شركًا للغافل.

1. كلمة "اللوغوس" اليونانية غامضة إلى حد كبير، فهي تعني: "الكلمة"، "الكلام"، "الحجة"، "التفسير"، "المبدأ"، "العقل"، فضلًا عن أشياء أخرى. هكذا فإن المجادل يقع في أغلوطة الغموض الدلالي لأنه يذكر فحسب واحدًا من هذه المعاني، المعنى الذي يعزز حجته، ويغفل المعاني التي تقوضها، مثل: "الحجة" و"العقل"، وهي معاني تتعلق بما نعنيه من كلمة "منطق".

2. حتى لو كان "اللوغوس" يعني فحسب "الكلمة"، فإن هذا لا يدعم زعمه بأن المنطق الصوري مجرد مداولة للكلمات. "المنطق" علم (دراسة الاستدلال)، تمامًا كما أن البيولوجيا علم، وهذا سر استخدام "logy" في "Biology" وفي علوم أخرى كثيرة. غير أن هذا الاستخدام لا يجعل من علم الأحياء علمًا يداول الألفاظ. هكذا فإن المجادل يركن إلى تأصيل الكلمة بطريقة أغلوطية كي يعزز نتيجته.

3. مقارنة المنطق الصوري بالعربة مقارنة ضعيفة؛ ألم يسمع صاحب هذه المقارنة عن الطائرات التي تسير على هواء؟ أليس لنا أن نقارن المنطق الصوري بالطائرة التي تطوي المسافات أسرع من السيارة عبر التحليق في المجال التجريدي. صحيح أن هناك خطر التحليق أعلى مما يجب، ولكن ما دليل المجادل على حدوث هذا في حالة المنطق الصوري؟ الحال أن مقارنته تعد شركًا قد يخدع مستدل يعوزه الخيال.

لكثير من الكلمات أصول لم يعد يتعلق بدلالاتها الراهنة، بسبب التطور السيمانتي الذي طرأ عليها. كلمة surgeon المشتقة من أصول يونانية، تعني الشخص الذي يعمل بيديه، أي العامل، وقد أصبحت اليوم تعني في الإنجليزية "الجراح". الدكتور، في أصل الكلمة، هو المعلم، خصوصًا إذا كان متمرسًا في المعارف. لكن هذا لا

يسوغ الجدل مثلًا بأن الطبيب الجراح عامل من العمال، أو أن الأطباء ليسوا حقيقة دكاترة.

يمكن التحقق من صحة الحجج التي تعول على فكرة التأصيل، عبر ترجمتها إلى لغة أخرى. إذا ضعفت الحجة بسبب هذه الترجمة، فقد يشي ذلك بوقوع صاحبها في أغلوطة التأصيل. يمكن توظيف الاستراتيجية نفسها في حالة الحجج التي تركن إلى حيل لغوية بوجه عام، مثل أغلوطة الغموض بنوعية الدلالي والتركيبي.

غير أنه لا شيء يحول دون أن يتصادف أن يكون الغموض مشتركًا بين أكثر من لغة. فكما أوضحنا في الفصل الأول، ثمة حالات تكون فيها العبارة غامضة دلاليًا أو تركيبيًا في أكثر من لغة، وهذا هو حال المثالين: "رأيت الملك واقفًا" و"حصلت على بحث خبيرة الحشرات المرواغة". ذلك أن الجملتين

I saw the king standing,

I got the paper of the elusive bug expert,

تعانيان من غموض مماثل.

ونتوقع أن يحدث شيء مماثل في حال التأصيل، خصوصًا بين اللغات التي ترجع إلى أصول واحدة، كاللغات السامية واللاتينية. الحل إذن أن نجرب الترجمة إلى لغة من خارج العائلة اللغوية الواحدة، عسى أن نعثر على ما يشي بأن هناك تعويلًا مشبوهًا على خصوصيات لغات بعينها.

11.5 الذنب بالمعية (Guilt by Association)

وتعرف أيضًا باسم: Ex Concessis

مثال:

بعد أن أعلن الرئيس في خطاب "وضع الاتحاد" أن ثمة بنودًا في قانون الوطنية سوف يتم إبطالها العام القادم، صفق بعض الحاضرين بحماس. وقد علقت صحيفة النيويورك تايمز في اليوم التالي بقولها: "لو كان أسامة بن لادن يشاهد التلفزيون، لصفق هو الآخر".

James Taranto, (The al Qaeda Cheering Section", *Best of the Web Today*, 1/21/2004.

صورة الأغلوطة بوجه عام:

المستهدف: الشخص أو الجماعة الموجه إليها النقد.

الرابط: فكرة يتفق فيها المستهدف مع طرف مستهجن

الطرف المستهجن: شخص أو جماعة يرفضه متلقي الحجة.

صور خاصة:

س شخص أو جماعة تقبل الفكرة ف، ولذا محتم أن ف خاطئة.

مثال:

أحد الطغاة يناصر قتل المرحمة، ولذا فإن قتل المرحمة عمل شائن.

مثال مخالف:

كان ذلك الطاغية نباتيًا، ولذا فإن النباتية مسلك شائن.

الذنب بالمعية محاولـة لتقـويض فكـرة بـسبب ارتبـاط طـرف مستهجن بها. هذا عكـس أغلوطـة الاحتكـام إلى سـلطة مـضللة. أغلوطة الاحتكام إلى سلطة مضللة تجادل في صالح فكرة بمقتـضى معية سلطة ما، في حين أن أغلوطة الذنب بالتبعية فتجـادل ضـدها بمقتضى معية طرف مستهجن ما.

المكارثية تنويعة خاصة في أغلوطة الذنب بالمعية، حيـث تـربط فكرة، أو شخص، أو جماعة ما بالشيوعية، ويعد هـذا الـربط دلـيلًا على بطلان تلك الفكرة أو الشخص أو الجماعة.

كثيرون يرون أن سقراط قد حكم عليه بتهمة إفـساد الـشباب لارتباطه بأشخاص عرف عـنهم أنهـم خونـة. أيـضًا، في سـتينيات القرن الفائت هاجم بعض معارضي الشيوعية تعزيز الحقوق المدنية تأسيسًا على مناصرة الحزب الشيوعي الأمريكـي لهـا. لقـد جـودل آنذاك بأن كل داعية للحقوق المدنية إنما يناصر الشيوعية. من ضمن من وجهت له هذه التهمة: مارتن لوثر كنج:

المستهدف: مارتن لوثر كنج.

الرابط: تعزيز الحقوق المدنية.

الجهة المستهجنة: الشيوعية.

يمكن إعادة هذه الحجة في شكل أغلوطة القياس الافتراضي:

كل شيوعي يناصر الحقوق المدنية

مارتن لوثر كنج يناصر الحقوق المدنية

إذن، مارتن لوثر كنج شيوعي.

كون شخص نختلف معه يناصر إلغاء بعض بنود قانون الوطنية لا تثبت أن كل من يناصرها مخطئ، وذلك بحسبان أن مبررات من يناصرها قد تختلف عن مبررات من نختلف معه. بعض الأمريكيين يعارضون تلك البنود لأنها تتدخل في حرية المواطن دون أن تحول دون الإرهاب. قد يكونون مخطئين، لكن هذا لا يجعلهم إرهابيين.

قد يجادل بأن المقصود من الإشارة إلى الشخصية التي نختلف معها في هذا المثال لا تعني أن المنادين بإلغاء بنود قانون الوطنية مخطؤن لأنهم يتفقون مع تلك الشخصية، بل إن إلغاءها سوف يسهل من العمليات الإرهابية.

على ذلك، من المهم حين نحلل أي مثال أن نركز على الحجة نفسها لا على مستخدمها. ذلك أن الحكم بأن حجة ما أغلوطية ليس حكمًا على صاحبها، بل عليها هي نفسها. وبطبيعة الحال، فإن هذا يقرب أغلوطة الذنب بالمعية من الأغلوطة الشخصية.

11.51 ورقة هتلر (Hitler Card)

صورة الحجة:

قبل أدولف الفكرة ف، ولذا محتم أنها باطلة.

قبل النازيون الفكرة ف، ولذا محتم أنها باطلة.

مثال:

كان هتلر يناصر قتل المرحمة، ولذا فإن قتل المرحمة عمل شائن.

مثال مخالف:

كان هتلر نباتيًّا، ولذا فإن النباتية مسلك شائن.

تقريبًا في كل جدل محموم، يلعب طرف ما، وغالبًا ما يلعب الطرفان، "ورقة هتلر"، أي ينتقد موقف الخصم عبر ربطه بطريقة ما بهتلر أو النازية بوجه عام. لا أحد يرغب في أن يربط بالنازية لأسباب نعرفها جميعًا، وهتلر بطبيعة الحال أشهر أنصارها.

أكثر من ذلك، أحيان تُعزى إلى هتلر أو أحد أقطاب النازية آراء لم يقل بها أصلًا. ولكن من وجهة نظر منطقية، حتى لو قال بها، فإن هذه الحقيقة التاريخية لا تشكل بذاتها مبررًا لرفضها.

في أحيان أخرى يتم الجمع بين أغلوطة "ورقة هتلر" و"المنحدر الزلق". مثال ذلك: قد يجادل البعض بأن النازية مارست قتل المرحمة، ولذا فإن أية صورة من صور هذا القتل مجرد خطوة أولى في درب يقود إلى معسكرات التصفية الجسدية. ومثل كل حالات أغلوطة المنحدر الزلق، فإن هذه طريقة في تنكب الجدل ضد قتل المرحمة الطوعي، والزعم بأنه قد يفضي بشكل غير مباشر إلى وضع نتفق على رفضه.

عادةً ما يؤدي الوقوع في أغلوطة ورقة هتلر إلى تشتيت الانتباه؛ لأن الناس يستهجنون الارتباط بالنازية، ولذا تراهم

يشرعون في مثل هذا السياق في توكيد معاداتهم لها والنأي عن موضع الجدل الأصلي. وعلى أي حال، حين يقتنع الناس استنادًا على هذه الأغلوطة بأن خصومهم ليسوا مخطئين فحسب، بل أشرار على طريقة النازيين، قد يؤدي الجدل إلى ممارسة العنف.

تحظر ألمانيا في الوقت الراهن عقوبة الإعدام، غير أن قصة هذا الحظر مثيرة. لقد تبنت حكومة ألمانيا الغربية (سابقًا) حظر العقوبة عام 1949م، واستمر الوضع حتى الآن في ظل الحكومة الاتحادية. اقترح قانون الحظر من قبل سياسي متعاطف مع مجرمي الحرب من النازيين الذين تم إعدامهم بعد انتهاء الحرب الثانية، وكان يرغب في الحول دون تعرضهم لهذه العقوبة. هل يتوجب أن يؤثر هذا الأصل التاريخي للحرب على الألمان الذين يعارضون العقوبة، بحيث يعيدون اعتبار موقفهم؟ (الأغلوطة الوراثية). هل يتعين أن نعيد النظر في الحظر لمجرد أنه كان من بنات أفكار متعاطف مع النازيين؟

عقوبة الإعدام إما صحيحة أو خاطئة. إذا كانت صحيحة فيتعين إلغاء الحظر، بصرف النظر عن مصدره. إذا كانت خاطئة، يتعين الاستمرار في الحظر، بالرغم من مصدره. رغم أن تاريخ الحظر مثير، فإنه لا يتعلق بالسؤال الأخلاقي حول استمراره (الأغلوطة الوراثية). باختصار، يتوجب على الألمان المناصرين للعقوبة أن يقاوموا غواية استخدام ورقة هتلر.

11.6 أغلوطة رجل القش (The Straw Man Fallacy)

هذه واحدة من أفضل التسميات للأغاليط؛ لأن اسمها يوضح طبيعتها. تخيل شجارًا يحدث بين شخص ما ورجل قش صنعه بيديه، يهاجمه، يطرحه أرضًا، ثم يدّعي أنه حقق النصر على خصمه. كل ذلك، بينما خصمه واقفًا لم يمسسه ضر.

أمثلة:

لعل بعضًا منكم شاهد البرنامج التلفزيوني .. "العيش في زمن الإيدز"... لقد كنت أحد المستضافين التسعة في ذلك البرنامج الذي كان يبث مباشرة... وقد كلفني بث صوتي لمدة 45 ثانية رحلة طويلة إلى نيويورك ويومين صعبين فيها.

لماذا سافرت إلى "التفاحة الكبيرة" [نيويورك] للقيام بهذا الدور الضئيل؟.. لقد شعرت بمسؤولية ألزمتني بالتعبير عن موقف يدعو إلى التوقف عن ممارسة الجنس خارج المؤسسة الزوجية.

ولكن، فضلًا عن الاعتبارات الأخلاقية، لماذا أرى أنه يتعين على الشباب الإحجام عن ممارسة الجنس حتى الزواج؟ لا أحد من مناصري الحرية الجنسية البالغ عددهم 800 شخص في مؤتمر عقد مؤخرًا رفع يده حين سألت ما إذا كان بالمقدور الثقة في قطعة مطاط كي تحميه أثناء ممارسة الجنس مع شخص مصاب بالإيدز... على

ذلك فإنهم مستعدون تمامًا لإخبار أولادنا كيف أن "الجنس الآمن" في المتناول..

James C. Dobson, in a fund-raising letter for "Focus on the Family", February 13, 1992.

أولئك الذين يعتقدون في إمكان تعديل السلوك إنما يحاولون السيطرة على الجميع بجعلهم يخضعون للثواب والعقاب.

أغلوطة القش واحدة من أكثر الأغاليط شيوعًا، وهي سائدة خصوصًا في المناظرات السياسية والأخلاقية والدينية. إنها نوع من أغاليط تشتيت الانتباه لأن مستخدمها يحاول دحض موقف خصمه، لكنه يقوم عوضًا عن ذلك بالهجوم على موقف لا يتبناه هذا الخصم. إنه يدافع عن نتيجة تقوض رؤية رجل قش صنعه بيديه، لكنه يخطئ الهدف الأصلي من الجدل.

قد لا يكون هناك خلل في الحجة حين تناقش خارج سياقها، فقد تكون حجة مقنعة ضد موقف بعينه لا يتبناه رجل القش الذي نحاول الإطاحة به. لذا فإن الأغلوطة لا تتعين في الحجة بذاتها، بل في وورود مجمل موقف الحجة في مثل هذا السياق.

في مثال البرنامج التلفزيوني، حين نقر أن المعني يقع في أغلوطة رجل القش، فإننا لا نقر بطلان النتيجة التي خلص إليها. إذا حسبت أننا بانتقاد حجته ندافع عن الحرية الجنسية، فإنك تقع في أغلوطة الأغلوطة (راجع أعلاه).

أحيانًا نهاجم حجة الآخر دون الخوض أصلًا في تفاصيلها، بل بإيجازها في عبارة من قبيل "نظرية المؤامرة". يمكن اعتبار هذه تنويعة في أغلوطة رجل القش (أو تسميم البئر). تختزل هذه النظرية موقفًا واضحًا بما يكفي، توجه فيه تهمة مفادها أن جهة ما تتوهم وقوعها ضحية تواطؤ يمارسه آخرون سرًّا بغية التلاعب بمقدراتها ومصائرها. وعادةً ما يفترض أن هؤلاء الآخرين يحوزون قدرات فائقة على إنجاز مهمتي التلاعب والسرية، وغالبًا ما يتم تبرير عجز الضحية عن المواجهة عبر المبالغة في تقدير حجم هذه القدرات.

تبلغ مشاعر الاضطهاد ذروتها حين يزعم صاحبها أن نظرية المؤامرة ليست في واقع الأمر سوى بند آخر من بنود المؤامرة. هكذا قد يعتقد من يتوهم وجود مؤامرات يحيكها الآخرون ضده أن اتهامه بفعل التوهم جزء لا يتجزأ من ممارسة فعل التآمر نفسه، حلقة مركبة أخرى من حلقاته.

يستبان إذن أن موقف من يتبنى هذه النظرية غاية في الضعف، بل إننا قد نذهب إلى حد وصف من يتبناها بأنه يعاني من حالة مرضية. وفق هذا، فإننا حين نتهم الخصم بالركون إليها، بل ونختزل حجته إليها، فإننا قد نمارس نوعًا من الإجحاف في حقه، ونُعبّر عن موقفه في صيغة غاية في الضعف.

وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يحول من حيث المبدأ دون أن يعاني موقفه من ضعف، بل ولا يحول دون أن تكون حجته مجرد إعادة صياغة لتلك النظرية، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون التهمة منصفة، ولا يقع موجهها في أغلوطة رجل القش.

وكما تقترح كناية "رجل القش"، فإن الموقف الزائف الذي يتعرض للهجوم عادةً ما يكون أضعف من موقف الخصم الفعلي. هذا لا يحدث مصادفة، بل هو ما يجعل الأغلوطة مغرية، خصوصًا لمجادل يبدو أنه خسر قضيته. لا غرو إذن أنه نادرًا ما يسيء المجادل صياغة موقف خصمه بأن يجعله أقوى مما هو عليه، رغم أن هذه رغبة تبغى لأن الخصم ربما لم يحسن التعبير عن موقفه. التعاطف مع الخصم بهذا المعنى موقف أخلاقي نبيل. حتى على المستوى العقلاني، الهجوم على موقف أقوى منطقيًّا من الموقف الذي يتبناه الخصم علامة قوة، والهجوم على موقف أضعف منطقيًّا من الموقف الذي يتبناه الخصم علامة ضعف.

رجل القش السائد رجل متطرف، والمواقف المتطرفة أصعب على الدفاع لأنها تسمح بعدد قليل من الاستثناءات أو الأمثلة المخالفة. اعتبر صور الجمل التالية:

كل أ هو ب.

معظم أ هو ب.

كثير من أ هو ب.

بعض أ هو ب.

بعض أ ليس ب.

كثير من أ ليس ب.

معظم أ ليس ب.

لا أ هو ب.

الجملتان الأولى والأخيرة هما الأكثر تطرفًا، ومن ثم الأسهل على الدحض. ذلك أن كل ما نحتاج لدحض أي منهما هو حالة مخالفة واحدة. فضلًا عن ذلك، ما لم تكن علاقة أ ب ـ ب علاقة تحليلية أو منطقية، فإنه عادةً ما تكون القضايا الكلية من قبيل هاتين الصورتين قضايا باطلة. درجة صعوبة الدفاع عن الجمل الواردة أعلاه تتنامى إلى أن تبلغ الجملتين: "بعض أ هو ب" و"بعض أ ليس ب". دحض أي من هاتين الجملتين إنما يتطلب إثبات أحد الموقفين المتطرفين: "لا أ هو ب" أو "كل أ هو ب" على التوالي. هكذا فإن المتطرف هو الذي يتخذ موقفًا يبدأ بكلمة "كل" أو "لا". مثال ذلك: المتطرفون في حالة مسألة الإجهاض هم من يرون أنه لا إجهاض جائز، أو كل إجهاض جائز.

لذا، غالبًا ما تهاجم أغلوطة رجل القش حركة أو حزبًا سياسيًّا في صورته المتطرفة، حيث يكون في أضعف صوره. مثال ذلك: نقع في هذه الأغلوطة حين نصور موقف مناهضي الإجهاض على أنه دعوة لحظر جميع أنواع الإجهاض. غير أننا نقع فيها أيضًا حين نهاجم حق الإجهاض على أنه حق للجميع في كل الأحوال.

أيضًا فإننا نقع في أغلوطة رجل القش حين نهاجم حجج الخصم الضعيفة ونتغاضى عن حججه القوية التي تعزز النتائج نفسها. يحضرني موقف يشي بسياق مختلف قليلًا لأغلوطة رجل القش، وإن ظلت أساسيات الأغلوطة متعينة فيه: حدث أن التقى وزير التعليم بأعضاء هيئة تدريس في الجامعة التي أدرس بها،

فطلب منهم الإفصاح عن المشاكل التي تواجههم، وبعد أن أسهب الحاضرون في توضيح تلك المشاكل، وكانت في أغلبها تتعلق بالإمكانيات المادية المتاحة لقطاع التعليم العالي بوجه عام، وقف أحد أعضاء هيئة التدريس يبث شكاوى شخصية، فما كان من الوزير إلا أن تغاضى عن سائر الشكاوى، وطفق يسخر من هذا الأستاذ الذي حالت مشاكله الشخصية دون أن يعنى أصلًا بأية مشاكل أكاديمية. وبطبيعة الحال، ما انتهى الوزير من الرد عليه، حتى أنهى الجلسة. بيّن أن حالة الأستاذ أشبه ما تكون بالحلقة الأضعف في سلسلة الحجج التي واجه الأساتذة بها الوزير، وبيّن أيضًا أن الوزير يقع أو يكاد يقع في أغلوطة رجل القش.

وأخيرًا، يمكن اعتبار أغلوطة الحل الأمثل فرعًا من فروع أغلوطة القش. ذلك أن من يقع في الأغلوطة الأولى إنما يجادل ضد حل ما تأسيسًا على عجزه عن حل مشاكل أخرى، وبذا فإنه يفترض دون برهان أن الحل المطروح قد عرض أصلًا لحل المشكلة التي يقترح حلها فضلًا عن مشاكل أخرى، مسيئًا بذلك صيغة حجة خصمه. المثال التالي يوضح التقارب بين الأغلوطتين:

في سنة 1940م، عندما كان الكونجرس يناقش مسألة مساعدة بريطانيا في معركتها مع ألمانيا، تساءل مدير إحدى الجماعات: "وهل يتعين علينا أن نساعد الإمبراطورية البريطانية كلما دخلت في حرب؟ وهل تعتقدون أن نصر بريطانيا سوف يؤدي إلى اختفاء كل المشاكل التي تعاني منها بلادنا؟".

11.7 خطآن ينتجان صوابًا (Two Wrongs Make a Right)

مثال:

في دفاعه عن هجوم قامت به جماعة إرهابية ضد البنتاجون، قال بيل أيرز، وكان واحدًا من هذه الجماعة: "كلفت العملية أقل من 500 دولار، ولم يقتل أحد، أو يصب بأذى. في الوقت نفسه أنفق البنتاجون عشرة ملايين من الدولارات وألقى عشرات الأطنان من المتفجرات على فيتنام، قتل أو جرح آلافًا من البشر، وألحق أضرارًا مادية تبلغ كلفتها مئات الملايين. ولأنه لا شيء يبرر مسلكهم وفق حساباتنا، لا شيء يبين خطأ ما قمنا به.

Quoted in: Timothy Noah, "Radical Chic Resurgent", *Slate*, 8/22/2001.

تتضمن الأغلوطة محاولة تبرير سلوك ما بالإشارة إلى مسلك شائن آخر. غالبًا ما يكون السلوك الآخر من نفس نوع السلوك، أو قام به موجه التهمة نفسه. محاولة تبرير ارتكاب خطأ تأسيسًا على قيام شخص آخر بخطأ آخر تشتيتًا للانتباه؛ لأنه لو كانت هذه الحجة مقنعة، لكان بمقدور أي شخص تبرير أي شيء ـ حيث يمكن أن نفترض دائمًا أن هناك خطأ آخر ارتكبه الخصم يمكن أن نشير إليه، وهذا افتراض وجيه.

لماذا يعتقد الناس أن خطآن ينتجان صوابًا؟ ربما لأنه تخدعهم الحقيقة المنطقية أن نفي النفي إثبات، أو الحقيقة الرياضية المشابهة أن

ضرب عددين سالبين ينتج عددًا موجبًا. عادةً ما نعتبر الخطأ شيئًا "سلبيًّا" من وجهة نظر أخلاقية، لكن هذا يختلف عن المفهوم المنطقي للنفي والمفهوم الرياضي للعدد السالب. هكذا فإن المماثلة بين السلبي أخلاقيًّا والسلبي منطقيًّا أو رياضيًّا مؤسسة بطريقة سيئة على غموض في دلالة كلمة "سلبي".

يجب أن نميز بين أغلوطة: "خطآن ينتجان صوابًا"، والانتقام أو العقاب؛ إذ لا سبيل إلى إدانة الانتقام أو العقاب وفق أسس منطقية، رغم أنهما قد يكونان موضع اعتراضات أخلاقية. هكذا، حين يدافع الطفل عن نفسه بضرب طفل آخر، قد يكون موضع لوم أخلاقي، لكنه لا يرتكب خطأ منطقيًّا. وحين يعاقبه والده لاعتدائه على طفل آخر، فقد يكون سلوك الوالد مشينًا من وجهة نظر تربوية، لكنه لا يرتكب خطأ منطقيًّا. العقاب أو الانتقام سلوك يهدف إلى تعديل سلوك آخر، لكنه ليس حجة.

في المثال السابق، حاول الإرهابي تبرير الهجوم على البنتاجون بالإشارة إلى قيام البنتاجون بإلقاء القنابل على فيتنام. فحوى الأغلوطة تلخصه الجملة الأخيرة، التي تزعم أن خطأ مسلك البنتاجون يبرر خطأ مماثلًا.

وبطبيعة الحال، ثمة تشابه كبير بين أغلوطة خطآن ينتجان صوابًا وأغلوطة "وحتى أنت". إذا كان صاحب الحجة يبرر خطأه بالإشارة إلى خطأ ارتكبه من يوجه له التهمة، فإنه يقع في أغلوطة "حتى أنت". لكن هذا قد يعني أن أغلوطة "وحتى أنت" حالة خاصة لأغلوطة خطآن ينتجان صوابًا.

1.12 **حتى أنت** (انظر أعلاه).

12. الالتماس الخاص (Special Pleading)

صورة الأغلوطة:

قاعدة: بوجه عام، تختص حالات س بالخاصية ص

سـ حالة من حالات س

سـ استثناء للقاعدة لأنها تختص بـ ع (حيث ع خاصية غير متعلقة)

إذن، سـ لا تختص بالخاصية ص.

مثال: يفرض القانون عدم تجاوز سرعة بعينها، كما يفرض قوانين مرورية أخرى، ولكن في مقاطعة سوفولك، يتوجب استثناء رجال الشرطة وأسرهم، أو هكذا يزعم ضباط اتحاد الشرطة.

يقول رئيس جمعية الشرطة إنه من سياسة الاتحاد تثبيط ضباط الشرطة عن إصدار مخالفات لزملائهم، أيًّا كان موقع عملهم. ثم يضيف:

"يتصرف رجال الشرطة بحذر حين يوقفون أي شخص في أي مكان، ولكن عليهم أن يتعاملوا بلطف خاص في حالة زملائهم وأسرهم... هذه هي الكياسة المهنية".

J. Jioni Plamer, PMA: Don't ticket cops", *Newsday*, 2004.

مثال مخالف: يتوجب على رجال الشرطة أحيانًا إطلاق النار على مشبوهين. ولذا، يتوجب عدم توجيه تهمة القتل لأعضاء أسرهم إذا قاموا بإطلاق النار على أي أحد. هذا نوع من الكياسة المهنية.

لكثير من القواعد العامة استثناءات في حالات متعلقة. تقع أغلوطة الالتماس الخاص حين يجادل المرء بأن حالة ما تشكل استثناءً لقاعدة تأسيسًا على خاصية غير متعلقة.

يُغوى الناس عادةً بالوقوع في هذه الأغلوطة حين يكونون عرضة لتطبيق قانون أو قاعدة أخلاقية يرغبون في تجنبها. غالبًا ما يطبق الناس "معايير مزدوجة"، بحيث يستثنون تطبيق القاعدة على أنفسهم - أو ذويهم - ويرضون بتطبيقها على غيرهم. إنهم لا يجادلون عادةً باستثناء أنفسهم لأنهم هم من هم؛ لأن هذا لن ينطلي على أحد، بل يثيرون خاصية يختصون بها تميزهم. غير أنه إذا كانت هذه الخاصية لا تشكل استثناءً متعلقًا بالقاعدة، فإنهم يقعون في أغلوطة الالتماس الخاص.

القاعدة في مثالنا السابق هي تحديد السرعة القصوى. مثال ذلك، من المسموح به قانونًا لضباط الشرطة الذين يقودون سياراتهم أثناء ساعات الدوام أن يتجاوزوا الحد الأقصى للسرعة إذا كانوا يطاردون مجرمًا أو ينجدون مصابًا. غير أنه لا مبرر لدى الضباط الذين يقودون سياراتهم الخاصة، ويتجاوزون الحد الأقصى للسرعة، يستثنيهم عن غيرهم. حقيقة أن المعني ضابط شرطة

خاصية غير متعلقة ولا تستلزم استثناءً للقانون. وكذا شأن كون المرء أحد أفراد أسرة ضابط شرطة. هكذا فإن الدعوة إلى عدم إصدار مخالفات لضباط الشرطة الذين يتجاوزون الحد الأقصى للسرعة خارج ساعات الدوام إنما تقع في أغلوطة الالتماس الخاص.

فكرة الوساطة، والعلاقات الخاصة مع أصحاب القرار والمتنفذين، فضلًا عن المعايير المزدوجة أو الكيل بمكيالين، مؤسسة بدورها على أغلوطة الالتماس الخاص. ولعل أوضح مبدأ لنا أن نلتزم به كي نضمن عدم وقوعنا في هكذا أغلوطة قول الإمام علي رضي الله عنه: "لا تستأثر بما الناس فيه سواسية".

يمكن اعتبار أغلوطة الالتماس الخاص عكس أغلوطة الاستثناء. في هذه الأغلوطة الأخيرة نجادل عبر تطبيق قاعدة عامة بخصوص حالة خاصة، دون اعتبار للظروف الخاصة التي تحول دون هذا التطبيق. أما في حالة أغلوطة الالتماس الخاص فإننا نستثني حالة من تطبيق قاعدة عامة دون أن تكون هناك خصوصيات تبرر استثناءها.

13 . الإبهام (Vagueness)

وتعرف أيضًا باسم:

أغلوطة اللبس.

الإبهام خاصية من خصائص اللغة، خصوصًا أسماء الجنس والصفات. مثل هذه الكلمات تقسم عالم الأشياء إلى أشياء تسري عليها ماصدقات الكلمة، وأشياء لا تسري عليها. مثال ذلك: اسم الجنس "فيل" يقسم العالم إلى فيلة وغير فيلة.

ما يميز الكلمة المبهمة هو وجود حالات ملتبسة (شبه ماصدقات) لا يتضح ما إذا كانت ماصدقات. مثال ذلك: اعتبر مفهوم "الكرسي" الذي نألفه جميعًا. بعض الأشياء ماصدقات واضحة لهذا المفهوم، كالذي تجلس عليه الآن - مثلًا ـ وبعض الأشياء يتضح أنها ليست كراسي، كجهاز التلفزيون، وإن كان يحدث أن يجلس المرء عليه. غير أن هناك حالات ملتبسة كثيرة. ماذا يكون وضع الكرسي بعد أن يفقد بعض أرجله، أو مسنده؟

يتوجب أن نميز بين الإبهام والغموض، رغم أن التمييز نفسه مبهم. الكلمة الغامضة كلمة مشتركة تحمل أكثر من معنى، مثل كلمة "علم"، في حين أن الإبهام يخص كلمة لها معنى مفرد تحوز حالات ملتبسة، مثل كلمة "فقير". غير أنه يحدث أن تكون اللفظة غامضة ومبهمة في آن، بل إنه عادةً ما يحدث ذلك.

الإبهام خاصية سائدة في اللغات البشرية، وليس هناك ما يبرر الخلاص منها. ذلك أن الكثير من الأشياء في العالم التي نرغب في تمييزها تعتمد على مقاييس نوعية. طيف الألوان مثال جيد، ولا ريبْ أننا نرغب في التمييز بين ألوان من قبيل الأصفر والبرتقالي، رغم أن الفرق بينهما يتعلق باختلاف في الموجات الطولية.

فضلًا عن ذلك، لا تقع أغلوطة الإبهام إلا حين ترتهن سلامة الحجة بإبهام حدودها. الإبهام وحده لا يكفي لتوجيه تهمة الأغلوطة، لكنه قد يكون شركًا يستدرج الغافل للوقوع في الأغلوطة. لذا يتعين إبداء الحرص حين نستخدم كلمات مبهمة.

يفترض أن يحل التعريف الجامع المانع مسألة الإبهام (وأن يعين أيضًا على تنكب أغلوطة إعادة التعريف). التعريف يكون جامعًا إذا كان ينضوي تحت لوائه كل ماصدق واضح للمفهوم المعني، ويستثني كل ما يتضح أنه ليس كذلك. غير أنه عادةً ما تظل هناك حالات ملتبسة لا يتضح ما إذا كانت تشكل ماصدقات لذلك المفهوم. حين يكون التعريف جامعًا مانعًا، فإنه يتخذ صبغة معيارية نسبةً إلى شبه الماصدقات، بمعنى أنه يحق له تصنيفها على غرار تصنيفه لسائر الحالات البينة.

غير أن هذا لا يسحب حق من قد يعترض على التصنيف الشائع للماصدقات. الراهن أن من حق المرء أن يعيد تصنيفها مادام استطاع أن يبين أن ثمة مدعاة للقيام بذلك (بإثبات أن التصنيفات السائدة مؤسسة على أحكام خاطئة، رغم بداهتها). الفلاسفة

تحديدًا مغرمون بعملية التشكيك في التصنيفات السائدة، ولذا تراهم يخوضون في عملية إعادة تعريف الكثير من المفاهيم.

إذا سألنا مثلًا عما إذا كان نظام الحكم في دولة ما "ديمقراطيًا"، فلا ريب أنه قد يصعب علينا طرح إجابة تحسم الأمر. وكذا الشأن إذا تساءلنا عما إذا كان عمل ما يُعدّ فنيًا، أو أخلاقيًا، أو ما شابه ذلك. هذه مفاهيم يكتنفها قدر لا يستهان به من الإبهام، ويصعب من ثم الإجماع على أي تعريف جامع مانع لها.

قد تعين التعريفات الإجرائية في الحول دون الوقوع في أغلوطة الإبهام. غير أنه يتعين على صاحب التعريف الإجرائي أن يُعبّر ولو ضمنيًا عن نتائجه بصيغة شرطية مفادها أنه إذا كان المفهوم المعني يقر الدلالة التي تمت إهابتها إليه (عبر التعريف الإجرائي)، فإن النتائج التي انتهى إليها سليمة. مفهوم الذكاء مفهوم مبهم، لكننا نستطيع حل إشكالية إبهامه، وتنكب الوقوع في شرك أغاليطه، عبر إعداد اختبار للذكاء، شريطة أن نقر أن كون نسبة "الذكاء" في مجتمع ما نسبة بعينها لا يعني سوى أن هذه النسبة صحيحة إذا كان الاختبار المعني يقيس فعلًا هذه المهارة الذهنية. في امتحان للذكاء أعد وفق خلفية الأمريكيين البيض، قد يتضح أن درجة ذكاء السود متدنية. لكن هذا لا يعني أن السود أقل ذكاء من البيض، بل يعني أنهم أقل "ذكاء" من البيض، أي أقل منهم ذكاء حال افتراض أن الامتحان المعني يقيس ما يتوجب عليه قياسه. بتعبير آخر، فإن مثل هذه النتيجة قد تدين امتحان الذكاء لا السود.

غير أنه حتى في حالة التعريفات الإجرائيـة يتعـين أن نأخـذ في الاعتبار الدلالة العامة التي ترتبط بالمفهوم المراد تعريفه. مثال ذلك: ليس من الوجيه أن نعرف الفقر عبر دخل مرتفع نسبيًّا، وهـذا هـو المراد أصلًا من شرط أن يكون التعريف جامعًـا مانعًـا، أي جامعًـا للدلالة التي يرتبط بها في السياقات العادية، ومانعًا لما سـواها، وإن توجب هنا أن نستدرك بالإشارة إلى إمكان أن تكون الأحكام التـي نركن إليها تعاني من بعض الاختلالات.

نشير أيضًا إلى أن التعريف لا يتم بالبرهنـة، وعـلى حـد تعبـير الغزالي، فإن الحد لا يقتنص بالبرهان ولا يمكن إثباته عنـد النـزاع، وهذا مفاد المقولة الشهيرة "لا مـشاحة في الاصـطلاح". التعريـف القانوني للحنث، الذي يقر أنه "تعمد إرادي لـلإدلاء بـشهادة زور بعد القسم على قول الحق ولا شيء غير الحق، نسبةً إلى واقعة ماديـة في محكمة قانونية"، يحسم مسألة ما إذا كانـت هنـاك واقعـة حنـث، رغم أن الحنث قـد يحـدث في أي وقـت، ولا يـشترط أن يكـون في حضرة القاضي، بـل ولا يـشترط أن يكـون في سـياق الإدلاء بأيـة شهادات.

1.13 **الاحتكام إلى الطبيعة (انظر أعلاه).**

2.13 **الدقة المفتعلة (Fake Precision)**

وتعرف أيضًا باسم:

الدقة الفاسدة، الدقة في غير موضعها، التدقيق الزائف.

اقتباس:

غالبًا ما تكون الإحصائيات المسرفة في الدقة زائفة. اعتبر مثلًا رقمًا دقيقًا عرفه الآباء والأطباء لأجيال: درجة حرارة الجسم البشري العادية هي 98.6 فهرنهايت. لقد بينت أبحاث أجريت مؤخرًا على ملايين القياسات أن هذا الرقم غير صحيح، فدرجة حرارة الجسم البشري العادية هي الواقع 98.2. غير أن الخطأ لا يرجع إلى قياسات د. وندرليش الأصلية ـ فقد كانت تقريبية على نحو وجيه (37 درجة مئوية). حين ترجمت هذه القيمة وفق النظام الفهرنهايتي، لم يعبأ بالتقريب، واعتبرت 98.6 قيمة دقيقة. لو ترجمت الفترة الأصلية التي تتراوح بين 36.5 و 37.5 درجة مئوية، لكانت القيمة الفهرانهايتية تتراوح بين 79.7 و 99.5.

John Allen Paulos, _A Mathematician Reads the Newspaper_ (Anchor, 1995), p. 139.

مثال:

أحيانًا يثار لغط حول فرق حقيقي رياضيًا لكنه ضئيل لدرجة أن الأهمية تعوزه... مثال ذلك الجدل حول أفضل أنواع السجائر، وحول ما إذا كانت Old Gold أفضلها. لقد بدأت القصة بمحرر مجلة *Reader's Digest*، الذي يدخن مختلف أنواع السجائر ولا يفرق بينها. طلب المحرر من مجموعة مختصة تحليل الدخان الذي ينبعث من مختلف أنواع السجائر، وقد نشرت مجلته النتائج، التي

حددت نسبة النيكوتين وغيرها في كل نوع. اتضح أن كل التوليفات متماثلة وأنه لا فرق أيًا منها يدخن المرء. غير أن شخصًا ما انتبه إلى أنه في أية قائمة نسب جد متقاربة من السموم، يتعين أن يكون هناك نوع يحتوي أقل النسب، وأنه يمكن وصفه بأنه أفضل الأنواع، وقد تصادف أن اسمه Old Gold.. هكذا ظهرت إعلانات كبيرة في الصحف، تقول إنه تم اختبار جميع أنواع السجائر واستبين أن Old Gold يسبب أقل الأضرار.

Darrell Huff, *How to Lie With Statistics* (W.W. Norton, 1954), chapter 4: "Much Ado about Practically Nothing", pp. 58-59.

تقع الأغلوطة حين تعامل حجة معلومات ما على أنها أكثر أهمية مما هي عليه. يحدث هذا حين يتعين اعتبار معلومات غير دقيقة في المقدمات دقيقة كي يتسنى لها دعم النتيجة.

من بين آثار الأرقام المسرف في دقتها أنها تستقطب اهتمام الناس بوصفها علمية. كثير من الناس تروعهم الأرقام، ومن السهل الاستحواذ على إعجابهم بأرقام لا معنى لها.

خلال كل انتخاب، هناك قصص جديدة تزعم أن مرشح ما يتفوق على آخر وفق ما تبين الاستفتاءات. غير أنه يكتب بحروف صغيرة تقريبًا في كل استفتاء أن للأرقام هامش خطأ قدره ثلاثة (زيادة أو نقصانًا). هذا يعني أن نتائج الاستفتاء تتراوح بين نطاق ممكن بعينه. هب مثلًا أننا حصلنا على نتيجة تقول إن احتمال فوز

المرشح أ: 44٪ وأن احتمال فوز المرشح ب: 39٪. يبدو أن أ يتفوق على ب، غير أن هامش الخطأ يعني أن النسب كالتالي:

المرشح أ: 41- 47٪

المرشح ب: 36- 42٪

بكلمات أخرى قد يكون ب هو المتفوق (فقد تكون نسبته 42، فيما تكون نسبة أ 41). بسبب عدم دقة معظم الاستفتاءات، يتعين أن تفوق نسبة المرشح ما قدره ست درجات مئوية كي يكون متفوقًا حقيقة.

مفاد فكرة هامش الخطأ هو أنه يتوجب ألا نمعن في التدقيق، أن نعتبر احتمال أن تكون العينة غير ممثلة، وهو احتمال كبير، ولذا يجب أن نحدد هامش خطأ. غير أنه يتعين أن يكون الهامش ضيقًا، وإلا فقد الاستفتاء أهميته العملية. إذا أجريت استبيانًا واتضح أن نسبة الأمية بين كبار السن في العينة تصل 12٪، فلك أن تعلن عن نسبة تتراوح بين 11٪ و12٪، ففرص عينتك في أن تكون ممثلة، أي تعكس النسبة الحقيقية في المجتمع الكلي، سوف تكون أفضل. غير أنها سوف تكون أفضل حتى من ذلك لو أنك أعلنت أنها تتراوح بين 10٪ و13٪. على ذلك، يتوجب ألا تسرف في توسيع هامش الخطأ، كأن تقدر أنه بين 7٪ و 16٪؛ لأنه لا أحد في وزارة التعليم، التي ترغب في محو أمية كبار السن مثلًا، سوف يفيد من معلومة كهذه في تقدير احتياجات الوزارة لمدرسين وكتب.

الإحصاءات قد تكون مضللة ومربكة، وإن كانت دقيقة. إنها تغوي بعقد علاقات سببية بين متغيرات قد لا ترتبط إلا مصادفة. هذا شرك قد يؤدي إلى الوقوع في أغلوطة الدقة المفتعلة. عقب كل مباراة، نشاهد إحصائيات عن عدد الركنيات، وحالات التسلل، ونسبة الاستحواذ على الكرة. وقد يستنتج الواحد من كون فريق ما قد استحوذ على الكرة 85٪ من زمن المباراة، وأنه حصل على تسع ركنيات، أنه الفريق الفائز. ولكن، وكما يقول أحد المعلقين الرياضيين: ليس المهم كم من الوقت استحوذت على الكرة، المهم ماذا فعلت بها.

ينبهنا مثال السجائر إلى خطأ (أو أغلوطة) قد يقع فيها بعض منا. حقيقة أن س أصغرنا عمرًا، لا تعني بحال أن س صغير السن. حقيقة أن س أفضلنا أداءً، لا تعني بحال أن أداء س جيد. حتى حقيقة أن س تشكل أغلبية، لا تعني أن عدد عناصرها كبير، كما أن أبناء الأقلية قد يكونون كُثرًا. حين تصف طالبًا ما بأنه أذكى من قابلت، فإن قولك هذا قد يستلزم "تحادثيًّا" أنه على درجة كبيرة من الذكاء، غير أن ما قلته يتسق منطقيًّا مع كونه يعاني من غباء مروع. الأمر يتوقف بطبيعة الحال على سائر الطلاب الذين سبق لك أن قمت بتدريسهم.

وبالمناسبة، ثمة إعلان تجاري يستغل هذا الخلط الذي ينشأ عند الناس في سياق الحديث عن صيغ أفعل التفضيل. إنه يروج لنوع من السجائر اسمه "كارلتون" بقوله:

إن سيجارتك، أيًا كانت، ليست أقل السجائر نسبة من حيث النيكوتين، إلا إذا كانت نسبة النيكوتين فيها أقل من "كارلتون".

هل يستلزم هذا أن نسبة النيكوتين في هذا النوع من السجائر متدنية؟ إطلاقًا. الحال أنه يتسق مع إمكان أن تكون نسبته في "كارلتون" أعلى من أي نوع آخر. إذا قلت لك إن "مارادونا ليس أفضل لاعب في تاريخ كرة القدم ما لم يكن أفضل مني" فإن قولي صحيح أيًا كانت درجة إتقاني هذه اللعبة. ذلك أنَّى لمارادونا أن يكون الأفضل ما لم يكن أفضل مني، ومنك، ومن أي شخص آخر؟ وعلى نحو مماثل، أنى لنسبة النيكوتين في أي نوع من السجائر أن تكون الأدنى ما لم تكن أدنى من نسبته في "كارلتون" و"مالبورو" و"روثمان" وكل نوع آخر؟

13.3 المنحدر الزلق (Slippery Slope)

وتعرف أيضًا باسم:

حجة اللحية، أغلوطة اللحية.

اقتباس:

إذا تورط المرء في جناية ما، لن يتردد كثيرًا في السطو، وبعد ذلك لن يجد غضاضة في تعاطي الخمر، وما إلى ذلك. حين يلج درب السقوط هذا، لن نعرف إلى أين يفضي به. كم شخص قضى

على نفسه بالهلاك حين ارتكب جناية أو أخرى لعله لم يفكر طويلًا قبل ارتكابها.

Thomas De Quincey, "Second Paper on Murder"

هناك نوعان من الأغاليط يعرفان باسم المنحدر الزلق:

الصيغة السببية:

إذا حدثت أ، فإنه عبر سلسلة تدريجية من الخطوات الصغيرة عبر ب، ج، ...، سوف تحدث ي في نهاية المطاف. ولأنه يتوجب عدم حدوث ي؛ فإنه يتوجب عدم حدوث أ.

أمثلة:

إذا اعتبرت تدريس نظرية التطور في المدارس العامة جريمة، سوف تعتبر تدريسها في المدارس الخاصة جريمة أيضًا، ثم لا تلبث حتى تحظر نشر الكتب والدراسات التي تناقشها. بعد ذلك سوف تشرع في تدريس تعاليم الطائفة الدينية التي تنتمي إليها، وتغذي بذلك نعرات ظلامية وأصولية.

السماح بالإجهاض في الأسبوع الأول من الحمل سوف يؤدي إلى السماح به في الشهر التاسع منه.

إذا سمحت باستثنائك من دخول الامتحان، سوف أضطر إلى السماح باستثناء الجميع.

الانزلاق من أ إلى ي عبر خطوات متوسطة هو المنحدر،

وصغر كل خطوة هو ما يجعله مزلقًا. تعول الحجة على افتراض مؤداه أن شيئًا ما يعد خطأ (مستهجنًا، شائنًا، ..) لأنه لا يفرق إلا فرقًا ضئيلًا عن شيء خطأ (مستهجن، شائن، ..)، أو أنه خطأ لأنه قد يستدرجنا نحو شيء خطأ. غير أن هذا النوع من الحجج ليس بالضرورة أغلوطيًّا، بل لنا أن نقول إن قوة الحجة تتناسب عكسيًّا مع قوة الارتباط السببي بين الخطوات المتسلسلة. إذا كانت هناك العديد من الخطوات المتوسطة، وكان الرابط السببي بينها ضعيفًا، أو مجهولًا، سوف تكون الحجة الناتجة جد ضعيفة، إن لم تكن أغلوطية. أيضًا، إذا كانت هناك إجراءات يمكن اتخاذها تحول دون تواصل السلسلة السببية، فإن مقدمات الحجة تفشل في دعم نتيجتها.

الصيغة الدلالية: تختلف أ عن ي عبر متصلة من التغيرات غير المهمة، وليس هناك موضع غير اعتباطي يمكن عنده رسم حد بين أ و ي، فإنه ليس هناك فرق بين أ و ي (أو أن أ لا توجد أصلًا).

يعول هذا النوع على غموض التمييز بين حدين. مثال ذلك: مفهوم "فقير" ومفهوم "غني" يقعان في طرفي متصلة. هذه المتصلة هي "المنحدر"، وبسبب عدم وجود حد غير اعتباطي يفصل بين الفقير والغني، فإن المنحدر زلق. نستطيع أن نختار قيمة عددية للدخل تميز بين الاثنين، لكنه سوف يكون اعتباطيًّا. لماذا 100 دينار وليس 101؟ يتضح أنه لا إجابة مقنعة يمكن تأمينها عن هذا السؤال. غير أنه لا يلزم عن عدم وجود حد غير اعتباطي فاصل

بين هذين المفهومين أنه لا فرق بينهما. الفرق في الدرجة يظل فرقًا، وحين يكون الفرق الكمي كبيرًا بما يكفي، قد يؤدي إلى فرق نوعي. وفق نظرية التطور مثلًا، الفرق بين الأنواع فرق كمي في الدرجة، لكنه يؤدي في النهاية إلى فروق نوعية حاسمة.

يستبان هذا في وضع درجة النجاح لأي اختبار؛ إذ إنه ليست هناك درجة بعينها يمكن الدفاع عنها وتفضيلها على الدرجة التي تليها. لكن ذلك لا يعني أننا نستطيع اختيار أية درجة. إذا اخترنا 60 مثلًا، فإننا لا نستطيع الإجابة عن السؤال: "ولماذا ليس 59؟". لكن هذا العجز لا يبرر بذاته اختيار درجات من قبيل 10 أو 90. وكما أسلفنا، فإن الفروق الكمية بين الدرجات المتقاربة تتراكم حدًّا يجعل الفرق كيفيًّا وحاسمًا. تحديدًا، فإن الخلل في أغلوطة المنحدر الزلق في صيغتها الدلالية إنما يتعين في بطلان الحكم بأنه علاقة "لا فرق مهم" متعدية. غير أنها ليست كذلك. حقيقة أنه لا فرق مهم بين س وص، ولا فرق مهم بين ص وع، لا تستلزم أنه لا فرق مهم بين س وع. مثال ذلك: الفرق بين من عمره 16 ومن عمره 18 ليس كبيرًا، كما أن الفرق بين من عمره 18 وعمره 20 ليس كبيرًا أيضًا. لكن هذا لا يعني أن الفرق بين من عمره 16 ومن عمره 20 ليس كبيرًا.

الراهن أننا نستطيع توظيف برهان الخلف في تبيان الخلل الذي تعاني منه أغلوطة المنحدر الزلق. مثال ذلك أنه لنا أن نقر أنه لو كانت حقيقة أن الفرق بين من يحصل على 50 ومن يحصل على 49

ضئيل وأن الفرق بين من يحصل على 49 ومن يحصل على 48 ضئيل تسوغ الحكم بأن الفرق بين من يحصل على 50 ومن يحصل على 48 ضئيل، لتسنى لنا الحكم في النهاية بأنه لا فرق كبير بين من يحصل على 100 ومن يحصل على صفر. ولأنه يستبان أن هذا الحكم الأخير باطل، فإن الجدل على طريقة الأغلوطة فاسد.

نقع في أغلوطة المنحدر الزلق حين نفترض أن خطوات مقترحة سوف تسبب سلسلة من الحوادث المستهجنة والخارجة عن نطاق السيطرة، رغم وجود إجراءات تحول دون وقوع مثل هذه السلسلة من الحوادث. ثمة من جادل بأن إقرار حظر بيع الخمور بسبب أضراره على صحة الناس، سوف يلزمنا بحظر بيع السكريات لأنها تسبب البدانة، وتسوس الأسنان، ومشاكل صحية أخرى، ومنع بيع الحليب والبيض بحجة أن بها كميات كبيرة من الدهن الحيواني وتسبب الكولسترول في الدم، وتسهم وفق تقدير الكثيرين من الإخصائيين في أمراض القلب. وواضح أن الحجة هنا تدافع عن نتيجة مؤداها أن منع الخمر سوف يقحمنا في المنحدر الزلق، رغم أن هناك مبررات مقنعة تضمن القيام باتخاذ إجراءات تحول دون وقوعنا فيه.



14 . المماثلة الضعيفة (Weak Analogy)

صورة الأغلوطة:

س تشبه ص، تختص س الخاصية أ، ولذا فإن ص تختص بالخاصية أ (حيث المماثلة بين س و ص ضعيفة).

وتعرف أيضًا باسم:

المماثلة الفاسدة، المماثلة الخاطئة، والمماثلة المشبوهة.

أمثلة:

قرار الحول دون استخدام مادة الكلوريدين في اختبار الحيوانات لأنه يسبب السرطان قرار خاطئ. حقيقة أن المركبات تسبب حوادث يذهب ضحيتها الآلاف لا تبرر حظر استخدامها.

ثمة علماء نفس عظام وافتهم المنية منذ عقود. حقيقة أنهم لم يطلعوا على الدراسات الحديثة في علم النفس لم تؤثر في أدائهم، ومن ثم لا حاجة لنا بالاطلاع عليها.

هذه أغلوطة شائعة، رغم أن الاسم "المماثلة الفاسدة" مضلل. لا تكون المماثلة إما صحيحة أو خاطئة، بل تتراوح بين شبه المماهاة إلى الاختلاف الحاد. لاحظ أمرين بخصوص المماثلة:

* ليست هناك مماثلة تامة، فثمة فرق بين أي شيئين. خلافًا لذلك ما كان لهما أن يكونا شيئين مختلفين، ولكانت العلاقة بينهما علاقة تماهٍ لا مماثلة.

* ثمة تشابه بين أي شيئين، مهما كانت درجة اختلافهما.

وكما نعرف، فإن الفلاسفة مغرمون عادةً بالتمييز بين الأشياء مهما بدت متشابهة، فيما يُعنى الرياضيون (وحتى الأدباء) بالتشبيه بين الأشياء مهما بدت مختلفة.

بعض حجج المماثلة مؤسسة على تماثل أضعف من أن يسند الحجة. مدى قوة الحجة يرتهن بطبيعة الحال بالسياق، والغاية من استخدامها. في غياب أدلة أخرى، وكمرشد لمزيد من التقصي، حتى المماثلة الضعيفة قد تكفي. هكذا في حين أن قوة حجج المماثلة ترتهن بقوة المماثلة الواردة في مقدماتها، فإنه لا ترتهن بها وحدها.

في مثالنا السابق، ثمة فرق بين حظر المادة المعنية وحظر استخدام المركبات؛ لأن عواقب حظر الأخيرة مدمرة اقتصاديًا، وهذا لا يسري على حظر الكلوردين، كما أنه ليست هناك بدائل للمركبات تحل مشاكل المواصلات، في حين أن هناك بدائل للكلوردين. أيضًا فإن الفوائد التي يجنيها المجتمع من استخدام هذه المادة لا تقارن بتلك التي يجنيها من استخدام المركبات.

في مجال العلاقات الدولية، تعرف أغلوطة المماثلة الضعيفة بأغلوطة المحلية، وهي ترتكب حين تعامل العلاقات بين المجتمعات السياسية (أو الأمم) على نحو يماثل معاملة العلاقات بين الأفراد. شيء مماثل يحدث في بعض السياقات الاقتصادية. لسنوات تضمنت البراهين على عجز الإنفاق الحكومي مماثلة بين اقتصاديات الحكومة والموارد اللازمة للأسرة، حيث جودل بأنه

بحسبان أن تدبير موارد الأسرة بالغرق في الديون يؤدي إلى ضائقة مالية، فإن سياسة العجز المستمرة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى كارثة قومية. غير أن هناك مغايرة بين الحالتين، ليس أقلها أن الحكومة تنظم النقد السائل وتجبي الضرائب وتمارس السيطرة على قيمة الفائدة، وهذه وسائل وإمكانات ليست متاحة للأسرة.

أيضًا في الفلسفة، هناك ما يعرف ببرهان المصمم، الذي يماثل الكون بساعة، ويستنتج من حاجة الساعة إلى مصمم وجوب أن يكون هناك مصمم لهذا الكون، وحاجته إلى الإصلاح من قبل مصممه في حالة عطله.

أحيانًا تتخذ حجة المماثلة صورة تقربها من النظير المنطقي، لكنها ليست كذلك. اعتبر الحجة التالية:

> يتوجب السماح ببيع المارجوانا. إنها ليست أسوأ من السجائر أو الخمور. تدخين السجائر يسبب سرطان الرئة، وشرب الخمر يسبب تليف الكبد. هذه هي المخاطر الحقيقية. المارجوانا لا تسبب أي شيء من هذا القبيل.

هذه ليست حجة نظير منطقي؛ لأنها لا تشكل حجة مماثلة يتضح صدق مقدماتها وبطلان نتيجتها، أو أقله يتضح عجز مقدماتها عن ترجيح نتيجتها. الحال أن هذه الحجة لا تثبت ولا تبرر السماح ببيع المارجوانا. إنها في أفضل الأحوال توجب التفكر في منع

بيع السجائر والخمور، وكل ما تفعله هو أنها تماثل بين شيئين الخصائص المشتركة بينهما ليست كافية لتعزيز هذه المماثلة.

تاريخيًّا، دفع عباس بن فرناس (وغيره كثيرون) ثمن أغلوطة المماثلة، حين اعتقد أن البشر يستطيعون الطيران لو حركوا أيديهم كما تحرك الطيور جناحيها، فكسا نفسه بالريش واستقل في الهواء، فحلق فيه حتى وقع على مسافة بعيدة. الراهن أن هذه المماثلة ظلت تسيطر على الفكر البشري إبان بواكير محاولاته الطيران، وصنع آلات يطير بها، ولم يحقق تاريخ الطيران قفزات حاسمة إلا بعد أن تخلى عن هذه المماثلة.

غير أن المماثلة قد تكون مفيدة حين تكون أوجه الشبه كثيرة. بعض فلاسفة العلم يرون أن أفضل طريقة لتفسير أية ظاهرة إنما تتعين في مماثلتها بظاهرة نفهمها جيدًا، وهذا هو الدور الذي تقوم به النماذج في العلم.

حتى في أساليب التعلم المماثلة مفيدة؛ لأنها توضح الشيء عبر محاكاته بشيء أكثر ألفة. أذكر أني كنت جالسًا قرب اثنين من أبنائي، لقمان وطه، وكان لقمان قد قارب التاسعة، فيما كان طه قد احتفل لتوه بعيد ميلاده السابع. كان لقمان قد كلف بتحفيظ طه إحدى السور القرآنية، وكانت إحدى آياتها تتحدث عن البعث. تساءل طه عن معنى الآية، فأجابه لقمان أن المقصود منها أن الله سوف يبعث من في القبور يوم القيامة، بمعنى أنه سوف يحييهم ثانية ليحاسبهم. لم يقتنع طه بالفكرة، فتساءل بكل براءة: "وهل يعقل هذا؟!"، فما

كان من لقمان إلا أن قال له: "أتعرف "الأتاري" (جهاز حاسوبي تخزن فيه ألعاب إلكترونية)؛ ألا نوقف تشغيله، ثم نشغله ثانية؟ هذا شيء يستطيعه الإنسان، فماذا تتوقع من الله؟". آنذاك، طلب طه من لقمان أن يواصل تحفيظه، بعد أن بدا أنه اقتنع تمامًا.

لعله ما كان لي أن أقوم بما قام به لقمان، الأكثر ألفة بعالم طه، والأدرى بالأشياء التي يفهمها جيدًا، والتي يمكن تقريب صورة الجديد عبر قياسه عليها. هذه هي فكرة المماثلة. لكن المهم أن تكون مواطن الاتفاق بين الممثل به والممثل عليه واضحة بما يسوغ فعل المماثلة. خلافًا لذلك فإنّا نقع في أغلوطتها.

14.1 العينة غير الممثلة (Unrepresentative Sample)

صورة الأغلوطة:

ن٪ من العينة ع يختص بالخاصية س (حيث ع عينة لا تمثل المجتمع)، ولذا ن٪ من المجتمع الكلي تختص بها.

لأن الباحث لا يستطيع دراسة كل الأحداث أو كل الأفراد الذين يرغب في تعميم فروضه عليهم، يتعين عليه تبني طريقة لاختيار العينة، وثمة طرق يتوجب تفضيلها.

غير أن اسم الأغلوطة ليس دقيقًا تمامًا؛ إذ إنه لا معنى أصلًا للحديث عن العينات الممثلة أو غير الممثلة، إلا في سياق افتراضي سوف نوضحه بعد عرض بعض التعريفات الأساسية:

العينة: أي جزء مهما قل من المجموعة الكلية (فرد على الأقل، وأقل من المجموع بواحد على الأكثر).

العينة العشوائية: احتمال أن ينتمي أي فرد من المجموعة الكلية إليها يساوي احتمال أن ينتمي أي فرد آخر من المجموعة الكلية إليها. باختصار، في العينة العشوائية، فرص عناصر المجموعة الكلية في الانتماء إليها متكافئة.

العينة الانتقائية (المحابية): احتمال أن ينتمي بعض أفراد من المجموعة الكلية إليها لا يساوي احتمال أن ينتمي أفراد آخرين من المجموعة الكلية إليها.

العينة الممثلة: تختص بخصائص المجموعة الكلية نفسها (المعنية، أي موضع عناية البحث).

لأن العينة أقل دائمًا من المجموعة الكلية، فإنه لا سبيل لضمان أن تكون أية عينة ممثلة، أي تتعين فيها خصائص المجموعة. تحديدًا، لا ضمان في أن تكون العينة العشوائية ممثلة. الحال أنه قد يتصادف أن تكون العينة الانتقائية ممثلة.

على ذلك، فإن العينات العشوائية أفضل من العينات الانتقائية؛ لأن احتمال أن تكون العينة العشوائية ممثلة أكبر من احتمال أن تكون العينة الانتقائية الممثلة. كونها عشوائية يعني أنه كان لنا أن نختار غير ما اخترنا، ما يرجح أن تكون ممثلة.

غير أننا لا نستطيع القول إن العينات الممثلة أفضل من العينات

العشوائية. ذلك أننا لا نعرف أن العينة ممثلة إلا بعد التأكد من أن عناصرها تختص بخصائص المجموعة الكلية المتعلقة بالبحث. التأكد من هذا يتطلب بدوره فحص خصائص المجموعة الكلية، ومقارنتها بخصائص العينة. ولكن إذا قمنا بفحص خصائص المجموعة الكلية، سوف تنتفي الحاجة إلى أخذ عينات. ذلك أننا نلجأ إلى العينات لأنه يعسر علينا تقصي كل أفراد المجموعة الكلية.

ما دمنا نتذكر هذا، نستطيع أن نفهم من الحديث الشائع عن العينات الممثلة على أنه يعني الحديث عن العينات التي تحوز فرصًا أكبر من غيرها في أن تكون ممثلة، وهذا، كما أسلفنا، يسري على العينات العشوائية ولا يسري على العينات الانتقائية.

شروط العينة يجب أن تكون العينة عشوائية، كما يجب أن تكون كبيرة بدرجة تبرر التعميم أو النتيجة. كلما كانت العينة أكبر، زادت فرصها في أن تكون ممثلة. ولكن يجب ألا تكون كبيرة على نحو يربك عملية التحليل، ويعرضنا من ثم للخطأ. الحال أن العينة المتنوعة صغيرة الحجم قد تكون أفضل من العينة غير المتنوعة كبيرة الحجم. فإذا أراد الباحثون - مثلًا - الوصول إلى تعميم يتعلق بعادة التدخين بصفة عامة لدى طلبة الجامعة، فينبغي أن تكون شواهدهم مؤسسة على اختيار عينات من طلبة كليات مختلفة وينتمون إلى مراحل دراسية مختلفة.

مثال:

في استفتاء اشترك فيه الملايين من الناخبين الأمريكيين أُجري

قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 1936م، اتضح أن آلف لاندن مرشح الحزب الجمهوري سوف يحقق انتصارًا كاسحًا. غير أنه ما لبث أن استبين أن النتائج غير صحيحة؛ إذ أعيد ترشيح روزفلت بعد أن حقق فوزًا ساحقًا على خصمه الجمهوري. لقد بين هذا الاستفتاء أنه بصرف النظر عن عدد أفراد العينة، فإن النتائج لا يعول عليها إذا كان أسلوب اختيارها يعاني من خلل منهجي. لقد تم اختيار أفراد العينة من دليل هواتف من يمتلكون سيارات وهواتف، الذين كانوا في الغالب من أنصار الجمهوريين. من يسمح وضعهم الاقتصادي في الثلاثينيات بشراء سيارة واقتناء هاتف أنزع إلى أن يكونوا من أنصار الحزب الجمهوري، خصوصًا في فترة الكساد الاقتصادي التي عصفت بأمريكا في ذلك العقد. لقد كانت العينة كبيرة، لكنها كانت منحازة في صالح الأغنياء، وقد صَوَّت الأمريكيون آنذاك وفق معايير اقتصادية صرفة.

Michael Wheeler, <u>*Lies, Damn Lies, and Statistics: The Manipulation of Public Openion in America*</u> (Liveright, 1976), pp. 67-9.

هذه أغلوطة تتعلق بالاستدلالات الإحصائية. مثال ذلك: هب لدينا وعاء معتم مليء بالكرات البلورية، وأنك تفوز بجائزة إذا خمنت نسب ألوان هذه الكرات. افترض أيضًا أنه يسمح لك بسحب ملء قبضتك منها قبل أن تخمن هذه النسب. هبك أخيرًا حصلت على عشر كرات، ست منها سوداء، وأربع بيضاء. مجموع الكرات في الوعاء هي المجتمع الكلي، والعشر كرات هي العينة. لذا

فإنك ترغب في استخدام المعلومات التي حصلت عليها من العينة في تخمين وضع المجتمع الكلي. قد تخلص إلى نتيجة تقر أن 60٪ من كرات الوعاء سوداء، وأن 40٪ منها بيضاء.

لاحظ أنه لك أيضًا أن تخلص إلى أن معظم الكرات سوداء، ولو كانت كل كرات العينة سوداء، لاستنتجت أن كل كرات الوعاء سوداء، وأنه لا كرة بيضاء فيه. هكذا فإن هذا النوع الأخير من الاستدلال الذي يعرف باسم "الاستقراء بالعد" نوع من الاستدلال الإحصائي، رغم أنه قد لا يستخدم أية نسب.

ترتهن قوة الاستدلال الإحصائي بدرجة تمثيل العينة للمجتمع الكلي، أي بدرجة تشابه العينة للمجتمع الكلي فيما يتعلق بالخصائص المعنية. مثال ذلك: لو عرفنا أن كل الكرات من لون واحد، نستطيع أن نقر أن العينة ممثلة للون المجتمع الكلي، رغم أنها قد لا تمثل خصائص أخرى من قبيل الحجم. حين تمثل العينة المجتمع بشكل تام، يكون الاستدلال الإحصائي حجة استنباطية. خلافًا لذلك، فإنه حجة استقرائية.

فضلًا عن ذلك، ترتهن قوة الاستدلال الإحصائي بتشابه العينة مع المجتمع، ولذا فإنه نوع من حجج المماثلة، وقوة الاستدلال تتناسب طرديًا مع قوة المماثلة. هكذا فإن الاستدلال الإحصائي يقع في أغلوطة العينة غير الممثلة حين يكون التشابه بين العينة والمجتمع أضعف من أن يدعم النتيجة.

قد تفشل العينة في تمثيل المجتمع الكلي لأحد سببين:

- أن تكون العينة أصغر من أن تمثل المجتمع، وفي هذه الحالة تقع الحجة في أغلوطة التعميم المتعجل (انظر أدناه).

- أن تكون العينة منحازة لأنه لم يتم اختيارها عشوائيًا من المجتمع الكلي (كما في حالة مثال المرشح الجمهوري). قد تكون العينة الصغيرة ممثلة، بل إن عينة من فرد واحد قد تكفي. تحديدًا، إذا كان المجتمع الكلي متجانسًا، فإنه أية عينة منه تكفي (قطرة واحدة من كوب الشاي تكفي لاختبار حلاوته، ولكن إذا قمت برش السكر على عصير مخثر، ولم تقم بتحريكه، فإن قطرة واحدة لا تكفي).

يجادل بعض الفلاسفة بأننا نقع في أغلوطة العينة غير الممثلة حين نعول على مدركاتنا الحسية بوصفها شاهدًا كافيًا على ما يختبر الآخرون من مدركات. ليس لدى المرء سوى لسانه يستدل به على طعم الأناناس، لكنه لا يجد غضاضة في الحكم بأن الجميع، في الظروف العادية، يتذوقون طعم الأناناس على طريقته. وقس على ذلك سائر خبراتنا الحسية.

في مثال شهير يضربه فرنسيس بيكون، عرض على شخص صورة معلقة في معبد لمن وفوا بنذورهم لنجاتهم من سفينة غرقت، وسئل ما إذا كان يؤمن الآن بقوة الآلهة، فسأل: "ولكن أين يرسم أولئك الذين غرقوا بعد أن وفوا بنذورهم؟".

هناك أيضًا ما يعرف بأغلوطة جين ديكنسون، وهي عرّافة أمريكية كانت تنشر تنبؤاتها مطلع كل عام، ولم يكن كثيرون يحفلون بها، إلى أن تنبأت بمقتل كينيدي، فأصبحت الصحف تتهافت عليها. غير أن الناس نسوا أو تناسوا أن هناك 99 توقعًا آخر تنبأت به ديكنسون في السنة التي تنبأت بمقتل كينيدي، لم يصدق منها أي توقع. وبطبيعة الحال، فإن الناس بفطرتهم نزّاعون إلى تصديق الخرافات، وهذا يجعلهم يحابون في اختيار عيناتهم (أغلوطة التفكير الرغبوي)، كما أنهم يعتقدون أن الأكثر وضوحًا في ذهنهم أكثر احتمالًا (أغلوطة الفولو).

14.11 التعميم الطائش (Hasty Generalization)

اقتباس:

إنها قصة قد تجري أحداثها في مدرسة عامة في نيويورك مثلًا. في الفقرة الأولى ولي أمر يختار عشوائيًا، يشهد بأن المدارس العامة لم تتحسن بعد. يتوقع أن يخلص القراء إلى نتائج من هذه الشهادة. غير أنه لا يستبان كيف تم اختيار ولي الأمر ذاك؛ إنه ليس بالمقدور تحديد ما إذا كان ممثلًا، ولا سبيل إلى معرفة ما إذا كان يعرف ما يتحدث عنه. أن تطلب من فرد في الشارع، رجلًا كان أم امرأة، أن يصدر حكمًا عامًّا هو أن تقوم بمسلك لا يتسق مع شرف المهنة الصحفية. إذا كان الاستفتاء الذي يُجرى على مئات الناس يتضمن تحذيرًا مفاده أن هامش الخطأ يبلغ خمس نقاط، بالزيادة أو النقصان،

فما نوع التحذير الذي يمكن أن ينضاف إلى استفتاء يُجرى على ثلاثة أو أربعة أشخاص؟

Daniel Okrent, "13 Things I Meant to Write About But Never Did", *New York Times*, 5/22/2005.

أمثلة:

بالطبع كانت ... ميشيل سلاتالا تمزح حين كتبت عن الحاجة إلى إقناع أمها البالغة من العمر 58 عامًا بانضمامها إلى دار رعاية المسنين. في حين أعجب باهتمامها بوالديها، وأوافق على أنه من الحكمة حين يقترب أحدهما من الستين أن تعد له خطط طويلة الأجل، فإنني لا أكاد أعتقد أن 58 هو العمر المناسب للحديث عن دار رعاية المسنين ما لم يكن يعاني من ظروف صحية صعبة. إن والدتي البالغة من العمر 85 عامًا تقطع يوميًا ميلين على قدميها، تقود سيارتها (بأمان)، تصعد السلالم، تحل الكلمات المتقاطعة، تقرأ الصحف اليومية، ولعلها تستطيع أن تتفوق على سلاتالا نفسها في كل شيء تقريبًا.

Nancy Edwards, "Letters to the Editor", *Time*, 6/26/200.

في لقاء أجري في إحدى القنوات الفضائية، طلب من المستشار القانوني أن يبرر دعوته لرفع سن تقاعد القضاة إلى سبعين بدلًا من ثمانية وستين، فقال: "لقد وصلت البارحة من الولايات المتحدة،

وقد قابلت قاضية يربو عمرها على الثمانين، ما زالت تمارس القضاء".

هذه هي أغلوطة التعميم حول مجتمع تأسيسًا على عينة أصغر من أن تكون ممثلة. إذا كان المجتمع الكلي غير متجانس، يتعين أن تكون العينة كبيرة بما يكفي لأن تكون ممثلة. حجم العينة يتوقف مباشرةً على درجة التجانس في المجتمع الكلي: فكلما كان أقل تجانسًا، توجب أن تكون العينة أكبر حجمًا. مثال ذلك: ينزع الناس إلى الاختلاف بخصوص الآراء السياسية، ولذا يتوجب أن تُجرى استفتاءات الرأي العام على عينات كبيرة كي تكون ممثلة.

في مثال القاضية، قد يكون السبب الذي جعل هيئة القضاء تسمح لها بمواصلة عملها حتى هذه السن أنها تتمتع بقدرات استثنائية، وأن قواها العقلية ظلت جيدة، وكذا قدرتها على العمل، ولعلها كرمت على إنجازاتها في السلك القضائي بالسماح لها بمواصلة العمل إلى أن تقرر هي نفسها التقاعد. في الصحافة الأمريكية، عادةً ما تبدأ المقالات بالحديث عن حالة مثيرة، فيما يطلب ضمنيًا من القارئ القياس عليها. حتى في البرامج التلفزيونية التي تغطي قضايا سياسية أو اجتماعية، عادةً ما تبدأ بالحديث عن واقعة بعينها. ولكن، وكما يقول المثل الإنجليزي، أن تعمم هو أن تكون أبله.

14.2 أغلوطة الفولو (The Volvo Fallacy)

وتعرف أيضًا باسم:

الأغلوطة القصصية.

تجربة ذهنية:

نفترض أنك ترغب في شراء سيارة جديدة، وأنك قررت لأسباب اقتصادية شراء سيارة سويدية متينة، فولفو مثلًا. بوصفك مشتريًا حكيًما واعيًا، تتصل بمؤسسة حماية المستهلكين، التي تبلغك أن خبراءها يجمعون على أن فولفو (في حدود إمكاناتك الاقتصادية) هي الأفضل ميكانيكيًا، وأن صيانتها أقل تكاليفًا. وفق هذه المعلومات تقرر شراء سيارة فولفو. غير أنك حين تخبر أحد الأصدقاء بعزمك على شرائها، يقول لك غير مصدق: "لا بد أنك تمزح! لقد كانت لدى صهري سيارة فولفو. أولًا، أصيب جهازها الإلكتروني بعطل، ما اضطره إلى تغييره، ثم أصيب ناقل الحركة بعطل، وفي النهاية اضطر إلى بيعها خردة قبل مرور ثلاثة أعوام". هل ستظل عاقدًا العزم على شراء فولفو؟

Nisbett, R.E., "Popular Induction: Information is Not Always Informative", in J.S. Carroll & J.W. Payne (Editors), *Cognition and Social Behavior*, Halsted, 1976.

ينزع الناس إلى الحكم على احتمالات الحدث باستخدام ما يسمى بـ "التيسر" أو "سهولة التمثل": كلما كان نوع الحدث أسهل

على التذكر، تَرجَّح وقوعه. بوجه عام، سهولة تذكر نوع حدث ما شاهد على رجحان وقوعه في الظروف العادية. ما يتكرر حدوثه يسهل تذكره، ولذا فإن تذكره يبرر الاعتقاد في أنه سوف يقع. أيضًا، إذا كان يصعب تذكر حدث، فمن المرجح ألا يحدث. غير أن هذا لا يصدق دائمًا.

لاحظ بدايةً أن الحجاج على هذه الطريقة قد يشكل حالة خاصة من حالات الوقوع في أغلوطة إقرار التالي. كون كل ما يتكرر حدوثه يسهل تذكره، وكونه يسهل علينا تذكر واقعة ما، لا يضمنان أن هذه الواقعة من نوع يتكرر حدوثه. آخر ما نختبر هو الأسهل على التذكر، لكن هذا لا يعني أن آخر ما نختبر عادةً ما يحدث.

الوقائع غير العادية تحدث، وحين تحدث فإننا نبالغ في أرجحيتها إذا استخدمنا مبدأ التيسير. بعد أن ترى حادثًا على الطريق، فإنك تهدئ من سرعتك وتقود بحذر. وبطبيعة الحال، فإن تخفيف السرعة فكرة جيدة في منطقة وقوع الحادث؛ لأن الطريق فيها قد يكون غير ممهد. غير أن حرصك على القيادة قد يستمر حتى بعد تجاوز تلك المنطقة. خبرة رؤية حادث تجعل الحوادث ميسرة للذاكرة والخيال، ما يجعلها تبدو أكثر رجحانًا. غير أن احتمال التورط في حادث في مكان ما لا تزيد برؤية حادث في مكان آخر. على ذلك، حين تعرض واقعة غير محتملة أمام عقولنا، تصبح ميسرة، ما يجعلها تبدو أكثر احتمالًا.

تقع أغلوطة الفولو حين تجعلنا واقعة غير عادية أو قصة غريبة نبالغ في احتمال تكرار مثيلها. إننا نعتبر الموت دائمًا عقب حضور جنازة، رغم أن تذكر موت شخص لا يرجح موت من يتذكر موته. الناس أكثر تقوى عقب رجوعهم من أداء فريضة الحج، لكن درجة التقوى قد تضعف تدريجيًّا بمرور الوقت. حين كانت المشاهد المقدسة ما زالت حاضرة في الذهن، كان تأثيرها أقوى، وما إن بدأت تتلاشى من الذاكرة، حتى يعود المرء في أحوال كثيرة إلى سالف عهده.



3 . السؤال المشحون (Loaded Question)

وتعرف أيضًا باسم: (Pluruim Interrogationum)

صورة الأغلوطة:

سؤال يتضمن افتراضًا باطلًا أو خلافيًّا أو يصادر على المطلوب.

أمثلة:

في أي وقت تعاملت مع المشتبه فيه؟

كيف تفسر اعتراض أغلبية الناس على العمليات الفدائية؟

كيف تفسر حقيقة التلباثي؟

هل تؤيد الحكم الجمهوري الذي يجلب الخير على الجميع؟

هل تناصر الحرية والحق في حمل سلاح؟

هل غباؤك فطري أم مكتسب؟

لماذا أرغمت أبيك على تغيير وصيته؟

لماذا رجال الأعمال أقل اهتمامًا بالصالح العام من قادة العمال؟

كيف سمحنا لأعداء الإسلام بالعيش بين ظهرانينا؟

المحامي: تبين الأرقام أن مبيعاتك زادت بسبب هذه الإعلانات المضللة، هل هذا صحيح؟

الشاهد: كلا.

المحامي: لكن هذا يعني أنك تعترف بأن إعلاناتك كانت مضللة. منذ متى بدأت في ممارسات من هذا القبيل؟

كل معرفة ردًّا على سؤال، فيما يقول جوستاف باشلار، وكل سؤال يفترض حكمًا يصادر دون برهنة على صحته، أو هكذا يزعم كولنج وود. قد تبدو هذه أحكامًا عامة باطلة، لكنها لا تحيد كلية عن جادة الصواب. ليس في وسع المرء أن يطرح سؤالًا أو يستثير إشكالية عن ظاهرة يجهلها تمامًا. السؤال عن علة أي حدث يفترض أن لكل حدث سببًا، السؤال عن الجزيء الذي مرّ لتوّه في الحجرة الغيمية يصادر على نظرية علمية بأسرها. هذا يعني، وفق ما يوضح هارولد براون، أن أمام من يوجه إليه السؤال خيارين لا ثالث لهما: البحث عن إجابة تتسق مع افتراضه أو العمل على التشكيك في صحة هذا الافتراض.

السؤال المشحون شيء خطر؛ إنه سؤال مشحون بافتراض خاطئ أو مشبوه. السؤال: "هل توقفت عن ضرب زوجتك؟" إنما يفترض أنك كنت تضربها قبل أن تسأل، وأنك متزوج أصلًا. إذا كنت أعزبًا، أو متزوجًا لم يسبق له ضرب زوجته، فإن السؤال يفترض نسبةً إليك قضية باطلة.

ولأن هذا مثال على سؤال نعم/ لا، ليس أمامك سوى إحدى الإجابتين المباشرتين التاليتين:

- "نعم، توقفت عن ضرب زوجتي"، ما يستلزم أنك كنت تضربها.
- "لا، لم أتوقف عن ضرب زوجتي"، ما يستلزم أنك ما زلت تضربها.

في الحالين، الإجابة تستلزم أنك كنت تضرب زوجتك، وهذا هو الافتراض الضمني في السؤال. السؤال المشحون إذن سؤال لا تستطيع أن تجيب عنه مباشرةً دون إقرار جملة باطلة أو جملة تنكرها. لهذا السبب، فإن الرد المناسب على مثل هذا السؤال ليس أن تجيب عليه مباشرةً بل أن ترفض الإجابة عنه أو ترفض السؤال.

البديل الآخر أن تقسم السؤال إلى سؤالين:

- هل سبق لك أن ضربت زوجتك؟
- إذا كانت الإجابة نعم، فهل ما زلت تضربها؟

هنا يمكن أن تجيب عن السؤال الأول مباشرةً بـ "لا"، ما يعفيك أصلًا من الإجابة عن السؤال الثاني.

ولأن السؤال ليس حجة، فإن مجرد طرح سؤال مشحون لا يعني عرض حجة أغلوطية. ما يحدث هو أن الأسئلة المشحونة تستخدم عادةً لجعل المرء يقر شيئًا لا يقصد إقراره. مثال ذلك: حين يسألك البائع: "هل ستدفع نقدًا أو باستخدام صك؟"، أو يسألك: "هل تريد شراء قطعة واحدة أم اثنتين؟". في الحالين، أيًا كانت إجابتك، سوف تلزم نفسك بشيء قد لا ترغب في الالتزام به. هذا شبيه بأغلوطة أسود- أو- أبيض.

وبطبيعة الحال، فإن خطر مثل هذه الأسئلة يستبان، خصوصًا في أسئلة الاستبيانات، حيث تؤسس النتائج على معلومات قد لا يرغب المشتركون في الاستبيان في إقرارها، لكنهم أرغموا على إقراراها بسبب صيغة أسئلته.



ثبت المصادر(*)

(*) أضمّن في هذا الثبت بعض المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية التي أفردت لباب "الأغاليط"، واستعنت ببعضها؛ وقد اعتمدت كثيرًا على التصنيف الوارد في أول هذه المواقع، وأفدت خصوصًا من أمثلته وتحليلاته.

- أبو النور، أحمد أنور، *المنطق الطبيعي: دراسة في نظرية الاستنباط الأساسية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م.
- بشر، كمال، *علم الأصوات*، دار غريب، القاهرة، 2000م.
- بلانشي، روبير، *المنطق وتاريخه: من أرسطو إلى رسل*، ترجمة: محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004م.
- بيسون، أ. هـ.، و د.ج. أوكونر، مقدمة *في المنطق* الرمزي، ترجمة: عبد الفتاح الديدي، دار المعارف المصرية، القاهرة، 1971م.
- الحصادي، نجيب، *أسس المنطق الرمزي المعاصر*، دار النهضة العربية، بيروت، 1993م.
- روبي، ليونيل، *فن الإقناع: المرشد للتفكير المنطقي*، ترجمة: محمد علي العريان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970م.
- سالمون، ويسلي، *المنطق*، ترجمة: جلال محمد موسى، دار الكتاب المصرية، القاهرة، 1976م.

- عبد الرحمن، طه، *اللسان والميزان أو التكوثر العقلي*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1998م.
- الغزالي، أبو حامد، *معيار العلم، في فن المنطق*، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
- فاخوري، عادل، *المنطق الرياضي*، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م.
- الفندي، *أصول المنطق الرياضي*، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م.
- مهران، محمد، *مدخل إلى المنطق الصوري*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989م.

http://www.fallacyfile.org

The Nizkor Project: Fallacies

http://www.nizkor.org/features/fallacies/

www.goodart.org/fallazoo.htm (The Fallacy Zoo, by Brian Yoder; list of basic fallacies with examples)

http://www.primenet.com/~byoder/fallazoo.htm

The Fallacy by Gary Curtis

http://gncurtis.home.texas.net/index.html

Stephen's Guide to the Logical Fallacies

http://www.datanataion.com/fallacies/

www.logicalfallacies.info

www.iep.utm.edu/f/fallacy.htm

www.fallacysite.com

onegoodmove.org/fallacy/welcome.htm

web.cn.edu/kwheeler/fallacies

www.1911encyclopedia.org/Fallacy

- Brown, M. Neil, and Stuart M. Keeley, *Asking the Right Questions: A Guide to Critical Thinking*, seven edition, Pearson Education, Inc., New Jersey, 2004.
- Carney, James, and Richard K. Scheer, *Fundementals of Logic*, third edition, Macmillan Publishimg Company, New York, 1980.
- Copi, I. and Carl Cohen, *Logic*, Macmillan Publishimg Company, New York, 1990.
- Nosich, Gerald, *Reasons and Arguments*, Wadsworth Publishing Company, Cal., USA, 1982.



اسم الكتاب	المؤلف	سنة النشر
مقدمة في علم الاستغراب «مجلد»	حسن حنفي	2021
بناء الرواية (دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ)	سيزا أحمد قاسم	2021
دراسة في فلسفة التاريخ والحضارة (الأسطورة والتاريخ عند هانز بلومنبرج)	حمدي عبد الحميد الشريف	2021
أخبار اللصوص في الأدب العربي القديم (سردية الخبر الأدبي)	هبة الله علي عبد المحسن	2021
تأويلية الفن في كتابات جادامر	أحمد دبوبي	2021
فشته فيلسوف المقاومة	حسن حنفي	2021
أخي آرتور «رواية»	إيزابيل رامبو ت. محمد السنباطي	2021
مدخل إلى دراسة الذاكرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية	زهير سوكاح	2021
المرايا المقعرة	عبد العزيز حمودة	2021
الخروج من التيه (دراسة فى سلطة النص)	عبد العزيز حمودة	2021
البناء الدرامي	عبد العزيز حمودة	2021
جدل الفلسفة والسينما ما بعد الحداثة	عزيز الحدادي	2021
جان جاك روسو نحو مفهوم الإرادة العامة	خليل الناجي	2021

اسم الكتاب	المؤلف	سنة النشر
جان جاك روسو نحو مفهوم الإرادة العامة	خليل الناجي	2021
موسوعة المستشرقين اليهود	مصطفى عبد المعبود سيد منصور	2021
إشكالية التراث في الفكر الإسلامي المعاصر	حيدر حسن الأسدي	2021
الأسلوبيات من التأثيل إلى ممكنات التحليل	رشيد بلعيفة	2021
الشطار والعيارين	محمد رجب النجار	2021
الأجناس السردية الجديدة	مجموعة مؤلفين ت. كامل العامرى	2021
خريطة الثقافة فك شفرة الكيفية التى تؤثر بها الثقافة في التفكير والقيادة وإنجاز المهام	إرين ماير ت. نجيب الحصادي	2021
الحيوان عند علماء العرب	مجدي عبدالحافظ	2021
نهاية أسطورة («نظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا»)	محمود إسماعيل	2021
رواية الشغف	جانيت وينترسون	2021
صعود وسقوط الرأسمالية النيوليبرالية	ديفيد م كوتز ت. محمد ملا يوسف	2021
سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخفية تطبيق لأفكار ليو شتراوس	جميل أبو العباس الريان	2021
في التاريخ المعرفي للبلاغة العربية	محمود طلحة	2021

اسم الكتاب	المؤلف	سنة النشر
بنو إسرائيل 2/1 («مؤسساتهم وتشريعاتهم في ضوء العهد القديم»)	رولان دوفو ت. عبدالوهاب علوب	2021
الفلسفة الإسلامية منذ نشأتها إلى اليوم («الفلسفة في أرض النبوة»)	سيد حسين نصر ت. عمرو بسيوني ومحمود القسطاوى	2021
الخطايا السبع الكبرى	فرناندو ساباتير ت. رشا إسماعيل	2021
الوعي الشارد («الثقافة العربية الإسلامية وسؤال التأخر التاريخي»)	زهير الذوادي	2021
مذكرات الفنان فلسلاف نجنسكي	رومولا نجنسكى ت. عماد العتيلي	2021
محمد إقبال	حسن حنفي	2021
المشروع الإصلاحي العربي (تشريح أزمة البدايات)	زهير الذوادي	2021
النقد الأسطوري في الخطاب النقدي الأدبي المعاصر	حسين المكتبي النعيمي	2021
تلقي التفكيكية في النقد العربي (نماذج وتحليلات)	أحمد العزري	2021
نهاية الأخلاق (الانعطاف نحو مبدأ الإيطيقى المحايث)	عبد العزيز بومسهولي	2021
حل المشكلات اليومية بالمنهج العلمي (كيف تفكر مثل العالم)	د.ك.ماك/ انجيلا.ت.ماك/ انتوني.ب.ماك ت. محمد مدين	2021



” عُني الكتاب خصوصًا بشمولية العرض، بحيث حرص على أن يضم هذا الكتاب أكثر الأغاليط رواجًا، كما حاول في فصله الأول أن يُعرّف المفاهيم المنطقية الأساسية لفهم ما يعرض من أغاليط، متجنبًا افتراض أية خلفية منطقية، ومقللًا ما وسعته السُّبل من الإسراف في استخدام الرموز. أكثر من ذلك، حاول تطوير نسق في المنطق القضوي على نحو يُمكن من التعامل مع الأغاليط الحملية التي يتضمن الكتاب عددًا لا يُستهان به منها.

تكمن الغاية الأساسية من دراسة الأغاليط في الدراية بسُبل تنكبها، وكما يقر أحد الفلاسفة؛ فإنه لا يكفي أن نقول إن العقل البشري قاصر، بل يتوجب إشعاره بقصوره. ولا يكفي أن نقول إنه عُرضة للخطل، بل يتوجب الكشف عن مواطن خطله. ولأن خير وسيلة لتفهم أية قاعدة منطقية أن نراها تخترق؛ فإن الدراية بالأغاليط تُعين على الدراية بقواعد المنطق نفسها. “

